الدكتور محمد حسين هيكل



مذكرات

السياسة المصرية

الجزء الثالث

دار المعارف

مذكرات
فى السياسة المصرية

مذكرات
فى السياسة المصرية

- القضية الفلسطينية
- النزاع المصرى الانجليزى فى مجلس الامن
- أزمة مجلس الشيوخ فى يونية سنة ١٩٥٠

الجزء الثالث

الدكتور محمد حسين هيكل

الطبعة الثانية



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

تقديم

بقلم
أحمد محمد حسين هيكل
المحامى

أرانى وأنا أحاول تقديم هذا الجزء الثالث من مذكرات الدكتور هيكل فى السياسة المصرية أتصدى لمهمة شاقة . ولا ترجع هذه المشقة فحسب إلى أن من العسير أن يقدم أحد للدكتور هيكل ، أو أن يقدم ابن لأبيه ، بل لأن الطابع الشخصى الذى تتميز به هذه المذكرات السياسية يغنى عن كل تقديم .

ومما يزيد من هذه المشقة أن حياة الدكتور هيكل السياسية قد سارت جنبا إلى جنب مع تطور حياة مصر السياسية طوال النصف الأول من هذا القرن . فإذا جاز لنا أن نقسم كلا من هاتين الحياتين إلى مراحل لوجدنا أن المرحلة الأولى من حياة الدكتور هيكل العملية قد اقترنت بمرحلة بدأ الكفاح المصرى فيها ضد الطغيان السياسى وضد الاحتلال العسكرى يتبلور ويتحول إلى مفهومه الحديث الذى كان مقدمة لثورة ١٩١٩ وما تبعها من تطورات . فلما دخلت مصر مرحلة جديدة فى سنة ١٩٢٢ ، على أثر إعلان ٢٨ فبراير ، دخل الدكتور هيكل كذلك مرحلة جديدة هى مرحلة التفرغ للصحافة السياسية فترك المحاماة وتولى تحرير جريدة « السياسة » لسان حال حزب الأحرار الدستوريين . واستمر الأمر على هذا النحو قرابة خمسة عشر عاماً ، وعندما دخلت مصر فى سنة ١٩٣٧ ، بإلغاء الامتيازات الأجنبية وبداية عهد فاروق ، مرحلة جديدة ، دخل الدكتور هيكل مرحلة جديدة كذلك ، إذ انتقل فى هذا العام من الاشتغال بالصحافة إلى الوزارة ثم إلى رئاسة حزب الأحرار الدستوريين ورئاسة مجلس الشيوخ . وهى نقلة خطيرة « لأن بين نظرة الصحفى وبين نظرة الوزير أو رئيس الحزب أو رئيس الشيوخ للحوادث فرق كبير يجعل النظرتين تختلفان اختلافاً كبيراً » . امتدت هذه الفترة قرابة خمسة عشر عاماً أيضاً وانتهت بقيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ وباعتزال الدكتور هيكل للعمل السياسى نتيجة لها .

هذا التوافق الزمنى الذى سبقته مقدمات كثيرة ونتجت عنه تحولات فكرية هامة عند الدكتور هيكل يقتضى فى الحقيقة ممن يتعرض للكتابة عن حياته السياسية أن يتناول حياة مصر كلها فى انتقالها من مرحلة إلى أخرى . وتلك لعمرى مهمة شاقة تحتاج إلى الانقطاع لها والتخصص فيها .

وقد أودع الدكتور هيكل الأجزاء الثلاثة من مذكراته فى السياسة المصرية خلاصة تجربته السياسية على مدى أربعين عاماً (١٩١٢ - ١٩٥٢) شارك فى معظمها فى صنع السياسة المصرية ومعالجة قضاياها . فانطلاقا من نشأته المصرية الخالصة انضم منذ بواكير الشباب إلى أحمد لطفى السيد ، أول من نادى بأن مصر للمصريين ، وتتلمذ على يديه فى « الجريدة » مع أولئك الذين استوت على أيديهم من بعد معالم الشخصية المصرية الحديثة .

ثم واصل مسيرته على هذا النهج فكتب فى « السفور » و « الأهرام » ثم أصدر « السياسة » و « السياسة الأسبوعية » . وجعل من هاتين الأخيرتين مدرسة للسياسة والأدب ضمت أعلام المفكرين والسياسيين المعاصرين فكان لهما أثر ضخم فى مصر وفى العالم العربى كله .

ويصف الدكتور هيكل نهاية هذه المرحلة الصحفية من حياته فيقول : « وكما انتقلت مصر من عهد إلى عهد انتقلت أنا كذلك من عهد إلى عهد . فقد عطل الأحرار الدستوريون جريدة « السياسة » ولم يبق لى بإدارة سياستها ولا برئاسة تحريرها شأن . وقد تركت ميدان الصحافة إلى ميدان التأليف ، إذ نشرت كتابى « حياة محمد » وأعددت العدة لأنشر « فى منزل الوحى » . وقد سرت فى حياتى البرلمانية سيرة رضيتها . وقد آن لى أن أنتقل مع العهد الجديد إلى حياة سياسية جديدة » .

وصاحب هذا العهد الجديد انتقاله إلى المناصب الوزارية ، ثم رئاسة حزب الأحرار الدستوريين ، ثم رئاسة مجلس الشيوخ حيث تبدأ مرحلة جديدة تتصل بما سبقها من مراحل بأنه كان فيها صاحب رسالة قبل أن يكون صاحب منصب . وكان أثره فى تنظيم وزارة المعارف من أبرز إنجازاته فى هذه المرحلة . كذلك كان شأنه فى رئاسة مجلس الشيوخ . سما بهذه الرئاسة فوق الاعتبارات الحزبية إيمانا منه بأن هذا المجلس ملك للأمة كلها وأنه يجب لذلك أن يكون فى خدمة الأمة كلها . وقد جلب عليه ذلك من المتاعب ما بلغ ذروته فى الأزمة البرلمانية الكبرى التى تناولها فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

أما انتماؤه الحزبى فقد بقى طوال حياته السياسية متفقا مع طبيعته ، ومع ما كان يؤمن بأنه الأسلوب الصحيح للتغيير . وكان فى رئاسته لحزب الأحرار الدستوريين مثالا حيا

للديموقراطية داخل الحزب نفسه ، وكثيراً ما أثار عليه ذلك سخط غيره ممن يفهمون الحزبية بمعناها الضيق .

أضف إلى ذلك كله صعوبة أكبر شأنا تقف فى طريق من يقدم للدكتور هيكل . ذلك أن أثره فى الحياة السياسية المصرية له أبعاد أعمق بكثير من مجرد توليه لمناصب سياسية رفيعة فيما قبل الثورة .

فهو قبل كل شيء مفكر ليبرالى يصدر فى سلوكه الاجتماعى والسياسى عن إيمان راسخ بالحرية والديموقراطية ويحاول أن يرسخ هذه القيم فى المجالات المختلفة التى شارك فيها — وهى عديدة — وأن يجعل منها العصب الذى يبث الحياة إلى كيان البلاد كله .

وهو فضلا عن ذلك قد أرسى قواعد الأخلاق السياسية فى عهده والتزم بها فيما خاض من معارك وما عقد من صداقات ، فكان بشهادة الخصوم قبل الأصدقاء مثال السياسى النزيه فى الداخل والخارج .

وكانت بعض هذه المعارك والصراعات ضارية حقا لأنها كانت تدور حول قضايا مصيرية مثل قضيتى الاستقلال والدستور والمحافظة عليهما ، ولأن أطرافها الحقيقيين كانت هى القوى المتصارعة التى تتحكم فى مصير مصر .

ويجلو هذه المذكرات دور الدكتور هيكل فى هذه الصراعات الكبرى والأسلوب الذى خاضها به . وهذا الجزء الثالث لا يختلف عن الجزأين اللذين سبقاه من هذه الناحية ، بل هو مكمل لهما وإن اختلف بناؤه عن بنائهما . فالجزأين الأولين قد وضعا وفقاً لترتيب الأحداث ترتيباً زمنيًّا ، فى حين يتناول هذا الجزء الثالث موضوعات بعينها بصرف النظر عن ترتيبها الزمنى . وقد آثر الدكتور هيكل أن يتبع هذا الأسلوب فى كتابة الجزء الثالث لأن القضايا التى يتناولها كان لها فى حياة مصر السياسية من الأثر ما يتجاوز بكثير العهد الذى وقعت فيه . فقضية فلسطين ، والنزاع المصرى الإنجليزى ، ومشكلة السودان ، وقيام الجامعة العربية ، كان لها جميعا من الأثر على وضع مصر دوليا وداخليا ما أثبتته الأيام من بعد ، وما لا تزال تثبته الأحداث كل يوم . وتطور الحياة النيابية ، والأزمات البرلمانية الكبرى والحياة الحزبية ، قد طبعت تاريخنا الحديث وأصبحت جزءا لا يتجزأ من تجربتنا السياسية الداخلية إلى الحد الذى يجعلنا اليوم ، بعد انقضاء ربع قرن على توقف هذه التجربة الحزبية ، نعمل على الأخذ بالنظام الحزبى من جديد . وكان الدكتور هيكل — رحمه الله — ينوى أن يفرد لكل من هذه الموضوعات فصلا خاصا فى هذا الجزء الثالث . ولكن الأجل لم يمهله

فلم يكتب منها إلا الفصل الخاص بفلسطين ، والنزاع المصرى الإنجليزى فى مجلس الأمن ، وأزمة مجلس الشيوخ فى يونيو سنة ١٩٥٠ . والوثائق السياسية المزورة

وقد رأيت أن أقدم هذه الفصول للنشر إتماما للفائدة من هذه المذكرات ، ولما كان لهذه القضايا الكبرى من تأثير حيوى على تاريخ مصر السياسى . وليس كالنشر من وسيلة للمحافظة على هذا التراث وتعميم الفائدة منه ، فهو مادة لا غنى للمؤرخ أو الباحث عن الرجوع إليها ليرسم الصورة الصحيحة لهذا الطور من أطوار حياة الوطن ؛ كما أنها بالنسبة لنا اليوم تشكل دروساً سياسية ذات قيمة كبرى لمن أحسن الاستفادة منها فى العمل من أجل غد سياسى أفضل .

وفقنا الله إلى ما فيه الخير ، عليه توكلنا وإليه أنبنا وإليه المصير .

القاهرة فى يناير سنة ١٩٧٧

أحمد محمد حسين هيكل

المحامى

الفصل الأول

فلسطين . . . . إسرائيل

وعد بلفور ، وظروف صدوره – حق تقرير المصير : كيف طبق – انتهاء الحرب العالمية الأولى وإعلان حق الشعوب فى تقرير مصيرها – إنجلترا فى فلسطين – موقف اليهود من الهجرة إلى فلسطين – الوكالة اليهودية ونشاطها – مقاومة العرب فى فلسطين للهجرة اليهودية – الصحافة المصرية – نظرية الاستيعاب – هتلر والنازية ودورهما فى زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين – موقف الساسة العرب من قضية فلسطين – ثورة ١٩٣٦ – موقف مصر الرسمى من القضية – محمد محمود باشا يكتب إلى المستر نيفيل تشمبرلين – مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن سنة ١٩٣٩ – الحرب العالمية الثانية : مواقف اليهود والعرب من المتحاربين – سير الحرب حتى سنة ١٩٤٢ – تصريح إيدن حول انتظام الدول العربية فى جامعة خاصة والدوافع إليه – التنافس الفرنسى البريطانى فى المنطقة – محادثات إنشاء الجامعة العربية – وضع فلسطين فى الجامعة العربية – تطور التفكير السياسى لليهود : من نظرية الاستيعاب إلى إقامة الدولة الصهيونية – موقف بريطانيا من هذا التطور – مقتل لورد موين فى القاهرة – مؤتمر بلودان سنة ١٩٤٧ – طلب تقرير عروبة فلسطين من قبل الأمم المتحدة – فلسطين دولة عربية متسامحة – اليهود يصرون على الدولة اليهودية – التقسيم – مناقشة الأمر فى الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ – أمريكا وروسيا تعلنان موافقتهما على التقسيم – تحفظ بريطانيا – دلالته – مفاجأة تخلى بريطانيا عن التزاماتها فى فلسطين فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ – موقف الباكستان من تقرير لجنة التقسيم – الدعاية الصهيونية خلال نظر مشروع التقسيم – محاولة تأجيل نظر الموضوع إلى الدورة التالية – دعوة أبناء الجاليات العربية من مختلف الولايات لمواجهة النشاط الدعائى الصهيونى – التصويت ومحاولة إسقاط مشروع التقسيم – ما بعد قرار التقسيم : الحرب – قوات المتطوعين أم القوات الرسمية – التغير المفاجئ فى اتجاه الحكومة المصرية والدول العربية – مجلس الشيوخ يعقد جلسة سرية لبحث الأمر – سير العمليات وصيغة البلاغات العسكرية – موقف إنجلترا – وساطة الكونت فولك برنادوت – موقف العرب من عقد الهدنة – انتهاء الهدنة الأولى واستئناف القتال – العمليات تسير فى غير صالح العرب – اليهود يواصلون السعى للصلح مع العرب – اغتيال برنادوت بعد تقديمه تقريره – الجمعية العامة تنظر وصية برنادوت – موقف مصر والدول العربية منها – اليهود يقاومون المقترحات – اغتيال النقراشى باشا – إسرائيل تستمر فى اتصالاتها مع العرب – رالف بانش يستأنف مهمة برنادوت فى قبرص .

كانت الحرب العالمية الأولى لا تزال حامية الوطيس حين أعلنت إنجلترا فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، أنها تكفل لليهود إنشاء وطن قومى فى فلسطين ، وقد عرف هذا الإعلان باسم تصريح بلفور ، نسبة إلى وزير الخارجية البريطانية الذى أعلنه .

وقيل إن السبب فى إعلان هذا التصريح أن إنجلترا أرادت مكافأة اليهود على معاونتهم لها فى الحرب ، وطلبت إلى زعيمهم ، مستر وايزمان أن يذكر لها ما تكافئهم به ، فطلب إنشاء هذا الوطن القومى فى فلسطين ، فكان ما أراد .

ولم يكن هذا التصريح الذى أصدره وزير الخارجية البريطانية نتيجة محادثات قصيرة الأجل ، بل حدثت مفاوضات بشأنه استمرت من أواخر سنة ١٩١٥ ، وكانت الحكومة البريطانية متصلة فى أثنائها بالحكومة الأمريكية فى واشنطن ، ولذلك وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على التصريح فور صدوره .

فلما انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء ، إنجلترا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا ، قسمت الدول المنتصرة العالم إلى مناطق يختلف بعضها عن بعض فى مبلغ ما لها من حق فى الاستقلال والسيادة . ذلك لأن ما نصت عليه شروط الهدنة التى وضعها الدكتور وودرو ولسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من حق تقرير المصير أثار فى البلاد الخاضعة للنفوذ الأوربى جميعاً اندفاعاً نحو الحرية وحرصاً على تمتع كل بلد بسيادته واستقلاله . وأدى من ثم إلى حركات تنذر بالعنف تجابه هذه البلاد بها قوى الاستعمار الأوربى .

وكان الاستعمار هو الظاهرة السائدة فى سياسة القرن التاسع عشر . ولم تكن أوربا ترى أن تسلم للأمم التى تستعمرها بحقها فى الاستقلال ، بل كانت تريد أن تقصر هذا الحق على الدول الأوربية وحدها . مع ذلك رأت الدول المنتصرة تجزئة بعض الدول المنهزمة وإنشاء دول أوربية جديدة ، فجعلت من النمسا والمجر دولتين تستقل كل منهما عن الأخرى ، وأنشأت دول بولونيا ولتفيا وأستونيا وأقامت ميناء دانتزيج الحرة ، وخلقت الممر البولونى الذى يصل بولونيا بدانتزيج ، ورسمت خريطة أوربا بالصورة التى تخيلت أنها تكفل السلام فى القارة الصغيرة المتحكمة فى مصائر العالم أجيالا عدة .

فأما ما عدا الدول الأوربية فكان تفكير الساسة المنتصرين يومئذ متجهاً إلى أن يبقى ما كان فيها خاضعاً للنفوذ الأوربى كما كان ، وإلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية المنهزمة

تقسيما يوافق اتجاه هؤلاء الساسة ، ويخضع الدول المتخلفة منها لإنجلترا أو فرنسا . وذلك برغم ما قطعته إنجلترا على نفسها إبان الحرب من عهود مكتوبة فى رسائل متبادلة بينها وبين الشريف حسين ، حاكم الحجاز من قبل السلطان العثمانى ، تكفل بها استقلال البلاد العربية ، وما أدت هذه العهود إليه من ثورة البلاد العربية بدولة الخلافة الإسلامية ومعاونتها إنجلترا وحلفاءها معاونة كان لها أثرها فى مصير الحرب .

قسمت الدول المنتصرة العالم إلى مناطق يختلف بعضها عن بعض فى مبلغ ما لها من حق فى تقرير المصير ، وأنشأت ما أسمته الانتداب الذى تخضع بموجبه بعض الدول غير الأوربية إلى بعض الدول الأوربية . وحرصت إنجلترا على أن تكون الدولة المنتدبة فى فلسطين وفى العراق ، وعلى أن نخضع لسلطانها شرق الأردن ليمتد نفوذها من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى قلب آسيا ، وأن تخلق لها من النفوذ فى إيران المستقلة ما يصل سلطانها إلى مستعمراتها الآسيوية ، الهند وبرمانيا ، وغيرهما من بلاد الجنوب والجنوب الشرقى فى القارة الآسيوية .

وطوع لها انتدابها فى فلسطين أن تنفذ وعد بلفور بأن تفتح لليهود باب الهجرة إلى الأرض المقدسة . وقد كان زعماء اليهود يطمعون أن تسرع هذه الهجرة إلى « أرض المعاد » لحافز من عقيدة اليهود الدينية بأنهم أصحاب فلسطين منذ ألفى سنة ، وبدافع قوى من الحركات العنيفة المقاومة للسامية ، والتى كانت تجعل اليهود موضع المقت والاضطهاد فى بلاد أوربا كلها . لكن هذا المطمع لم يجد له صدى قوياً بعد الفترة الأولى من الانتداب البريطانى . فقد رأى اليهود الذين هاجروا إلى « أرض المعاد » أنها لا تنيلهم من أسباب الرخاء ورغد العيش ما تنيلهم إياه البلاد الأوربية التى يعيشون فيها ، كما رأوا من مقاومة أهل فلسطين العرب ، مسلمين ومسيحيين ، لهذه الهجرة ما جعل كثيرين ممن هاجروا يعودون أدراجهم إلى البلاد التى نزحوا منها ، مؤثرين ما يلقونه من عنت مصدره الحركات المقاومة للسامية على هذا الشظف وهذا العنت الذى يلقونه فى أرض « صهيون » . فالحركات المقاومة للسامية لم تكن عنيفة إلى حيث تزعج اليهود الذين ملكوا ناصية المال والصناعة والعلم فى البلاد الأوربية المختلفة ، والذين استطاعوا لذلك أن يكونوا أصحاب الكلمة النافذة فى الكثير من شئون الدول الأوربية الكبرى نفسها .

على أن زعماء الصهيونية ، وفى مقدمتهم مستر وايزمان ، لم ييأسوا ولم يلقوا سلاحهم

حين رأوا هؤلاء المهاجرين يعودون من حيث أتوا ، بل دأبوا على دعوة بنى دينهم إلى الهجرة لما أسموه بلاد أجدادهم الأقدمين . وكانوا يلتمسون فى دعايتهم كل الوسائل التى يرونها تقنع اليهود على اختلاف ميولهم . أليست الكتب المقدسة تذكر أن مصير اليهود إلى « أرض المعاد » ؟ أوليس واجباً على كل يهودى سليم الايمان أن يعمل على تنفيذ ما جاء فى الكتب المقدسة ؟ هذه نعمة يتأثر بها من اليهود من لا يجدون فى البلاد التى يقيمون بها من أسباب الطمأنينة إلى الحياة ما يطمعون فيه ، فسواء لديهم أن يعيشوا فى أوربا أو فى فلسطين . أما الذين لا يكفى الايمان لهجرتهم إذا حرموا الرخاء والثراء ، فقد حركتهم الدعاية من الناحية الحساسة فى نفوسهم . فقيل لهم إن فلسطين ليست بلاداً فقيرة كما يتوهمون بل إن بها من الثروة البكر ما إن استغل أفاء على الذين يستغلونه فائدة لا مثيل لها فى البلاد التى يقيمون بها . أليس فى فلسطين البحر الميت وبه من البوتاس وغير البوتاس ما يقدر بألوف الملايين ، بل بملايين الملايين . وليس البحر الميت وحده مصدر الثروة فى « أرض المعاد » بل إن بها من مساقط المياه ومن الأرض الصالحة للزراعة ومن المعادن ما يغل الذهب الخالص . والأمر فى استغلاله إنما يحتاج إلى رأس المال والعلم والمغامرة والمثابرة . ومن كاليهود أصحاب مغامرة ومثابرة وعلم ورأس مال ؟ ! ! فليشدّوا رحالهم إلى البلد الموعود تتحقق نبوءات الأنبياء وآى الكتب المقدسة .

كانت هذه الدعايات تذاع بين اليهود فى مختلف أرجاء العالم وتحملهم على الهجرة إلى فلسطين . لكن ترددهم أول الأمر كان يحول دون السرعة فى تنفيذ السياسة الصهيونية . وقد رأى وايزمان وأعوانه أن هذا التردد طبيعى ، وأن التغلب عليه يقتضى رسم سياسة عملية تشجع المتردد وتدعوه لأرض أجداده السابقين .

لهذا أنشأوا الوكالة اليهودية وجمعوا من يهود أمريكا وأوربا مبالغ ضخمة أقاموا بها مدينة تل أبيب بجوار يافا . وبدأت الوكالة اليهودية تشترى بأثمان باهظة أراضى العرب الذين لم يفطنوا أول الأمر لما لبيعهم أراضيهم من خطر على وطنهم ، بل أغرتهم الأثمان الغالية فحسبوا أنهم يستطيعون أن يستعيضوا بها عما يبيعونه أرضاً أوسع رقعة وثروة أكثر غلة ، وبذلت الوكالة اليهودية فى تل أبيب جهوداً جبارة للتشجيع على الهجرة فكانت تلقى بعض النجاح أحياناً ، وكان يصادفها أحياناً أخرى ما يكاد يفت فى عضدها . فقد كان كثيرون من المهاجرين يشعرون بعد زمن من مقامهم بفلسطين بالحنين إلى الوطن الذى ولدوا به

ونشأوا فيه فيعودون إليه . وكذلك كانت الهجرة الصهيونية بين المد والجزر سنوات متعاقبة .

على أن يهود أوربا ، ويهود أمريكا بنوع خاص ، لم يضنوا بالمال يبذلونه للوكالة اليهودية يعاونونها به على تنفيذ سياستها . ولم تكن حكومة الانتداب البريطانى فى فلسطين تضن هى الأخرى بتأييد الوكالة اليهودية فيما تبذله من جهود لتحقيق أغراض الصهيونية .

أما أهل فلسطين العرب فلم يكونوا يشعرون بادئ الرأى شعوراً قوياً بخطر هذه الهجرة وهم يرونها بين المد والجزر . على أنهم رأوا ضرورة مقاومة وعد بلفور بعد سنوات قليلة من الانتداب ، وبعد أن رأوا حركة بيع الأراضى تمتد امتداداً دس إلى نفوسهم بواعث الإشفاق ، بل بواعث الوجل .

وشعر دعاة اليهود بما قد يترتب على هذه المقاومة العربية فى فلسطين من أثر يتجاوز بلاد كنيسة القيامة والمسجد الأقصى إلى ما وراءها من الأقطار العربية ، فبذلوا جهودهم ليحولوا دون تأييد مصر لجارتها الصغيرة . جاءنا فى جريدة « السياسة » يهودى بدأ يكتب عندنا مقالات فى شئون شتى لا علاقة لها بفلسطين ولا بالهجرة اليهودية ، ثم حدثنى فى تأييد « السياسة » للحركة الصهيونية ، بحجة أن العرب واليهود من الجنس السامى الذى يقاومه الأوربيون بكل قوتهم ، وأن تضافر أبناء هذا الجنس صاحب الفضل الأول فى إقامة الحضارة الإنسانية يقضى على تحكم أوربا الآرية فى أبناء الساميين . وزاد على ذلك أن « السياسة » تفيد من هذا التأييد فائدة مادية جسيمة ، فاعتذرت له عن عدم إجابة مطلبه « فالسياسة » جريدة حزبية طابعها إسلامى ، وتأييدها للحركة الصهيونية لا يتفق مع مبادئنا . وعرض الرجل أن نجعل من « السياسة » منبراً حراً فى هذا الاتجاه ، فاعتذرت مرة أخرى بأن مصر تؤازر البلاد العربية جميعاً فى المطالبة بالاستقلال وتقرير المصير ، وأن « السياسة » على أية حال تفقد الشيء الكثير من نفوذها إذا أيدت حركة ضد العرب ، فى فلسطين كانوا أو فى غير فلسطين . وأحسب أن جهوداً من هذا النوع قد بذلت لدى غير « السياسة » من الصحف ، فلم تلق من الأثر خيراً مما لقيت عندنا .

ولم تكن صحيفة مصرية تستطيع أن تؤيد الحركة الصهيونية بحال . فقد بدأت صيحة فلسطين ضد الهجرة اليهودية ترتفع شيئاً فشيئاً ، وبدأ رجال من ذوى المكانة فى مصر يؤيدون هذه الصيحة تأييداً حاراً . أيدها بعضهم متأثراً بعاطفة دينية ، وأيدها آخرون تأييداً سياسياً أساسه أن وجود وطن يهودى إلى جانب مصر يسيء إلى حياة مصر الاقتصادية

والسياسية على سواء ، هذا إلى أن هجرة قوم إلى بلد برغم أهله يؤدى بطبيعته إلى تضييق أرزاق أصحاب هذا البلد من غير مسوغ ، ويدفعهم إلى الثورة بهؤلاء المهاجرين ثورة بعيدة الأثر محفوفة نتائجها بأشد الأخطار .

تولى السيد أمين الحسينى مفتى القدس الأكبر زعامة الحركة المقاومة للهجرة الصهيونية إلى بلاده . وكان السيد أمين يومئذ شاباً فى مقتبل العمر لما يتجاوز الثلاثين أو الخامسة والثلاثين ، وسيم الطلعة ، عذب الحديث رقيق الحاشية ، وهو إلى ذلك صلب العود ، قوى الشكيمة ، يؤازره فى قوته وفى صلابة عوده مركزه الدينى فى الإفتاء من ناحية ، ومركز أسرته وجلال شأنها فى البلاد المقدسة من الناحية الأخرى . وقد اتجه السيد أمين منذ اللحظة الأولى إلى العالم العربى وإلى العالم الإسلامى كله يطلب مؤازرة هؤلاء وأولئك فى مقاومة هذا العسف الذى نزل ببلاده ، والذى يؤدى ، إذا بلغ غايته ، إلى إخراج العرب من ديارهم ولهم فيها أكثر من ألف وثلثمائة سنة ، منذ فتحها عمر بن الخطاب إلى وقتنا الحاضر .

تزعم السيد أمين الحسينى حركة المقاومة ودعا إلى عقد مؤتمر إسلامى فى القدس يقف فى وجه الهجرة اليهودية وقد لبى دعوته كثيرون من الأقطار الإسلامية المختلفة ، أذكر من بينهم محمد على علوبة (باشا) وعبد الحميد (بك) سعيد من المصريين ، والسيد عبد الرحمن الصديقى من مسلمى الهند ، وأمثالهم من ذوى المكانة فى العراق وسوريا وإيران وغيرها من البلاد الإسلامية . وقد لقى هذا المؤتمر نجاحاً عظيماً وكان له فى كل جانب من جوانب العالم الإسلامى صدى قوى تداول سمع الناس جميعاً .

كيف تواجه السياسة البريطانية هذه الحركة ؟ إنها حريصة على صداقة العرب والمسلمين ، حريصة كذلك على تنفيذ وعد بلفور بعد أن ارتبطت به وجعلته أساساً من أسس سياستها فى الشرق الأوسط . لابد لها إذن من أن تجد الوسيلة لإرضاء العرب وإرضاء اليهود جميعاً ، وأن تبدو فى مظهر من يريد التوفيق بينهما على أساس عادل . أما واليهود طارئون على البلاد فلا يجوز أن تبلغ هجرتهم حداً يقلق بال العرب على طمأنينتهم للعيش فيها ، ولابد لذلك من تحديد الهجرة اليهودية حتى لا تتجاوز القدر الذى تستطيع البلاد أن تستوعبه من الناحية الاقتصادية . وقبل العرب ، وقبل اليهود ، نظرية الاستيعاب هذه ، وجعل اليهود يقولون إن فلسطين تتسع لاستيعاب عشرات الألوف بل مئات الألوف من المهاجرين ، وجعل العرب يعارضونهم فى ذلك ويقولون إن قدرة فلسطين على الاستيعاب محدودة . بهذا

نصبت إنجلترا نفسها حكماً بين الفريقين ، فأوفدت لجاناً تبحث قدرة البلاد على الاستيعاب ، وجعلت هذه اللجان تضع تقارير تؤيد بها وجهة النظر العربية حيناً ، ووجهة النظر الصهيونية حيناً آخر . بذلك كانت الأعوام تتلاحق وتنقضى ثم لا تقض الهجرة الصهيونية مضجع أحد ، لأنها كانت مترددة بين المد والجزر كما قدمنا .

ولعلها كانت تبقى كذلك عشرات السنين برغم ما كانت الوكالة اليهودية تبذله من جهود جبارة فى إقامة المنشآت وفى شراء الأراضى إغراء لليهود على المجىء إلى فلسطين . لكن الإغراء لم يكن على جسامته كافياً لدفع يهود أوربا إلى النزوح عن أوطانهم التى ولدوا فيها لولا تطور السياسة الأوربية تطوراً دفع اليهود إلى الهجرة مضطرين غير مختارين .

فقد تزعم أدولف هتلر حركة النازية فى ألمانيا ثم حصل على الأغلبية فى انتخابات سنة ١٩٣٢ ، وتولى رياسة الرايخ الألمانى إثر وفاة المارشال هند نبورج . ونشر هتلر كتابه « كفاحى » يعلن فيه الحرب على يهود ألمانيا وعلى يهود العالم كافة . وأصدر من القوانين ما جعل مقام اليهود فى أوربا الوسطى عسيراً بل محفوفاً بالمخاطر . عند ذلك اندفع هؤلاء اليهود إلى فلسطين ، وهنالك تطورت ثورة العرب من أهل البلاد بهذه الهجرة إلى ناحية العنف الرهيب .

كانت البلاد العربية والبلاد الإسلامية تعطف على عرب فلسطين أشد العطف . لكن حكومات هذه البلاد كانت تقف من هذه المشكلة الدولية موقفاً سلبياً بحتاً ، وكان ساسة مصر على اختلاف أحزابهم يرون فى هذا الموقف السلبى حكمة غاية الحكمة . فمشكلة العلاقات المصرية البريطانية وتنظيمها كانت تحتاج إلى كل جهد تستطيع مصر بذله ، فإذا وجهت الجهود إلى فلسطين أو غير فلسطين أضعف ذلك نشاطها فى السعى لاستقلالها وسيادتها . كان سعد زغلول (باشا) وغير سعد زغلول (باشا) من ساسة مصر يقولون هذا صراحة ، وإن لم يمنعهم قوله من العطف على فلسطين والأسف للسياسة المتبعة فيها . وكانت الحكومات العربية الأخرى كالعراق وشرق الأردن ، تقف من فلسطين مثل هذا الموقف . ولم يكن لهذه الحكومات ، وكلها خاضعة للنفوذ البريطانى . أن تصنع شيئاً يذكر . لهذا كان مجهود أبناء فلسطين مجهوداً قومياً صادقاً ، وكانت ثورتهم بالهجرة اليهودية وببيع أراضى العرب لليهود عنيفة غاية العنف ، لم يخفف منها ما حدث من انقسام بين زعماء العرب الفلسطينيين ، وما كان من خلاف بين السيد أمين الحسينى ممثل العنصر

المتطرف ، والسيد راغب النشاشيبي ممثل العنصر المعتدل . وقد لا يخطئ من يذكر أن هذا الانقسام أدى إلى مزيد من عنف الثورة العربية فى هذه البلاد المقدسة فى سنة ١٩٣٦ .

وقد كان لهذه الثورة أثر حاسم فى تطور الأحوال ، لا فى فلسطين وحدها بل فى الشرق العربي كله . ولهذا يحاول بعضهم أن يرد أسباب هذه الثورة إلى عوامل يتعذر أن يؤكد الإنسان صحة الاستنتاج فيها . ذلك أن اليهود الذين لم يجدوا فى مصر معيناً لهم على توطيد أقدامهم فى فلسطين فكروا فى الاستعانة بسوريا ولبنان ، وكانتا يومئذ خاضعتين للانتداب الفرنسى ، كما فكروا فى التفاهم مع السيد أمين الحسينى نفسه . ويقول العارفون إن اتفاقاً مكتوباً تم بين الوكالة اليهودية وبين سوريا ولبنان ، أقره السيد أمين الحسينى وإن لم يوقعه ، على أن يستخدم اليهود نفوذهم لدى الحكومة الفرنسية لتعقد كل من سوريا ولبنان معاهدة على غرار المعاهدة التى عقدتها إنجلترا مع مصر ، فى مقابل أن تعترف سوريا ولبنان بالوطن القومى لليهود فى فلسطين . وقد حدث بالفعل أن تفاوضت الحكومة الفرنسية مع سوريا ولبنان ووقعت اتفاقاً عرف باسم الفرنسى الذى وقعه — اتفاق فينو — على أن يعرض على البرلمان الفرنسى لإقراره . وترامت أنباء ما حدث إلى عنصر المتطرفين قبل أن يعرض الاتفاق على البرلمان الفرنسى فقامت ثورة فلسطين فلم يجرؤ من وقعوا اتفاقهم مع اليهود من ساسة سوريا ولبنان أن يعترفوا بالوطن القومى والثورة قائمة . عند ذلك أبلغهم اليهود أنهم فى حل من اتفاقهم ، فبذلوا نفوذهم لدى البرلمان الفرنسى ، فرفض اتفاق فينو .

هزت ثورة سنة ١٩٣٦ البلاد المقدسة وهزت غيرها من البلاد العربية فلم تستطع حكومات هذه البلاد أن تحتفظ إلى النهاية بسياستها السلبية إزاء المشكلة الفلسطينية . لذلك دعا غير الرسميين من أبناء مصر المعنيين بهذه الحركة ، وفى مقدمتهم محمد على علوبة باشا ، إلى مؤتمر عربى يعقد بمصر فى أوائل سنة ١٩٣٨ لمناصرة قضية فلسطين . واشترك فى هذا المؤتمر عدد كبير من ذوى المكانة فى البلاد العربية وفى البلاد الإسلامية . وكانت وزارة محمد محمود باشا هى القائمة بالأمر يومئذ فى مصر ، فلم تفكر بطبيعة الحال فى منع هذا المؤتمر أن يعقد بالقاهرة ، ولم تدعه يعقد وينفض بعيداً عنها ، بل رحبت به وزادت على الترحيب أن دعت أعضاءه إلى حفلة ألقى فيها محمد محمود باشا خطاباً رسمياً أيد فيه مطالب العرب وأبدى فيه صادق الرغبة أن توفق الحكومة البريطانية إلى إيجاد حل عادل ينصف أبناء هذه البلاد ويرضيهم .

ولم يقف محمد باشا محمود عند هذا الترحيب وهذا الخطاب الذى وجه السياسة

الرسمية لمصر وجهة جديدة ، بل عنى بالمسألة الفلسطينية عناية جدية ، اقتناعاً منه بأن حلها حلا يرضى مطالب العرب المسلمين والمسيحيين من أهل تلك البلاد يجنب مصر متاعب من الخير تجنبها فى المستقبل . وامتدت عنايته من بعد إلى التفكير فى الوسيلة العملية لتحقيق هذا الغرض ، وفى انتهاز الفرصة لتنفيذ هذه السياسة العملية . فبعد أشهر من انفضاض المؤتمر انتهز فرصة ظنها مواتية فقد ذكر موقف مستر نيفل تشمبرلين رئيس الوزارة البريطانية إذ ذاك من الحرب التى كانت موشكة أن تقع فى صيف تلك السنة ، سنة ١٩٣٨ ، وكيف وفق إلى تجنب وقوعها بالاتفاق الذى عقده مع هتلر فى ميونيخ ، فأراد محمد باشا أن يتخذ من هذا الموقف فرصة تعاون على حل المسألة الفلسطينية ، فخطا خطوة لا يعرفها إلا القليلون . ولم تؤت هذه الخطوة الثمرة التى كان يرجوها ، لكنها مع ذلك جديرة بأن تسجل وأن يحفظها التاريخ .

ولا أحسبنى فى حاجة إلى تذكير القارئ بموقف مستر نيفل تشمبرلين من الحوادث الدولية التى كانت تضطرب بها عواصم أوربا فى صيف تلك السنة . فمنذ تولى أدولف هتلر زعامة الرايخ الألمانى بعد سنة ١٩٣٢ اتجهت سياسته إلى توسيع رقعة الدولة الجرمانية لتشمل جميع البلاد التى يقطنها عنصر جرمانى ، ولهذا ضم النمسا وأراد أن يضم بلاد السوديت من أرض تشيكوسلوفاكيا ، وتحدث الناس عن تفكيره فى ضم الممر البولونى وكان يفصل بروسيا الشرقية عن سائر بلاد الرايخ ، كما تحدثوا عن تفكيره فى التوسع فى أرض بولونيا . وكان يعتمد فى هذا التوسع على نظرية « المجال الحيوى » لألمانيا ، وعلى تفوق الجنس الجرمانى وحقه فى حكم الشعوب . وأدت سياسته هذه إلى اضطراب فى السياسة الأوربية فى صيف ذلك العام اضطراباً تبدت معه نذر الحرب تهدد السلام فى أوربا . وكانت إنجلترا وفرنسا قد كفلتا سلامة بولونيا ، فكان طبيعياً أن تفكر الحكومة البريطانية فيما قد يتنفس عنه هذا الاضطراب ، وفى مبلغ استعدادها للحرب أو حرصها على استدامة عهد السلام حتى تتخذ عدتها لمواجهة الأحداث العالمية إذا لم يكن من وقوع الحرب بد . ورأى مستر نيفل تشمبرلين أنه يستطيع أن ينقذ العالم من خطر الحرب إذا هو التقى بهتلر وتحادث وإياه . وأجابه هتلر إلى ما طلب فالتقى الرجلان فى ميونيخ واتفقا على أن تضم ألمانيا بلاد السوديت وأن تقنع بذلك فلا تتعرض لغير السوديت من البلاد المجاورة لها . وكنا نحن فى مصر نقدرماقديترتب على قيام الحرب من تبعات نحملها نفاذاً لمعاهدة الصداقة والتحالف التى عقدت بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ ، ولهذا تنفسنا كما تنفس العالم كله الصعداء

بعد اتفاق ميونيخ وحسبنا كما حسب كثيرون أن مستر نيفل تشمبرلين قد استطاع بهذا الاتفاق أن يقى العالم كارثة حرب عالمية ثانية أشد هولا من حرب ٩١٤ – ١٩١٨ .

أراد محمد محمود باشا أن يتخذ من هذا الموقف الذى وقفه مستر نيفل تشمبرلين من أزمة الحرب فى سنة ١٩٣٨ فرصة لحل المسألة الفلسطينية حلا عادلاً ، فكتب إلى رئيس الوزارة البريطانية كتاباً نوه فيه بفضله فى التغلب على هذه الأزمة وإنقاذه العالم من الكارثة . وأهاب به أن يبذل لحل مسألة فلسطين جهداً جريئاً كذلك الجهد . وكان محمد باشا عظيم الرجاء فى أن ينتج خطابه هذا من الأثر ما تطمئن له نفسه . لكن مستر نيفل تشمبرلين رد عليه شاكراً له إشادته بجهوده ، ذاكراً أنه كان جهداً مسرحياً [1] لا يجدى مثله فى حل مشكلة فلسطين .

لم يصد هذا الخطاب رئيس الوزارة المصرية عن السعى فى السبيل الذى بدأه . فقد دعت إنجلترا إلى مؤتمر « مائدة مستديرة » يعقد بلندن وتعالج فيه المشكلة الفلسطينية على ضوء التقارير التى وضعتها اللجان البريطانية . وقد جاء فى آخر تقرير منها أن الهجرة الصهيونية بلغت الحد الذى لا تستطيع فلسطين بعده أن تستوعب مهاجرين آخرين . وندبت مصر على ماهر باشا ليمثلها فى المؤتمر المذكور ، آملة أن يصل إلى اتفاق مع إنجلترا على حل لهذه المشكلة المعقدة . وانعقد المؤتمر ثم انفرط عقده من غير أن يصل إلى أية نتيجة إيجابية .

كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٣٩ . وبعد أشهر من عودة على ماهر باشا من لندن بدأ الجو الدولى الأوربى يضطرب من جديد . ثم بلغ اضطرابه أن تقوم الحرب العالمية الثانية فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر لتلك السنة . عند ذلك سكنت عواصف فلسطين وأبدى العرب واليهود جميعاً استعدادهم لمناصرة الدولة المنتدبة . وكان طبيعياً أن يناصر اليهود إنجلترا فى دفاعها عن استقلال بولونيا ضد الاعتداء الألمانى . فهتلر هو الذى شن على يهود العالم جميعاً غارته الشعواء ، وهو الذى أخرج يهود أوربا الوسطى من ديارهم ودفعهم إلى الهجرة إلى فلسطين ، فلا عجب أن تقف اليهودية العالمية ضده وأن تنصر أعداءه . أما العرب فقد نظروا إلى المسألة من وجه آخر ، فلا يجوز فى عرف المروءة العربية أن يناصب الإنسان العداوة من كان صديقه بالأمس لغير شىء إلا أنه أصبح فى مأزق خطير . هذا إلى أن عرب فلسطين كانوا يقدرون أنهم لا يقدرون على كثير إذا هم ناوءوا الإمبراطورية البريطانية فى هذه الحرب الضروس . مع هذا ذهب السيد أمين الحسينى فانضم إلى الألمان

(١) Spectacular

وأقام ببرلين معظم سنوات الحرب ، كما أنه كان ينظر بعين العطف إلى ثورة الثائر العراقى رشيد عالى الكيلانى ، الذى قام فى بغداد بحركة معادية لإنجلترا عداوة سافرة .

كانت أعلام النصر تسير فى ركاب الجيوش الألمانية فى سنوات الحرب الأولى ، وكان ذلك مشجعاً للذين قاموا بهذه الحركات العدائية ضد الإمبراطورية البريطانية . وظل الأمر على ذلك بعد أن أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا . وإلى أن دخلت الولايات المتحدة الحرب فى صف إنجلترا فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤١ . عند ذلك بدأت كفة الميزان بين المتحاربين تعتدل تمهيداً لانتقال أعلام النصر إلى جانب أمريكا وإنجلترا وروسيا . وفى سنة ١٩٤٢ أعلن مستر أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم البريطانى أنه إذا فكرت البلاد العربية فى تكوين جامعة لها فإن إنجلترا تنظر إلى هذه الجامعة بعين العطف .

لا غناء فى الوقوف عند الجدل الذى ثار يومئذ حول هذا التصريح والأسباب التى أدت إليه ، فهو لا ريب حلقة من سلسلة الحلقات التى جرت عليها السياسة البريطانية توطيداً لمركزها فى الشرق الأوسط . والأمر يبدو كذلك بخاصة إذا نحن ذكرنا موقف إنجلترا من سوريا ولبنان قبل هذا التصريح . فقد كانت فرنسا هى الدولة المنتدبة فى سوريا ولبنان منذ رسمت الدول الأوربية صورة العالم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى . وكانت فرنسا ترجو أن تظل سوريا ولبنان موضع ارتكازها فى الشرق الأوسط . فلما كانت الحرب العالمية الثانية وسلمت بعدها فى سنة ١٩٤٠ ، وخرجت بذلك من ميادين القتال مهيضة الجناح نازلة على إرادة الغزاة الألمان الذين احتلوا معظم أراضيها بالهدنة التى عقدوها مع المارشال بيتان ، رأت السياسة البريطانية الفرصة سانحة للاستئثار بالنفوذ فى شرق البحر الأبيض المتوسط . لكنها كانت قد أعلنت من قبل أنها لا تبغى من وراء الحرب أى توسع فى الأراضى الخاضعة لنفوذها ، لهذا رأت أن تشجع الحركات الاستقلالية فى سوريا ولبنان . فلما نضجت هذه الحركات أصدرت تصريحاً بعطفها على مطلب هذين البلدين فى الاستقلال ، عند ذلك اعترفت مصر باستقلال سوريا ولبنان فى سنة ١٩٤١ .

وقد بقى موقف إنجلترا من ثورة القطرين العربية بالسلطان الفرنسى يحز فى نفس فرنسا إلى اليوم ، فلا تكاد تلتقى بصديق من الفرنسيين لا يأبى بحكم هذه الصداقة أن يفتح لك قلبه حتى يذكر هذا الموقف ويراه غدراً من السياسة الإنجليزية بما انعقد بين فرنسا وإنجلترا من صداقة أملتها ولا تزال تمليها منافعهما المشتركة وحرصهما على سلامتهما ضد كل

غزو يهددهما من الشرق الأوربى ، سواء من أوربا الوسطى أو من أوربا الشرقية .

أيدت إنجلترا مطلب سوريا ولبنان فى الاستقلال ، ثم أعلن وزير خارجيتها أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى جامعة للدول العربية إذا فكرت البلاد العربية من تلقاء نفسها فى إنشاء هذه الجامعة . ولم تلبث الحكومات العربية ، حين أبلغ إليها هذا التصريح ، أن بدأت تفكر بالفعل فى إنشاء هذه الجامعة . وأخذت الحكومة المصرية على عاتقها دعوة سائر الدول العربية للتفاهم على الأسس التى يقوم عليها ميثاق جامعة تربط هذه الدول معاً برباط متين . وتكررت المحادثات لهذا الغرض وانتهت إلى « بروتوكول الإسكندرية » الذى وقعته الدول العربية فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

ما عسى أن يكون مركز فلسطين من هذه الجامعة ؟ أتكون عضواً من أعضائها برغم وقوعها تحت الانتداب البريطانى ؟ لم يكن هذا الانتداب ليمنعها من هذه العضوية فقد كانت شرق الأردن تحت الانتداب البريطانى ، وكانت مع ذلك من البلاد التى اشتركت فى مناقشات القاهرة والإسكندرية لتكون عضواً فى الجامعة . ولم يكن الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان قد انتهى دولياً ، وكانتا مع ذلك شريكتين رئيسيتين فى المحادثات لتأليف الجامعة . لكن فلسطين لم تكن بها حكومة قومية من أبنائها ، بل كانت السلطات البريطانية تتولى حكمها مباشرة ، فلم تمثل تمثيلاً رسمياً فى المحادثات . مع هذا لم يفكر أحد من ممثلى الحكومات العربية فى استثناء فلسطين من البلاد العربية التى تضمها الجامعة ، بل اتجه التفكير إلى الوسيلة التى تمثل بها على الرغم من عدم قيام حكومة قومية فيها .

تغيرت الوزارة المصرية التى كانت قائمة بالمحادثات التمهيدية لإنشاء الجامعة العربية وألف أحمد ماهر باشا الوزارة خلفاً لمصطفى النحاس باشا . وتطورت المحادثات بعد بروتوكول « الإسكندرية » إلى مفاوضات لوضع الصيغة النهائية لميثاق جامعة الدول العربية ، وقد واجهت هذه المفاوضات غير مرة صعوبات منشؤها مبالغة كل من الدول العربية فى الحرص على ألا يمس الميثاق سيادتها . وكان ممثل لبنان فى هذا الدور من أدوار البحث ، السيد هنرى فرعون وزير الخارجية أشد المتفاوضين حرصاً على ألا تمس مادة ، وألا يمس لفظ فى مادة حرية بلاده فى التصرف فى شئون استقلالها وسيادتها . أما المملكة العربية السعودية فكانت تجارى مصر كل المجاراة فى أثناء المفاوضات التى جرت ، فى عهد وزارة أحمد ماهر باشا ، وكان موقفها هذا يختلف عن موقفها قبل توقيع « بروتوكول الإسكندرية » . فقد ظلت زمناً شديدة الحرص على حريتها فى التصرف ، وعلى ألا يعوقها ميثاق الجامعة عما تريد

القيام به فى أى أمر تراه ، وكان يبدو لذلك أنها لا ترحب بفكرة الجامعة العربية . وكان ذلك طبيعياً يومئذ لما كان بينها وبين مصر من احتكاك ، وبينها وبين الدولتين الهاشميتين ، العراق وشرق الأردن ، من خلاف أول الأمر . على أن الدول العربية استطاعت بعد محادثات طويلة أن تتغلب على هذه المصاعب كما استطاعت من بعد أن تنتهى إلى وضع الميثاق فى صيغ لا يرتبط بنتائجها فى السياسة والاجتماع والاقتصاد والتشريع وكل ما يتصل بسيادة الدولة فى الداخل والخارج إلا من رضى هذا الارتباط مختاراً .

أى وضع جعل لفلسطين فى ميثاق الجامعة العربية ؟ ! لم تكن لفلسطين حكومة قومية تستطيع أن توفد من يمثلها فى مجلس الجامعة ، وهى جامعة حكومات لا جامعة شعوب . وفلسطين تعانى محنة لا تعانى غيرها من الدول العربية مثلها . فلم يكن طبيعياً أن تتخلى الدول العربية عنها أو تنساها ، لهذا أضيف إلى ميثاق الجامعة ملحق خاص قيل فيه إن من حق فلسطين الاستقلال والسيادة ، وإن حرمانها من حكومة تمثل شعبها وتتحدث باسمه طارئ مصيره إلى الزوال ، وفى انتظار زواله يباح لمجلس الجامعة أن يضم ممثلا أو ممثلين لعرب فلسطين فى كل اجتماع من اجتماعاته .

وقعت الدول العربية ميثاق جامعتها بسراى الزعفران بالقاهرة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ . وكنت أنا أحد الذين وقعوه عن مصر ، وقد تم توقيعه فى جلسه علنية ألقى فيها رؤساء الوفود الممثلة للدول المشتركة فيه خطباً كلها التفاؤل والرجاء .

وعقب ذلك مباشرة عقد مجلس الجامعة جلسته الأولى ، فكانت جلسة تاريخية خطيرة . ذلك لأن فرنسا حاولت استرداد نفوذها فى سوريا ولبنان بحجة أنها صاحبة الحق فى الانتداب عليهما بموجب صك الانتداب الذى أقرته عصبة الأمم . وتمسكت سوريا ولبنان بما لهما من حق فى الاستقلال كسبتاه فى سنة ١٩٤١ واعترفت به مصر وسائر الدول العربية . وكان مفهوماً أن إنجلترا تؤيد حركة سوريا ولبنان . أما فرنسا فقد سلكت مسلك العنف فضربت دمشق بالمدافع وقبضت على كثيرين من رجالات سوريا ولبنان ولجأت إلى البطش الذى حرصت السياسة البريطانية على أن تتحاشاه ما استطاعت . ولعل شعور فرنسا بموقف إنجلترا كان من الأسباب التى دفعتها إلى سياسة العنف فى الطبع الفرنسى حدة يثيرها برود السياسة الإنجليزية ويدفعها أحياناً إلى تخطى ما تمليه الحكمة وبعد النظر .

ووقفت جامعة الدول العربية إلى جانب سوريا ولبنان وأيدتهما بكل قوتها واعترفت

بحقهما فى السيادة والاستقلال كاملين . وانتقلت الجامعة من مسألة سوريا ولبنان إلى مسألة فلسطين ثم أجلتها إلى دور مقبل يحضره من ينوبون عن فلسطين العربية ويتحدثون باسمها .

ومن يومئذ إلى الوقت الذى أكتب فيه هذه المذكرات – خريف سنة ١٩٥١ – لم تكن دورة من دورات الجامعة إلا عرضت فيها مسألة فلسطين بإفاضة وتفصيل ، وكان ذلك طبيعياً ؛ فالحوادث فى فلسطين وموقفا الدول الكبرى من السياسة الصهيونية كانا يتطوران تطوراً سريعاً يمس كل دولة من الدول العربية عن قرب أشد مساس .

لم يكن بدء هذا التطور راجعاً إلى نهاية الحرب أو إلى اقترابها من نهايتها ، بل كان يرجع إلى موقف العرب وموقف الصهيونيين فى أثناء الحرب ومنذ بدايتها . فقد اشترك اليهود فى الحرب إلى جانب الحلفاء اشتراكاً فعلياً ، وألفوا جمعيات من المحاربين كان لها أكبر الأثر فيما حدث من تطور . كانت فرقة (الهاجاناه) اليهودية من الفرق التى شاركت فى الحرب بنصيب موفور ، وقد تألفت فى ظل الوكالة اليهودية جماعات مسلحة انقلبت من بعد جماعات إرهابية تسمت إحداها باسم (شترن) وتسمت أخرى باسم (أرجون زفاى ليومى) ، وفى ظل هذا التطور انتقلت الفكرة الصهيونية فى تفسير تصريح بلفور نقلة واسعة ؛ فقد كان التصريح يعد اليهود بوطن قومى فى فلسطين . وكانت بعض اللجان البريطانية التى ذهبت إلى فلسطين ورأت أن استيعاب البلاد للمهاجرين قد بلغ مداه فقررت أن إنجلترا قد وفت بوعدها وأنشأت هذا الوطن القومى بالفعل ولم يعد من حق الصهيونيين أن يطالبوها بأكثر مما فعلت . أما الصهيونيون فذهبوا فى العهد الأخير من الحرب إلى القول بأن إنشاء وطن قومى فى فلسطين لليهود كان مرماه الطبيعى إنشاء دولة صهيونية هنالك ، وأن مقومات هذه الدولة تحققت فصار إنشاؤها واجباً ، ولذلك أعدوا عدتهم للمطالبة بتقسيم فلسطين ، قسم للعرب وقسم لليهود ، وأن يكون هذا القسم اليهودى دولة مستقلة ليس لغيرها من الدول أى سلطان عليها .

ماذا عسى أن يكون موقف إنجلترا من هذا التطور فى تفكير اليهود السياسى ؟ أتقرهم عليه ؟ لم يكن ذلك مستطاعاً ؛ فهى كانت ترى شواطئ فلسطين من نقط الارتكاز الأساسية التى تعتمد عليها فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، بل كانت تحسب ، إذا رأت يوماً أن تجلو عن مصر ، أنها تستطيع أن تجعل فلسطين قاعدة قواتها فى هذه المنطقة من العالم ، ولهذا أنشأت ميناء حيفا وأعدتها إعدادا حسناً ، صالحاً لأسطولها الحربى صلاحيته للسفن

التجارية ، لتجد فيها العوض لسد الضرورة عن ميناء الإسكندرية ، بل لهذا فكرت فى مد أنابيب بترول العراق إلى حيفا لتموين سفنها من هذا البترول إذا عز يوماً عليها أن تمونها من بورسعيد أو من السويس ، ولهذا أيضاً أنشأت مطار اللد وأفسحت رقعته وجعلته مطاراً صالحاً لمواجهة أغراض الحرب صلاحيته لأغراض السلم . وقد استعمر اليهود أكثر موانى فلسطين على البحر الأبيض ؛ فتل أبيب مقر نشاطهم تجاور يافا ، وليس بينها وبين حيفا مدى بعيد ، وليس بينها وبين اللد كذلك مدى بعيد . فإذا هم أنشأوا دولة فى هذه الأماكن فأكبر الظن أن تؤول حيفا وأن يؤول مطار اللد إلى هذه الدولة ، وأن تتحطم بذلك تقديرات السياسة البريطانية فى هذا الركن من العالم .

لكن إنجلترا لم تكن لتعترف بشىء من هذا أو تصرح به . وما لها تصارح بسياستها هى ولديها فى تصريح بلفور نفسه الحجة التى تتذرع بها لمقاومة هذه النزعة الصهيونية الجديدة . إنها تعهدت فى تصريح بلفور بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، على شرط ورد فى صلب التصريح بوضوح وجلاء . ذلك ألا يجنى إنشاء هذا الوطن القومى على حقوق العرب أهل البلاد . فالبقعة التى استعمرها مهاجرو اليهود على شواطئ فلسطين تحوى من العرب أكثر مما تحوى من اليهود . فيافا ، التى تجاور تل أبيب ، مدينة إسلامية عربية صرفة . وحيفا ليست يهودية بحال . والبلاد التى استقر فيها المهاجرون اليهود يسكنها من العرب المسيحيين والمسلمين ما يزيد على من هاجر إليها من اليهود . فإذا خضعت هذه المناطق لسلطان اليهود أخل ذلك بوعد إنجلترا للعرب . وهذه الوعود تبعات حملتها إنجلترا وعهود ارتبطت بها . وليس من سياسة إنجلترا أن تنقض وعودها أو تتخلى عن تبعاتها ! ! لهذا وقفت أول الأمر تقاوم السياسة الصهيونية الجديدة ، وتظهر للعرب وداً أعظم الود .

كان ذلك هو الحال حين كانت محادثات الدول العربية متصلة لتأليف جامعة لهذه الدول . وكان لورد موين الوزير الإنجليزى للشرق الأوسط ، والمقيم بالقاهرة ، من أنصار هذه السياسة والمؤيدين لها بقوة وحماسة . وكانت إنجلترا تقدر أنها إذا أخذت الأمور بالحزم فوقفت من العرب واليهود موقف الحكم المنصف استطاعت التغلب على النزعة الصهيونية الجديدة ، وكسبت فى نفس الوقت مودة العرب ، لا فى فلسطين وحدها ، بل فى كتلة البلاد العربية جميعها .

حدث ذلك فى الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٤٤ . وكانت الوزارة المصرية القائمة فى الحكم يومئذ وزارة أحمد ماهر باشا . وكنت وزيراً للمعارف وللشئون الاجتماعية فيها .

ولقد دعانا الدكتور ماهر باشا يوماً لتناول طعام الغداء فى « كلوب محمد على » ودعا معنا بعض رجالات العرب ابتغاء التغلب على مشكلة قائمة فى المحادثات الخاصة بإنشاء الجامعة العربية . ولم يكد جمعنا يلتئم حول مائدة الطعام حتى أقبل علينا حسن فهمى رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية وأخبرنا أن رجلين مجهولين أطلقا الرصاص على لورد موين ساعة دخوله داره عائداً من السفارة فأردياه قتيلا وفرا على دراجتيهما . وانزعج الدكتور ماهر باشا وانزعجنا جميعاً لسماع الخبر خشية أن يكون القاتلان مصريين أو أن يعجز البوليس عن القبض عليهما فتثور بسبب هذه الجريمة أزمة بين مصر وإنجلترا تعطل ما كنا نفكر فيه من المطالبة بتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ تعديلاً يحقق استقلالها وسائر أهدافها القومية . لكنا لم نلبث إلا قليلا ثم جاءنا النبأ بأن القاتلين قبض عليهما ، تعقبهما رجل البوليس الأمين عبد الله وكان على « موتوسيكل » فلحق بهما وأمسك بتلابيبهما ، وتبين أنهما شابان يهوديان صهيونيان جاءا من فلسطين خصيصاً لارتكاب هذه الجريمة ، بذلك سرى عنا وسكنت مخاوفنا وتناولنا طعامنا وتحدثنا فى أثنائه عن غرض الصهيونية من ارتكاب مثل هذه الجريمة النكراء

ولم يحاول الشابان الإنكار حين حققت النيابة معهما ، بل اعترفا بأنهما من عصابة إرهابية فى فلسطين أبيا – إلى أن حكم عليهما بالإعدام وأعدما – أن يذكرا شيئاً عن تكوينها وأعضائها ، وأنهما ارتكبا جريمتهما لأغراض قومية صهيونية .

كان قتل لورد موين نذيراً من الصهيونيين بأنهم لن يتراجعوا عن القيام بكل عمل يحقق أغراضهم . وقد كشفت الحوادث بعد هذه الجريمة عن صدق عزمهم على المضى فى سياسة العنف إلى نهايتها . فقد حاكم الإنجليز جماعة منهم لارتكابهم جرائم بذاتها فانتقموا من القضاة الإنجليز ومن الضباط الإنجليز وبذلوا غاية الجهد لإنقاذ بنى قومهم ممن حكم عليهم وأودعوا السجن ، وتكررت مظاهر العنف فى صور مختلفة دلت على أن وايزمان وأصحابه لم يعد يكفيهم من وعد بلفور أن يكون لهم فى فلسطين وطن قومى يأوون إليه . بل يريدون أن ينشئوا دولة فى أرض المعاد ، ولقد ذهب دعاتهم فى هذا إلى أنهم يريدون أن يجعلوا من فلسطين كلها دولة لهم ، وقيل أكثر من هذا إنهم قرروا فى مؤتمراتهم السرية أن تمتد دولتهم من الفرات إلى النيل ، وإنهم إن أخفوا هذه السياسة وأنكروها علناً فهى سياستهم التى رسموها وصمموا على تنفيذها .

ما عسى أن يكون موقف الدول العربية من هذه التطورات ؟ لقد كانوا حينذاك فى

شغل بما يتمخض عنه العالم من أحداث نتيجة انهزام ألمانيا وحلفائها الأوربيين فى الحرب ، وكانت الدول العربية متجهة بأنظارها إلى مؤتمر سان فرنسسكو الذى دعت إليه أمريكا وإنجلترا وروسيا السوفييتية لوضع ميثاق الأمم المتحدة . ولما كانت الحرب ما تزال دائرة الرحى فى اليابان ، ولم يكن أحد يتوقع نهايتها السريعة على نحو ما حدث بالفعل بعد أن ضربتها الولايات المتحدة بالقنابل الذرية ، لم يكن اتجاه الدول العربية إلى مسألة فلسطين واضح القوة . بل لعل هذه الدول لم تكن تقدر مدى ما يجول بخاطر الصهيونيين من مطامع ، أو أنها على الأقل لم تكن تقدر أن هذه المطامع ستلقى صدى قوياً فى المجامع الدولية . لهذا كانت تبحث الأمر على هون ، مقتنعة دائماً بأن إنجلترا لن تدع اليهود يصبحون أصحاب الكلمة العليا فى فلسطين اقتناعاً منهم بأن إنجلترا تحرص كل الحرص على أن تكون فلسطين نقطة ارتكازها الأساسية فى الشرق الأوسط كله .

لكن مثابرة اليهود على خطة العنف التى بدأوها ومناوأتهم إنجليز فلسطين مناوأة ظاهرة ، جعلت الدول العربية تفكر فى أمر هذا القطر العربى تفكيراً جدياً . ولهذا دعت جامعة الدول العربية إلى عقد دورة خاصة لبحث المسألة ، وقررت أن يكون انعقاد هذه الدورة فى مصيف بلودان من أعمال سوريا ، وحددت له موعداً شهر يونيو سنة ١٩٤٦ .

كنت على رأس الوفد الذى يمثل مصر فى هذا المؤتمر ، وكان الوفد مؤلفاً من محمود فهمى النقراشى باشا ومكرم عبيد باشا وحافظ رمضان باشا واثنين من موظفى وزارة الخارجية المصرية . ولم يقم النقراشى باشا معنا ببلودان غير يومين اثنين عاد بعدهما إلى القاهرة . ولم أعرف يومئذ سبب عودته ، فهو لم يفض إلىّ بشىء عنها . لكنى علمت من بعد أن صدقى باشا ، رئيس الوزارة ، كان قد بدأ يفاوضه فى أمر الهيئة السعدية التى كان النقراشى باشا يومئذ رئيسها واشتراكها فى الوزارة ، اقتناعاً من صدقى باشا بأن اشتراك هذه الهيئة ييسر سبل المفاوضات التى كان قائماً بها هو وهيئة المفاوضة المصرية مع المفاوضين البريطانيين وعلى رأسهم لورد ستانسجيت .

بدأ مؤتمر بلودان أعماله يذكر مطامع الصهيونيين فى فلسطين وما رسمته مؤتمراتهم من سياسة التوسع فى البلاد العربية ، ثم ألف المؤتمر لجنة سرية لبحث الوسائل التى تقاوم بها الدول العربية هذه السياسة . وقد مثل حافظ رمضان باشا مصر فى هذه اللجنة السرية ، ولم أعن كثيراً بما يجرى فيها ، برغم أننى كنت على رأس وفد مصر ، اقتناعاً منى بأن النتائج التى ستصل إليها اللجنة ستعرض على المؤتمر . وكان الشيخ يوسف يس ممثل المملكة العربية

السعودية فى المؤتمر عضواً فى اللجنة السرية كذلك . وقد أثار دهشة المؤتمر كله ذات مساء إذ تلى علينا برقية لاسلكية تلقاها من الملك عبد العزيز آل سعود جاء فيها إن جلالته يرى التزام سياسة الحذر ، وألا تغامر الدول العربية بأمر لا تثق بنتائجه . ترى أكانت اللجنة السياسية تبحث وسائل المقاومة الحربية ليهود فلسطين ؟ ذلك ما يبدو من برقية العاهل النجدى . على أن اللجنة السرية أنهت مأموريتها وتقدم رئيسها فارس بك الخورى بمشروع قرار تقترحه اللجنة ، مؤداه أن تلجأ الدول العربية إلى هيئة الأمم المتحدة تطلب إليها تقرير عروبة فلسطين على أساس من أن هذا المطلب يتفق مع نصوص ميثاق الهيئة وأغراضها فى المحافظة على السلام العالمى .

وافق المؤتمر على هذا القرار . أما ما عداه من أعمال اللجنة السرية فلم يعرض على المؤتمر واعتبر سراً لا يطلع عليه إلا أعضاء اللجنة وأمين الجامعة عبد الرحمن عزام باشا . ولم أفكر فى الوقوف على شىء من هذا السر اقتناعاً منى بأن التفكير فى أمور عسكرية سيلقى مقاومة من إنجلترا ، الدولة المنتدبة فى فلسطين ، وأن الدول العربية خاضع أكثرها إلى النفوذ البريطانى ، فمن غير المعقول أن تفكر فى مقاومة إنجلترا عسكرياً وهى تعلم أنها لا طاقة لها بهذه المقاومة من ناحية ولا فائدة ترجى من ورائها من ناحية أخرى .

وانفرط عقد المؤتمر وعدنا إلى مصر وعاد ممثلو الدول العربية الأخرى إلى دولهم ونحن ننتظر تطور الحوادث ، وكان هذا التطور سريعاً ؛ لأن الصهيونية بدأت تقاوم سلطان إنجلترا فى فلسطين مقاومة جدية بعد أن انتهت الحرب العالمية فى اليابان كما انتهت من قبل ذلك فى أوربا ، وبعد أن تبين أن إنجلترا غير قادرة على أن تحسم ما بين العرب واليهود من خلاف على الهجرة وعلى بيع الأراضى وعلى المشكلة الفلسطينية نفسها .

ورأت الحكومة البريطانية ، بعد إذ تبينت أن كل مجهود للتوفيق بين العرب واليهود غير مجد نفعاً ، أن تلجأ إلى هيئة الأمم المتحدة تستعين بها على حل هذه المسألة المعقدة . فهى لا تريد أن تغضب العرب ولا أن تغضب اليهود ، فإذا صدر قرار من هيئة الأمم المتحدة لا يرضاه أى الفريقين لم تكن سياستها فى الشرق الأوسط معرضة لخصومة من جانب أى الفريقين .

وندبت الأمم المتحدة لجنة خاصة لبحث هذه المشكلة المعقدة واقتراح الوسيلة العادلة لحلها ، وذلك بعد أن عقدت الجمعية العامة دورة خاصة سمعت فيها ممثلى الدول العربية ، والأمين العام لجامعة الدول العربية ، كما سمعت فيها مندوبين عن الصهيونيين . وفى هذه

الجمعية العامة اصطدمت النظريتان العربية والصهيونية اصطداماً ظاهراً . فقد أصر العرب وأصرت جامعة الدول العربية على أن تبقى فلسطين عربية مع التسامح مع من نزح إليها حتى يومئذ من المهاجرين اليهود ليبقوا فيها دون غيرهم من المهاجرين الذين يمكن أن يقدموا بعد ذلك ، وأصر اليهود على تقسيم فلسطين وإقامة دولة صهيونية فيها هى دولة إسرائيل .

ندبت الجمعية العامة لجنة لبحث هذه المشكلة واقتراح الوسيلة العادلة لحلها . وانتقلت اللجنة إلى فلسطين وسمعت أقوال أولى الشأن ثم انتهت إلى اقتراح تقسيم الأرض المقدسة بين العرب واليهود . اقتناعاً منها بأن تعاونهما لا رجاء فيه ، ولأنها وجدت فى نفسها ميلا إلى اليهود لم تجد مثله إلى العرب . ووضعت اللجنة خريطة بهذا التقسيم لا يزال الناظر إليها يراها عجباً غاية العجب . فقد خصت اليهود بالمنطقة الساحلية عدا ميناء يافا ، فقد جعلتها للعرب لأنها رأتها بلداً عربياً إسلامياً صرفاً . ثم إنها جعلت لليهود كذلك جزءاً من شمال فلسطين لا يصله بمنطقة الساحل إلا ممر ضيق غاية الضيق ، ثم جعلت لهم (النقب) أو (النجب) الممتد جنوبى فلسطين ، والذى يفصل بين البلاد العربية فصلاً تاماً . مع هذا تركت للعرب جزءاً من المنطقة الساحلية هو قطاع غزة المتصل بمصر ، ولم تدع بين الجزء الساحلى الذى خصصته لليهود ومنطقة النقب غير ممر أشد ضيقاً من الممر الذى يصل الساحل بالجزء الشمالى . وقدمت اللجنة تقريرها على هذا النحو إلى الأمم المتحدة لتنظره فى جمعيتها العامة التى تعقد فى شهر سبتمبر وما بعده من سنة ١٩٤٧ وطلبت إليها إقرار هذا التقسيم .

أسرع اليهود فى إعلانهم قبول ما قررته اللجنة وطلبوا إقراره . أما العرب فتمسكوا بموقفهم الأول لم يتزحزحوا عنه وطالبوا بعروبة فلسطين وبأن تكون لأهلها الأصليين الذين أقاموا بها منذ فتحها العرب فى القرن الأول الهجرى (الثامن الميلادى) .

كانت مصر قد احتكمت إلى مجلس الأمن فى الخلاف القائم بينها وبين إنجلترا بعد أن قطع النقراشى باشا المفاوضات وقرر مجلس الأمن أن ينظر شكوى مصر فى صيف هذا العام ، عام ١٩٤٧ . وخاطبنى النقراشى باشا لأصحبه إلى مجلس الأمن فاعتذرت ولم أجب رغبته . فطلب إلى أن أذهب على رأس الوفد الذى يمثل مصر فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فاعتذرت كذلك ، ولكنه ألح وقال لى عشية سفره إلى مجلس الأمن إنه أبلغ جلالة الملك اختياره إياى ، وترك لى أن أعتذر لدى جلالته إن شئت . ورأيت أن الاعتذار عن قبول رياسة الوفد قد يسوء تأويله فقبلت وطلبت إلى وزارة الخارجية أن تمدنى بما لديها من وثائق تفيد دراستها فى معالجة المسائل الواردة بجدول أعمال الهيئة وبخاصة

مسألة فلسطين . ولم تسعفني الوزارة بأية وثيقة إلا ليلة سفرى ، ولم تعطنى تقرير اللجنة التى أشارت بتقسيم فلسطين .

وركبت البحر إلى نيــويورك وألفت الجمعية العامة فى الجلسة الأولى لجنة خاصة لبحث مسألة فلسطين ، وذلك بعد أن ألقى مستر ترومان ، رئيس الولايات الأمريكية المتحدة خطاب الافتتاح وأعلن فيه أن الحكومة الأمريكية تنظر إلى مقترحات اللجنة التى أشارت بتقسيم فلسطين بعين التقدير والاعتبار . وقد كان لعبارة الرئيس ترومان هذه وقع أليم فى نفوس الوفود التى تمثل البلاد العربية . فقد قدرت أن اليهود قد بذلوا من الجهد لدى الحكومة الأمريكية ما أدى إلى هذه النتيجة ، وقدروا إلى ذلك أن كثيراً من دول أمريكا الجنوبية ستنضم إلى الولايات المتحدة ، ورأوا دقة الموقف الذى يواجهونه ، فاعترض خطباؤهم فى الجمعية العامة على تصريح الرئيس ترومان ، وذكروا أنه قصد به إلى التأثير فى جو الهيئة ، وخيل إليهم أن السوفييت قد يعاونونهم جرياً على سياستهم فى معارضة أمريكا معارضة مطردة فى كل موقف تتخذه ، وبنوا على هذا الظن آمالاً إلا تكن كبيرة فإنها على الأقل تبعث الرجاء فى ألا يحصل تقرير لجنة التقسيم على ثلثى الأصوات فيتأجل الموضوع سنة يخلق الله خلالها ما يشاء .

بدأ الصهيونيون ينظمون دعايتهم فى صحف أمريكا وفى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولم يكن تنظيم هذه الدعاية عسيراً عليهم . فاليهود فى أمريكا يملكون كل أسباب الدعاية . هم أصحاب الصحف الكبرى ، وأصحاب محطات الإذاعة الأمريكية المختلفة ، وأصحــاب دور السينما ، وهم المتحكمون فى سوق المال الأمريكية أكثر من تحكمهم فى سوق المال البريطانية . وهم إلى ذلك ذوو نفوذ ضخم فى الانتخابات لرئاسة الجمهورية الأمريكية . فهم الثلث من سكان ولاية نيويورك . ولهذه الولاية الكبيرة من عدد الأصوات فى انتخابات الرئاسة ما يحسب كل مرشح حسابه . ولهذا قيل إن انحياز الرئيس ترومان إلى اليهود فى تقسيم فلسطين قد كان مرجعه إلى أن انتخابات الرئاسة كانت ستقع فى سنة ١٩٤٨ ، أى بعد عام أو أقل من نظر الجمعية العامة تقرير التقسيم ، وإنه أراد لذلك أن يكفل أصوات اليهود فى نيوريورك بانحيازه إليهم فى مسألة فلسطين .

على أن مستر مارشال ، وزير الخارجية الأمريكية يومئذ ، أراد أن يقنع العرب بأن الحكومة الأمريكية لم تنته بعد إلى رأى فى تقسيم فلسطين ، وأن ما جاء على لسان الرئيس ترومان لا يزيد على أنه تقدير لعمل اللجنة التى بحثت الموضوع شهوراً متصلة ، وأن هذا

التقدير ليس معناه الموافقة على رأى اللجنة .

ولهذا الغرض دعانا إلى مأدبة غداء فى داره بالريف القريب من ليك سكسس . وأظهر أنه يريد مناقشتنا فى الموضوع مناقشة خاصة تعاونه على تكوين رأيه . وقد حضر معنا من الساسة الأمريكان شخص أمريكى كان موضع ثقة مستر مارشال والمتكلم بلسانه . وفى أثناء تناولنا الطعام جعل الوزير يسأل الأمير فيصل آل سعود ونورى السعيد باشا وفارس الخورى بك وغيرهم رأيهم فى الموضوع فيذكرون له حججهم على عروبة فلسطين ، وجلست أنا صامتاً لا أتكلم ، وكان الشخص الأمريكى يناقش زملائنا العرب آراءهم . ثم إن مستر مارشال اتجه إلى الناحية التى كنت بها وسألنى رأيى ، فقلت : أرجو أن تكون حجج زملائى قد أقنعت الوزير . على أننى أضيف إليها حجة لا أحسبها تفوته . فمنذ أعلنت حقوق الإنسان فى فرنسا وفى أمريكا وفى غيرهما من الدول المتحضرة لم يدر بخلد إنسان أن تنشأ فى العالم دولة على أساس دينى ، فيقال دولة المسيحيين أو دولة المسلمين أو دولة اليهود . فإنشاء دولة بفلسطين على النحو الذى اقترحته لجنة التقسيم معناه العود بالإنسانية إلى عهود التعصب الدينى وإلى عهود الحروب الصليبية ، والأمر أفدح خطراً إذا لم تجمع أبناء هذا الدين قومية أو عصبية ولم تربط بينهم ما نعرفه من مقومات الأمم . واليهود الذين هاجروا إلى فلسطين لا تربط بينهم أية صلة غير وحدة الدين ، أما ما خلا ذلك فهم مختلفون فيه كل الاختلاف ، مختلفون فى قوميتهم ، فمنهم اليهود الألمان ، واليهود البولونيون ، واليهود الروس ، وغيرهم وغيرهم ممن لا تعارف بينهم ولا آصرة تجمعهم ، مختلفون فى لغاتهم اختلافهم فى جنسهم ، مختلفون فى كل شىء إلا فى أنهم يهود ، ولا أحسب أمريكا ترضى أن تدفع العالم إلى الوراء فى أسباب الحضارة وتعيد فيه عهود التعصب الذميم الممقوت .

خرجنا من هذا الاجتماع يسأل بعضنا بعضاً ما عسى أن يكون له من أثر . يقول البعض إن وزير الخارجية بدا عليه التردد مما يدل على أن أمريكا لم تتخذ موقفاً حاسماً فى الأمر ، ويقول البعض إنها مجاملة أراد بها وزير الخارجية الأمريكية أن يخفف من أثر ما قاله الرئيس ترومان ، وعدنا إلى ليك سكسس ونحن مدركون دقة الموقف تمام الإدراك .

زاد الموقف دقة بعد أيام إذ أعلنت روسيا السوفيتية موافقتها على تقرير لجنة التقسيم . عند ذلك اجتمعت وفود الدول العربية وتداولت فيما عسى أن تصنع . واتفق رأيها على ضرورة التمسك بعروبة فلسطين ورفض تقرير لجنة التقسيم والعمل على كسب الأنصار من دول أمريكا اللاتينية وغير أمريكا اللاتينية لتأييد فكرتها . وقد رأت منذ اللحظة الأولى أن موافقة

روسيا على تقرير لجنة التقسيم قد يخفف من تأييد أمريكا لهذا التقرير ، وهو قد يدعوها على الأقل إلى تخفيف ضغطها على الدول الأمريكية الأخرى لتسايرها فى الموافقة على التقرير .

ولم تكن هذه الوفود مخطئة فى انتهاج خطة مؤداها إقناع هذه الدول الأمريكية بأن موافقة روسيا على التقرير تنطوى على معانى لا يمكن أن تؤيد السلام فى الشرق الأوسط بحال . فقد درجت روسيا ، منذ ألفت الأمم المتحدة على معارضة السياسة الأمريكية معارضة مضطردة وعلى الوقوف من هذه السياسة الأمريكية موقف الخصومة العنيفة . فموافقتها على تقرير لجنة التقسيم ، بعد أن تبينت موافقة أمريكا عليه ، لا بد ينطوى على أمر تضمره السياسة السوفيتية ، وبخاصة أن اليهود الذين هاجروا من ألمانيا ومن بولونيا ومن تشيكوسلوفاكيا بينهم عناصر شيوعية كثيرة يمكن أن تجعل من الدولة الجديدة التى يراد إنشاؤها نقطة ارتكاز فى الشرق الأوسط تعاون روسيا إذا نشبت حرب عالمية ثالثة .

ولما كان الحديث حول هذه الحرب العالمية الثالثة مستفيضاً فى ذلك الحين ، وكانت الصحف الأمريكية تتحدث عن هذه الحرب على أنها أمر واقع لا محالة ، بل كانت تحرض عليها وتدعو لها وتحاول إقناع الرأى العام الأمريكى بأن المصلحة فى الإسراع إليها قبل أن تقوى روسيا وتستطيع المقاومة ، فقد لقيت حجتنا آذاناً سميعة فى أوساط مختلفة ، بل لقد اقتنع بها ممثلو بعض الدول اللاتينية الأمريكية اقتناعاً ظاهراً لم يخفوه عنا .

وكنا نتوقع أن تجد حجتنا هذه أذناً سميعة من جانب الوفد البريطانى والحكومة البريطانية . وكانت السياسة التى عرفت إلى يومئذ عن الحكومة البريطانية أنها لا توافق على حل للمسألة لا يرضاه العرب واليهود جميعاً . ولما كان موقف العرب واليهود من تقرير لجنة التقسيم ومن كل حل لمسألة فلسطين موقف خصومة صريحة ، فالعرب يريدون عروبة فلسطين ، واليهود يريدون تقسيم فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل ، فقد كانت هذه السياسة التى عرفت إلى يومئذ عن إنجلترا سياسة سلبية بحتة ، معناها الظاهر الفرار من تحمل أية مسئولية ، وإلقاء هذه المسئولية على غيرها من الدول الكبرى ، وذلك حتى لا يقف العرب ولا يقف اليهود منها موقف الخصومة . فإذا استطعنا نحن ، ممثلى الدول العربية ، أن نقنعها بأن موقف روسيا وتأييدها تقرير لجنة التقسيم معناه إيجاد نقطة ارتكاز للشيوعية فى الشرق الأوسط ، فقد يعدل بها ذلك عن موقفها السلبى ، وقد يؤدى بها إلى تأييدنا ، ولو كان هذا التأييد غير ظاهر بإقناع الدول التى تدور فى فلكها كى تناصرنا وتؤيدنا فى اللجنة الخاصة وفى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة .

وثبت فى نفوسنا الاعتقاد بأن حجتنا هذه سيكون لها وزنها عند الجانب البريطانى ما كان بين اليهود والإنجليز فى فلسطين من خصومة سافرة جعلت اليهود يثورون على الحكم البريطانى ثورة صريحة ، وجعلت تشكيلاتهم ، العسكرية ، ومنها الهاجاناه وشترن ، تقاوم الأحكام التى يصدرها القضاة الإنجليز على اليهود فى فلسطين ، وتهاجم السجون وتخرج المسجونين منها وتتعرض بذلك لمقاومة القوات البريطانية المرابطة فى فلسطين ، وكنا نظن أن ما فى هذه الثورة الجامحة من مساس بالكرامة البريطانية سيدفع الوفد البريطانى والحكومة البريطانية ليكون موقفهم أدنى لتأييد العرب ، فإن لم يكن هذا التأييد سافراً ، كان خفياً متصلاً بالدول التى يتألف منها (الكومنولث) البريطانى .

لكن السياسة البريطانية سلكت طريقاً اعتبرناه واعتبره غيرنا مفاجأة محيرة . فقد أعلن الوفد البريطانى فى اللجنة الخاصة بموضوع فلسطين أن الحكومة البريطانية قررت إنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وأنها ستسحب كل قواتها من هناك فى أمد أقصاه هذا التاريخ . ما معنى هذا ؟ وما عسى أن يترتب عليه من النتائج ؟ وكيف يمكن لعرب فلسطين أن يواجهوا الموقف يومئذ وقد جرت السياسة البريطانية فى أثناء الحرب على نزع سلاحهم وإمداد التشكيلات اليهودية بالسلاح ؟

كان هذا الإعلان مفاجأة للوفود العربية لم تتوقعها . وقد أراد الوفد البريطانى معرفة مدى ما لهذه السياسة من أثر فى نفس هذه الوفود ، ، فدعانا مستر هكتور ماكنيل وزير الدولة البريطانى ، ومستر كريتش جونز وزير المستعمرات البريطانى إلى مأدبة غداء بمطعم ليك سكسس . فلما اكتمل اجتماعنا بدأ الأمير فيصل آل سعود الحديث قائلاً : ألا تشعر الحكومة البريطانية بأن عليها تبعة عن تطور الأحوال فى فلسطين ، وأن عليها واجباً نحو العرب لا يتفق وهذا التخلى الذى أعلنته إلى لجنة الأمم المتحدة . وأجاب وزير المستعمرات بأن إنجلترا جرت سياستها على ألا تؤيد حلا لا يقبله العرب واليهود على السواء ، ولما كانت المساعى التى بذلت للتقريب بين وجهتى نظر الفريقين قد فشلت جميعاً لم يكن لها بد من أن تتخلى عن تبعاتها فى البلاد المقدسة وتدع العرب واليهود أنفسهم يواجهون الموقف ويعملون على حله .

وتدخل نورى باشا السعيد فى الحديث قائلاً : إن إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين أمر غير مستطاع . ولن تبقى هذه الدولة خمسة عشر يوماً . فأجاب الأمير فيصل : أظنها

تستطيع ولديها من السلاح ما بقى من زمن الحرب ، أن تبقى سنتين . وأجاب وزير المستعمرات البريطانى : لعلها تستطيع أن تبقى خمس سنوات .

واستمر الحديث على هذا النحو من التنبؤ بمقدرة دولة صهيونية تنشأ فى فلسطين على البقاء إلى أن فرغنا من طعام الغداء ، وإلى أن قاربت الساعة الثالثة وحان لنا أن ننصرف ليشترك كل منا فى اللجنة التى يساهم فى عضويتها .

لم تكن الدول العربية وحدها هى المعنية بمسألة فلسطين وبتقرير لجنة التقسيم ، بل شاركتها بعض الدول هذه العناية . وكانت الباكستان فى مقدمة هذه الدول . وكان ظفر الله خان وزير خارجية الباكستان ورئيس وفدها لدى الأمم المتحدة من أشد الناس عناية وأكثرهم درساً وأقواهم فى الدفاع عن عروبة فلسطين ، وقد عنى عناية خاصة بدراسة تقرير لجنة التقسيم وبتفنيد ما ورد فيه من الآراء وما انتهى إليه من النتائج .

والواقع أن التقرير وما أشار به من التقسيم كان بيّن الظلم ، وحسب الإنسان أن يطلع على خريطة التقسيم ليرى هذا الظلم جلياً واضحاً ؛ فقد جعل التقرير معظم الشاطئ الفلسطينى للبحر الأبيض المتوسط من حظ اليهود ، فيما خلا مدينة يافا التى استبقيت للعرب بحجة أن أهلها جميعاً من العرب المسلمين ، ومرفأ حيفا الذى استبقى مرفأ حراً لاستقبال أنابيب البترول من العراق ومن غير العراق ، وفيما خلا الجزء الجنوبى المتاخم لمصر فيما بين غزة والعريش .

ولو أن الأمر اقتصر على هذا لجاز الدفاع عنه على ما فيه من ظلم . لكن التقرير جعل منطقة الجليل الغربى المتاخم للبنان عربياً ، والجليل الشرقى المتاخم لسوريا يهودياً ، وجعل منطقة النقب أو « النجب » لليهود ، ووصل بين هاتين المنطقتين وبين الشاطئ الذى جعله يهودياً وصلا وهمياً رأس مثلث لا يعرف الإنسان معه كيف تتصل المناطق اليهودية بعضها ببعض ، ولا المناطق العربية بعضها ببعض . هذا فضلاً عن أن إعطاء منطقة النقب لليهود على امتداد يصل إلى العقبة معناه فصل البلاد العربية بعضها عن بعض فصلاً تاماً . فهذه المنطقة الفلسطينية هى التى كانت تصل بين مصر وشرق الأردن . فإعطاؤها لإسرائيل ، واتصالها بمنطقة الشاطئ المعطاة لإسرائيل برأس المثلث الذى أشرنا إليه ، معناه فصل مصر فصلاً تاماً عن سائر البلاد العربية . أو يستطيع أحد مع هذا أن يقول إن تقرير لجنة التقسيم لم يكن تقريراً ظالماً ، وأن تنفيذه سيكون مثار خصومات فى الشرق الأوسط لا يمكن أن تهدأ وقد تقلب الشرق الأوسط إلى بلقان ثان تلتهب فيه الشرارة التى توقد نار حرب ثالثة ،

كما أوقدت سيراجيفو نار الحرب العالمية الأولى .

استظهر ظفر الله خان وزير خارجية الباكستان هذا كله أمام لجنة فلسطين وأضاف إليه من الاعتبارات ما جعل كثيرين يشكون أعظم الشك فى عدالة تقرير اللجنة التى اقترحت هذا التقسيم وفى صوابه ، وقد بذلت الوفود العربية مثل هذا الجهد أمام اللجنة ، فتحدث من رجالها كثيرون اتخذ كل منهم من الموضوع موقفاً خاصاً . ورأى اليهود ما تركه مجهود ظفر الله خان وجهود المتكلمين من الوفود العربية فضاعفوا من نشاطهم فى نيويورك وفى الصحافة الأمريكية حتى لم يكونوا يعرفون مللا أو يذوقون للراحة طعماً . بل لقد جاءوا بمستر وايزمان نفسه إلى اللجنة يحدثها ، فإذا هو رجل بلغت منه السنون فحطمت كيانه وأضعفت بيانه . لكنهم أرادوا أن يجعلوا من اسمه تذكرة للإنجليز ولغير الإنجليز ممن يقدرون لهذا الرجل مواقفه فى صفهم فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، وأن يؤثروا بذلك فى جمهرة الوفود التى تمثل الأمم المختلفة .

ولم يقف نشاط اليهود فى حدود نيويورك وصحافتها . ذهبت يوماً إلى واشنطون ونزلت فندق (شورهام) فإذا بى أرى جموعاً غفيرة تزحم ردهاته ، فسألت : من هؤلاء ، فقيل لى إنهم اليهود يعقدون بالعاصمة الأمريكية مؤتمراً للدعاية لدولتهم فى فلسطين . وقد استمر هذا المؤتمر ثلاثة أيام جمعت فى أثنائها مبالغ ضخمة لإنفاقها للدعاية للدولة اليهودية وإنشائها فى فلسطين . ولم يكن مؤتمر واشنطن هذا إلا واحداً من اجتماعات متوالية تعقد فى البلاد الكبيرة التى يكثر فيها اليهود . وكانت تنتهى بجمع الأموال للدعاية ولغير الدعاية من الوسائل التى يتذرع بها أولئك اليهود المعنيون بإقامة دولة إسرائيل فى أرض المعاد .

وحفز نشاط اليهود وفود البلاد العربية لمضاعفة نشاطها ، وكان من ذلك أن كلف بعض رجالها من أبناء لبنان السفر إلى أمريكا الجنوبية حيث توجد جاليات لبنانية كبيرة للاتصال بها حتى تؤثر فى حكومات تلك البلاد بما يدفعها لتبعث إلى وفودها كى تؤيد الوفود العربية فى موقفها ، هذا مع ما كنا نعلمه من أثر الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية كلها . لكن الوفود العربية لم ترد أن تترك وسيلة من الوسائل التى تكفل لها الظفر إلا لجأت إليها وبذلت فى سبيلها كل جهد يستطاع بذله .

كانت المعركة حامية الوطيس إذن ، بالغة غاية الشدة . وكان موقف الدول العربية قوياً لأنه موقف عادل ، ولكن القوة التى كانت تواجهه كانت ذات بأس شديد لأنها جمعت أمريكا وروسيا اللتين كانتا تزدادان صراحة فى تأييد قرار التقسيم كلما تقدم الزمن ،

ثم كانت دول « الكومنولث » البريطاني تظاهر أمريكا مظاهرة لم تخف على الدول العربية ، حتى لقد صارح أحد أعضاء الوفد المصرى مستشاراً فى الوفد البريطانى بأن موقف إنجلترا فى هذا الموضـوع ليس موقفاً سليماً ، لأن سكوتها عن التصريح برأيها لم يمنع دول « الكومنولث » الأربعة الكبرى ، أستراليا ، ونيوزيلندا ، وكندا ، وجنوب أفريقيا من أن تبدى تحيزها للصهيونية ، وكان رد الإنجليزى على هذا الاعتراض أنه يدل على أن دول « الكومنولث » مستقلة حقيقة ، وأنها ليست ملزمة بمتابعة رأى إنجلترا ، ولاحظت أنا فى ابتسام : أما كان انقسامها إلى فريقين ، فريق يؤيد اليهود ، وفريق يؤيد العرب أقوى دلالة على استقلالها .

كانت الوفود العربية تجتمع بفندق « ولدورف استوريا » ، بصالون الأمير فيصل أكثر من مرة فى الأسبوع . ولم أكن مواظباً على حضور اجتماعاتها لأننا جعلنا مسألة فلسطين من اختصاص محمود بك فوزى وعبد المنعم بك مصطفى ، فكانا يحضران كل هذه الاجتماعات نيابة عن الوفد المصرى . أما أنا فكنت أحضرها حين أنبه إلى أن الحديث فيها سيتناول أمراً له أهمية خاصة . وكثيراً ما كانت تطول هذه الاجتماعات إلى ساعة متأخرة بعد منتصف الليل وأحسبنى قد استوفيت حظى من السهر الطويل حين كنت رئيساً لتحرير السياسة ، فأنا لذلك أوثر النوم المبكر منذ سنين .

شعرت الوفود العربية ، على الرغم من الجهود الضخمة التى تبذلها ، بأنها قد لا تصل إلى غايتها ، فلا يؤيدها ثلث أعضاء الجمعية العامة تأييداً يسقط قرار التقسيم ، ولهذا فكرت فى أن تبذل مجهوداً آخر لتأجيل مسألة فلسطين إلى الدورة المقبلة ، لكن الظفر بالتأجيل لم يكن أقل مشقة من إسقاط مشروع التقسيم . فالتأجيل يقتضى توافر أغلبية نسبية من مجموع الحاضرين ، أى نصف عدد الأصوات . فإذا لم نكن واثقين من الثلث كنا فى ريب من أن نحصل على النصف للتأجيل إذ كانت الدول الكبرى حريصة على نظر الموضوع والفصل فيه . وقد تبينت أنا يوماً تعذر التأجيل حين قابلت مستر تريجفى لى ، سكرتير هيئة الأمم المتحدة ، فذكر لى فى صراحة أن الدورة لا تنتهى قبل البت فى موضوع فلسطين بقرار تصدره الجمعية فى أمر التقسيم . هنالك أيقنت أن الأمر فى التأجيل أصعب منه فى نظر الموضوع ، ونقلت ما سمعت إلى زملائى رجال الوفود العربية ، وطلبت إليهم أن يتدبروا الأمر من ناحية الظفر بالثلث لإسقاط التقسيم إذا كان ذلك ممكناً .

وإننى لأتابع أعمال اللجنة السياسية ذات يوم إذ قال لى جارى ، رئيس وفد الأكوادور :

ألا ترون أن تقترح الوفود العربية حلا عملياً غير التقسيم يمكن أن تجتمع عنده الآراء فوقوفكم موقفاً سلبياً فى هذا الموضوع ليس من شأنه أن يجعل مهمتكم يسيرة . وسألته : وهل ترى حلا عمليًّا يمكن اقتراحه وتجتمع الكلمة عنده . قال : نعم نظــام le Cantonnement على نحو ما هو حادث فى سويسرا . قلت : سأفكر فى الموضوع . وانتهى حديثى معه عند هذا .

ونقلت ما ذكره لى إلى إخواننا أعضاء الوفود العربية . ورأى بعضهم الاقتراح معقولا . ورآه آخرون خروجاً عن التفويض الذى لديهم من حكوماتهم مع اعترافهم بدقة الموقف عند ذلك اقترح بعضهم على السيد جمال الحسينى ، وكان يمثل فلسطين ، وقد دعته اللجنة الخاصة للتكلم باسم العرب كما تكلم وايزمان وغير وايزمان باسم اليهود – اقترح عليه بعض أعضاء الوفود العربية أن يسافر بالطائرة إلى فلسطين أو إلى بيروت وأن يقابل عمه السيد أمين الحسينى حيث يكون وأن يطالعه بحقيقة الموقف ودقته كما نراه ويعرض عليه فكرة النظام الفيديرالى وأن تقترحها الوفود العربية على أساس أن فلسطين لا تقبل القسمة ، فأبى جمال بك قائلا : إن سفره لعرض مثل هذا الاقتراح يعرضه لأن يتهم بتهمة الخيانة وقد يعرضه للقتل .

والواقع أننا كنا فى حيرة من موقفنا بين التفاؤل والتشاؤم ، وقد بلغت الحيرة بالكثيرين فى بعض الأحيان أن كانوا يخافون أشياء لا محل للخوف منها . كان مستر إيفات وزير خارجية أستراليا هو رئيس اللجنة الخاصة بفلسطين ، وكان رئيساً للجنة فرعية مهمتها التوفيق بين اللجنتين الفرعيتين الأخريين لإيجاد حل تلتقى عنده رغبات العرب واليهود . ولم يبذل الرجل جهداً يذكر ، بل لعله لم يبذل أى جهد فى سبيل هذا التوفيق الذى عهد إليه أن يقوم به . وإننى لفى ليك سكس إذ قابلنى الأمير فيصل وطلب إلىّ أن أحضر اجتماع الوفود العربية ذلك المساء عنده فى تمام الساعة السابعة مساء . قلت : ولكننى مدعو للعشاء الساعة الثامنة والنصف قال : لك علىّ أن نعرض الموضوع الهام الذى يريد إخواننا التحدث فيه لأول ما نجتمع فإذا فرغت منه فلك أن تتصرف كما تشاء . واجتمعنا وسألت عن الموضوع الهام ما هو فعلمت أنه بلغهم أن مستر إيفات سيدعو لجنة فلسطين لتجتمع صبح الغد وأنهم يريدون أن يتداولوا فيما يقولون فى أثناء الاجتماع . ولما كانت اللجنتان الفرعيتان لم تقدم أيهما تقريرها سألت : على أى أساس سيتناقش الحاضرون إذاً ما دام التقريران لم يقدم أيهما . قال قائل ربما أبلغا إلينا منتصف الليل . قلت وهل يعقل أن يبلغ تقرير فى موضوع

خطير كهذا الموضوع منتصف الليل ، ثم يناقش فى الصباح ؟ وإذا حدث أن أبلغ التقريران وطلب أى عضو التأجيل لدرس التقرير ثمان وأربعين ساعة ، أفيستطيع أحد رفض طلبه ؟ قيل : لا . قلت : إذن فلننتظر حتى يصل التقريران ثم نرتب خطتنا بعد ذلك . وتأجل نظر هذا الموضوع (الهام) ولم تعقد اللجنة فى الصباح ولم تعقد حتى قدمت اللجنتان تقريريهما وأتيحت الفرصة لدراستهما . إنما هو الوهم الذى جعل احتمالا كهذا الاحتمال ممكناً ، وهو فى نظر العقل غير ممكن .

وإنما أدخل هذا الوهم فى روع البلاد العربية اقتناعها بأنها على حق ، وشعورها مع ذلك بأن الدول الكبرى تخالف هذا الحق وهى تراه واضحاً تمام الوضوح .وتخالفه وهى تعلم أن فلسطين لا يمكن أن تتسع للعرب واليهود معاً ، وأنها لا يمكن أن تستوعب من المهاجرين اليهود أكثر مما استوعبت . وتخالفه وهى تعلم أن إقامة دولة فى العهد الحاضر على أساس من العقيدة الدينية برغم اختلاف الجنس والمنشأ واللغة أمر غير معقول . تخالفه وهى قادرة إن شاءت أن تجد لليهود المضطهدين فى أوربا ، وليهود العالم أجمع مكاناً يتسع لهم فى أستراليا ، أو فى أفريقيا الاستوائية ، أو فى أمريكا الشمالية حيث الأراضى الفضاء وموارد الطبيعة البكر تتسع لملايين كثيرة لا تتسع فلسطين لعشر معشارها . تخالفه وهى تعلم أن دعوى اليهود أنهم أصحاب فلسطين منذ ألفى سنة . وأنهم شردوا منها دعوى لا تقوم على أساس ، لأن كثرة يهود فلسطين تنصروا فى عهد الرومان ثم أسلموا فى عصر العرب ولأن كثيرين من يهود العالم يرجعون إلى أصول لا تمت إلى بنى إسرائيل الذين استعمروا إسرائيل قبل المسيحية بنسب . تخالفه وهى تعلم أن قيام دولة يهودية فى الشرق الأوسط لن يعاون على إقرار السلام فى العالم . لكنها تخالفه مع ذلك ومع غير ذلك من الاعتبارات الكثيرة ، لأسباب لا تمت للعدل ولا للسياسة النزيهة بصلة أو بنسب . تخالفه لأن لليهود سلطاناً فى انتخابات رياسة الجمهورية الأمريكية ، وكانت هذه الانتخابات ستقع فى سنة ١٩٤٨ ، أى بعد شهور من انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يوجب على حكومة الولايات المتحدة وعلى رأسها مستر ترومان أن تمالئ اليهود ولو لم يكونوا على حق . تخالفه لأنها تريد أن يكون لها مركز استراتيجى تعتمد عليه فى الشرق الأوسط ، وهى تعلم أن من اليهود الذين هاجروا أو يهاجرون إلى فلسطين عناصر شيوعية كثيرة . تخالفه لأن إنجلترا وعدت بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وكانت تظن يوم أنشأته أن اليهود لن يقاوموها ، فلما قاوموها وأحرجوها لاذت بالصمت وتركت دول « الكومنولث » ، تصوت فى الجانب الذى تصوت فيه أمريكا وروسيا . والحجة الوحيدة التى كان يتمسك

بها مؤيدو التقسيم أن وجود اليهود فى فلسطين أصبح أمراً واقعاً تقره وثائق دولية من عهد عصبة الأمم فلا سبيل إلى نقض هذه الوثائق . وكأن تقسيم بولونيا لم تقره وثيقة دولية قبل الحرب العالمية الأولى ، ومع ذلك اعتبر هذا التقسيم لبولونيا جريمة دولية منكرة ، وحرصت إنجلترا والدول المنتصرة فى الحرب الأولى على أن تعيد لبولونيا وحدتها لأنها حق وعدل . فلا ضير إذن من أن ترتكب جريمة دولية أخرى بتقسيم فلسطين ، فإذا استطاع بعد ذلك قادر على إعادة وحدة فلسطين بحرب أو بغير حرب فليعدها ، وهو واجد يومئذ من سند المنطق الدولى ما شاء الله من حجج وأسانيد .

هل استنفدت الوفود العربية كل ما تستطيع من وسائل تمكنها من الظفر بثلث الأصوات فى الجمعية العامة حتى يسقط قرار التقسيم ؟ لقد كنا نعلم عن يقين أن شعب الولايات المتحدة لا يؤيد حكومته ولا يعارضها فى هذا الموضوع فيما وراء حدود ولاية نيويورك . ولقد قابلنى صحفى أمريكى فى أبهاء فلاشنج ميدوز ، حيث تعقد الجمعية العامة اجتماعاتها ، وأخبرنى أن الولايات البعيدة بعض الشيء عن نيويورك لا تعنى بمسألة فلسطين فى قليل ولا كثير ، وأنها لا تقرأ صحف نيويورك بل تقرأ صحفها هى ، وأن اليهود فى أمريكا لا يتمتعون من العطف بأكثر مما يتمتعون به فى دول أوربا ، وإنما شوكتهم وسلطانهم فى العاصمة « واشنطون » وفى نيويورك حيث يملكون الصحف الكبرى والمصارف الكبرى ومحطات الإذاعة . أما وفى أمريكا عدد عظيم من أبناء الشعوب العربية ، ومن فلسطين نفسها ، ألا يستطيع هؤلاء أن يقوموا بنشاط يقاومون به الموجة اليهودية ، لعل فى ذلك ما يسكن ولو بعض الشيء من حدة المظاهرة التى يقوم بها اليهود ويحملون بها السلطات الرسمية الأمريكية على مناصرتهم ؟ !

فكر بعضهم فى هذا ، فدعا الأمريكيين الذين يمتون بأصولهم إلى بلد عربى إلى وليمة كبرى فى فندق بنسلفانيا ، وفيه صالة تتسع لبضعة ألوف يتناولون فيها طعام العشاء . دعوا إلى وليمة عشاء حضرها ألوف وجلس ممثلو الدول العربية فى صدر المكان على منصة الشرف ، وجلس بينهم وكيل الخارجية الأمريكية ، فلما فرغنا من تناول طعام العشاء بدأ الخطباء يتكلمون . وتكلم وكيل الخارجية مدافعاً عن سياسة أمريكا فى صراحة لم نكن نظن أنه يواجه بها هذه الألوف من أبناء العرب . وتداول أبناء الدول العربية الحديث مؤيدين وجهة نظرهم بقوة كل القوة ، وتكلمت أنا باللغة العربية ، فلما فرغنا من تناول الطعام وخرجنا أدهشنى أن هؤلاء العرب الأمريكيين لم يبق منهم من يعرف اللغة العربية ، بل اندمجوا فى الكتلة الأمريكية اندماجاً تاماً ، حتى لقد سمعت أحدهم يقول لأصحابه ما معناه : كم أسفت لأننى

لم أفهم ما قاله المصرى . لقد كان يتكلم بحماسة شديدة تأثرنا بها جميعاً ، ولو أننا فهمناه لشاركناه أغلب الرأى فى اتجاهه .

على أن الخطب الكثيرة الأخرى التى ألقاها ممثلو العرب باللغة الإنجليزية قد أقنعت هؤلاء الأمريكان من أصل عربى بأن الاتجاه إلى تقسيم فلسطين اتجاه ظالم ، وفتحت أعينهم على ما نبه إليه هؤلاء الخطباء العرب من اتجاه السياسة الصهيونية إلى التوسع حتى تمتد دولتهم من الفرات إلى النيل ، لكنهم لم يكونوا يملكون أن يصنعوا شيئاً من مثل ما يصنعه اليهود الأمريكيـون . فلم تكن للعرب سياسة كالسياسة الصهيونية تقررت منذ عشرات السنين ، فالعرب يعملون لتنفيذها بصبر ومثابرة كصبر اليهود ومثابرتهم . ولم تؤيد دولة قوية واحدة سياسة العرب كما أيدت الولايات المتحدة وأيدت روسيا سياسة الصهيونيين . لهذا لم يكن لهذه الحفلة الأمريكية العربية من الصدى ما تخطى حدود فندق بنسلفانيا إلا قليلا . ولهذا عدنا نفكر فى كسب الأنصار من أعضاء الأمم المتحدة لعلنا نظفر بالثلث فيسقط قرار التقسيم .

وقد اقتنعنا قبل جلسة الجمعية العامة التى نظر فيها الموضوع بأننا ظفرنا بهذا الثلث ، وبأن الموضوع سيفصل فيه بما نعتقده الحق والعدل . وكم سرنا أن علمنا ليلة انعقاد الجمعية العامة أن الجنرال رومولو رئيس وفد الفيليبين سيخطب فى الجمعية العامة لمصلحة العرب . وكم سرنا أن ممثلى بعض الدول الصغيرة غير الخاضعة للنفوذ الأمريكى المباشر ستصوت فى صفنا . وكم سرنا أن بعض الدول الخاضعة للنفوذ الأمريكى والتى كانت متجهة إلى تأييد التقسيم ستغيب عن جلسة التصويت بعد أن اقتنعت بأن إقرار التقسيم سيؤدى إلى اضطراب فى الشرق الأوسط ليس من شأنه أن يقر السلام العالمى ، وبأن إقرار التقسيم سيعرض اليهود فى العالم العربى والعالم الإسلامى ، وعددهم يزيد كثيراً على المليون إلى ألوان من الاضطهاد لا تنجيهم إقامة الدولة الجديدة منها . وكذلك بقينا ننتظر انعقاد الجمعية العامة ولدينا من الأمل فى سقوط قرار التقسيم ما بعث إلى نفوسنا بعض الطمأنينة .

وتحدد يوم ٢٧ نوفمبر لجلسة الجمعية العامة التى تنظر فيها مسألة فلسطين . وكان الرأى السائد أن تؤخذ الأصوات فى جلسة الصباح ، أو فى جلسة بعد الظهر على الأكثر . وكانت جلسات هذا الدور من أدوار الجمعية العامة للأمم المتحدة قد طالت ثلاثة أشهر . لهذا قرر كثيرون السفر على الباخرة البريطانية (كوين مارى) التى تبرح نيويورك بعد الظهر من يوم ٢٧ نوفمبر وحجزوا أماكنهم عليها . وكذلك فعلت . وحضرت فى صباح ذلك اليوم

جلسة الجمعية العامة واستمعت إلى الجنرال رومولو يؤيد سياسة العرب . وسافرت بعد الظهر مع الذين سافروا على « كوين مارى » ومن بينهم رئيس وفد السوفييت ، مستر فيشنسكى ، ورئيس وفد لبنان الأستاذ شارل مالك ، والسير شو كروس النائب العام البريطانى ، وكثيرين غيرهم . وأقمنا ننتظر أن تنقل إلينا إذاعة الباخرة أنباء ماحدث فى فلشنج ميدوز . وعلمت فى الصباح أن الجلسة تأجلت إلى الغد . ماذا حدث ؟ لم يكن أحد منا يتوقع هذا التأجيل . وفى مساء الغد علمنا أنها تأجلت إلى اليوم التالى . ثم صدر القرار فى هذا اليوم الثالث وأذيع أن الجمعية العامة أقرت تقرير لجنة التقسيم . وعلى ذلك أصبح للدولة الصهيونية أن تقوم باسم دولة إسرائيل تنفيذاً لهذا القرار .

كان الأستاذ شارل مالك يتلقى على الباخرة تليفونات خاصة من نيويورك وقد أخبرنا أن محدثيه ذكروا له أنه على إثر إلقاء الجنرال رومولو خطابه صبح يوم ٢٧ نوفمبر اتصل البيت الأبيض من واشنطن برياسة جمهورية الفيليبين وذكرها بأن الولايات المتحدة اعترفت باستقلال الفيليبين منذ سنوات قليلة ، وأنها لم تكن تنتظر أن يكون جواب الفيليبين عن هذا الاعتراف باستقلالها أن تعارض سياسة الولايات المتحدة فى مسألة تعيرها هذه الولايات أهمية كبرى ، وأن الرئيس ترومان يعتبر مثل هذا الموقف غير متفق وما يجب بينه وبين الفيليبين من مودة ، وطلب إلى رئيس الجمهورية أن تصدر حكومة الفيليبين إلى وفدها فى الأمم المتحدة التعليمات بأن يصوت مع قرار التقسيم ، وكذلك كان . وقد علمنا كذلك أن غير واحد من ممثلى الأمم الصغيرة التى وعدتنا بالتصويت ضد قرار التقسيم لم يحضر ، وأن الإشاعات تضاربت فى السبب الذى أدى إلى عدم حضوره ، وأن بعض الأقوال يذهب إلى أن البوليس الأمريكى منعه بحجة أو بأخرى من الذهاب إلى مقر الجمعية العامة . مع هذا لم ينل قرار التقسيم ثلثى أصوات الحاضرين ، ولم يبلغ الرافضون للتقسيم ثلث الحاضرين كذلك ، لأن عدداً من الدول امتنعت عن إعطاء أصواتها . ولما كان الذين صوتوا فى مصلحة التقسيم يزيدون على ضعف الذين صوتوا ضده فقد اعتبر هذا تصويتاً فى مصلحة قرار التقسيم كما أقرته لجنة الأمم المتحدة ، وأعلن ذلك فى الجمعية العامة ، وأذيع فى أرجاء العالم جميعاً .

اعتبر ذلك تصويتاً فى مصلحة التقسيم مع أنه لم يجمع أغلبية الثلثين للأصوات التى أعطيت . وقد كان مثل هذا الموضوع محل بحث من قبل غير مرة ، فاختلف الرأى فيه . قيل مرة إن الموضوع لا يجوز اعتباره حائزاً أغلبية الثلثين إلا إذا كان الذين صوتوا معه يمثلون ثلثى الحاضرين أياً كانت الأصوات الأخرى ، سواء أكانت رفضاً أم امتناعاً . وقيل فى

التدليل على ذلك إن النص فى ميثاق الأمم المتحدة على أغلبية الثلثين معناه ثلثى الحاضرين جميعاً ، فلو أخذ بغير ذلك وامتنع عدد كبير عن التصويت ثم قبل المشروع عدد يزيد على ضعف الذين رفضوه ، وكان هذا العدد دون نصف الحاضرين ، لكان فى ذلك تخريجاً غير مقبول للنص الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة . وقيل مرة أخرى إن الممتنعين يعتبرون فى حكم غير الحاضرين ، وعلى هذا يكفى أن يزيد القابلون على ضعفى الرافضين ليكون المشروع مقبولا . وقيل فى التدليل على ذلك إن الأخذ بهذا الرأى هو وحده الذى يسير بأعمال الأمم المتحدة سيراً إيجابيا . فأما إذا لم يؤخذ به فأغلب الظن ألا يحصل مشروع قرار على الأغلبية وتعد القرارات كلها مرفوضة . وفى هذا تعطيل لعمل الجمعية العمومية غير مستساغ .

لا أريد أن أؤيد أى الرأيين . ولكننى أشعر بأن الذين يمتنعون عن التصويت لا يمكن تفسير امتناعهم بأنه قبول أو رفض لما هو معروض عليهم ؛ فأقل ما يجب فى هذه الحال أن يؤجل الموضوع المطروح للرأى إلى دورة مقبلة عادية أو غير عادية حتى تتكون للقبول الأغلبية التى يتطلبها الميثاق من مجموع أصوات الحاضرين عند أخذ الرأى .

عادت وفود الدول العربية إلى بلادها وقد أيقنت أن الحق والعدل ألفاظ لا مدلول لها فى قاموس السياسة ، وأن الدول صاحبة القوى المادية عسكريًّا واقتصاديًّا هى صاحبة الكلمة النافذة ، وأن التفكير لذلك فى عالم أفضل ؛ أو فى سلام عالمى دائم لا يعدو أن يكون ضرباً من أمانى الخيال ؛ وأن العالم الإنسانى الذى تقدم فى العلم وسلطانه على الطبيعة لا يزال هو هو ، توجهه سلائقه الحيوانية التى توجه السباع وسائر المفترسات غير الناطقة ، وأن عليهم لذلك أن يفكروا كيف يقاومون قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بالوسائل التى لجأت إليها الأمم الكبرى فى الضغط على الأمم الصغيرة لاستصدار هذا القرار .

بذلك انتقل التفكير من ممثلى الدول العربية لدى الأمم المتحدة إلى الهيئات التنفيذية فى هذه الدول وإلى جامعة الدول العربية ، ولهذا لم يبق لى وأنا رئيس مجلس الشيوخ أن أتعرض لشىء من الأمر إلا أن يقتضى تصرف الحكومة فى شأنه أن تلجأ إلى البرلمان . ومن ثم لم تكن لدى معلومات مباشرة أدونها فى هذه المذكرات ، وإنما أكتفى بما وقفت عليه فى الصحف أو من الأحاديث الخاصة التى جرت بعد ذلك بينى وبين من كانوا يتولون هذه الأمور. وكان الأمر كذلك بخاصة لأن مجلس الدول العربية أحال كل ما يتصل بفلسطين وعروبتها إلى اللجنة السياسية فيها . واللجنة السياسية تتألف من وزراء الخارجية أو من رؤساء الوزراء . وعلى ذلك بقى سائر أعضاء مجلس الجامعة – وأنا منهم – بمعزل عما يجرى فى

هذه اللجنة السياسية ، لا يشتركون فى تفكير ولا فى مناقشة ولا فى قرار ، ولا يعرفون من أمر ما يحدث إلا ما يصلهم عن طريق الأحاديث الخاصة أو ما تنشره الصحف من أنباء اللجنة وقراراتها .

كانت الحكومات العربية ترى أن القوة وحدها هى السبيل لا سبيل غيرها لمنع قيام دولة صهيونية فى فلسطين ، ولكن أتراها تتدخل بقواتها المسلحة حتى لا ينفذ قرار الأمم المتحدة؟ كان اتجاهها بادئ الرأى إلى أن ذلك لا مصلحة فيه ، ومن شأنه أن يدفع هذه الأمم المتحدة لترى فى تصرفها خروجاً على قرار الهيئة لا يتفق وعضويتها فيها . ولهذا اتجه التفكير فى اجتماع للجنة السياسية عقد ببيروت إلى تأليف قوات عرفية من أهل فلسطين ومن المتطوعين من أهل الدول العربية المختلفة . وأن تمدهم هذه الدول بالسلاح وتسمح لضباط من جيوشها أن يستقيلوا من هذه الجيوش وأن يتولوا قيادة هؤلاء المتطوعين . وقد بدأ تنفيذ هذه السياسة بالفعل من قبل يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وهو اليوم الذى حددته إنجلترا لانسحاب آخر فوج من جنودها من الأراضى المقدسة التى كانت تحت انتدابها .

وكان النقراشى باشا رئيس الوزارة المصرية من أشد ممثلى الدول العربية حماسة لعدم اشتراك القوات الرسمية لهذه الدول فى القتال . ولم تكن حجته فى ذلك تقف عند إشفاقه من الأمم المتحدة وخروج مصر على قرارها ، بل كان يرى أنه لا يجوز أن تدفع مصر جيشها إلى فلسطين فتكون القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس حائلاً بينه وبين أرض الوطن . وكان فى طبيعة النقراشى باشا ، إذا قامت بنفسه مثل هذه الحجة ألا يتزحزح عنها قيد شعرة . وما كان للدول العربية الأخرى أن تخالف مصر عن هذا القرار وهى تعلم أن مصر أكثرها عدداً وأوفرها مالاً ، وأنها الدولة التى تتاخم فلسطين ، وتتاخم الحدود الغربية التى فرضها قرار التقسيم للدولة الصهيونية ، وأنها ستحمل أوفر عبء فى هذه الحرب إذا قدر للدول العربية أن تخوضها .

وبقى هذا القرار محترماً وبقيت الدول العربية إلى يوم ١١ مايو سنة ١٩٤٨ مقتنعة بأن قوات المتطوعين كافية لمنع تنفيذ قرار التقسيم . وفى هذه الأثناء كان المتطوعون يسافرون من مصر ومن سائر البلاد العربية إلى بلد المسجد الأقصى ، تدفعها أكثر الأمر عاطفة دينية مشبوبة . وهذه العاطفة هى التى أدت بكثير من الإخوان المسلمين لينضموا إلى صفوف هؤلاء المتطوعين ، وليعاونوا الفلسطينيين للدفاع عن وطنهم .

وإننى لجالس بمكتبى فى الصباح من يوم ١٢ مايو إذ أقبل النقراشى باشا وطلب إلى

أن أحجب بابي وألا أدع أحداً يدخل علينا . فلما خلا إليّ ذكر أنه يريد أن أعقد جلسة سرية لتعرض الحكومة على المجلس قرارها دخول القوات المصرية إلى فلسطين لقتال اليهود. وتولتنى الدهشة فسألته : وهل الدول العربية كلها متفقة على هذا ؟ وأجابنى نعم . قلت : وهــل لدى جيشنا من العتاد الحربى ما يكفى حرب الميدان لمدة ثلاثة أشهر على الأقل ؟ وأجاب نعم وأكثر من ثلاثة أشهر . قلت : وما عسى أن يكون موقف إنجلترا من هذا الأمر ؟ وهل اتفقتم معها على خطة ؟ وأجــاب : إنجلترا لا تعارض ، وأنا مطمئن لها ، وإن كنت لا أخفى عليك أنها قادرة إذا رأت ، أن تقف منا مثل موقفها فى نفارين .

ورأيت الرجل مصمما على الأمر كل التصميم ، وقلت : إذن فليطلب أحد أعضاء الحكومة فى المجلس الجلسة السرية ؟ ففكر هنيهة ثم قال : بل الأكرم أن تطلب الحكومة هذه الجلسة السرية . فلما انصرف جعلت أفكر فى الأمر ، فى هذا التغير المفاجئ فى سياسة الحكومة المصرية والحكومات العربية جميعها وفى الدافع إليه .

ولم أكن أجهل أن أهل فلسطين وقوات المتطوعين يتعذر عليها أن تقاوم الهجاناه وغير الهجاناه من منظمات اليهود العسكرية إذا لم تمد بالسلاح والعتاد إمداداً منتظماً . لكننى كنت أسائل نفسى عن مقدرة الدول العربية عسكريًا وعن موقف إنجلترا منها ، وإنجلترا حليفة لمصر والعراق ، وصاحبه الكلمة العليا فى شرق الأردن ، وصاحبة النفوذ فى دولتى سوريا ولبنان ، بل حامية استقلالهما من غير حماية رسمية .

وفى صباح الغد مر بى دسوقى باشا أباظة وزير الخارجية الحر الدستورى فتناول حديثنا هذا الموضوع الخطير وسألته عن مقدرة مصر إذا دخلت الحرب ، فقال إن الموضوع طرح للبحث فى مجلس الوزراء ، وإن حيدر (باشا) وزير الحربية ، أكد أن الجيش المصرى وحده بجنوده وعتاده قادر من غير حاجة إلى أية معونة من الدول العربية الأخرى على أن يدخل تل أبيب ، عاصمة اليهود ، فى خمسة عشر يوماً ، وإن كل ما لديه من المعلومات تثبت له هذا القول ، وهو لذلك لا يتردد فى دفع القوات المصرية إلى أرض فلسطين لمعاقبة العصابات اليهودية التى تعتدى على العرب من أهلها اعتداء وحشيا .

انعقدت جلسة الشيوخ فى مساء ذلك اليوم وطلب رئيس الوزراء عقد جلسة سرية فى الغد لمناقشة الموقف فى فلسطين . ووافق المجلس واقترح تأليف لجنة خاصة من جميع الأحزاب تنعقد فوراً لتستمع إلى بيانات الحكومة وتقدم للمجلس رأيًا . ووافقت الحكومة وتألفت اللجنة برئاسة محمد بك الوكيل – وكيل المجلس – وعقدت اجتماعها . وحضر

رئيس الوزراء وأدلى بما لديه من المعلومات . ولم أحضر أنا هذا الاجتماع اكتفاء بما سمعته من رئيس الوزارة ومن وزير الخارجية . وقد أكد رئيس الوزارة فى اللجنة أن مصر على أتم استعداد لمواجهة الموقف وأنها ستنتصر على اليهود لا محالة وأن تمنع بذلك قيام الدولة اليهودية التى قررت الأمم المتحدة قيامها حين أقرت تقسيم فلسطين .

وقد ذكر أعضاء اللجنة من بعد أنهم أوضحوا لرئيس الوزارة جسامة المسئولية التى يأخذها على عاتقه لدفع المجلس للموافقة على القرار الذى أبرمه مجلس الوزراء ،وأن بعضهم ذكر له أن عتاد الجيش ليس بالقدر الذى يستطيع به خوض معارك حامية فى الميدان ، ولكن رئيس الوزراء نفى كل سبب للتردد وأكد أن لديه العتاد والقوات وكل ما تقتضيه الحرب . ووجد من بعض الأعضاء فى اللجنة مشجعاً يدفعهم حماس دينى إسلامى لتأييد ماطلب ، ولذلك رأت اللجنة بالإجماع الموافقة على قرار مجلس الوزراء

وعقدت الجلسة السرية فى الغد وعرض عليها الموضوع وقرار اللجنة . وكان إسماعيل صدقى (باشا) عضو المجلس معارضاً فى دخول الجيش المصرى أرض فلسطين ، وكانت حجته أنه يعلم ، وقد كان رئيس وزارة إلى أواخر سنة ١٩٤٦ ، أن الجيش المصرى تنقصه أسلحة كثيرة ، وينقصه العتاد اللازم والكثير من الأسلحة إذا خاض الحرب وكان يخشى فضلا عن ذلك أن تعتبر الأمم المتحدة دخول الجيوش العربية فلسطين تحدياً لقرار التقسيم فتفرض على الأمم العربية ، ومنها مصر عقوبات لا طاقة لها بها ، أو تمد اليهود بالأسلحة والعتاد وتمنعها عن مصر والأمم العربية فتدور الدائرة عليها ، وأن مصر لا مصلحة لها على أية حال فى خوض معركة لا شأن لها بها ولا ناقة لها فيها ولا جمل .

حملت آراء صدقى (باشا) الكثيرين على التفكير فى الموقف . لكن الردود عليه أضعفت من تردد المترددين . فقد أكد رئيس الوزارة مرة أخرى أن لدى الجيش المصرى السلاح والعتاد لخوض الحرب شهوراً عدة ، وأيد اللواء أحمد عطية (باشا) تصريح رئيس الوزراء ، وكان عطية (باشا) إلى أشهر مضت وزيراً للحربية معه كما كان وزيراً للحربية مع صدقى (باشا) . كذلك تكلم فؤاد سراج الدين (باشا) باسم المعارضة الوفدية فأيد الوزارة تأييداً حاراً ورد على صدقى (باشا) رداً عنيفاً وحبذ دخول القوات المصرية فلسطين . وكان من أثر ذلك أن انسحب صدقى (باشا) من الجلسة وأن قرر مجلس الشيوخ دخول القوات المصرية فلسطين بإجماع الآراء .

أكتب هذا الكلام اليوم بعد انقضاء سنوات على تلك الجلسة السرية التاريخية ،

وأكتبه وقد انتهت الحرب ، وأصبحت إسرائيل من الناحية العملية دولة قائمة على أرض فلسطين ، وقد عقدت بين إسرائيل وبين الدول العربية هدنة دائمة ، وقد أعلنت أمريكا وإنجلترا وفرنسا أنها تكفل بقاء الحالة فى الشرق الأوسط بكل الوسائل المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة وفى غير ميثاق الأمم المتحدة – أكتب هذا الكلام وأنا لا أزال أسائل نفسى عن السبب فى ارتداد الدول العربية عن سياسة معاونة أهل فلسطين والمتطوعين الذين ينضمون إليهم لقتال اليهود ، إلى سياسة الزج بقواتها الرسمية المسلحة إلى أرض المعاد ، أهى الدول العربية التى اندفعت إلى هذه السياسة مختارة ، أم دفعت إليها كارهة ؟ وهل كانت تقدر نتائجها تقديراً صحيحاً ، أو كانت تؤمر فتأتمر ؟ ومن ذا الذى يأمرها ولأى سبب ؟ سيرى القارئ من بعد أننى جمعت معلومات كثيرة عن حرب فلسطين ، وأنا مع ذلك لا أستطيع أن أجيب جواباً مقنعاً عن هذه الأسئلة .

ظن قوم أن إنجلترا هى التى شجعت الدول العربية لتدفع قواتها المسلحة إلى أرض فلسطين . وقيل يومئذ إنها لم تكن راضية عن قيام دولة إسرائيل بعد الذى رأته من تنكر اليهود لها فى أثناء انتدابها ، وأنها وعدت الدول العربية أنها ستمدها ولو سرًّا ، بكل ما تحتاج إليه من معونة للانتصار فى هذه الحرب . وعلى الرغم من أن عبد الرحمن عزام (باشا) أخبرنى بأن إنجلترا بعثت إلى الدول العربية جميعاً كتاباً تحذرها من محاربة إسرائيل وتخوفها مغبة هذه الحرب ، لقد قيل إن إنجلترا لجأت فى هذا الوقت إلى سياسة مزدوجة ، فكتبت ترد العرب عن قتال اليهود لتكون لها الحجة القائمة أمام الأمم المتحدة ، وأوعزت عن طريق رجالها الرسميين أو غير الرسميين تشجع الدول العربية على دفع قواتها إلى فلسطين ووعد هذه الدول بالمساعدة ، ثم وقفت موقف المتفرج تمد يد العون تارة وتقبضها أخرى . ولم تكن عبارات عزام (باشا) نفسه تنفى هذا الاحتمال ، فقد قال لى غير مرة إن إنجلترا بدأت تخون الدول العربية بعد أيام معدودة من بدء دخول قواتها فى فلسطين .

وظن غير هؤلاء أن الدول العربية هى التى أرادت أن تقوم من تلقاء نفسها بمظاهرة عسكرية ، وأنها كانت مقتنعة بأن الأمم المتحدة تنكر تصرفها وتراه خروجا على القرار الذى أصدرته ، وقد تفرض عليها عقوبات اقتصادية ، وعند ذلك تنسحب معلنة أنها تلقى على الأمم المتحدة تبعة موقف ظالم فى الحياة الدولية تخشى آثاره على السلام العالمى .

وذهب غير هؤلاء وأولئك مذاهب فى تأويل هذا الانقلاب المفاجئ فى سياسة الدول العربية . فقد كانت هذه الدول مصممة ، إلى يوم ١١ مايو ، على ألا تدخل قواتها

الرسمية أرض فلسطين ، ثم تغير موقفها فجأة بعد ذلك اليوم . وليس طبيعياً ألا تكون لهذا الانقلاب مقدمات لعل الساسة العرب لم يقفوا كلهم على تفاصيلها . لكن بعضهم على الأقل كان يعرف الكثير من هذه التفاصيل . وأرجو ألا يحرم التاريخ من مذكرات يطبعها العارفون ، تميط اللثام عن الحقيقة ، وتتيح لهذه الدول أن تفيد لمستقبلها من درس قاس وتجربة مؤلمة ألمت بالدول العربية ، وبجامعة الدول العربية .

وافق البرلمان الحكومة على أن تدخل القوات المصرية المسلحة فلسطين لمعاقبة العصابات اليهودية المعتدية على العرب . وكانت هذه القوات على حدود مصر ، أو كانت قد تجاوزتها فعلا ساعة صدر هذا القرار . وفى الساعة التى نشرت فيها الصحف قرار البرلمان المصرى نشرت كذلك أن القوات المسلحة للدول العربية المختلفة دخلت أرض فلسطين كل من ناحيتها . ومن يومئذ جعلت الصحف تنشر يومياً أنباء الجيوش وتقدمها ، وأنباء الطائرات المحاربة المصرية وإغاراتها وإلقائها القنابل على تل أبيب .

واشرأبت أعناق المصريين من كل الطبقات تتابع أنباء هذا التقدم وهذه الغارات العربية على عاصمة العدو بشغف أى شغف .

لاحظت وأنا أتابع البلاغات الرسمية أن الجيوش العربية لا تلقى مقاومة لأنها تتقدم فى المناطق التى خصصها قرار الأمم المتحدة للعرب من أهل فلسطين ، وأنها لما تبلغ الأجزاء التى عينت لإسرائيل فيما خلا أجزاء من منطقة النقب . ومنطقة النقب صحراء غير مأهولة فيما عدا محلات صغيرة أنشأها اليهود ها هنا وهناك . عند ذلك دار بخاطرى أن القوات المصرية تكون أكثر إقداماً على القتال وعلى التضحية فى الحرب إذا علمت أن منطقة النقب التى تحتلها ستضم إلى مصر . وإنى لفى «كلوب محمد على» ذات مساء إذ لقيت إبراهيم عبد الهادى (باشا) ، وكان يومئذ رئيساً للديوان الملكى ، وعبد المجيد إبراهيم صالح (باشا) ، وكان وزيراً للأشغال ، فذكرت بأن الجيوش العربية كلها تسير فى مناطق مخصصة لعرب فلسطين ، ولهذا لا تلقى مقاومة ، وأن إكبار البلاغات الرسمية لتقدمها وهى فى هذه المنطقة ليس من حسن السياسة فى شىء ، لأنها إذا التحمت يوماً بقوات معادية فلم تتقدم بمثل هذه السرعة خيف أن يؤثر ذلك على الروح المعنوية تأثيراً غير حسن . وأجابنى إبراهيم عبد الهادى (باشا) فى شىء من الانفعال بأن مثل هذا الكلام ليس من المصلحة الوطنية فى شىء ، وأن صيغة البلاغات يجب أن تكون على النحو الذى تصدر به .

وذكرت كذلك رأيى فى أن تضم منطقة النقب لمصر يوم تستقر قواتنا المصرية المسلحة

عليها ، فاعترض عبد المجيد إبراهيم (باشا) بأننا دخلنا لإنقاذ العرب من عدوان اليهود فليس يجوز أن نبدو فى ثوب من يريد تحقيق مأرب ذاتى .

استمرت أنباء الغارات الجوية تتوالى فى الأيام الأولى لدخول قواتنا فى فلسطين . وإننى لفى مكتبى برئاسة مجلس الشيوخ بعد أسبوع من بدء القتال إذ قيل لى إن الضابط الطيار سعد الصادق قد قتل . فأسرعت أتقصى النبأ فقيل لى إن خمسة من خيرة طيارينا بينهم سعد ، صدر لهم الأمر بمهاجمة مطار للأعداء فى فلسطين وأن طائرات بريطانية تصدت للطائرات المصرية وضربتها ، ثم قيل إن هذا المطار ليس لليهود ولكنه للبريطانيين ، وإن قائد القوات البريطانية فى فلسطين أبلغ قيادة الطيران المصرى بعدم التعرض لهذا المطار أو تدفع الطائرات البريطانية هجوم الطائرات المصرية . وإن القائد المصرى أغفل تبليغ هذه الإشارة ، فصدرت الأوامر لطيارينا المصريين لمهاجمة المطار فقابلتهم الطائرات البريطانية واشتبكت معهم وقتل ثلاثة من الطيارين المصريين . وقد أزعج هذا النبأ كثيرين لأن اليهود لم تكن لهم طائرات تستطيع مقاومة الطائرات المصرية .

ساورنى لهذا النبأ أشد الأسف والدهشة . ففلسطين تجاورنا وطائرات شركة مصر للطيران تطير بانتظام من القاهرة إلى اللد كل يوم . وطبيعى أن يعرف رجال الطيران المدنى مطارات فلسطين جميعاً . وطبيعى أكثر من ذلك أن يعرف رجال الطيران الحربى هذه المطارات . فكيف غاب عن هؤلاء وأولئك ، وكيف غاب عن قلم المخابرات فى جيشنا ، أن يعرف مطارات اليهود ومطارات البريطانيين . ودهش كثيرون كما دهشت وجعلنا نفكر فى المستقبل ونرجو الله أن يوفق الدول العربية فى هذه الحملة التى أقدموا عليها .

لا أستطيع أن أحدد ما لهذا الخطأ من دلالة على كفاية قيادتنا المصرية . لكنى اتصلت بى من بعد أنباء تثير العجب . ذكر لى صديقى حافظ عفيفى (باشا) أنه كان بمكتب حيدر (باشا) وزير الحربية يوماً وأن الوزير اتصل بقائد القوات فى فلسطين وتبادل معه حديثاً خاصاً باستيلاء القوات المصرية على بئر سبع . كان رأى الوزير أنه يجب الاستيلاء على بئر سبع فى ذلك اليوم . وكان رأى القائد الذى يتحدث من الميدان أن الاستيلاء على الموقع فى اليوم نفسه يكلف الجيش تضحيات وخسائر يمكن تفاديها إذا حوصرت بئر سبع ثلاثة أيام . وكان جواب حيدر (باشا) : كلا لابد من الاستيلاء عليها اليوم بكل ثمن فلهذا أثر سياسى مطلوب فى مصر . والتقيت فى مكتب جمال الدين (بك) العبد بضابط كان فى فلسطين قص علىّ قصة أكثر من السابقة إثارة للدهشة . فقد نشرت الأنباء قبل ذلك

أن طوربيداً إسرائيلياً نسف البارجة المصرية « مصر » ثم نجت بارجة أخرى من الطوربيد الذى كان منصوباً لها بمحض الصدفة . وقد ذكر هذا الضابط بمكتب جمال الدين (بك) أن البارجتين المصريتين كانتا فى موقف المهاجمة لقوات إسرائيل ، وأنهما أبلغتا القيادة البحرية أنهما على أتم الاستعداد لضرب الأهداف التى أمامهما ضرباً محكماً . وأمرتهما القيادة بالانتظار حتى تتصل بالقاهرة تليفونياً وتتلقى أوامرها . وفى الدقائق التى انقضت والتى كانت القيادة البحرية تنتظر أوامر القاهرة لتبلغها إلى البارجتين أطلق الطوربيدان ، فنسفت البارجة مصر ، واضطرت البارجة الأخرى للانسحاب مخافة أن يصيبها طوربيد آخر ينزل بها إلى قاع البحر .

سقت هذين المثلين تذكيراً بما كان يقال من أن حملة فلسطين كان مركز قيادتها فى القاهرة . وهذا وضع لم يحدثنا تاريخ الوقائع عن شىء من مثله . لكن تأويله أن الذين أسندت لهم القيادة المحلية فى فلسطين لم يكونوا موضع الثقة بالقدر الذى يسمح لهم بتحمل التبعة عن تصرفاتهم أمام الوزير ، فكان الوزير يتولى القيادة بنفسه من مكتبه . وهذا التأويل يبدو واضحاً حين نذكر أن قيادة القوات أسندت أول أمرها إلى المواوى (بك) ، ولم يكن قد بلغ فى المراتب العسكرية درجات عليا ، ولم تكن له تجارب فى الوقائع الحربية تؤهله لهذه القيادة . أنا لا أعرف المواوى (بك) ، والذين يعرفونه يقولون إنه رجل سمح النفس رضى الخلق ، لكنهم يذكرون أنه لم يتول القيادة قط ، وأنه إنما عهد إليه بتدريب القوات المصرية فى رفح قبل دخولها فلسطين من غير أن تكون لديه الفكرة عما هو مقبل عليه من دخول فلسطين أو قيادة قوات مقاتلة فيها .

* * *

كان منتظراً أن تعنى الأمم المتحدة بما حدث وأن تحاول جهدها تلافيه . وهى المسئولة الأولى عن تقسيم فلسطين ، وهى مسئولة بحكم ميثاقها عن ملافاة أخطار الحرب حيث تقع من أرجاء العالم . وقد عنيت المنظمة فعلاً بما وقع ، وأوفد مجلس الأمن الكونت فولك برنادوت السويدى وسيطاً بين إسرائيل والدول العربية يلتمس حلا للموقف . وجاء الرجل إلى فلسطين وقابل ساسة الدول العربية كما قابل ساسة إسرائيل . وأذكر يوماً قابلت فيه النقراشى (باشا) لبعض مسائل تشريعية فعلمت أن الكونت برنادوت على موعد معه . فسألت رئيس الوزراء عما إذا كان الكونت يعرض اقتراحاً معيناً فأخبرنى أنه لم يره بعد ولكنه سمع أنه يفكر فى

وقف القتال إلى أن يتمكن من الاهتداء إلى حل للمشكلة . ولما سألت النقراشى (باشا) عن رأيه فى هذه الهدنة أخبرنى أنه لم ينته فى الأمر إلى رأى بعد . ولما لم أكن على علم دقيق بمجرى القتال ، لم أجازف بأن أبذل له فى الأمر أية مشورة .

وكانت أنباء القتال كما تصفها البلاغات الرسمية مطمئنة إلى حد يشعر معه من يقرؤها أو يسمعها أن الدول العربية ؛ توشك بالفعل أن تدخل تل أبيب . من أجل هذا لم يتحمس الرأى العام لفكرة وقف القتال أو إعلان الهدنة ، بل كان الناس جميعاً ، على اختلاف طبقاتهم ، يميلون إلى مواصلة القتال حتى ينهزم اليهود وتدخل الجيوش العربية بالفعل عاصمة إسرائيل ، ثم يبدأ الحديث فى الهدنة أو فى الصلح . وكان لهم عذرهم من ذلك اقتناعهم بفوز العرب وتضييقهم الخناق على اليهود فى كل مكان ، وفى كل ميدان . على أنهم مع ذلك كانوا يتساءلون ما عسى أن تصنعه الأمم المتحدة إذا لم تقبل الدول العربية الهدنة ؟ هل يتخذ مجلس الأمن إجراء من الإجراءات المنصوص عليها فى الميثاق ومن بينها توقيع الجزاءات الاقتصادية أو الذهاب إلى أبعد من هذه الجزاءات الاقتصادية .

واستمرت اتصالات الدول العربية زمناً اجتمع بعده وزراء خارجية هذه الدول بعمان عاصمة شرق الأردن ، وأسفر اجتماعهم عن قبول الهدنة لمدة ثلاثة أسابيع . وكان الموعد الذى تحدد للهدنة الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ وكنت يومئذ مسافراً مع أسرتى نمضى الصيف على شاطئ البحر فى بور فؤاد ، وفى الساعة التاسعة دوى صوت حيدر (باشا) وزير الحربية المصرية ، من راديو السيارة ، يعلن وقف القتال وبدء الهدنة .

كنت مقتنعاً يومئذ بأن إعلان الهدنة معناه انتهاء القتال بين الدول العربية وإسرائيل إلى غير عودة ، وبأن الأمم المتحدة ستتدخل تدخلاً إيجابياً بكل وسائلها لفض هذا النزاع المسلح الذى يوشك أن يهدد السلام العالمى ، وأن الجيوش المتحاربة ستعود كلها إلى أوطانها عما قريب .

وبقيت أتتبع الأنباء وأنا بمصيفى بكل عناية . وكنت أتوقع أن أسمع فيها أن الكونت فولك برنادوت وسيط الأمم المتحدة ، قد وضع مشروعاً مبدئياً للصلح ، وأن مفاوضة ستبدأ على أساس هذا المشروع ، وإذا بدأت المفاوضة استطال أجلها بطبيعة الحال ، ثم انتهت إلى نتيجة أياً تكون .

وبدا من الإذاعات المختلفة أن برنادوت يبذل جهداً ضخماً يرجو أن يوفق فيه إلى غاية تقر السلام فى نصابه وتعيد الجيوش إلى معسكراتها . وكم عجبت لدى سماعى الإذاعة

فى اليوم الأخير من أيام الهدنة حين تلا المذيع أن برنادوت عرض مد الهدنة ثلاثة أيام وأن الدول العربية رفضت هذا العرض وأصدرت الأمر إلى جيوشها بالعود إلى القتال . واقتنعت إذ ذاك بأن الدول العربية قد تزودت من العتاد وقد نظمت صفوفها تنظيماً أقنعها بأنها قادرة على التقدم من المواقع التى عسكرت فيها يوم الهدنة لتقتحم على اليهود عاصمتهم فى أيام معدودات .

وعاد القتال بين جيوش العرب وجيوش اليهود . وتقضت أيام والناس فى شغف لمعرفة ما يدور فى ميادين القتال ، وهم ينتظرون بين ساعة وأخرى ، وبين يوم وآخر أن تطالعهم البلاغات الرسمية بدخول الجيوش العربية تل أبيب .

وقد كان لهم كل العذر فى توقعهم هذا . فقد كانت البلاغات الرسمية التى تصدرها السلطات المصرية كلها التفاؤل الذى لا تفاؤل بعده . وإنهم لكذلك إذ أذاعت هذه البلاغات الرسمية أن جناح الجيش الأردنى المتصل بالجيش المصرى ، والمرابط فى بلدتى اللد والرملة ، قد تخلى عنهما ، فاستولى عليهما اليهود .

من يومئذ بدأت حركات الجيوش العربية تبعث إلى النفوس شيئاً من الريبة ، وإن أبى الناس أن يصدقوا أن قوة إسرائيل تستطيع أن تتغلب على جيوش الدول العربية الست المشتركة فى القتال . وبدأ الناس يسمعون بعد ذلك عن تخلى بعض الجيوش العربية عن البعض الآخر ، وعن تجسس بعض العرب الفلسطينيين لحساب اليهود . لذا بدأ التفاؤل الأول يذوى شيئاً فشيئاً ، ثم بدأت الأمم المتحدة تظهر حرصها على إعادة السلام إلى منطقة الشرق الأوسط ، وجعل الناس يتكلمون فى اقتراح برنادوت قيام هدنة ثانية بين الدول المتحاربة .

كان المؤتمر البرلمانى الدولى سيجتمع فى روما فى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر من ذلك العام . وقد سافرت إلى العاصمة الإيطالية أنا وزملائى أعضاء الوفد البرلمانى المصرى لهذا المؤتمر قبل انعقـاده بأيام ونزلنا فندق اكسلسيور . وإننى هناك إذ حدثنى بالتليفون شخص لا أعرفه وذكر لى أنه يريد مقابلتى من قبل السيد الياهو ساسون . وساسون موظف كبير فى وزارة خارجية إسرائيل قابلنى بالقاهرة غير مرة فى رياسة مجلس الشيوخ وفى منزلى ، وكان ذلك قبل قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وبعده ، وحاول إقناعى بأن من الخير تفاهم مصر مع اليهود ، وساق لى من الحجج مثل ما كان يسوقه ذلك الشخص الذى تحدثت عنه فى أول هذا الفصل . ولما كان الموقف قد تغير بعد قرار الأمم المتحدة ، وبعد

قيام الحرب بين اليهود والعرب ، حددت موعداً لهذا الشخص علّى أقف منه على اتجاه اليهود فى هذا الظرف الجديد . فلما جاء إلىّ بالفندق سألنى عما إذا كنت أطيل مقامى بإيطاليا بعد المؤتمر البرلمانى ، لأن المسيو ساسون يريد أن يقابلنى فى الأيام الأولى من أكتوبر . فذكرت له أننى مسافر إلى شمال إيطاليا أحضر المؤتمر التجارى ومؤتمر السياحة اللذين يعقدان بجينوا ورابالو ، وأنى سأسافر فى الأسبوع الأخير من سبتمبر إلى جنيف بسويسرا وسأقيم بها عشرة أيام أو أسبوعين . وحاولت أن أقف من هذا الشخص على ما يريده مسيو ساسون من مقابلتى فلم يقل شيئاً ذا بال .

وسافرت إلى شمال إيطاليا ثم انتقلت إلى جنيف وهناك قابلنى مسيو ساسون وبدأ يحدثنى فى عقد الصلح بين مصر وإسرائيل . قال : أصارحك بأننا لا نعنى من الدول العربية بغير مصر ، وأننا حريصون كل الحرص على إقامة العلاقات بيننا وبينها على أساس من المودة والصداقة . فقلت : وعلى أى أساس تريدون أن يقوم هذا الصلح . أنا لا أعرف الخطة التى قررتها الحكومة المصرية ولكن أريد أن أعرف عزمكم أنتم ، فإذا اقتنعت بأن فيه ما يصلح أن يكون أســاس حديث فى أمر الصلح أفضيت به إلى الحكومة المصرية ، وأود أن أذكر لك رأياً شخصياً لى لم أفاتح به أحداً من المسئولين فى مصر . ذلك أن تتنازلوا أنتم صراحة عن منطقة النقب لمصر وأن تعلنوا استعدادكم لهذا التنازل قبل كل حديث . وأجابنى الرجل فى لهجة لم أرضها : وما حاجتكم إلى النقب ولديكم أنقاب كثيرة لم تصلحوا منها شيئاً . يريد أن صحارى مصر الواسعة لم تنل منا عناية أو إصلاحاً . وكفتنى هذه العبارة لأكف عن المضى فى الحديث فقلت : أظن إذن أنه لا فائدة من الحديث فيما قصدت إليه .

وكنت أرمى من مواجهته بمسألة النقب إلى غرضين . أولهما : تشديد عزائم الجنود المصرية إذا هى علمت أنها تحارب فى سبيل مصلحة قومية ، وأن تضحياتها لن تذهب سدى . والثانى جس النبض لمعرفة ما يريد اليهود من الحديث مع مصر وهل هو يدل على أنهم سئموا القتال فهم يريدون الصلح مخلصين ، أو أنهم يريدون بهذا العرض أن يفرقوا كلمة الأمم العربية بعد الذى كان من تخلى الجيش الأردنى فى اللد والرملة وتعرض جناح الجيش المصرى بهذا التخلى لهجوم اليهود عليه . فلما رأيت مسيو سـاسون يتحدث بلهجة لم ترضنى آثرت عدم المضى فى حديث لا جدوى من المضى فيه . .

وعدت إلى مصر فى منتصف أكتوبر وليس فى نيتى أن أذكر لأحد شيئاً عما داربينى

والمسيو ساسون . وصرفنى عن التفكير فى هذا الأمر أن أوسع الصحف الموالية للحكومة انتشاراً انتهزت فرصة غيابى عن مصر فحملت علىّ حملة غير كريمة فصلتها فى موضع آخر من هذا الكتاب ، فأقنعنى ذلك بأن أى حديث أفضى به إلى الحكومة فى هذا الموضوع سيتخذ وسيلة لتغذية هذه الحملة . من ثم لم يكن لهذا الحديث أية نتيجة ، ولم أعره من جانبى أى عناية .

كان القتال بين العرب واليهود فى فلسطين يجرى فى هذا الوقت على نحو لا يبعث إلى نفوس العرب ، ولا يبعث إلى نفوسنا فى مصر ، أى معنى من معانى الرضا . وقد بدأت الجيوش المصرية تنسحب من مواقع احتلتها ، وفى مقدمتها بئر سبع ، وقد حصرت قوات مصرية فى الفالوجا وقد قيل إن الجيوش اليهودية تتقدم إلى الحدود المصرية ، ثم قيل إن هذه الجيوش تخطت الحدود المصرية . هذا وكان الكونت فولك برنادوت وسيط الأمم المتحدة يسعى فى هذه الأثناء لوضع أساس للصلح بين إسرائيل والدول العربية ، فلما يئس من ذلك رأى أن يرفع إلى الأمم المتحدة تقريراً برأيه فى الموقف وطريقة حله . وقد رفع هذا التقرير بالفعل واقترح فيه أن تعطى منطقة النقب للعرب ، وأن يعوض اليهود عن ذلك بأن يعطوا منطقة الجليل الغربى المجاور للبنان . وكان هذا التقرير سيعرض فى الجمعية العامة للأمم المتحدة حين انعقادها بباريس فى شهر سبتمبر من سنة ١٩٤٨ .

وإن الناس لينتظرون انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة إذ وردت الأنباء أن اليهود اغتالوا الكونت برنادوت وقضوا على حياته . وأثار هذا الحادث الوحشى ثائرة العالم كله فلم يعرف فى التاريخ أن الرسل تقتل . وبرنادوت لم يكن إلا رسول الأمم المتحدة للفريقين المتحاربين فى فلسطين . هذا إلى أن الرجل كان نزيه الغاية ، يريد خير الإنسانية وإن أغضب اليهود والعرب جميعاً . ولهذا نظر الناس فى كل الأمم إلى التقرير الذى وضعه على أنه وصية لرجل شريف ، وأن من الواجب على الأمم المتحدة أن تقر هذه الوصية وتنفيذها .

ما عسى أن يكون موقف الدول العربية من هذه الوصية ؟ لقد كانت تدرك أن لها مصلحة كبرى فى قبولها . وكانت إنجلترا وأمريكا قد بعثت إليها تبلغها أنها إذا قبلتها وجدت تأييداً تاماً من الدولتين الكبيرتين ومن مجموعة الدول الدائرة فى فلكهما ، وهذه المجموعة تؤلف أغلبية عظمى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولم يكن ثمة ريب فى أن إسرائيل ستقف بكل جهدها فى سبيل هذه المقترحات التى أدت إلى أن يقتل اليهود برنادوت ، فإن هى فعلت انقلبت الكفة فى الأمم المتحدة وأصبح العرب موضع عطفها بعد أن كان اليهود موضع

هذا العطف . لكن الدول العربية نظرت إلى المسألة من ناحية أخرى . فهى إن أقرت مقترحات برنادوت أقرت التقسيم الذى طلبته الأمم المتحدة ، والتى قامت الدول العربية فى وجهه وحاربته بقواتها المسلحة . ألا يكون هذا دليلاً على أنها كانت معتدية فى قتالها إسرائيل اعتداء لا مسوغ له بعد قرار التقسيم . وهل تطمئن الدول العربية إلى حسن النية فى عرض إنجلترا وأمريكا عليها أن تقبل وصية برنادوت . هذه كلها أمور تدعو إلى الحيرة وإلى طول التفكير .

لم يكن ثمة داع يدفعنى إلى التفكير فى الموقف الذى تتخذه مصر والدول العربية فى هذا الأمر . وقد كانت الدول البرلمانية العربية « مصر وسوريا والعراق ولبنان » تعمل إذ ذاك على إنشاء اتحاد برلمانى عربى ، وكانت لبنان قد دعت هذه الدول إلى اجتماع يعقد بصوفر فى شهر أغسطس من تلك السنة ، سنة ١٩٤٨ . وإذ كنت أنا الذى رأست وفد مصر لدى الأمم المتحدة فى سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ فقد طلبت إلى صديقى إبراهيم دسوقى أباظة (باشا) سكرتير الأحرار الدستوريين العام أن يسأل النقراشى (باشا) رئيس الوزارة عما إذا كانت هذه الرياسة ستسند لى فى هذه السنة كذلك ، حتى أدرس الموضوعات التى ستعرض فى الجمعية العامة وأهمها موضوع فلسطين . وقد عاد فأخبرنى بأن وزير الخارجية ، أحمد محمد خشبة (باشا) ، يحرص على أن يتولى الرياسة فى هذه السنة التى تعقد فيها الجمعية بباريس . ومع أننى سافرت بعد ذلك مباشرة إلى لبنان وكنت سأسافر بعد أيام من عودتى منها إلى روما لحضور المؤتمر البرلمانى الدولى ، فقد اتخذت مسألة رئاسة وفد الأمم المتحدة مادة للحملة علىّ من جانب الصحف الموالية للحكومة حملة أشرت إليها من قبل .

أعفانى إسناد الرئاسة إلى خشبة (باشا) عن التفكير فى الموقف الذى تتخذه مصر والدول العربية من مقترحات برنادوت . على أننى علمت – حين عودتى من أوربا بعد اشتراكى فى مؤتمر روما البرلمانى – أن اللجنة السياسية اجتمعت وفكرت فى الأمر ثم ظلت فى موقف الحيرة الذى أشرت منذ حين إليه . فلما سافرت وفودها إلى باريس وبدأت أعمال الجمعية العامة اجتمع رؤساء هذه الوفود وتباحثوا من جديد فى موقفهم من وصية الرجل الذى قتله اليهود ، هذه الوصية التى كانت موضع عطف شديد من أغلبية الأمم المتحدة . ولقد أخبرنى من اتصل بهذه الاجتماعات وبهؤلاء الرؤساء أن دقة الموقف لم تخرجهم من حيرتهم وأنهم قبلوا أخيراً ما اقترحه عليهم بعض الممثلين السياسيين لدولهم أن يبلغوا إنجلترا وأمريكا أنهم لا يعارضون ما اقترحه برنادوت ، ولكنهم لا يستطيعون أن يصوتوا صراحة معه . فإذا أقرته الأمم المتحدة قبلوه أساساً للصلح وتسوية الموقف فى فلسطين .

كان اليهود يبذلون غاية الجهد فى هذه الأثناء لإقناع الدول كلها بأن موقف العرب ليس له من مظهر الجد ما يسمح من بعد بالاعتماد عليهم ، وبأن اقتراح برنادوت لا يسمح لإسرائيل بالتوسع من غير أن تضطر إلى اتخاذ موقف غير ودى إزاء الدول العربية وبأنهم سينفقون فى إصلاح منطقة النقب من الجهد والمال ما لم ينفق العرب شيئاً منه فى أثناء القرون الطويلة المتعاقبة التى كان هذا النقب فى أثنائها فى حكمهم . واستطاع اليهود ببراعتهم أن يكسبوا إلى جانبهم عدداً من الدول كفل لهم عدم نفاذ ما اقترحه برنادوت ، وكذلك انفضت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ولم يفد العرب منها شيئاً مما كانوا يطمعون فيه .

كان السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى قد بعث إلينا يخبرنا أن لجنة الاتحاد التنفيذية ستعقد بباريس فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وبأن لورد ستانسجيت رئيس مجلس الاتحاد والكونت كارتون دفيار رئيس الشرف سينزلان وينزل هو معهما بفندق لوتسيا بباريس فحجزت لنفسى غرفة بهذا الفندق نفسه . ووصلنا باريس بالطائرة فى المساء .

وما كان أشد عجبى إذ دق التليفون بغرفتى فى الصباح ، وإذ علمت أن محدثى هو بعينه الشاب الإسرائيلى الذى لقينى بروما ، وأنه يريد أن يلقانى هو وأحد زملائه . وذكرت له أننى مشتغل ثلاثة الأيام التالية باجتماعات اللجنة التنفيذية ،وأننى سأقيم أسبوعاً بعد ذلك بباريس ، فإذا كان حريصاً على لقائى فليلقنى فى اليوم الرابع . وقد تولتنى الدهشة حين أظهر حرصه على هذا اللقاء ، فقد كنت أحسب أن ما دار بينى وبين المسيو ساسون بجنيف قد قضى على كل رجاء يدعو إلى استئناف الحديث فى موقف إسرائيل من مصر أو موقف مصر من إسرائيل ، والحوادث التى توالت بعد ذلك أمعن فى تقرير هذا المعنى . وأى جديد يريد أن يحدثنى هذا الشاب أو أن يحدثنى زميله فيه ؟

واجتمعت اللجنة التنفيذية فى الساعة العاشرة من صباح اليوم التالى . وبعد ساعة ونصف الساعة من انعقادها ناولنى حاجب الغرفة التى نجتمع بها ورقة فضضتها فإذا عليها توقيع مدير وكالة الصحافة الفرنسية (Agence France Presse) وإذا هى تذكر أن النار أطلقت على النقراشى (باشا) رئيس الوزارة المصرية فأودت بحياته ، وإذا هذا المدير يسألنى رأيى فى هذا الحادث . وانزعجت لدى تلاوة الخبر وخرجت من فورى فقابلت مرسله وسألته إن كان ما ذكره مؤكداً ، فأنا أعلم أن النقراشى (باشا) يحيط به فى غدواته وروحاته حرس قوى يقظ . فلما أكد لى الرجل صحة الخبر اعتذرت إليه عن عدم الإدلاء بأى حديث ، وبأننى يجب أن أذهب إلى السفارة المصرية فوراً ، وعدت فاستأذنت لورد ستانسجيب وأطلعته على

الخبر فانزعج لأنه كانت بينه وبين النقراشى (باشا) مودة فى أثناء وجوده على رأس المفاوضين البريطانيين فى القاهرة فى سنة ١٩٤٦ . وذهبت إلى السفارة أستطلع أدق الأنباء ، ثم عدت بعد الظهر أتابع الاشتراك فى اللجنة التنفيذية .

أفصدّ هذا الحادث ذلك الإسرائيلى عن التشبث بمقابلتى ؟ كلا ..بل خاطبنى صبح الغد بالتليفون يخبرنى أنه استاء لمقتل النقراشى باشا ، وبأن إبراهيم باشا عبد الهادى كلف بتشكيل الوزارة الجديدة ، وبأنه وصاحبه سيحضران للقائى فى الموعد الذى سبق تحديده . وكنت قد عرفت من أنباء القاهرة وتأليف الوزارة الجديدة بها أكثر مما أبلغنى . ولما كان الموعد الذى ضربته له لقيته هو وصاحبه بغرفتى وسألتهما عما جد من الحوادث مما نستطيع الحديث فيه .

وعادا يخبراننى أن إسرائيل حريصة أشد الحرص على صداقة مصر ، وأن مصر ترغب عن هذه الصداقة لأمر لا يفهمانه وأن إسرائيل قدمت لمصر ما تعتقده الأساس الصالح لعلاقاتهما فى المستقبل . وسألتهما فعلمت أن إسرائيل بعثب بمشروع لمعاهدة مودة وصداقة تعقدها مع مصر ، وأن هذا المشروع أبلغ إلى إبراهيم عبد الهادى (باشا) وهو فى رياسة الديوان ، وأنهم لم يتلقوا منه رداً . وسألتهم إن كانت لديهم صورة من هذا المشروع أستطيع الاطلاع عليها ، فوعدا بإرسالها لى صبح الغد ، وبأن نلتقى مرة أخرى بعد يومين لأبلغهما رأيى فى هذا المشروع . وصدق الرجلان . فقد تلقيت صبح الغد من ذلك اليوم مظروفاً فضضته فإذا به هذا المشروع الذى حدثانى عنه .

وتلوت مقدمة المشروع ومواده فتولانى العجب أشد العجب . لقد صيغ على غرار المعاهدة المصرية البريطانية التى عقدت فى سنة ١٩٣٦ . لكن إسرائيل تملى فيه على مصر ما هو أقسى مما ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ . فالدولتان الساميتان المتعاقدتان يجب ألا تتخذ أيهما سياسة فى البلاد الأخرى تناقض سياسة الدولة الأخرى ، ويجب أن تخف أيهما لنجدة الدولة الثانية إذا تعرضت للاعتداء ، ويجب أن تعامل كلتاهما بشروط الدولة الأكثر رعاية فى أراضى الدولة الأخرى ، إلى غير ذلك من شروط أثارت دهشتى ، حتى لقد ظننت أن المشروع لم يجرؤ أحد على إرساله إلى مصر ، وأنهما أخبرانى بذلك ليقفا على رأيى فيما تعتزم بلادهما التقدم به إلى الدولة العربية الكبرى .

فلما حضرا صبح الغد سألتهما من جديد : أحق أن هذا المشروع أرسل إلى مصر فأكدا لى أنه أرسل إلى الديوان الملكى ، وأنه سلم إلى إبراهيم عبد الهادى (باشا) رئيس

الديوان ، وأن الحكومة المصرية لابد قد اطلعت عليه . قلت : ولكنكما تعلمان أن المصريين جميعاً يعترضون اليوم أشد الاعتراض على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فليس بينهم حزب وليس بينهم رجل سياسى يستطيع أن يصرح اليوم بأنها مرضية لمطالب وطنه . فكيف تطمعون أنتم فى أن ترضى أية حكومة مصرية عن هذا المشروع الذى أطلعتمانى عليه وهو أشد وطأة على مصر من معاهدة سنة ١٩٣٦ . قالا : ولكن توقيع معاهدة بيننا وبين مصر سيكون المقدمة لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . فستعمل إسرائيل بما لديها من مختلف الوسائل لتعاونكم على إلغائها . قلت وقد استفزنى هذا الكلام : إن مصر قادرة بمفردها على تحقيق أهدافها ، وستبلغ ما تريد عما قريب . قالوا : إذن فأشر علينا بما يجب أن نصنعه لنوطد بيننا وبين مصر علاقة مودة وصداقة . قلت : لا تظنوا أن الموقف الحاضر يعاون على أى إجراء رسمى يحقق هذه الغاية ، فلا تزال الخصومة بين مصر وإسرائيل على أشدها . ومصر إلى اليوم لم تعترف بإسرائيل ، ولست أظن أنها تعتزم الاعتراف بها عما قريب . أما وقد سألتمانى أن أشير عليكما فالرأى عندى أن تتركا الأمور عاماً أو عامين أو ثلاثة ، وألا تثيروا أنتم أية ثائرة من جانبكم . وكثيراً ما حل الزمن مشكلات عجز أقدر الساسة وأمهرهم عن حلها . فالزمن هو الذى يثبت من الأشياء ما هو قادر على الحياة ويمحو ما هو غير قادر عليها . أما إذا تعجلتم الأمور فلشد ما أخشى ألا تبلغوا من تعجلكم إلى غاية مع مصر أو غير مصر .

فكرت بعد ذلك طويلا فيما سمعت من رجال إسرائيل خلال هذه السنة الأخيرة : أصحيح أنهم لا يعنون من الدول العربية بغير مصر ، أم أن لهم اتصالات بسائر هذه الدول . وقد تكون اتصالاتهم هناك أسعد حظاً من اتصالاتهم بى أو بغيرى من المصريين ؟ لقد ضعف تضامن الجيوش العربية ضعفاً ظاهراً منذ انسحب جيش الأردن ، أو الجيش العربى ، على ما كان يسميه الملك عبد الله ، من اللد والرملة . وقد نشرت الأنباء منذ بدأت مفاوضات الهدنة بوساطة وسيط الأمم المتحدة الذى حل محل الكونت برنادوت السويدى ، المستر رالف بانش الأمريكى ، أن هناك اتصالات مباشرة بين إسرائيل وشرق الأردن ، وأن العراق فوض شرق الأردن ولم يفوض دولة عربية سواها فى التحدث باسمه . وقد انسحبت قوات لبنان بعد قليل من بدء الحرب ووقفت عند حدود بلادها . ترى أيكون الأمر قد بلغ إلى حيث استطاعت إسرائيل واستطاعت السياسة الدولية أن تفرق بين الدول العربية ، وأن تصل بين كل واحدة منها وبين إسرائيل لعقد صلح منفرد ؟

لم أقف طويلا عند هذه الأسئلة ولم أحاول الإجابة عنها . ولم يكن لدى معلومات كافية

عن سياسة الحكومة المصرية نفسها ، برغم أننى رئيس الهيئة التشريعية فيها . وليس يجمل بى أن أحكم على موقف الدول العربية الأخرى استناداً إلى معلومات مبتورة أو مشوهة تنشرها الصحف أو أتلقاها نتفاً من هنا ومن هناك من الرجال الرسميين ومن الرجال غير الرسميين .

وعدت إلى مصر بعد أسبوع من انتهاء أعمال اللجنة التنفيذية وبعد أن تألفت وزارة إبراهيم (باشا) عبد الهادى . وتشرفت بمقابلة جلالة الملك وأفضيت فى هذه المقابلة بموجز من أعمال اللجنة التنفيذية وبتفصيل ما دار بينى وبين هذين الإسرائيليين . وما دار قبل ذلك بينى وبين مسيو ساسون حين كنت بجنيف . فابتسم جلالته بعد أن أتممت حديثى وقال : لقد بلغ من أمر هؤلاء القوم أن خاطبونى مباشرة بخطاب بعثوا به ، وكان أمامهم طريق الحكومة أو طريق الديوان .

فى هذه الأثناء كانت المحادثات دائرة فى قبرص يتوسط فيها وسيط الأمم المتحدة بين مصر واليهود ابتغاء الوصول إلى هدنة دائمة بين الفريقين .

الفصل الثانى

النزاع المصرى الإنجليزى فى مجلس الأمن

قطع المفاوضات مع إنجلترا فى سنة ١٩٤٧ – اللجوء إلى مجلس الأمن – الرأى العام المصرى يدعو إلى وحدة الصف – المائدة المستديرة – الوزارة القومية – موقف الوفد – النظرة الحربية لأمر يتعلق بمصلحة البلاد العليا – التفكير فى إعادة الهيئة السياسية التى تتولى مفاوضة إنجلترا – مجلس جامعة الدول العربية يبحث الخلاف بين مصر وإنجلترا – طرح الأمر على مجلس الأمن – تشكيل وفد مصر من الأحزاب المؤتلفة – النقراشى باشا فى مجلس الأمن – فض الدورة البرلمانية بعد إقرار الميزانية ومشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان – رئاستى لوفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة – الحكومة لا تمدنى بأية بيانات عن موقفها تجاه المسائل المطروحة على الجمعية العامة – مجلس الأمن يؤجل مناقشة المسألة المصرية – موقف مصر وإنجلترا فى المجلس – المجلس هيئة سياسية تتبع مصالح الدول – المجلس لا يتوصل إلى قرار والنزاع يبقى معلقاً أمامه – محاولة إقناع الولايات المتحدة بضرورة جلاء إنجلترا من مصر – إنجلترا تريد أن تدع مصر فى بيداء سياسية مجهولة .

أبلغنى النقراشى (باشا) ، حوالى العشرين من شهر يناير سنة ١٩٤٧ ، أنه سيقطع المفاوضات التى كانت جارية بينه وبين السير رونالد كامبل ، سفير بريطانيا فى مصر ، لإصرار حاكم السودان العام ، اللواء السير هدلستون باشا ، على إلغاء منصب قاضى قضاة السودان المصرى ، وإبعاد الشيخ حسن مأمون الشاغل لهذا المنصب عن السودان ، مع تأييد الحكومة البريطانية له فى هذا التصرف . وكان تعبير النقراشى (باشا) : « وأنا مالى ، أحمل تبعة إلغاء هذا المنصب وإخراج شاغله من السودان فى عهدى ؟ ! . وإذ كنت أعلم أنه بذل جهوداً صادقة لصد حاكم السودان العام ، ولصد إنجلترا عن هذا التصرف الذى يرمى إلى تنفيذ السياسة البريطانية بفصل السودان عن مصر – فقد وافقته تمام الموافقة على قطع المفاوضة .

والواقع أنه لم يكن لإنجلترا ، والمفاوضات جارية بشأن السودان ، أن تتخذ خطوة كهذه الخطوة العملية بغير اتفاق مع مصر ، بل إن اتخاذها إياها ليعتبر تحدياً للمفاوض المصرى ، يسوغ قطع المفاوضة تمام التسويغ . وزاد فى موافقتى له على اتخاذ هذه الخطوة أنى لم أكن

مستريحاً إلى النص الذى قدمه دولته تعديلا لبروتوكول السودان الوارد فى مشروع صدقى – بيفن . وقد أبديت للنقراشى (باشا) الأسباب التى تدعونى إلى عدم الاطمئنان لهذا النص ، فوافق من جانبه عليها وعلى الحل الذى اقترحته عليه لاتقاء ما قد يترتب على هذا النص من نتائج ضارة بمصر .

وأعلن النقراشى (باشا) موافقة مجلس الوزراء على قطع المفاوضات فى ٢٥ يناير ، وأبلغ ذلك إلى إنجلترا ، وأعلنه فى البرلمان المصرى ، كما أذاع أن الحكومة المصرية قررت الالتجاء إلى مجلس الأمن للاحتكام لديه ضد إنجلترا .

ترددت يومئذ فى صواب الاحتكام إلى مجلس الأمن ، وقلت إن الاحتكام إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قد يكون خيراً لمصر ، خصوصاً بعد أن أصدرت هذه الجمعية قراراً بأنه لا يجوز أن يكون لدولة قوات عسكرية فى بلاد دولة أخرى بغير رضا هذه الدولة ، وبعد أن أعلنت إنجلترا تصميمها على الجلاء عن مصر . ثم حددت له موعداً سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وكان اعتراض النقراشى (باشا) على هذا الرأى الذى أبديته أن الجمعية العامة لا تجتمع إلا فى شهر سبتمبر ، وأن الرأى العام المصرى قد يفسر هذا القرار بأنه قصد إلى التسويف ، وكسب الوقت حتى تظل الوزارة فى الحكم أطول زمن ممكن .

وهذا اعتراض له من غير شك قيمته ، بالنسبة للرأى العام فى مصر ولما تكتبه الصحف . ولهذا عدت أفكر فى الأمر على أساس أنا يجب أن نتسلح فى ذهابنا إلى مجلس الأمن بما يقوى مركزنا ، فطلبت إلى النقراشى (باشا) ، قبل منتصف فبراير بأيام ، أن يدعو مجلس جامعة الدول العربية إلى اجتماع غير عادى ، للنظر فى موقف هذه الدول من الخلاف بين مصر وإنجلترا . وقد فهمت من جوابه أنه فكر فى الأمر ، ولكن غير تفكيرى . فقد ذكر أنه تحدث فيه إلى عبد الرحمن عزام (باشا) الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وأنه فهم من عزام (باشا) أن الدورة العادية لجامعة الدول العربية يمكن أن تكون فى أول مارس ، وأنه لذلك يؤثر الانتظار إلى أن تجتمع الدول العربية فى هذه الدورة العادية ، وأنه طلب إلى عزام (باشا) أن يحدد أول مارس موعداً لاجتماعها .

وكان رأيى فى هذا يختلف ورأى دولته ، حتى لقد قلت له إنى أرى الصواب فى الدعوة لاجتماع الدول العربية اجتماعاً غير عادى ، تنويها بأهمية الموضوع ، وإكباراً لما قد يترتب

على الخلاف بين مصر وإنجلترا من النتائج . لكنه أصر على رأيه . ولم تمض أيام بعد دعوة مجلس الجامعة للاجتماع أول مارس ، حتى تأجل الاجتماع إلى ١٧ مارس ، لأن العراق بها انتخابات فى العاشر من مارس ، ولأنها طلبت لذلك تأجيل هذه الدورة العادية إلى السابع عشر منه .

كان الرأى العام المصرى متجهاً بقوة فى هذه الفترة إلى ضرورة توحيد الجهود وضم الصفوف، لمواجهة إنجلترا كتلة واحدة . وكان زكى (باشا) العرابى بمكتبى فى مجلس الشيوخ ، يوماً من الأيام السابقة على منتصف فبراير ، وكنا نتحدث فيما يتحدث الناس فيه من ضرورة توحيد الكلمة . وكان يرى أن تصفى كل الخلافات بين الأحزاب جميعاً . فقلت له إن معالجة هذا الأمر فى الوقت الذى نحن فيه أمر غير مستطاع ، وقد يترتب عليه أن يزداد الخلاف تفاقماً وتزداد هوته اتساعاً ، وأن الخير فى أن يجتمع الكل لمعالجة الموقف الناشئ عن قطع المفاوضات واختلاف مصر وإنجلترا . فإذا تم اجتماعهم لهذا الغرض ، ووفقهم الله فيه ، تيسر بعد ذلك تسوية كثير من الخلافات ، وإيجاد جو جديد يتفق مع الحالة الجديدة التى تنشأ عن إنهاء الخلاف بين مصر وإنجلترا بالتحكيم أو بغير التحكيم .

ولم أشعر بأن على (باشا) العرابى قد رفض هذه الفكرة . فقد كان تعبيره أن الذى يهمه هو أن يجتمع رجال الأحزاب المصرية جميعاً حول مائدة مستديرة (Table ronde) ، وأن يفضوا ما يمكن فضه من أوجه الخلاف ، وأن يوحدوا كلمتهم فى موقف إنجلترا من مصر ، فتوحيد الكلمة أقوى ضمان لبلوغ الغاية ، وتحقيق الأهداف القومية المرجوة .

بعد هذه المحادثة بأيام قلائل ، مر بى حسن بك يوسف وكيل الديوان الملكى – وكان قائماً يومئذ بأعمال رئيس الديوان – وذكرت له ما جرى بينى وبين على العرابى (باشا) ، فحبذ فكرة توحيد الكلمة واجتماع الأحزاب حول مائدة مستديرة ، وذكر أن هذا أمر يغتبط له جلالة الملك أشد اغتباط .

وفى ظهر الثلاثاء ٢٥ فبراير ، مر بمكتبى برياسة الشيوخ دولة حسين سرى (باشا) ، وتحدث إلىّ فيما يجب القيام به لتوحيد الكلمة ، وقال إنه وزملاءه الذين كانوا معنا فى هيئة المفاوضة يرون أن وحدة الأمة هى الضمان ، لا ضمان غيره ، لبلوغ مصر غاية ما ترجوه من أهدافها . وقال إنه يعتقد أنه إذا كان هناك من يستطيع أن يقوم بالسعى لهذه الوحدة بنجاح ، فهذا الشخص هو أنا بوصفى رئيس الشيوخ ، ولما بينى وبين الأحزاب المختلفة من حسن العلاقة ،

وبلا بيني وبين زملائي فى هيئة المفاوضة ، سواء منهم من وافقوني أو خالفوني فى الرأى ، من مودة . وأجبته بأنني على استعداد لأن أقوم بكل ما أستطيعه فى هذا الأمر ، اقتناعاً مني بأن النجاح فيه يحقق للبلاد مصلحة كبرى .

وبينما أنا جالس فى منصة الرياسة فى قاعة الجلسة ، فى أثناء انعقادها فى الساعة السادسة من اليوم نفسه ، صعد إلىّ سرى (باشا) ، وأخبرني أنه يريد أن يدلى إلىّ بحديث هام ، وطلب إلىّ أن أتنحى عن الرياسة لأحد الوكيلين . فلما خرجت إلى ردهة المجلس أخبرني أن لطفى باشا السيد يشاركه الرأى فيما كنا نتحدث فيه ظهراً ، ودعا لطفى (باشا) من قاعة الجلسة ، فتحدثنا برهة اتفقنا على أثرها أن نجتمع بمنزلى فى الساعة السادسة بعد ظهر الخميس السابع والعشرين من فبراير ، وأن يكون معنا ، نحن الثلاثة ، على ماهر (باشا) وشريف صبرى باشا وواصف غالى باشا .

اجتمعنا فى هذا الموعد ، لم يعتذر عنه إلا واصف غالى (باشا) لارتباطه بموعد سابق . فقال لطفى (باشا) إن تحقيق وحدة الأمة يقتضى تأليف وزارة قومية . قلت إن تأليف مثل هذه الوزارة حسن ، لكن تأليفها يحتاج أولا إلى الاتفاق على برنامجها ، فنحن الآن فى موقف يختلف عن الموقف الذى طلب فيه إلى شريف صبرى (باشا) أن يؤلف وزارة قومية فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر ، يومئذ كانت المفاوضات جارية ، وكان الخلاف بين المفاوضين المصريين على بعض نصوصها ، فالدعوة إلى تأليف وزارة قومية كان المقصود منه متابعة المفاوضة على الأسس المعروفة يومئذ ، مع تعديل ما يحتاج من النصوص إلى التعديل ، أما اليوم وقد قطعت المفاوضة وتقرر الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة ، فهل يكون الاحتكام إلى مجلس الأمن أو إلى الجمعية العمومية ؟ وهل يسبق هذا الاحتكام إعلان مصر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، كما يقترح بعضهم ، أو لا يسبقه ؟ وهل يحسن إذا تألفت وزارة قومية أن تعالج فتح باب المفاوضة مرة أخرى ؟ هذه كلها أمور يجب التفاهم عليها ، لتكون برنامجاً للوزارة القومية التى يرمى لطفى (باشا) السيد إلى تأليفها . هذا ومن الواجب البت فيما قيل ، أيام دعى شريف صبرى (باشا) لتأليف الوزارة ، من ضرورة حل مجلس النواب القائم . وهنا صرحت فى غير مواربة بأننى لا أوافق على هذا الحل قبل الانتهاء من المسألة السياسية ، سواء بالتحكيم أو بغير التحكيم ، لأن حل المجلس يخلق مشكلة جديدة ، ويؤدى إلى خلاف نحن فى أشد الحاجة لإرجائه إلى ما بعد الفراغ من المسألة القومية وتحقيق أهداف البلاد .

وبعد مناقشة سألنى على (باشا) ماهر : إذا وصلنا إلى هذا الذى نطلبه فى أمر البرنامج ، وفى بقاء البرلمان الحاضر إلى أن تحل المسألة القومية ، فماذا يكون التصرف لحل الموقف ؟ وأجبته صَراحةً : أنا إذن أدعو أعضاء حزب الأحرار الدستوريين الوزراء ليستقيلوا ، وأشير على جلالة الملك بصفة كونى رئيساً لمجلس الشيوخ بتأليف وزارة قومية . وكان رد على ماهر (باشا) على ما قلت : لا يمكن أن يطلب إلى هيكل (باشا) أكثر من هذا .

تحدثنا بعد ذلك فى الاتصال بمن يمثل الوفد فقلت : لقد كان بمكتبى برياسة الشيوخ ظهر اليوم فؤاد (باشا) سراجُ الدين ، وقد فاتحته إجمالا فى الموضوع ، فاتفق معى على أن يجىء إلىّ بعد غد السبت عقب انتهاء جلسة الشيوخ التى حددت لنظر معاهدة الطيران الدولى . ومتى جاء عندى تحدثت إليه فيما دار هنا بيننا . قال على ماهر (باشا) : أود أن أحضر هذا الاجتماع . واتفقنا على أن يحضر .

ظهر السبت ، وعلى أثر انتهاء جلسة الشيوخ بإقرار المعاهدة ، اجتمع بمكتبى برياسة الشيوخ فؤاد (باشا) سراج الدين وعلى (باشا) ماهر ولطفى السيد (باشا) وواصف غالى (باشا) . ودار الحديث فى الموضوع . وعرض فؤاد (باشا) نظرية الوفد فى ضرورة حل مجلس النواب . وأجبته فى صراحة : إننى مقتنع بأن حل مجلس النواب يعقد الموقف ، وفضلا عن ذلك فإن أمر هذا الحل فى يد جلالة الملك ، وإذا صح ما أفهمه ، فإن جلالته لا يرى حل المجلس إلا إذا حلت المسألة السياسية ، ليكون للبلاد رأيها عن بينة فى حل هذه المسألة السياسية ، أما حل المجلس اليوم ، فيفرض على البلاد مجلساً يقبل أى حل يتفق عليه كما حدث سنة ١٩٣٦ . وهذا ما لا تتحقق به مصلحة الوطن . وأضاف لطفى (باشا) السيد : إن كلام فؤاد (باشا) منطقى . لكننا نريد الممكن فى حدود ما تتحقق به مصلحة البلاد . وليست السياسة منطقاً إذا لم يتفق هذا المنطق مع الممكن . ولذا فإنى أطمع فى أن يقنع فؤاد (باشا) زملاءه فى الوفد بما يقوله هيكل (باشا) .

وأضفت : ما الذى يخشاه الوفد من تنفيذ ما أطلبه ؟ أن ننجح معاً فى تحقيق أهداف البلاد ، ثم لا يحل مجلس النواب ؟ أظن فؤاد (باشا) يوافقنى على أن ذلك إذا حدث يجعل البلاد كلها ضدنا وفى صف الوفد .

قال على (باشا) ماهر : ما يقوله هيكل (باشا) صحيح تماماً ، ونحن إذا تعاوننا وجمعنا كلمة الأمة ، حققنا أهدافها قبل نهاية هذا العام فى ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وأظن هذه الشهور ليست شيئاً بالقياس إلى النتيجة الوطنية التى نتوخاها من الاتفاق . كما أن عدم

اتفاقنا يزيد من عمر مجلس النواب الحاضر ولا يحقق غاية الوفد ، سواء من الناحية القومية أو من الناحية الحزبية .

بدا على فؤاد باشا أنه مقتنع ، أو يكاد يكون مقتنعاً ، بصواب ما سمع . على أنه لم يصرح بأكثر من أنه سيسافر إلى الأقصر ليعرض الأمر على النحاس باشا ، وحدد موعداً لسفره يوم الاثنين ٣ مارس بقطار الثامنة والنصف . ولذلك طلب إلىّ أن أقدم فى أعمال الجلسة تقرير شركة شل ، فهو المقرر فيه .

حدثنى على باشا ماهر يوم الأحد تليفونياً ، وقال لى إنه يخشى ألا يكون اقتناع فؤاد باشا سراج الدين كافياً وحده لتحقيق الغرض الذى نرمى إليه ، وإنه يريد أن يتصل معى بعلى باشا العرابى وصبرى أبو علم باشا . وأجبته بأن أنسب وقت لهذا الاجتماع بعد جلسة غد الاثنين بمجلس الشيوخ . ولما انتهت الجلسة المذكورة اجتمعنا ومعنا لطفى السيد باشا وفؤاد باشا سراج الدين وعلى العرابى باشا وصبرى أبو علم باشا . والظاهر أن فؤاد باشا قد اتصل بالنحاس باشا تليفونياً ، وتلقى منه تعليمات بأنه إذا لم يحل مجلس النواب فوراً فلا فائدة من الحديث فى الاتفاق أو الوحدة القومية . لذا كانت المناقشات فى هذا الاجتماع غيرها فى اجتماع السبت . لم يتكلم فؤاد باشا سراج الدين ، واكتفى بالقول بأنه اتصل بالنحاس باشا ورأى بعد هذا الاتصال ألا فائدة من السفر . وتشبث على العرابى باشا بأن الوضع الدستورى السليم يقتضى إجراء انتخابات قبل كل شيء . وتمسك صبرى باشا أبو علم بهذا الرأى وأيده بكل قوته . ولم تزحزح الحجج ، التى كررتها أنا وعلى ماهر باشاولطفى السيد باشا ، أحداً منهم عن موقفه . وفى آخر الاجتماع قال صبرى باشا : نعم ! تريدون أن نكون معكم . فإذا تم حل المسألة السياسية بمجهودنا المشترك قلتم : إن بيننا وبينكم أربعة فبراير ، وتمسكتم بالنظام الحاضر ! وأجبته : أظن أن الموقف الحالى لا يجوز فيه مثل هذا الكلام ، فإننا إذا تعاونا على حل المسألة السياسية ، ذهب ذلك بما كان فى ٤ فبراير .

وانصرفنا على غير نتيجة .

كانت الصحف تنشر فى هذا الوقت ما أبذله من جهود فى سبيل توحيد الكلمة وضم الصفوف . على أن جريدة الكتلة ، وهى جريدة مكرم عبيد باشا ، بدأت فى الوقت نفسه حملة ضدى لا أساس لها إلا الطعن علىّ والنيل منى لأننى رئيس لمجلس إدارة شركة نسيج الفيوم . ولست أدرى : أكانت المساعى التى بذلتها فى سبيل الوحدة هى الدافع إلى إثارة هذه الحملة ، حتى لا يقف الأمر عند رفض الوفد الاتفاق ، بل يتعذر كذلك تفاهم الأحرار

الدستوريين وجماعة مكرم عبيد ؟ والواقع أننى رأيت أن هذه الحملة توجب علىّ ألا أضع يدى فى يد مكرم بأى حال من الأحوال .

فى هذا الوقت دعا عباس باشا أبوحسين فى مجلس الشيوخ للوحدة ، ووجه دعوة للعشاء بفندق هليوبوليس بالاس . وكان الشيوخ الوفديون من المدعوين إليها ، لكنهم اعتذروا عن عدم قبولها ، وأعلنوا عن ذلك فى الصحف . فكان ذلك مقنعاً بأن أى مجهود يبذل لهذا الغرض غير مؤد إلى نتيجة .

جاءنى بعد ذلك صالح باشا حرب بمجلس الشيوخ وقال لى : لقد تبين أن الوفديين لا يمكن أن يكونوا ضمن الوحدة ، فهل لا يحسن أن يتحد غير الوفديين مستقلين وحزبيين ؟ قلت له : لا مانع من ذلك ، وهم متفقون فعلا . فسألنى رأيى فى أن تعلن الحكومة أن مجلس النواب يحل بعد الفراغ من المسألة السياسية . وأجبته : لقد كان هذا الإعلان سائغاً حين كان المطلوب اشتراك الوفد ، لأنه لم يدخل الانتخابات الأخيرة ، أما وقد رفض الوفد الاتفاق ، فمن إضعاف البرلمان والحكومة معاً إذاعة مثل هذا الإعلان الآن . فإذا انتهت المسألة السياسية بالفعل أمكن التفكير فى الأمر من جديد .

وبعد يومين نشر صالح باشا حرب خلاصة ما دار بينى وبينه ، وختمه بأننى رفضت حل مجلس النواب . ولم أجد محلا للتصحيح . لكننى ، وقد رأيته نشر ما نشر من غير رجوع إلىّ ، أيقنت أنه رجل يريد الشهرة ، فلا يمكن التعويل أو الاعتماد عليه .

هذا وإننى لمندهش من رفض الوفد كل ما عرض عليه لمصلحة مصر . فقد عرض عليه تأليف وزارة قومية تتولى المسألة السياسية ، فأبى احتجاجاً بأنه غير ممثل فى مجلس النواب . وقد أصر على هذا الرأى مع ما ذكرته ، ووافقنى عليه على ماهر باشا ولطفى السيد باشا ، من أن هذه الوزارة القومية ستستقبل فى مجلس النواب الحاضر بالتصفيق . وكانت حجة صبرى باشا أبو علم فى الرفض أنهم يبقون فى الوزارة القومية تحت رحمة الحزبين صاحبى الأغلبية فى مجلس النواب ، إن أرادوا التخلص منهم سهل اتخاذ قرار بعدم الثقة بالوزارة . عند ذلك عرضت أن تكون الوزارة القائمة وزارة إدارية ، وأن تتألف هيئة أو جبهة قومية تتولى المسألة السياسية وحدها . وبذلك يسقط القول بتقدم هذه الهيئة إلى مجلس النواب . ومن اليسير اتخاذ الاحتياطات الدستورية لاستقلال هذه الهيئة ، وعدم قابليتها للحل ، لكيلا تتعرض لما تعرضت له هيئة المفاوضات . مع ذلك رفض هذا الاقتراح رفضاً تاماً .

بذلت كل هذه المجهودات فى سبيل الوحدة ، اقتناعاً منى بأن مصلحة الوطن

تقتضيها . وقوبلت هذه المجهودات بما قوبلت به من جانب الوفد ومن جانب مكرم عبيد باشا ، لاعتبارات حزبية لا يسيغها إدراكى السياسى لمصلحة البلاد — وفى الوقت نفسه نظرت الوزارة القائمة ، ونظرت الأحزاب المؤلفة منها إلى هذه الجهود غير نظرة الاطمئنان . ولما كان الرأى العام يؤيدها ، لم يرد أحد أن يعترض على ما أقوم به منها . فلما رفض الوفد كل ما عرض عليه ، بدأ هؤلاء وأولئك من رجال الأحزاب التى تتألف منها الوزارة ينظرون مغتبطين إلى عدم نجاح هذا الجهد . وبدأ بعضهم ، ومنهم أحرار دستوريون ، يقولون إنى بالغت فيما بذلت من هذه الجهود . والواقع أننى قصدت منها إلى الغاية الإيجابية التى تترتب عليها : وهذه الغاية هى وحدة الأمة . وإن لم تتحقق هذه الغاية وعلم الرأى العام أن الوفد هو الذى أباها ، كان فى ذلك تبريراً لمركز الحكومة فى انفرادها بالعمل . وهذا تصور لم يدر — فيما يخيل إلىّ — بخلد أحد من الوزراء ، كما غاب عن كثيرين من الأحرار الدستوريين والسعديين . على أننى لم آسف على ما بذلت من جهد لم يثمر ، لأننى مقتنع أن هذا الجهد كان له أثره فى توجيه الرأى العام وفى خلوده إلى السكينة بعد أن رأى أن الوفد هو الذى رفض كل ما عرض عليه .

ومهما يكن من شىء ، فقد كان لهذه الجهود أثر آخر ، إذ جعلت كل ما يحدث من الناحية الرسمية فى أمر المسألة السياسية بمعزل عنى ! لا أطلع عليه ، ولا يخبرنى أحد بشىء من أمره . صحيح أن النقراشى باشا حرص ، منذ اللحظة الأولى ، على أن يجعل هيئة المستشارين القانونيين ، التى ألفها برياسة السنهورى باشا وزير المعارف ، مقطوعة الصلة بى . وكان ظريفاً حين ذكر لى ذلك بعد أيام من قطع المفاوضات ، إذ قال إنه رآنى أكبر من أن أشغل نفسى بهذا الأمر ، خصوصاً وأنه يريد إعادة تأليف الهيئة السياسية بعد أن حلت هيئة المفاوضات ، وأنى سأكون عضواً فى هذه الهيئة السياسية ، وأن نتائج أبحاث المستشارين ستعرض على هذه الهيئة . وكنت من يومئذ فى شك من إمكان جمع الهيئة السياسية مرة أخرى . لذلك ذكرت له بعد أيام أنه قد يكون من الخير صرف النظر عن هذه الفكرة ، لأن السعى إليها والفشل فى تحقيقها عملياً لهما أثر غير حسن بالنسبة للوزارة . وتمسك النقراشى باشا بتأليف الهيئة السياسية ، برغم تكرارى النصيحة له ألا يفعل . وظل مقتنعاً بهذه الفكرة حتى رد عنها ردًّا عنيفاً . فقد طلب إلى واصف غالى باشا أن يتقلد وزارة الخارجية فاعتذر ولم يقبل ، واتصل بشريف صبرى باشا وحسين سرى باشا ، فعلم منهما أنهما لا يقبلان إعادة الهيئة السياسية ، اكتفاء بوجودهما ووجود آخرين من أعضاء الهيئة السياسية فى لجنة الشئون الخارجية بمجلس

الشيوخ . وقد حاولت أنا ، بعد فشل مساعى النقراشى باشا فى إعادة الهيئة السياسية ، أن أقوى لجنة الخارجية بالشيوخ ، بضم أعضاء الهيئة السياسية ، الذين لم يكونوا أعضاء فيها إلى عضويتها ، فهدد الأقدمون بالانسحاب منها إن أقر المجلس هذا الرأى،فرأيت من الخير أن يبقى الوضع فى المجلس على حاله .

فى هذه الأثناء ، وفى أثناء قيامى بالسعى لتوحيد الجهود ، بقى الجانب الرسمى من العمل السياسى بمعزل عنى ، فلم يطلعنى النقراشى باشا على شىء مما كان يحدث . وذكرت ذلك فى اجتماع للوزراء الدستوريين بمنزلى عقد فى شهر مارس ، فكانت نتيجة كلامى أن أرسل إلى النقراشى باشا مجموعة من البحوث التى قامت بها هيئة المستشارين ، اطلعت عليها فألفيتها بحوثاً قانونية ، قل منها الجديد الذى لم يقف عليه مصرى مشتغل بسياسة بلاده فى السنوات الأخيرة .

كان موعد انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٧ يقترب . وكان طبيعياً أن يعرض الخلاف بين مصر وإنجلترا على الجامعة لتتخذ فيه قراراً . وكان ذلك واجباً بنوع خاص لأن سوريا ولبنان كانتا قد أظهرتا رسمياً ، بعد انقطاع المفاوضات المصرية البريطانية ، استعدادهما للوساطة بين الدولتين . وكان يقال إن المملكة العربية السعودية مستعدة هى الأخرى لبذل هذه الوساطة . وقد أطلعنى النقراشى باشا على وثائق هذه الوساطة فى النصف الأول من شهر فبراير ، وأخبرنى أن الحكومة المصرية ليست مستعدة لقبول أية وساطة . وكان ذلك طبيعياً . فقد كان اتجاه الرأى العام المصرى إلى ضرورة الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة – سواء إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة – وكان هذا الاتجاه قوياً قوة تمنع أية وزارة من العود إلى المفاوضة لأى سبب من الأسباب ، ولوكان هذا السبب هو الوساطة . ولعل ثمة سراً آخر دعا إلى رفض فكرة الوساطة أياً كانت ، مرجعه إلى موقف النقراشى باشا شخصياً من مشروع صدقى – بيفن ، إذ كان قد قبله قبل توليه الوزارة . ثم إننا كنا مطمئنين إلى أن رفضنا وساطة سوريا ولبنان ، لن يسمح للدول العربية بالتخلى عن مناصرتنا والانحياز إلى جانب إنجلترا . فهذه الدول العربية تعلم ، على حد ما قلته لوزير لبنان يوم ١١ فبراير سنة١٩٤٧ فى الحفلة التى أقامها رئيس الوزراء بقصر الزعفران بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك فاروق – أقول إن الدول العربية تعلم أن عدم وقوفها إلى جانب مصر فى خلافها مع إنجلترا ، معناه صراحة القضاء على جامعة الدول العربية . أما ومصر هى الفقار لهذه الجامعة مادياً ومعنوياً ، وهذه الدول العربية تستفيد من قيام الجامعة أكثر مما تستفيد مصر – فمن غير الممكن أن

تتخلى عن مصر تخلياً ظاهراً – هذا إلى أن إنجلترا نفسها تريد بقاء هذه الجامعة العربية بعد أن رحبت بإنشائها ، واعتبرت وجودها من عناصر تأييد النظام الديموقراطى فى الشرق الأوسط . وإذا قلت النظام الديموقراطى ، قلت فى نفس الوقت القوى المناهضة لروسيا الشيوعية . لذلك كله لم يكن ثمة خوف من أن تتخلى هذه الدول عن تأييد مصر ، ولو تأييداً معنوياً ظاهراً . وهذا هو ما حدث .

تحدث إلىّ النقراشى باشا ، حين اجتمع مجلس جامعة الدول العربية يوم ١٧ مارس بأنه تلقى من محمود باشا حسن سفيرنا فى واشنطن تقريراً جاء فيه ما ترجمته : « إن قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ، وقد فرغ الآن من مسألة اليونان ، قد عاد يوجه اهتمامه إلى الخلاف بين مصر وبريطانيا . ولما كان القسم المذكور يرى أنه لا يزال فى الإمكان معالجة هذا الخلاف ، فقد علمت أنه يعد مذكرة تتضمن النقاط الأربع التالية :

١ – الموقف السياسى فى مصر .
٢ – جلاء القوات البريطانية .
٣ – لجنة الدفاع المشترك .
٤ – السودان .

« أما فيما يتعلق بالموقف السياسى فى مصر ، فوزارة الخارجية ترى دائماً أن الحالة الداخلية فى مصر وانعدام الاتفاق بين الأحزاب السياسية ، أمور ليس من شأنها تبديد السحب التى تغيم على الأفق السياسى المصرى ، أو تشجع بريطانيا العظمى على التقدم بخطوة فى طريق الاتفاق أو التساهل .

« أما فيما يتعلق بالجلاء . فالدوائر الرسمية ترى أن هذه المسألة لا يمكن أن تقوم عقبة فى سبيل الاتفاق .

« أما فيما يتعلق بالمسائل العسكرية المختلطة فإن المذكرة تعبر عن الاعتقاد بأن الاتفاق بشأنها يمكن قصره على الدول المتاخمة ، كما أن من الممكن تخفيض مدته . ورأى وزارة الخارجية هو أن مصر فى حالة الحرب ينبغى أن تقدم المعونة ولا تلتزم الحياد .

« أما فيما يتعلق بالسودان ففى الإمكان إيفاد لجنة من الدول المحايدة إلى السودان لبحث حالته . وقد يوصى (قسم الشرق الأدنى) بتقرير فترة انتقال يكون فيها السودان غير خاضع لإشراف بريطانيا ومصر أو يكون موضوعاً تحت الوصاية » .

لم يكن ثمت موضع لإبداء رأى فى هذا الذى بعث به سفيرنا فى واشنطن فهو لا يعدو

أن يكون معلومات للتوجيه . وهو بعد مما لا يجدى إبداء الرأى فيه . فاتفاق الأحزاب فى مصر أمر عالجته فلم توفق مجهوداتى فيه ، وكانت موضع ظنة حتى من جانب الحزبين اللذين أرأس أنا أحدهما . فلو أننى عدت إلى هذا الحديث لما أجدى العود إلا إثارة ظنون جديدة ، ، دون أن تؤدى هذه الإثارة إلى أية فائدة . أما الجلاء فمفهوم أنه لا يمكن أن يكون عقبة فى طريق الاتفاق ، إذا أرادت أمريكا أن تتوسط ، وقبلت مصر وإنجلترا هذه الوساطة ، وأنا أعلم أن سياسة الوزارة المصرية متأثرة باتجاه الرأى العام فى مصر ، مستقرة على الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة فى مجلس الأمن أو الجمعية العامة . فالكلام فى أمر اللجنة المشتركة أو فى أمر السودان غير مجد نفعاً هو الآخر . لذلك شكرت النقراشى باشا على أنه أطلعنى على مذكرة محمود باشا حسن ، ورددتها إليه قائلا : فلننتظر ما يتمخض عنه اجتماع الدول العربية .

امتاز اجتماع مجلس الجامعة فى هذه الدورة باتجاه خاص . فقد تعودنا فى الاجتماعات السابقة أن نناقش المسائل بتفاصيلها ، وأن نضع فيها القرار الذى تنتهى إليه المناقشات كذلك فعلنا فى مسألة سوريا ولبنان فى الدورة الأولى . وكذلك فعلنا فى مسألة فلسطين فى الدورات المختلفة وفى الدورة الخاصة التى عقدت ببلودان . وكنا حين تنتهى المناقشة إلى قرار ، نعهد إلى شخص أو لجنة فى صياغة القرار أو القرارات التى تنتهى إليها . أما فى هذا الاجتماع فقد عهد إلى اللجنة السياسية ، التى تألفت فى أول الدورة من وزراء الخارجية للدول المختلفة ، أن تجتمع وتناقش المسائل وتعرض على المجلس نتيجة مناقشاتها . وقد فعلوا ، وكانوا يجيئوننا بقرارات مكتوبة تعرض للموافقة عليها بعد مناقشتها . وقد فهمت أن النقراشى باشا تحدث إلى وزراء الخارجية فى أدوار المفاوضات بين مصر وإنجلترا ، وعلم من سوريا ولبنان أنهما حين عرضا وساطتهما لم يدفعهما أحد إلى هذه الوساطة ، وأنهما اقتنعا بأن الوساطة لا فائدة منها ، وأن الدول العربية اقترحت لذلك أن تصدر قراراً تؤيد به مطلبى مصر فى الجلاء ووحدة وادى النيل . ولما لم يحضر النقراشى باشا للدفاع عن صيغة القرار ، فقد طلب بعض الحاضرين من أعضاء الوفد المصرى فى المجلس إضافة كلمة (الدائمة) تصويراً لوحدة مصر والسودان ، فأضيفت بعد مناقشة قصيرة ، وإن تخللها شىء من العنف .

كان الناس فى مصر يتوقعون أن تذهب مصر توًّا إلى مجلس الأمن بعد قرار جامعة الدول العربية . لكن النقراشى باشا رأى إرجاء هذا الأمر إلى ما بعد جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والإسكندرية والدلتا ، وكان محدداً لها يوم ٣١ مارس ، ثم رأى إرجاءه إلى ما بعد

الفراغ من مسألة فلسطين ، وقد عرضتها إنجلترا فى أبريل على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة منعقدة بصفة استثنائية . فلما انعقدت الجمعية العامة وبحث الأمر ، تبين الناس فى مصر أنها لا تنظره من ناحية الحق كما يرونه هم ، بل اتجهت فيه وجهة تخالف رأيهم ، فلم يبق لهم من الثقة بهذه الهيئـــة الدولية ما كان لهم من قبـل . وبدأ بعضهم يسأل : ألم يكن خيراً لو أن المسألة المصرية عرضت على مجلس الأمن قبل أن تعرض مسألة العالم على الأمم العربية ؟ وكان من هؤلاء بعض الأحرار الدستوريين ، حتى لقد طلب إلىّ عبد السلام بك محمود أن أدعو الحزب ليستمع إلى رأيه فى المسألة السياسية ، وفضلت أن أجمع عدداً محدوداً من زعماء الحزب دعاهم دسوقى أباظة باشا إلى منزله ، فلما اجتمعوا ألقى عبد السلام بك ما رأى أن يسأل وزراء الحزب عنه .

وقد كانت طريقة العرض التى اختارها عبد السلام بك فيها معنى الاتهام ، فهو لم يقـدر أن الخطوات التى سبقت كان الحزب على علم بمجملهـا ، وأنه لم يعترض عليها ، ولم يثر ثائرة ضدها ، بل وضع نفسه موضع المستجوب المعـارض للحكومـة . عند ذلك ثار أحمد باشا عبد الغفار ثورة خرجت عن حدود المعقول ، وخيف منها عليه هو ، حتى لقد طلب بعضهم ماء يشربه عبد الغفار باشا خشية الهيجان الذى اندفع إليه ، والذى جعله فى حال أشفقت وأشفق الحاضرون عليه منها . على أننى حاولت ، وحاول عبد المجيد إبراهيم باشا ، تهدئة الجو ، وبعث المعنى الحزبى فيه ، وأننا جئنا لنتفاهم لا لنتشاحن . ودارت مناقشة بعد ذلك تدخل فيها عبد الجليل أبو سمرة باشا فتحدث عن تأثير جمود الوزارة على الحالة الاقتصادية والحالة المالية . ولما ذكر عبد الغفار باشا أن الحكومة اتفقت مع الهند لاستيراد الكميات الكافية من الزكائب والأكياس لمحصول القطن هدأ الجو تمام الهدوء ، وبدأ الأعضاء ينصرفون . وانتهى الاجتماع فى جو لا أحسبه صفواً ، ولكنه خال من العنف الفظيع الذى ساد بدايته .

ولم أكن أستطيع أن أتخذ فى هذا الاجتماع موقفاً محدداً . فقد مر بى دسوقى باشا أباظة مساء الأربعاء الذى سبق الاجتماع ، وأبلغنى أن النقراشى باشا قرر السفر بنفسه على رأس الوفد الذاهب لعرض الخلاف المصرى الإنجليزى على هيئة مجلس الأمن ، وأنه يريد أن أصحبه ، وأنه يريد أن يعين وزيرى دولة ، وأنه يريد أن يتشاور فى هذا كله ، ويدعونى للعشاء عنده بمنزله بمصر الجديدة مساء السبت .

صارحت دسوقى باشا بأننى لا أسافر مع النقراشى باشا ، وأنه كان أولى له هو أن يقنع

رئيس الوزراء بذلك . والواقع أننى منذ قطع المفاوضات فكرت فى احتمال دعوتى للسفر ، وفى احتمال دعوة غيرى ، وكنت مقتنعاً بأن النقراشى باشا شخصياً هو الذى يجب أن يسافر . فهو الذى كتب إلى إنجلترا فى وزارته الأولى يطلب المفاوضة لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهو الذى تلقى جواب إنجلترا بقبول المفاوضة ، وهو الذى بدأ الخطوات التمهيدية لهذه المفاوضات . فلما خلفه صدقى باشا فى رياسة الوزارة ، وتألفت هيئة المفاوضات وعدلت الوزارة – دخل إبراهيم باشا عبد الهادى نائب النقراشى باشا فى رياسة حزبه وزيراً للخارجية . وكان النقراشى باشا لا يأبى أن يسافر مع صدقى باشا إلى لندن . فلما خالفت هيئة المفاوضة فى سفره وسفرى ، سافر عبد الهادى باشا بصفة كونه وزيراً للخارجية . ووافق النقراشى باشا على مشروع صدقى – بيفن بعد عودة صدقى باشا ، وكان إبراهيم باشا عبد الهادى يطلب إلى هيئة المفاوضة فى اجتماعها الأخير ألا تثير شيئاً حول بروتوكول السودان . ولما أبدى الأحرار الدستوريون تحفظاتهم على مشروع صدقى – بيفن ، طلب النقراشى باشا إلى أن أعتبرها رغبات ، فرفضت ، ثم ألقيت فى ٥ ديسمبر خطابى عن مشروع المعاهدة ونصصت فيه على التحفظات . واستقال صدقى باشا فى ٨ ديسمبر ، فألححت فى أن ينص فى خطاب تأليف الوزارة على تحفظات الأحرار الدستوريين ، فاشتملها الكتاب ، وأعلنت أنا أن الحزب متمسك بها إلى النهاية . وعاود النقراشى باشا المفاوضات ثم قطعها ، وقرر الالتجاء إلى مجلس الأمن وألف هيئة المستشارين وكان يجتمع معها . وهو الذى أعد كل شىء للاحتكام . فمن الطبيعى أن يكون هو الذى يتولى الأمر أمام مجلس الأمن لا يتولاه سواه .

وقد قيل إن الوزارة خاطبت واصف باشا غالى ليتولى هو رياسة الهيئة التى تتولى الاحتكام . وقابلت واصف باشا وأطلعته على رأيى هذا ووافقنى عليه ، وعلمت من النقراشى باشا أن واصف باشا أبداه لجلالة الملك حين تشرف بمقابلته بعد حديثى معه بأيام .

لم يكن بد إذن من أن يسافر النقراشى باشا شخصياً لتولى المسألة أمام مجلس الأمن . ولم أكن أرى مُوجباً تقضى به مصلحة البلاد لأسافر أنا أو يسافر غيرى معه . فلما ذهبت إليه بمنزله تلبية لدعوته مساء السبت ١٧ مايو ، وأخبرنى بأن الرأى استقر على أن يسافر هو ، وطلب إلىّ أن أسافر معه – قلت له : لو أننى كنت الذى أتولى الأمر لما اصطحبت أحداً ، اللهم إلا مستشاراً أو اثنين من الذين تولوا دراسة المسألة فى الأشهر الأربعة الأخيرة . فسفيرنا فى الولايات المتحدة ، محمود باشا حسن ، هو ومحمود بك فوزى ، رجلان مشهود لهما بالكفاية ، وقد خبرتهما بنفسى فى أثناء وجودى بنيويورك فى انعقاد الجمعية العامة للأمم

المتحدة . لكن النقراشي باشا أخبرني أن لا غنى له عن السنهوري باشا وعن ممدوح بك رياض ، قلت إذن فليكن معه أيضاً رجلان من الأحرار الدستوريين عضوين فى الوفد ليكون ذلك مظهراً لتآزر الحزبين . وتردد هو فى ذلك وأصررت أنا عليه . فلما حدثنى فى أمر سفرى شخصياً ، ذكرت له أن المتحدث أمام مجلس الأمن شخص واحد سيكون هو ، أى النقراشي باشا ، فإذا أنا ذهبت فسيكون دورى ثانوياً لا يستحق أن أسافر . وأنا أفيد فى مصر أكثر من فائدتى إذا سافرت . فسيقوم المعارضون للوزارة بحملة عليها لأول وصوله إلى أمريكا . وأرانى أقدر على رد ما يمليه الغرض من هذه الحملة ، هذا إلى أنه إذا كان يرى الحديث معى عن السفر بعض ما تقضى به المجاملة ، فأمور الوطن ومصالحه أكبر من أن تراعى فيها المجاملة . وكانت حجته أنه بحاجة إلى رأيى فيما قد يعترض به الإنجليز أو غيرهم عليه . قلت فمن معك قادرون على إمدادك بالرأى . قال قد يصيبنى المرض فتنوب عنى فى الحديث . قلت قد يصيبنا المرض كلانا ، والذى ينوب عنا فى الحديث يستطيع أن ينوب عنك إذا كنت وحدك ، وبمقدرة أشهد أنا بها لمن رأيتهم فى أمريكا ، أقصد محمود باشا حسن ومحمود بك فوزى .

تناولنا طعام العشاء بعد ذلك وانصرفت ، وأخبر النقراشي باشا وزراءه بما حدث ، وطلب إلى الوزراء الأحرار الدستوريين معاودة الحديث معى فى ذلك فحدثنى منهم أربعة : أحمد خشبة باشا ، ودسوقى أباظة باشا ، وعبد المجيد إبراهيم صالح باشا ، واللواء أحمد عطية باشا ، واقتنعوا بوجاهة رأيى فى عدم السفر . وقد كان شعورى حين حديثهم معى فى هذا الأمر أن النقراشي باشا طلب إليهم ما طلبه مجاملة لى ، وإن كان يعلم هو ويعلمون هم أنه طلب يتعذر قبوله .

تناول حديثى مع النقراشي باشا موعد سفره إلى أمريكا ، فأخبرنى أنه حدد له ما بين ١٠ و ١٥ يونية ، أى بعد ثلاثة أسابيع إلى أربعة أسابيع من حديثنا هذا . وعرفت أن صيغة الطلب الذى يقدم إلى مجلس الأمن وضعت ، وعـرض علىّ النقراشي باشا أن أطلع عليها ثم تلاها علىّ ، وأخبرته أنى أقرها مبدئياً ، ولكنى أحتاج إلى مراجعة لإبداء الرأى الأخير فيها ، ثم إنه أخبرنى أن خطابه الذى يفتتح به المناقشة أمام مجلس الأمن أعد كذلك ، وأنه يقع فى خمسين صفحة ، ووعدنى بإرسال نسخة منه فى الغد . فلما رأيت الجد فى قوله أنه مسافر بين ١٠ و١٥ يونية ، قلت له : لا يزال بيننا اليوم وبين سفرك ثلاثة أسابيع إلى أربعة . وهذه الفترة كافية لإتمام نظر الميزانية ، وبخاصة أن ما تم نظره منها بمجلس النواب

يجعل ما بقى قليلا . وأنا كفيل بأن يتم مجلس الشيوخ نظرها فى هذه الأسابيع الباقية . لذلك أرى أن تفض الحكومة الدورة حتى لا تقدم استجوابات ومناقشات فى أثناء نظر المسألة أمام مجلس الأمن ، قد يسوء أثرها فى الداخل أو فى الخارج .

قلت هذا لأننى كنت أعلم أن الرأى منقسم فى هذا الموضوع ، وأن ثمت اتجاهاً إلى استبقاء الدورة فى أثناء وجود المتكلمين باسم مصر فى نيويورك . وقد تردد النقراشى باشا حين عرضت عليه ما عرضت ، وانتهى بأن قال إنه سيفكر جديًا فى الأمر .

وقد كنت واثقاً من استطاعة مجلس الشيوخ أن يتم الميزانية قبل منتصف يونية ، إذا صحت نية الحكومة على فض الدورة إثر إقرار قانون الميزانية .

بعث إلىّ النقراشى باشا غداة عشائنا معاً بالخطاب الذى يفتتح به المناقشة فى مجلس الأمن . وتلوته ، فإذا هو مناقشة قانونية دقيقة للمسألة المصرية من حيث وثائقها ، ولكنه خال كل الخلو من الإشارة إلى المفاوضات التى استغرقت سنة ١٩٤٦ كلها تقريباً . وإذ كان ميثاق الأمم المتحدة صريحاً فى أن مثل هذه المفاوضات تكون محل نظر مجلس الأمن فيحكم فى أمرها حكماً سياسيًّا ، وأن المناقشات القانونية قد تقتضى عرض الأمر على محكمة العدل الدولية – فقد أدليت بهذه الملاحظة إلى النقراشى باشا . وقد أبدى أنه مقتنع بها ، وأن هيئة المستشارين ستعيد النظر فى هذا الخطاب الافتتاحى .

فى هذه الأثناء كانت لجنة فرعية من لجنة المالية بمجلس النواب تنظر فى مشروع استنباط الكهرباء من خزان أسوان . وفى الاعتماد الذى طلبته الحكومة لهذا الغرض ، وقدره عشرة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . وقد أسندت إلى الأستاذ عبد الرحمن البيلى رياسة هذه اللجنة الفرعية . وأشيعت حول هذا الموضوع إشاعات كثيرة تتصل بمن لهم مصلحة فى العطاءات المقدمة بشأنه إلى وزارة الأشغال . قيل إن عبود باشا ومعه عبد القوى باشا أحمد لهما مصلحة مع شركة بذاتها . وقيل إن ممدوح بك رياض ألف شركة باسم جاى إخوان رأس مالها ستة آلاف ريال ، أى ألف وخمسمائة جنيه ، تعمل لحساب بعض أصحاب العطاءات كذلك . وقيل غير هذا . وفى أثناء نظر الموضوع تقدمت شركة وستنج هاوس الأمريكية تقترح – ضماناً لسلامة خزان أسوان – شق قناة جانبية لاستنباط الكهرباء من طريقها . وتداول الناس الحديث فى هذه الأمور وتناولتها الصحف ، فاتجه الرأى إلى تأجيل نظر هذا الموضوع إلى الدورة البرلمانية المقبلة ، فكان ذلك مما أكد لى القدرة على الانتهاء من نظر الميزانية وفض الدورة قبل ١٠ أو ١٥ يونية . وإنا لكذلك إذ دعانا أحمد عبد الغفار

(باشا) إلى تناول طعام العشاء عنده بالمعادى ، وهناك فهمت من رئيس الوزراء أنه حريص على أن يمر المشروع بمجلسى البرلمان قبل الانتهاء من الدورة وقبل سفره إلى أمريكا . وكان هذا المشروع قد أحيل فى مجلس الشيوخ إلى لجنتى الأشغال والمالية لدراسته دراسة تمهيدية . وكانت اللجنتان قد اختارتا من بينهما لجنة فرعية برئاسة محمد شفيق (باشا) وكيل المجلس ورئيس لجنة الأشغال ، وعضوية كل من طراف على (باشا) وعبد القوى أحمد (باشا) ومصطفى نصرت بك وكلهم مهندسون ، وفؤاد سراج الدين (باشا) وعبد السلام (بك) محمود وجلال فهيم (باشا) والدكتور إبراهيم بيومى مدكور من غير المهندسين .

وكان مشروع الحكومة يرمى إلى إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من مساقط المياه فى أسوان ، ومد خط كهربائى من أسوان إلى نجع حمادى لإنتاج سماد النتروشوك هناك . وقد وضعت الحكومة للسماد سعرًا رأى شفيق (باشا) من دراسته أنه غير مبنى على أساس سليم . وبعد مناقشة دارت بين لجنة الشيوخ الفرعية والحكومة ، عدلت الحكومة عن إنتاج النتروشوك إلى إنتاج نترات النوشادر . وعدلت كذلك عن مد الخط الكهربائى من أسوان إلى نجع حمادى ، لأن نترات النوشادر يمكن إنتاجها عند أسوان .

استغرق بحث هذه اللجنة الفرعية جلسات طويلة كثيرة كانت الآراء تتأرجح فيها بين ناحية وأخرى ، ثم انتهت إلى ما طلبته الحكومة من اعتماد عشرة ملايين ونصف مليون من الجنيهات لهذا الغرض . وقد تابعها المجلس من بعد على ما رأته ، كما أقر اعتماداً قيمته أربعة ملايين من الجنيهات لإنشاء مساكن للعمال بحى إمبابة .

لذلك تيسر التفكير فى فض الدورة البرلمانية ، وكان المسئولون جميعاً قد اقتنعوا بضرورة فضها قبل سفر وفد مصر إلى مجلس الأمن .

فى هذه الأثناء خاطبنى دسوقى باشا أباظة فى أمر سفرى إلى أمريكا رئيساً لوفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة . وقد آثرت الاعتذار أول الأمر ، وطلبت إليه أن يبلغ هذا الاعتذار إلى النقراشى (باشا) . فلما كنا يوم ٢٠ يولية ، ثانى أيام رمضان ، وكان ذلك ليلة اعتزم النقراشى (باشا) وأصحابه السفر إلى نيويورك ، دعينا لتناول طعام الإفطار على المائدة الملكية بقصر عابدين . فلما اتممنا الإفطار ، وكنا على أهبة الخروج ، قال النقراشى (باشا) : سترأس وفد مصر للأمم المتحدة فكررت له اعتذارى . فكان جوابه : لقد اتفقت مع رئيس الديوان ، ووافق جلالة الملك على هذا . فالأمر الآن بينك وبينه .

سافر النقراشى (باشا) وأصحابه قبيل الفجر من يوم ٢١ يولية مستقلين الطائرة إلى

نيويورك . وعدت أنا إلى بور فؤاد أقضى عطلة الصيف مع أبنائى على شاطئ البحر . وبعد أيام اتصل بى دسوقى (باشا) أباظة تليفونياً ، وكان قد تولى منصب وزير الخارجية بالنيابة بعد سفر النقراشى (باشا) . وكان مما قاله : لقد طلب إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى أن أخبرك لترسل برقية إلى رئيس مجلس الأمن تأييداً للنقراشى (باشا) ومن معه .

عجبت لهذا القول ، وأجبته على الفور : وأية فائدة ترجى من هذا ؟ ! إننى رئيس حزب مشترك فى الوزارة ، ولى اثنان أعضاء فى وفد مصر لدى مجلس الأمن . فإرسال مثل هذه البرقية يعتبر مظاهرة جوفاء لا تليق برئيس حزب ولا برئيس مجلس الشيوخ . ولهذا لا أستطيع أن أتصور إرسال مثل هذه البرقية إلا إذا كان مقصوداً بها الاستهلاك المحلى . ومثل هذا الأمر لا يليق من جانبى ولا من جانب حزب الأحرار الدستوريين .

وألح دسوقى (باشا) إلحاحاً جعلنى أقول له : قل لإبراهيم (باشا) عبد الهادى يكتب التلغراف الذى يريد أن أرسله وأنا مستعد لإمضائه . أما من جانبى أنا ، فلا أفهم لهذا التلغراف معنى ، ولا أرى منه أية فائدة .

وخيل إلىّ ، بعد الحديث الشفوى الذى جرى بيننا فى هذا الأمر ، أنه اقتنع برأيى ، وأنه يستطيع نقل هذا الاقتناع إلى رئيس الديوان . لكنه عاد فحدثنى غداة ذلك اليوم يخبرنى أنه أبلغ إبراهيم (باشا) حديثنا ، وما قلته من أننى مستعد لإمضاء أية برقية يكتبها إبراهيم (باشا) ، فكان جواب رئيس الديوان : يا أخى ! هيكل (باشا) أستاذنا فى الكتابة ، ويطلب منا مثل هذا الطلب ؟ !

مع ذلك بقيت على رأيى من أن إرسال مثل هذه البرقية المطلوبة لا يليق ولا يفيد . على أنه ما كان أشد عجبى حين اطلعت فى الصحف بعد أيام من ذلك على برقية بالمعنى الذى طلب إلى أن أكتبه مرسلة من حافظ (باشا) رمضان رئيس الحزب الوطنى إلى مجلس الأمن . عند ذلك أدركت أن المسألة دورية . وقدرت أننى إن صح أن أكتب لرئيس مجلس الأمن شيئاً ، فلن يكون بالمعنى المطلوب ، بل بمعنى يتفق وما يصح لمثلى أن يكتبه .

عند ذلك كتبت البرقية بالنص الآتى ، وكتبتها وأنا مقتنع بأنها لن تقدم ولن تؤخر عند مجلس الأمن كثيراً ولا قليلا :

« تذكرون سعادتكم ، ويذكر زملاؤكم المحترمون أعضاء المجلس الموقر ، ما قيل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر أكتوبر الماضى من أن مجلس الأمن يميل دائماً فى كل نزاع يعرض عليه إلى حلول يطبعها التسويف . ولست أود أن يتكرر مثل هذا

القول فى الجمعية العامة القادمة بالنسبة إلى الخلاف المصرى الإنجليزى المعروض على مجلس الأمن ، خصوصاً وأن وجه الحق فى هذا الخلاف واضح ظاهر .

« فالمبادئ والأغراض التى وقعت، عليها الدول فى ميثاق الأمم المتحدة هى التى يطبقها المجلس ، ويخضع لها كل ما خالفها من اتفاقات سبقت الميثاق أولحقته . وهذه المبادئ صريحة فى ضرورة جلاء أية قوة أجنبية عن كل دولة عضو فى الهيئة لا تريد بقاء هذه القوات فى أرضها ، وأن يتم هذا الجلاء فى أسرع وقت يمكن فنيًّا أن يتم فيه .

« وجلى فى الخلاف بين مصر وإنجلترا أن هذا الجلاء يتناول مصر والسودان . فوحدة مصر والسودان ثابتة ، اعترفت بها إنجلترا فى مكاتبات عدة آخرها مشروع المعاهدة الذى مهره وزير الخارجية البريطانية بالحروف الأولى من اسمه فى العام الماضى ، والتصريحات التى أعلنها حاكم السودان العام البريطانى الجنسية بتعليمات من رئيس الحكومة البريطانية . فإذا جلت القوات البريطانية عن مصر والسودان وألف السودانيون حكومتهم الذاتية فى وحدة مع مصر تحت التاج المصرى ، ثم كان لهم رأى فى علاقاتهم مع مصر ، فليس المرجع فى تقدير هذا الرأى إلى إنجلترا ، ولا يجوز بحال أن ينص على إجراء خاص به فى معاهدة ثنائية بينها وبين مصر . هذا مع العلم بأن سياسة مصر الثابتة هى أن تظل وحدة مصر والسادان قائمة على وجه الدوام برضى واختيار من شعب وادى النيل بأسره .

« فمصر إذ تعلن استعدادها للاضطلاع بالتبعات التى فرضها ميثاق الأمم المتحدة لصون السلام فى العالم ، فهى واثقة بأن مجلسكم الموقر سيقر مطالبها العادلة على وجه يطمئن له السلام العالمى ، ويستريح له الناس فى ربوع الأرض جميعاً إلى أن هيئة الأمم المتحدة ستنهض بالمهمة التى فرض ميثاقها أن تنهض بها ، توطيداً للسلام والحرية والأمن فى العالم كله .»

محمد حسين هيكل
رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية
وعضـو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى
ورئيس وفد مصر للجمعية العامة الأخيرة للأمم المتحدة
ورئيس حزب الأحرار الدستوريين
١٩٤٧/٨/٣

وبعد أيام أعاد دسوقى (باشا) بوصف كونه وزيراً للخارجية بالنيابة محادثتى فى أن أكون رئيس وفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وقال لى : إنه وخشبة (باشا) رئيس الوزراء بالنيابة ، وإبراهيم (باشا) عبد الهادى رئيس الديوان ، متفقون على هذا ، وأنى لا يجوز لى أن أتخلى عن القيام بهذا الواجب الوطنى . فقلت : فليكن ! لكن بيننا وبين انعقاد هيئة الأمم المتحدة فى ١٦ سبتمبر المقبل أسابيع معدودة . وإذا أردنا أن نؤدى واجبنا على الوجه الأكمل ، وجب أن نبحث المسائل التى ستعرض على الهيئة فى الدورة المقبلة . فإن كان عزمكم قد صح على هذا ، فاستصدروا به قرار مجلس الوزراء وأبلغونى إياه ، حتى أتخذ الأهبة وأقوم بالدراسة الواجبة ، مع العلم بأننى لا أستطيع السفر جوًّا هذا العام لأن أذنى متعبة ، وقد طلب إلىّ الطبيب أن أسافر بحراً إذا لم يكن من السفر بد .

كان هذا الحديث فى الأيام الأخيرة من يولية والأيام الأولى من أغسطس سنة ١٩٤٧ .

ومضى على هذا الحديث أسبوع وأسبوعان وثلاثة أسابيع اتصل بى دسوقى (باشا) فى أثنائها عدة مرات . وفى كل مرة كنت أسأله عما إذا كان قرار مجلس الوزراء بتأليف وفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة قد صدر ، فيذكر لى أن رئيس الوزراء بالنيابة يكرر كلما نبهه دسوقى (باشا) إلى ذلك كلمته المعروفة : إن الله مع الصابرين ! وفى إحدى المرات ذكر لى دسوقى (باشا) أنه تحدث إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى فى الأمر ، فكانت إجابته كإجابة خشبة (باشا) بتعبير غير تعبيره ، وأن دسوقى (باشا) وجد فى هذه الإجابة ما يعذر خشبة (باشا) من تمهله . وضقت ذرعاً بالأمر فعدت إلى رأيى الأول ، وقلت : إذن ، فأنا لا أسافر ولا أرأس الوفد ، لأننى لا أريد أن أذهب من غير أن أدرس ما أنا ذاهب فيه ، ومن غير أن أعرف الاتجاه الذى تريده الحكومة المصرية فى المسائل المختلفة التى ستعرض على هيئة الأمم المتحدة .

فى غداة اليوم التالى أبلغنى دسوقى (باشا) أن الأمر انتهى وأن خشبة (باشا) قرر عرض الأمر فوراً على مجلس الوزراء ، وأن القرار سيصدر فى الغد ، وأن المستشارين الذين كانوا مع النقراشى (باشا) فى وفد مجلس الأمن سيكونون أعضاء أو مستشارين فى وفد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يضاف إليهم من أقترح أنا أسماءهم . وتمسكت أنا بأن الوقت أزف ، وأن من الخير أن يعهد برياسة الوفد إلى محمود (باشا) حسن سفيرنا فى أمريكا ، فهو رجل على خلق عظيم ، وكفاية ممتازة ، ومعرفة بالرجال الذين يمثلون الدول المختلفة أكثر من معرفتى بهم . لكن وزير الخارجية بالنيابة عاد فأصر ، وأبلغنى أن جلالة الملك

أحيط علماً بالأمر ، وأننى حر فى اختيار زملائى إذا أنا رأيت الاستغناء عن أحد من الموجودين مثلا بأمريكا . وإجابة لإلحاحه قبلت ، وطلبت إليه أن يرسل لى فى الغد بما عند وزارة الخارجية من أوراق خاصة بالأمم المتحدة فى اجتماعها المقبل . وبدأت آخذ أهبتى للسفر بحرًا إلى نيويورك .

مضت بعد ذلك أيام لم تصلنى خلالها ورقة واحدة من وزارة الخارجية عن الأمم المتحدة . فاستخرت الله واعتمدت على ذاكرتى وعلى ما حدث فى العام الماضى ، وبدأت أكتب خطاب مصر فى المناقشة العامة ، اعتماداً على معلوماتى من غير رجوع إلى أية ورقة أو مذكرة . وفى الصباح من يوم ٢٥ أغسطس اتصل بى الأستاذ جورج حبيب السكرتير الفنى لرياسة مجلس الشيوخ ، والذى صحبنى العام الماضى إلى نيويورك وكان سيصحبنى هذا العام كذلك ، وقال لى إنه يريد أن يحضر إلى مع الأستاذ عبد المنعم مصطفى الموظف بوزارة الخارجية ، والمتتبع لمسألة فلسطين فى أدوارها المختلفة ، ليعرضا علىّ أطوار هذه المسألة ، وما قد يمكن إحضاره من أوراق خاصة بالاجتماع . واتفقنا على حضورهما إلىّ فى بور فؤاد صباح اليوم التالى . فلما حضرا عرض علىّ الأستاذ عبد المنعم ما لديه من أوراق عن مسألة فلسطين وتقرير لجنة التقسيم ، وترك لى الأستاذ جورج حبيب تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة عن أعمال العام الماضى ، وجدول أعمال الاجتماع المقبل . فلما سألت الأستاذ عبد المنعم عن سياسة الحكومة فى المسائل المدرجة بجدول الأعمال ، أخبرنى أن الأمر متروك لتصرفى ، وأننى سأجد أوراقاً أخرى تنتظرنى بوزارة الخارجية حين سفرى إلى القاهرة لأبرحها إلى الإسكندرية أستقل منها الباخرة فولكانيا الإيطالية التى انتهى الرأى إلى السفر عليها . وذهبت بعد ثلاثة أيام إلى القاهرة ، وحجزت غرفة على الباخرة ، ثم ذهبتُ إلى وزارة الخارجية أطلع على الأوراق ، فلم أجد بها ما يزيد على جدول الأعمال غير تقريرين صغيرين ، لا يزيدان على عشر صفحات ، عن أعمال لجنتين من وفد مصر فى اجتماع العام الماضى . وقد وعدنى المسئولون بالوزارة أنهم سيجمعون لى الأوراق الباقية ويضعونها تحت تصرفى قبيل سفرى .

عدت إلى بور فؤاد بعد أن تحدد سفرى على فولكانيا يوم ٨ سبتمبر . واتفقت مع زوجى أن تصحبنى إلى القاهرة صباح السبت ٦ سبتمبر ، لتعد لى ما بقى من متاع أحتاج إليه فى أثناء إقامتى بأمريكا ، ثم تصحبنى إلى الإسكندرية حتى تودعنى على الباخرة . لكنها مع الشيء الكثير من الأسف مرضت يوم الخميس ، واستدعيت لها الطبيب صبح الجمعة

فأخبرنى أن المرض لا تخشى عواقبه ، ولكنها لا تستطيع تنفيذ ما اتفقنا عليه . وأخرت سفرى حتى اطمأننت عليها ، وذهبت إلى القاهرة مساء السبت وإلى وزارة الخارجية صباح الأحد ، فلم أجد أن الأوراق أعدت . ووُعدت بأنهم سيحضرونها إلىّ بمجلس الشيوخ مساء ذلك اليوم . وفى المساء جاءنى أحد الموظفين ومعه ملف خفيف ، قال لى إنه يحتوى كل ما عندهم ، وإن تقرير السكرتير العام الذى أرسل إلىّ من قبل هو الوثيقة الهامة ، وإن توجيه وفد مصر فى الجمعية العامة متروك لى .

سافرت صباح الاثنين ٨ سبتمبر إلى الإسكندرية ، وتناولت طعام الغداء بالشاطبى مع عدد كبير من الأصدقاء ورجال الحزب ووزرائه ، وقامت بنا الباخرة فى الساعة الخامسة قاصدة بيريه باليونان ، فنابولى بإيطاليا ، ومن هناك تنطلق مباشرة إلى نيويورك .

ونظمت متاعى بغرفتى بالباخرة ، وعلوت سطحها أستنشق هواء البحر المنعش الرقيق . وهناك اتصل بى الأستاذ وحيد رأفت عضو الوفد المسافر هو وزوجته معى على الباخرة ، كما تعرّفت إلى أشخاص آخرين من أجناس شتى أكثرهم نزح إلى أمريكا وتجنس فى الولايات المتحدة بجنسية أهلها .

أصبحنا يوم ٩ سبتمبر ولا شىء يشغل بالى ما يشغله توقع ما سيكون الغد بمجلس الأمن . فقد تأجلت المسألة المصرية أمامه إلى ١٠ سبتمبر ، وكان مفروضًا أن تكون هذه هى الجلسة الأخيرة بعد أن تطورت المسألة فى جلسات سابقة متعددة . وكان طبيعياً أن تكون هذه المسألة الشغل الشاغل لكل مصرى . فمذ بدأ نظرها اتخذت كل من مصر وإنجلترا موقف عداء بإزاء الأخرى ، فلم يكن منتظراً أن تكون كلمة المجلس كلمة توفيق بل كلمة فصل أشبه ما تكون بحكم القضاء .

كانت نظرية مصر أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها ! فلم يبق موضع لبقائها ، وأنها فضلا عن ذلك عقدت تحت ضغط الإكراه ، فلم تكن مصر تامة الاختيار فى توقيعها ، بل كانت بين أن توقعها فتكسب خطوة متواضعة فى طريق استقلالها ، وبين أن ترفض توقيعها فتبقى خاضعة لتدخل إنجلترا المتكرر فى شئونها الداخلية . هذا فضلا عن أن إنجلترا لم تكف منذ عقدت المعاهدة عن التدخل الذى بدا فى أوضح صوره فى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، حين أحاطت القوات المسلحة والدبابات البريطانية قصر عابدين ، لتكره الملك فاروق على إسناد الوزارة لشخص بذاته . لهذا كله رأت مصر أن المعاهدة لا مبرر لبقائها من ناحية القانون . أما وميثاق الأمم المتحدة ينص على المساواة فى السيادة ،

وعلى حق كل أمة فى اختيار نظامها – فقد وجب أن تنسحب القوات البريطانية من أرض مصر ومن أرض السودان فعلا ، وأن ينتهى الحكم القائم فى السودان ، وألا يكون لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وجود دولى .

دافعت مصر عن هذه النظرية ، وأضافت لها سرد تاريخ الاحتلال البريطانى للأراضى المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ، وكيف كان سبباً فى تأخر الشعب المصرى بما جـرّ عليه من سياسة الضغط وحرمان المصريين من الحقوق الأولية التى يتمتع بها كل شعب مستقل .

أما نظرية إنجلترا فكانت أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة ، وأنها تتمسك بها إلى نهاية مدتها فى سنة ١٩٥٦ ، لأنها عقدت بمحض اختيار من مصر بدليل واضح هو أن مصر رفضت توقيع معاهدات جرت بين الدولتين مفاوضات لعقدها ، وكان فى مقدورها أن ترفض كذلك توقيع هذه المعاهدة ، وأنه مادامت مصر هى التى قبلت بقاء قوات بريطانية على أرضها ، فليس من حقها أن تعلن من جانبها وحدها إلغاء ما تعهدت به ، لأن الحياة الدولية قائمة على احترام المعاهدات . أما القول بأن إنجلترا تدخلت فى شئون مصر الداخلية ، فلا صحة له إلا فى حادث سنة ١٩٤٢ ، وهو حادث دعت إليه ضرورات الحرب لأسباب أبدت إنجلترا استعدادها لعرضها على مجلس الأمن إذا أصرت مصر على اتهامها بالتدخل ، ومن ثم طلبت إنجلترا شطب هذا النزاع المصرى البريطانى من جدول أعمال مجلس الأمن .

كان هذا موقف إنجلترا بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فما يتعلق بمصر ، أما موقفها فى مسألة السودان فكان مختلفاً عن ذلك تمام الاختلاف . فقد ذهبت إلى أن وجهة نظرها لا تختلف مع وجهة النظر المصرية إلا فى نقطة واحدة تراها هى جوهرية ، تلك أنها ترى أن يكون للسودان حق تقرير مصيره بعد بلوغه مرتبة الحكم الذاتى ، فإذا أراد الاندماج فى مصر اندمج فيها ، وإذا أراد الاستقلال عن مصر استقل عنها ، وإذا أراد مع الاستقلال التعاقد مع مصر تعاقد معها . وما تراه مصر من أن تكون وحدة مصر والسودان دائمة على أساس أن السودان جزء من مصر ، لا سند له ، لا من حيث التاريخ ولا من حيث الجنس ، ورابطة النيل لا تزيد على ما بين دولتين تعيشان على شواطئ نهر واحد من منفعة مشتركة يمكن التعاقد عليها . ولهذا تؤيد إنجلترا حق السودان فى تقرير مصيره ، بينما تنكر مصر عليه هذا الحق وتريد أن تستعمره على خلاف ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من حق كل أمة فى تقرير مصيرها .

وتمسكت إنجلترا بدفع أخير . ذلك أن النزاع بينها وبين مصر لا يمكن أن ينشأ عنه إخلال بالسلام العالمى على خلاف ما تدعيه مصر ، اللهم إلا إذا جاء هذا الإخلال من جانب

مصر نفسها . ومجلس الأمن ليس محكمة قضائية تفصل فى صحة العقود الدولية ، وفيما إذا كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة أو غير قائمة ، بل هيئة سياسية مهمتها الأولى اتخاذ ما يراه من إجراء لصونَ السلم إذا كان السلم مهدداً . أما والسلم فى مصر وفى الشرق الأوسط لا يهدده ما بين مصر وإنجلترا منَ خلاف ، فلا محل لبقاء هذا النزاع معلقاً أمام المجلس .

ما عسى أن يكون الحل الذى يقترحه مجلس الأمن لفض هذا النزاع ؟ المجلس هيئة سياسية لا ريب . وأعضاؤه يمثلون مصالح دولهم وسياساتها ، ويعنون فى نفس الوقت بالسلم العالمى . والخلاف قائم بين الكتلة الغربية التى تتزعمها أمريكا ، وبين الكتلة الشرقية التى تتزعمها روسيا . وللدول الكبرى حق الفيتو . فالأمر إذن مرجعه إلى السياسة لا إلى العدل المجرد عن الهوى ، المستند إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وإلى قواعد القانون الدولى كما يفسرها العلماء ، لا كما يفسرها الساسة كل فى حدود هواه ومنفعته . لذا كان الموقف دقيقاً ، وكنا بمصر فى شغل شاغل بما عسى يتمخض عنه هذا الموقف .

ولم تكن اتجاهات الدول الممثلة بالمجلس خافية على الحكومة المصرية قبل إبلاغها سكرتيرية الأمم المتحدة شكواها لعرضها على المجلس ، ولا بعد إبلاغها هذه الشكوى . فقد بعث إليها ممثلو مصر فى الخارج يذكرون أن الجو غير ملائم لنظر هذا النزاع بين مصر وإنجلترا ، وأن التخاذل السياسى بين الدول الكبرى من شأنه أن يزيد الجو اضطراباً . وقد علمت أن ممثلنا فى موسكو أشار على الحكومة المصرية بضرورة إنهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بإلغاء القانون الذى صدر باعتمادها ، حتى يكون النزاع قائماً على احترام أو عدم احترام هذه المعاهدة ، وحتى لا يقال إن بقاء هذا القانون يجعل مصر مرتبطة بالمعاهدة . وقد دارت هذه الفكرة عند غير واحد من الساسة المصريين ، حتى فى أثناء قيام المفاوضات فى عهد وزارة صدقى باشا ، حين كانت المفاوضات ترتطم بين حين وآخر بعقبات يخشى معها أن تنقطع . أفيرى مجلس الأمن وسيلة حاسمة لفض هذا النزاع بقبول ما طلبته مصر أو ما طلبته إنجلترا ؟ أم يلجأ إلى ما لجأ إليه أكثر الأحيان من وسائل التطويل والتأجيل علّ الزمن يجود بحل لا يجد المجلس إليه سبيلا ؟

كان النقراشى (باشا) واقفاً على كل هذه الاعتبارات الخاصة بمجلس الأمن ، وبالتيارات التى تتجاذب الدول الممثلة فيه . لكنه كان يظهر اقتناعه بأنه لا يعتقد ، برغم كل اعتبار ، أن دولة ما تستطيع ألا تجيب طلبه الخاص بجلاء القوات البريطانية عن مصر على الأقل . وقد أخبرنى مرة أنه ، فى حديث جرى بينه وبين سفير الولايات المتحدة ،

قال للسفير . أريد أن أرى الدول التى تجرؤ على رفض طلب مصر انسحاب الجنود البريطانية من أرضها ! لكنه لم يكن يرى رأى القائلين بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها ، مخافة أن يجر ذلك إلى قرار من مجلس الأمن يلوم مصر على تصرفها . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تقتصر نصوصها على بقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة ، بل تتناول تعهدات أخرى من جانب مصر ومن جانب إنجلترا فيما يسبق وقوع حرب . وما يكون على كل طرف من التزامات إذا وقعت الحرب بالفعل . وعلى هذا سافر إلى نيويورك مقدراً دقة الموقف ، قانعاً بكسب انسحاب الجنود البريطانية من أرض مصر ، وبالمفاوضة بعد ذلك إذا اقتضى الأمر المفاوضة .

كانت الخطوة الأولى التى خطاها مجلس الأمن بعد أن عرض الفريقان المتنازعان وجهة نظرهما ، أن تقدم اقتراح من ممثل البرازيل بعود مصر وإنجلترا إلى المفاوضة لحل النزاع القائم بينهما . وأعلن ممثل إنجلترا قبوله هذا الاقتراح . وكان طبيعياً أن يعلن هذا القبول . وقد صرح مستر بيڤن وزير الخارجية البريطانية غير مرة بأن إنجلترا مستعدة لاستئناف المفاوضة مع مصر . وقد علمت بعد ذهابى إلى نيويورك بأن هذا الاقتراح كان مثار جدل بين أعضاء وفد مصر : أيقبلونه أم يرفضونه ؟ وقد تغلب القائلون بالرفض آخر الأمر ، بحجة أن قبول الاقتراح معناه أن مصر كانت مخطئة يوم قطعت المفاوضة ، مخطئة يوم رفضت أن تستجيب إلى طلب إنجلترا استئناف هذه المفاوضة ، مخطئة يوم لجأت إلى مجلس الأمن بحجة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ استنفدت أغراضها ، وأن بقاء القوات البريطانية فى مصر حتى تحل معاهدة جديدة محل هذه المعاهدة يعرض السلام العالمى للخطر . لذلك أعلن النقراشى (باشا) فى شدة رفض الاقتراح البرازيلى ، وأنه لن يعود إلى المفاوضة قبل جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان .

تقدم بعد ذلك اقتراح من المسيو لوبيز مندوب كولومبيا فى مجلس الأمن . والاقتراح الكولومبى يختلف عن الاقتراح البرازيلى فى أن الأول كان يدعو إلى استئناف المفاوضة إطلاقاً . أما الاقتراح الكولومبى فكان يقترح إجراء المفاوضة بالنسبة للجلاء منفصلة عن المفاوضة فى مسألة السودان . وقد رفض النقراشى (باشا) الاقتراح الكولومبى . كما رفض الاقتراح البرازيلى وبنفس الشدة . وأظهر المندوب الكولومبى دهشته لهذا الرفض ، وأرسل الأستاذ محمود أبو الفتح إلى جريدته « المصرى » يفسر هذه الدهشة بأن الاقتراح الكولومبى كان متفقاً عليه بين ممدوح (بك) رياض عضو الوفد المصرى والمسيو لوبيز المندوب الكولومبى .

أنكر ممدوح (بك) هذا الاتفاق . وجرت تحقيقات بشأنه أمام النيابة قبض فى أثنائها على أشقاء أبو الفتح ، ورفعت بشأنها دعوى أمام محكمة الجنايات ، لا تزال منظورة وأنا أكتب هذه المذكرات (٩ مايو سنة ١٩٤٨) . وقد أخبرنى غير واحد من مستشارى وفد مصر لدى مجلس الأمن ، الذين بقوا أعضاء أو مستشارين لوفد مصر لدى جمعية الأمم المتحدة ، أن ما رواه أبو الفتح كان صحيحاً ، وأن ممدوح (بك) رياض اتفق ، بعلم من النقراشى (باشا) ، مع مندوب كولومبيا على محمل الاقتراح ، وأنه قدم له مذكرة جعلها المسيو فرناندز سفير كولومبيا فى واشنجتون ، أساس الاقتراح الكولومبى حين حرره مع مسيو لو بيز . وقد أخبرنى مسيو لو بيز نفسه أن النقراشى (باشا) تحدث إليه على انفراد فى المسألة وطلب معاونته ، وأن رياض خاطب فرناندز وأعطاه المذكرة التى جعلت اساساً للاقتراح الكولومبى . وبهذا كانت دهشته يومئذ عظيمة حين رفض النقراشى (باشا) الاقتراح .

ما هو السر فى هذا الرفض ؟ ثم ما هو السر مع ذلك فى دفع لو بيز إلى تقديم اقتراحه ؟ أحسب من مجموع ما سمعته من مستشارى الوفد ومن غيرهم ممن لقيت بنيو يورك ، أن الأمر يرجع إلى الموقف الذى وقفه النقراشى (باشا) من ناحية ، وسير الكسندر كادوجان من الناحية الأخرى ، حين مرافعاتهم الأولى ، كما يرجع إلى الجو الذى أحاط بالمسألة فى نيو يورك ، والجو الذى كان محيطاً بها فى القاهرة وفى غيرها من مدن مصر وأريافها . لقد وقف ممثل مصر وممثل إنجلترا أمام مجلس الأمن موقف خصومة عنيفة أدنى ما تكون إلى العداوة السافرة ، وقد هاجم النقراشى (باشا) الإنجليز مهاجمة قاسية لقى من أجلها إكباراً وتصفيقاً فى الأوساط المصرية المختلفة . وكان ذلك يبلغ إليه يومياً بالتلغراف أو بالتليفون . لكنه رأى فى نفس الوقت أن الجو المحيط به فى ليك سكسس ليس جوًّا يدعو إلى أمل كبير ، بل لعله لم يكن يدعو إلى أمل أبداً . موقف دقيق يثير فى النفس أشد الحيرة ! النقراشى (باشا) يعلن رفضه لكل مفاوضة قبل جلاء الجنود البريطانية جلاء تاماً ناجزاً عن مصر والسودان . أفيقبل النقراشى (باشا) أن يتفاوض قبل أن يتم هذا الجلاء ؟ وما بال مجلس الأمن لا يعين لجنة من قبله تبحث الأمر وتحدد موعد الجلاء ؟ ولكن ، إذا استبعد مجلس الأمن طلب مصر من جدول أعماله ، فماذا يكون الحال ؟ وهلا تكون عودة النقراشى إلى مصر بعد ذلك محفوفة بالخطر ، خطر الفشل فى أمر يعتقد الشعب المصرى أنه على حق كل الحق فيه ؟

كان هذا سبب الحيرة وسبب التردد . وكان من أعضاء الوفد ومستشاريه من يرون

أن قبول فكرة المفاوضة ، على أية صورة من الصور ، معناها الواضح التسليم بأن المسألة المصرية مسألة ثنائية بين مصر وإنجلترا ، وليست مسألة دولية يجب أن تحل على أية صورة عن طريق مجلس الأمن . وقد كان هذا العنصر يمثل اتجاه الرأى العام المصرى ، ويمثل فى نفس الوقت أغلبية فى هيئة الوفد . أما العنصر الذى كان يميل إلى التماس حل لا تتعرض معه مصر لشطب طلبها من جدول أعمال مجلس الأمن فكانوا أقلية ، وكانوا يخشون أن يتشبثوا برأيهم إلى الحد الذى يتشبث معه الآخرون برأيهم مخافة أن يقال إنهم ضعاف العزيمة . لهذا رفض النقراشى (باشا) الاقتراح الكولومبى الذى قدم بعد اتصالات متكررة بين النقراشى (باشا) ومسيو لوبيز وبين ممدوح (بك) رياض ومسيو فرناندز .

وخيراً فعل الذين تشبثوا بالرفض . وانتصرت نظريتهم . فهم قد بدءوا بموقف صريح أمام مجلس الأمن أساسه رفض المفاوضة قبل الجلاء ، فالعدول عن هذا الموقف كان يضعفهم ، حتى فى المفاوضة مع إنجلترا ، ويضعف الروح المعنوية فى مصر ، ويدعوها للاقتناع بأن مصير مصر المحتوم معلق بالمفاوضة . وهذا ما اقتنع به النقراشى (باشا) ، وبخاصة لأنه كان متفقاً مع اتجاه الرأى العام الذى سايره بحماسة منقطعة النظير فى حملاته العدائية على إنجلترا .

كان الاقتراح البرازيلى قد رفض لأنه لم يحصل إلا على ستة أصوات ، وقرارات مجلس الأمن يجب لصدورها أن يوافق عليها سبعة على الأقل من أعضاء المجلس . ولم يحصل الاقتراح الكولومبى على هذه الأصوات السبعة ، وكان مصيره الرفض كذلك . أفتستبعد المسألة إذن من جدول الأعمال ؟ لم يكن ذلك رأى المندوب الروسى ، أندريه جروميكو ، وكان مسيو شيانج مندوب الصين لا يزال يعتقد أن فى مقدور مجلس الأمن أن يجد للمسألة حلا مقبولا . فهو يعتقد أن المشكلة الحقيقية بين مصر وإنجلترا سببها وجود القوات البريطانية فى مصر . فإذا انسحبت هذه القوات أمكن عود الدولتين للمفاوضة . لذلك اقترح أن تجرى مفاوضات حول مسألة الجلاء وتبلغ نتيجتها لمجلس الأمن قبل آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وكان مسيو شيانج يعتقد أن هذا الحل سيقبل من الطرفين ، لأن إنجلترا أعلنت استعدادها للجلاء عن مصر . وقد علمت حين وجودى بنيويورك أن مندوب الصين أقنع زملاءه أعضاء المجلس بهذا الحل وكان واثقاً من حصوله على الأصوات المطلوبة . لكنه ما لبث حين عرضه أن لقى معارضة من جانب مصر ومن جانب إنجلترا على سواء . فقد أعلن النقراشى (باشا) أنه لا يقبله ، وأنه لا يقبل شيئاً دون الجلاء فوراً . وأعلن مندوب إنجلترا

أنه لا يقبله لأن إنجلترا شرطت جلاءها باستبدال معاهدة جديدة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وعرضت على مصر عروضاً سخية لم تقبلها مصر . وكان موقف الأعضاء فى مجلس الأمن عجيباً . فهؤلاء الذين وافقوا مندوب الصين قبل الجلسة ، تسللوا لواذاً ، لأنهم علموا أن إنجلترا تعتبر قبول هذا الحل عملا غير ودى بالنسبة لها . وعلى ذلك رفض اقتراح الصين كذلك وانتهى المجلس بأن قرر إبقاء النزاع البريطانى المصرى معلقاً أمامه ، وللطرفين المتنازعين ولغيرهما من أعضاء المجلس أن يحركه من جديد .

كذلك أثبت مجلس الأمن مرة أخرى عجزه عن حل المنازعات الدولية حلا سلمياً .

وعاد النقراشى (باشا) إلى مصر فاستقبل فيها استقبالا رسمياً حافلا ، وأصدر جلالة الملك نطقه السامى بأن وزيره الأول أدى واجبه فى خدمة بلاده على خير وجه ، وقام بما لم يقم به غيره من قبل .

وصلت أنا نيويورك بعد مغادرة النقراشى (باشا) إياها بيومين اثنين . وقضيت بها رئيساً لوفد مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ إلى يوم ٢٦ نوفمبر من السنة نفسها . ولا حاجة بى إلى تسجيل شىء عن هذه المهمة فقد سجلت ما أردت تسجيله عنها فى التقرير الذى رفع عن أعمال الوفد الذى تشرفت برياسته فى هذه المهمة[١].

على أننى حريص أن أذكر أننى رأيت واجباً علىّ أن أحاول من جانبى أن ألتمس حلا للنزاع المصرى الإنجليزى . فاستمرار هذا النزاع له نتائجه بالنسبة لوطنى ، وله نتائجه كذلك فى السياسة الدولية . وهو بعد نزاع يسهل فضه إذا حسنت النيات . كان ذلك تفكيرى . وكيف لا يحل وقد عرضت كل ظروفه عرضاً دولياً كاملا على مجلس الأمن ، وقد أصبح أعضاء هذا المجلس ، وأصبحت الدول القديرة على التدخل فيه ملمة بكل أطرافه .

لقد كانت حجة إنجلترا أمام مجلس الأمن أنها تتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنها ، مع اعترافها بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، تحرص على أن يكون للسودانيين الحق ، متى بلغوا مرتبة الحكم الذاتى الكامل ، فى تقرير مصيرهم ببقاء وحدتهم مع مصر أو انفصالهم عنها . وكانت حجة مصر أنها حريصة أولا وقبل كل شىء على جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان . فإذا تم هذا الجلاء ، فلا مانع عندها من مفاوضة إنجلترا فى تنظيم علاقات الدولتين فى حدود المبادئ التى قررها ميثاق الأمم المتحدة . أما وقد رضيت إنجلترا أن تجلو قواتها من مصر فليتم هذا الجلاء ، ولتتمسك إنجلترا إن شاءت

(١) صدر هذا التقرير فى كتاب بعنوان « مصر فى هيئة الأمم المتحدة » .

بمعاهدة سنة ١٩٣٦ فلا قيمة لهذا التمسك فى أيام السلم ، فإذا وقعت حرب كان للحرب ظروفها ، وكانت مصر بحاجة ، فى أحوال العالم الحاضرة إلى الاستعانة بالدول الديموقراطية للتعاون معها فى الدفاع عن السلام العالمى ، فلماذا لا تجلو إنجلترا عن مصر وتتمسك ما شاءت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولمصر أن تقدر ، بعد هذا الجلاء ، ما تتحقق به مصلحتها ؟

أما مسألة السودان فلا محل للخلاف معها على ما للسودانيين وما ليس لهم من حق فى تقرير مصيرهم ، بعد أن يتحقق لهم الحكم الداخلى . ذلك بأنه يوم يتحقق لهم هذا الحكم الداخلى ، لن تبقى إنجلترا ولن تبقى مصر فى بلادهم ، بل يكونوا هم أصحاب الرأى مع مصر ، ولا يكون لإنجلترا يومئذ فى الأمر شأن . ومصر حين تتمسك بالوحدة الدائمة مع السودان تتمسك بها سياسة لا مبدأ ، فهى ستعمل بكل وسائلها لبقاء هذه الوحدة فى ظل السلم والطمأنينة الدولية .

أما والأمر على هذا النحو ، أفلا تستطيع أمريكا أن تبذل وساطتها لحل النزاع حلا سلمياً يحفظ على الشرق الأوسط السلام والأمن ؟

فكرت فى هذا ، ورأيت أن أسافر إلى واشنطون لأتحدث فيه مع رجال وزارة الخارجية الأمريكية ، وطلبت إلى وزيرنا أنيس (بك) عازر أن يرتب لى موعداً مع رجال الوزارة . وسافرت بالفعل وقابلتهم ، وتحدثت إليهم فى الأمر ، فإذا هم يذكرون لى أن إنجلترا قد أعلنت أنها ستسحب قواتها من فلسطين ، فإذا انسحبت كذلك من مصر لم يبق لها مستقر على شواطئ البحر الأبيض المتوسط . فلما ذكرت لهم أن إنجلترا تملك مالطة وقبرص ، وأن ذلك يكفل لها مع جبل طارق التحكم فى هذا البحر أبدوا أن الأمر يستحق البحث . ولما ذكرت لهم مسألة السودان ، وأن تمسك مصر بالوحدة سياسة تراها حيوية لها ، كما أن وحدة الولايات المتحدة حيوية ، وكما أن وحدة إنجلترا وأسكتلندا وبلاد الغال حيوية ، وأن هذه الوحدة وحدة سياسية أكثر منها وحدة مبدأ – قالوا مرة أخرى إن الأمر جدير بالبحث ، ولم يبد منهم استعداد صريح لشىء ، مما دلنى على أن الخطة التى رسمتها إنجلترا بعد الذى حدث فى مجلس الأمن كان مؤداها ألا تتدخل الولايات المتحدة فى الأمر ، وأن الولايات المتحدة قبلت هذه الخطة .

ولما عدت من نيويورك إلى مصر ، انتهزت فرصة مرورى بلندن لأتحدث فى هذا الأمر . ذلك أننى ركبت الباخرة (كوين مـارى) إلى سوث هامبتون . ومن هناك ذهبت إلى لندن أقضى بها ليلتين قبل أن أستقل الطائرة إلى القاهرة . فلما قابلت عبد الفتاح (باشا)

عمرو ، سفيرنا بلندن ، أفضيت إليه برأيى فرحب به ، بعد أن أبدى لى ضيق صدره بما وصل إليه المركز من حرج ، برغم ما بذله من جهود لإقامة علاقات مصر وإنجلترا على أساس يعتبره صالحاً . ودعا إلى غداء فى اليوم التالى ، وكان وكيل وزارة الخارجية الدائم بين المدعوين فطرحت له وجهة نظرى ، فكان جوابه : أنت تعلم أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين سيثير مشاكل لا يسهل التنبؤ بها ، فمن الخير أن ندع ما بين مصر وإنجلترا الآن حتى تنتهى مسألة فلسطين . وتبينت من هذا الرد مثلما تبينت من حديثى فى واشنطون . تبينت أن إنجلترا تريد أن تدع مصر فى بيداء سياسية مجهولة ، علها تنتهى يوماً إلى اتفاق تحت ضغط الحوادث ، على نحو ما حدث فى سنة ١٩٣٦ .

ولعل مسألة إدارة السودان ، وما كان حادثاً بشأنها بين مصر وإنجلترا ، كان داخلا فى نطاق هذه السياسة البريطانية .

وإدارة السودان ، أو السودنة على ما كانوا يسمونها ، فهى ، على ارتباطها الوثيق بالنزاع المصرى الإنجليزى ، جديرة بشىء من التفصيل .

الفصل الثالث

مأساة ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠

الوفد يفوز فى انتخابات سنة ١٩٥٠ ويشكل الحكومة – اللجنة المالية بمجلس الشيوخ تعارض عودة الاستثناءات – الوزارة تحاول التخلص من المعارضة – استقالة رئيس ديوان المحاسبة وأسبابها – الاستجواب حول تصرفات الحكومة التى أدت إلى الاستقالة : مسألة مستشفى المواساة وكريم ثابت ومسألة مشتريات الذخيرة للجيش – مضبطة الجلسة خير تصوير لما دار فى هذا الموضوع – اقتراح تشكيل لجنة برلمانية لتحقيق المسألتين – موقف الملك من مجلس الشيوخ ومن رئيسه بعد الاستجواب – انقلاب دستورى مروع – موقف المعارضة بعد هذا الانقلاب – محاولة الحكومة تسويغ هذا الانقلاب الدستورى – الاحتجاج ومقاطعة أعمال المجلس – الموقف يقتضى رداً أكثر جرأة – موقفى من الاتحاد البرلمانى الدولى – عريضه المعارضة – مصادرة الصحف التى تنشرها – كريم ثابت ومصدر نفوذه – مسألة ترشيحه لعضوية شركة قناة السويس – الملك يجب أن يحمى رجاله – الحياة النيابية فى مصر مسرحية تمثل .

كنت بأوربا صيف سنة ١٩٤٩ على رأس وفد مصر فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الذى عقد بمدينة استوكهولم عاصمة السويد ، وقد علمت حينذاك أن وزارة الائتلاف التى يرأسها حسين سرى باشا استصدرت مرسوماً بتعيين محمود بك محمد محمود رئيساً لديوان المحاسبة .

وقد اغتبطت بهذا النبأ ، لأن محمود بك ، فضلاً عن كفايته وذكائه ، قد ورث عن أبيه ، محمد محمود (باشا) ، صفتى النزاهة والأنفة ، وهما صفتان لازمتان لمن يسند إليه هذا المنصب . فلما عدت إلى مصر ذهبت إلى ديوان المحاسبة وهنأت محمود بك ورجوت للديوان على يديه الخير الوفير .

وكنت معتزماً أن أسافر إلى باريس فى الأيام الأخيرة من ديسمبر لأحضر اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى . لكن الأحوال فى مصر جرت على غير ما كنت أقدر . فقد استقال سرى (باشا) رئيس الوزارة الائتلافية فجأة وألف وزارة إدارية لإجراء

الانتخابات وحددت هذه الوزارة الإدارية الأسبوع الأول من شهر يناير لإتمام عملية التصويت . فحال ذلك بينى وبين السفر إلى باريس ، واقتضى أن أبقى بمصر أرقب الحالة عن كثب .

وتمت الانتخابات وفاز الوفد فيها بالأغلبية . فألف النحاس (باشا) وزارته الوفدية ، وألقى خطاب العرش وأشار فيه كما أشار فى خطاب تأليف وزارته إلى أنه سيتبع فى الحكم سياسة قومية لا تعرف التحزب ولا المحاباة ولا المحسوبية .

على أننى كنت مع ذلك أتوقع أنها ستعيد الاستثناءات التى منحتها وزارة النحاس (باشا) السابقة ، إبان حكمها بين ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ و ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ لطائفة من الموظفين . وصدق ما توقعت فلم تمض أسابيع على ولاية الوزارة الحكم حتى بدأ مجلس الوزراء يفكر فى هذا الأمر تفكيراً جدياً انتهى إلى وضع مشروع قانون قدم إلى البرلمان بإلغاء المرسوم بقانون الذى أصدرته وزارة أحمد ماهر (باشا) فى سنة ١٩٤٥ وألغت به تلك الاستثناءات ، فلما عرض مشروع هذا القانون على اللجنة المالية بمجلس الشيوخ اعترضت أغلبيتها عليه من حيث الوضع التشريعى ، لأن الاستثناء من حق مجلس الوزراء فلا موجب لأن يصدر به تشريع خاص ، وبخاصة إذا لوحظ أن المشروع الجديد لا يعطى الموظفين حقاً عن المدة التى صدر فيها مرسوم سنة ١٩٤٤ .

اعتبرت الوزارة موقف اللجنة المالية تحدياً لها ، ولما كان الذين عارضوا القانون فى اللجنة من غير الوفديين فقد حمّلت الوزارة المعارضة كلها تبعة هذا الموقف ، وبذلك بدأت تساورها المخاوف من هذه المعارضة ، وبدأت تفكر فى الوسيلة للتخلص منها ، بعد أن كان تصميمها على التعاون معها والسير بالحياة البرلمانية من طريق هذا التعاون إلى نتائج صالحة .

ولم يدر بخاطرى يومئذ أن هذا التفكير انتقل من حيز الرأى يجول بخاطر بعض الوزراء إلى حيز التصميم المجمع عليه من رئيس الوزارة ومن زملائه جميعاً . وقد حاولت أن أجد للوزارة مخرجاً من هذا الموقف ليتصل التعاون ، ولكى لا يكون رأى قانونى أبداه أصحابه فى لجنة المالية أساساً لانقلاب شامل للحياة النيابية كلها . وفاتحت بعض الوزراء فى الأمر فاطمأنوا له . ولعلهم إنما دفعهم إلى هذه الطمأنينة أنهم كانوا لايثقون بقدرتهم على احتمال هذا الانقلاب . وسافرت على رأس الوفد الذى يمثل البرلمان المصرى فى اجتماع مجلس الاتحاد

البرلمانى الدولى بموناكو ، ثم سافرت على رأس الوفد الذى دعاه البرلمان البريطانى إلى لندن ، وعدت فى السابع والعشرين من أبريل إلى القاهرة .

وقد علمت فى أثناء غيابى بأوربا أن محمود (بك) محمد محمود استقال من رياسة ديوان المحاسبة ، ثم علمت إثر عودتى من أوربا أن مصطفى مرعى (بك) عضو المجلس وجه سؤالاً إلى رئيس مجلس الوزراء يسأله عن سبب استقالة رئيس ديوان المحاسبة . ولم أكن أعرف سبب هذه الاستقالة . وإننى لفى منزلى يوماً إذ جاءنى الدكتور إبراهيم بيومى مدكور عضو المجلس والسكرتير البرلمانى للجنة المالية وأطلعنى على قصاصة من تجارب لتقرير ديوان المحاسبة ، ولم يكن هذا التقرير قد طبع بعد ، وذكر لى أن هذه القصاصة تحوى السبب الذى من أجله استقال رئيس الديوان ، وتلا علىّ هذه القصاصة فإذا به أن مدير مستشفى المواساة بالإسكندرية ، الدكتور أحمد النقيب (باشا) ، قد أعطى إلى كريم ثابت (باشا) ، المستشار الصحفى لديوان جلالة الملك ، مبلغ خمسة آلاف جنيه أتعاباً له عن تصرف لم يعرفه ديوان المحاسبة ، وأن الديوان ينتقد هذا التصرف . وفى هذه المقابلة ذكر لى الدكتور مدكور أن الوزراة طلبت إلى محمود (بك) أن يرفع هذه العبارة من التقرير فأبى ، وأن الإباء أحدث أزمة رفع أمرها إلى القصر ، وأن محمود (بك) قابل حسن (باشا) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة بسببها ، وأن حسن (باشا) ذكر لمحمود (بك) أنه لا بأس ببقاء هذه العبارة فى التقرير ، وأن محمود (بك) رأى من مجموع ما سمع أن تصرفات فى ديوان المحاسبة ليست محل الرضا ، ولذلك قدم استقالته فقبلت فور تقديمها ، وعين أحمد (بك) إبراهيم وكيل الديوان رئيساً له .

وجاء موعد الإجابة عن السؤال الخاص باستقالة رئيس الديوان ، فلم ترض هذه الإجابة مصطفى (بك) مرعى وأراد أن يعلق عليها طويلا . فلما ذكّر باللائحة قال إنه سيقدم استجواباً . وقدم الاستجواب بالفعل وحددت لنظره جلسة فى النصف الثانى من شهر مايو .

تقدم قبل ذلك استجواب فى مجلس النواب عن الحفلات الخيرية تكلم فيه النائب المحترم إبراهيم شكرى عما يجرى فى هذه الحفلات ، وأشار خلال حديثه إلى بعض الأميرات وسيدات الطبقة العليا . فأثار هذا الحديث طُلعة الناس وتندرهم . وكان له فيما يظهر أثره فى الدوائر الرسمية وغير الرسمية .

من ذلك ما حدثنى به النحاس (باشا) حين التقينا فى حفلة دعانا إليها سفير الباكستان

فى مصر لتوديع السير رونالد كمبل سفير إنجلترا فى مصر لمناسبة اعتزاله منصبه . فقد ذهبت إلى فندق سميراميس إجابة لهذه الدعوة . فلما حان موعد الطعام أقبل النحاس (باشا) نحوى وخاطبنى قائلا : أنت رئيس الشيوخ ، ولا يجوز أن يجرى بمجلس الشيوخ مثل ما جرى بمجلس النواب فى الاستجواب المنظور عندكم . وعجبت لهذا القول ، وكان جوابى أنه ليس طبيعياً أن يقال فى هذا الاستجواب مثل ما قيل فى مجلس النواب . ولما فرغنا من تناول طعام الغداء وآن لنا أن نشكر سفير الباكستان وأن ننصرف لحق بى النحاس (باشا) وخاطبنى فى الموضوع تارة أخرى بحضور فؤاد (باشا) سراج الدين فلم أقل شيئاً ، بل قال فؤاد (باشا) : لا تخف يا رفعة الباشا فهيكل (باشا) لا يخطئ .

فكرت فى هذا الكلام ، ولم يدر بخاطرى إلا أنه يشير إلى أن الاستجواب لا يجوز أن يمس جلالة الملك بحال . وكنت أنا أقدر هذا تمام التقدير . وقد خاطبنى أحمد عبد الغفار (باشا) يوماً فى أمر الاستجواب فقلت له : قل لمصطفى (بك) مرعى إن الدستور صريح فى أن ذات جلالة الملك مصونة لا تمس ، وأنا لذلك سأمنع كل كلام يمس جلالته .

وعشية نظر الاستجواب دعيت لحفلة كان بين المدعوين إليها الأستاذ حسين الجندى وكيل مجلس الشيوخ ، فقلت له إننى أخشى أن تمنعنى صحتى من سماع الاستجواب إلى نهايته ، وإنه سيرأس الجلسة إذا أنا اضطررت لسبب أو لآخر إلى التنحى عن رياستها ، وإن الدستور صريح فى أن ذات جلالة الملك مصونة لا تمس ، وإننى لذلك مصمم على أن أمنع أى كلام فى الاستجواب يمكن أن يمس جلالة الملك .

وسمع الاستجواب فى اليوم التالى وحضر فؤاد (باشا) سراج الدين عن رئيس الحكومة ، وقد تكلم مصطفى (بك) مرعى نحو الساعتين ، ثم أجلت الجلسة إلى الغد ، وفيها أجاب فؤاد (باشا) سراج الدين نيابة عن الحكومة . وكان عنيفاً فى إجابته أضعاف ما كان مصطفى (بك) مرعى عنيفاً فى عرضه واستجوابه . ولست أريد أن أصف ما جرى فى الجلسة بخير من أن أدرج مضبطتها بنصها وتفصيلها . وغاية ما أذكره أن مصطفى (بك) مرعى لم يحضر فى اليوم الذى تكلم فيه ممثل الحكومة ، بل سافر إلى الإسكندرية بحجة أنه مسافر إلى الخارج وإن تبين من بعد أن سفره سيكون يوم السبت ، بينما تكلم ممثل الحكومة يوم الثلاثاء ، وكانت لمصطفى (بك) بذلك فرصة أن يحضر الإجابة وأن يرد عليها . وقد كان لغيابه أثر فى مصير الاستجواب ، وإن تبناه الدكتور إبراهيم بيومى مدكور ساعة أعلن غياب مصطفى (بك) مرعى فى أول جلسة الثلاثاء .

وهذا نص ما ورد فى مضبطة المجلس عن الجلستين المذكورتين ، جلستى الاثنين والثلاثاء ٢٩ ، ٣٠ من شهر مايو سنة ١٩٥٠ .

٢١ – المناقشة فى الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ، عن تصرفات بدت من الحكومة كان لها أثرها فى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة – استمرار المناقشة إلى غد

نص الاستجواب :

« حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية ، أتشرف بأن أنهى إليكم أننى أريد أن أستجوب حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة فى تصرفات بدت من الحكومة كان لها أثرها فى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

٨ مايو سنة ١٩٥٠

مصطفى مرعى

عضو مجلس الشيوخ »

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – حضرات الشيوخ المحترمين ،

حينما توجهت إلى الحكومة أسألها عن الأسباب التى أدت إلى استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق ، كنت أعلم كما كنتم تعلمون ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن كتاب الاستقالة جاء خلوا من أسبابها . ومع ذلك قدرت ، كما قدر غيرى ، أن ما نعرفه عن الرجل المستقيل من سلامة التفكير وسداد الرأى لا يتأتى معه الظن أنه استقال بدون سبب . لهذا أخذت نفسى ببحث أسباب هذه الاستقالة . وانتهيت إلى أنها استقالة تتصل بعمل الرئيس المستقيل وبخاصة تتصل بملاحظات : منها ما أبداه على وجه من وجوه الصرف بخصوص مستشفى المواساة ، منها ما أبداه على وجوه الإنفاق فى حملة فلسطين . وأردت – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن أقطع الشك باليقين ، فتقدمت للحكومة بسؤال هذا نصه :

« ما هى الأسباب التى أدت إلى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة ، وهل من هذه الأسباب ما يتصل بعمله ، وعلى وجه الخصوص هل منها ما يتصل بملاحظات أبداها

الديوان على نفقات حرب فلسطين أو على وجوه صرف الإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة بالإسكندرية ؟ كان هذا هو سؤالى . وقد أجابت الحكومة عن هذا السؤال إجابة مقسمة قسمين :

أما القسم الأول ، فقالت الحكومة فيه إن الرئيس المستقيل لم يفصح عن أسباب استقالته ، سوى ما جاء فى الاستقالة من أنه قد عرضت ظروف خاصة تجعل من العسير عليه الاستمرار فى رياسة الديوان المذكور . وهنا أجيز لنفسى – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن أقف عند هذا القسم من قسمى الجواب لأستخرج منه أن للاستقالة أسباباً ، وأن هذه الأسباب ، وإن كان قد سجل فى كتاب الاستقالة أنها أسباب خاصة ، فكلمة خاصة لا تعنى أنها أسباب شخصية ، بل هى أسباب تتصل بعمل الرجل .

والدليل على ذلك أن الحكومة إذ راجعته راجعته ، فيما تقول فى هذا القسم ، قائلة إنها ستحرص على تمكين الديوان من ممارسة رقابته القانونية على موارد الدولة ومصروفاتها . وما كانت الحكومة لتراجع الرئيس المستقل بمثل هذا لو لم تكن الأسباب التى استقال منها أسباب عامة لا أسباب خاصة .

هذا استنتاج أستلخصه من عبارة الحكومة نفسها ، على أن هناك دليلا آخر ، وهو أن الدكتورة درية شفيق تحدثت إلى الرئيس المستقيل وكانت إذ تتحدث إليه تعد حديثها لتنشره جريدة المصرى ، وقد سألته السؤال الآتى :

« ذكرت الصحف – بمناسبة استقالتكم من ديوان المحاسبة – أن هذه الاستقالة كانت لأسباب شخصية ، فهل هذا صحيح ؟ فكانت الإجابة بلا » .

هذا الحديث – يا حضرات الشيوخ المحترمين – كان معدًّا للنشر فى جريدة « المصرى » ، لأن « بروفته » ، التى كان مقدراً لها أن تطبع ، فى يدى الآن ، ولكن قوة قادرة تدخلت فى هذا الموضوع ، فمنعت الجريدة من طبع هذا الحديث ونشره .

إذن فالظروف التى يقول عنها رئيس الديوان إنها عرضت فجعلت من العسير عليه الاستمرار فى رياسة الديوان ، هى ظروف عامة تتصل بعمله ، أو من غير شك أن الحكومة التى تلقت هذه الاستقالة قد فهمت أن هذه الظروف ظروف عامة .

وهنا – يا حضرات الشيوخ المحترمين – كان لزاما على الحكومة ، لتؤدى واجبها على النحو المرغوب فيه ، أن تسأل الرجل عن هذه الظروف .

والواقع – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أنها سألته ، وأنه طالعها بها ، وكان على

الحكومة وقد عرفت هذه العقبات أن تذللها . لأن هذه العقبات تحول بينه وبين أداء واجبه على الوجه الأكمل . فنى هذا إبراء لذمتها . لكن الحكومة تقول إنها عملت على إقناعه بالعدول عن استقالته مؤكدة له حرصها على تمكين ديوان المحاسبة من ممارسة رقابته القانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها . ولكن سعادة رئيس الديوان السابق . مع الأسف الشديد أصر على الاستقالة . فالحكومة هنا فى عبارتها تقول إن الذى كان منها هو أنها تؤكد باللسان أنها مستعدة لتمكين الديوان من أن يؤدى واجبه .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

أرى هنا قصوراً من الحكومة فى أداء واجبها ، وكنت أود أن تقول إننى أقف مع الرجل بعد أن أيقنت أنه على حق ، وإننى أظاهره وأعضده . لو قالت الحكومة ذلك لأبرأت ذمتها . ولكن ، وهى هنا مريرة ، لا تقول الحكومة ولا تستطيع أن تقول إنها وقفت إلى جوار الرجل تعضده وتسنده ، وإنما تقول اعدل عن استقالتك وتغاض ، هذا معنى كلام الحكومة .

والقسم الثانى من إجابة الحكومة هو : أما أن الاستقالة متصلة بملاحظات أبداها الديوان على نفقات حرب فلسطين ، أو على وجوه صرف الإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة ، فالجواب عنه أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء ديوان المحاسبة قد نص فى مادته التاسعة على حق الديوان فى إبداء الملاحظات على صرف الاعتمادات . وفى حالة وقوع الخلاف بين الديوان وإحدى الوزارات أو المصالح يعرض الخلاف على مجلس الوزراء للفصل فيه ، وإنه لم يحدث فى عهد الحكومة القائمة أى خلاف بين الديوان وبين وزارتى الحربية والصحة فى صدد هذين الموضوعين .

انظروا — يا حضرات الشيوخ المحترمين — إلى المهم فى هذا الموضوع . فعلى العكس ، ما وصل من ملاحظات فى هذا الشأن قد جعلته الجهات المختصة محل العناية التامة وإذن بمقتضى صريح لفظ الرد ، هناك ملاحظات أبداها رئيس الديوان على هاتين المسألتين : مسألة مستشفى المواساة ، ومسألة نفقات حملة فلسطين وكل ما قالته الحكومة إنها أحلت هذه الملاحظات محلها من الرعاية .

وهنا — يا حضرات الشيوخ المحترمين — لب الاستجواب . وذلك لأننى هنا أراجع الحكومة ، وأقول إن هذا الذى تقولينه لا يتفق مع الواقع ، بل يؤسفنى أن أقول إنه يناقض الواقع ، وإلى حضراتكم البيان .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — أريد أن أعرف فى أى عهد من

عهود الحكومات حدثت هذه المخالفات ، لأنه ليس لدى فكرة عن هذه المخالفات ، لا سيما مسألة مستشفى المواساة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – ماذا يقصد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى من ذكر العهود والحكومات ؟

لا يصح لنا أن نقارن عهداً بعهد ، ولا حكومة بحكومة ، والبلد ضائع بين هذا وذاك . نحن فى وقت لا يصح لنا أن تدخل فيه الحزبية والحكومات المختلفة ، وأرجو من حضرات الشيوخ المحترمين أن يقدروا رسالتهم فى هذا الاستجواب . وأن يرفعوا هذه المسألة فوق الحزبية وفوق العهود .

قلت إن الحكومة إذ تزعم أن للديوان ملاحظات فى شأن المسألتين ، وأنها أحلت هذه الملاحظات محل العناية والرعاية قد جانبت الصواب والحق . وفيما يتصل بالمسألة الأولى وهى مسألة مستشفى المواساة ، تبين للديوان عند تحقيقه وجوه الصرف ، وجوه صرف مستشفى فؤاد الأول – وحضراتكم تعلمون أن هذا المستشفى قد صدر به مرسوم بقانون سنة ١٩٣٩ ثم صار معهداً خيرياً – تبين له أن هذا المعهد كان فى الأصل يطلق عليه اسم مستشفى المواساة ، وكانت تملكه وتديره جمعية المواساة .

ولكن عندما ناءت هذه الجمعية بحمله رؤى ، للخلاص من ذلك ، ولكى يتمكن المستشفى من أداء واجبه ، أن تخرج الجمعية عن المستشفى ، وأن تمنحه الحكومة إعانة قدرها عشرون ألفاً من الجنيهات سنوياً ، وأن تمنحه البلدية إعانة قدرها خمسة آلاف جنيه ، على أن يكون للمستشفى معهدًا طبيًا خيريًا يحمل اسم المغفور له الملك فؤاد الأول . وعلى هذا صدر مرسوم بنظام هذا المعهد الخيرى ، وقد نص المرسوم على أن يعين رئيس هذا المعهد بمرسوم ملكى ، وعلى أن يتكون مجلس إدارته من تسعة أعضاء : ثلاثة منهم يختارهم وزير الصحة ، وثلاثة تختارهم جمعية المواساة ، وثلاثة تختارهم البلدية ، وقد سن هذا المجلس لائحة داخلية للمستشفى إذا ما صدق عليها وزير الصحة العمومية أصبحت قانوناً نافذاً

وعلى هذا الأساس – يا حضرات الشيوخ المحترمين – انبسطت يد ديوان المحاسبة على هذه المؤسسة ، لأن فى قانون إنشائه نصاً صريحاً يقضى بأن تمتد رقابة الديوان على كل مؤسسة تعان ، كما تمتد على فروع الحكومة سواء بسواء .

ذهب رجال الديوان يبحثون — أداء لواجبهم — فإذا بهم يجدون خمسة آلاف من الجنيهات تخرج من مال هذا المعهد الخيرى الذى تعينه الحكومة ، وتعينه البلدية ، ويعينه الخيرون من الناس ، صرف هذا المبلغ بتحويل على بنك مصر تاريخه ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ ، لشخص معين ، هو كريم ثابت (باشا) ، ورقم هذا الشيك هو ١٥٢١٢ ، وفى دفتر الصرف ذكر مقابل هذا المبلغ الذى تسلمه (الباشا) ، إنه للدعاية ، والنشر الخاصين باليانصيب والإعانات .

حضرات الشيوخ المحترمين،

وقف رجال الديوان عند هذه العبارة ، فتمثلت لهم مجموعة من ثلاث مخالفات ، وما خفى كان أعظم . أولى هذه المخالفات ، أن اللائحة الداخلية لهذا المستشفى تقضى بأن كل وجه من وجوه الإنفاق يزيد على ٣٠٠ جنيه يتعين عرضه على مجلس الإدارة ، وهذا الأمر لم يعرض على مجلس الإدارة .

وثانية هذه المخالفات ، أن هذا المبلغ كان يجب أن يكون مؤيداً بالدليل ، أو بالأدلة التى تبين وجوه إنفاقه . ولكن لم يكن لهذا المبلغ مستندات .

وثالثة المخالفات — أن الديوان قد راعى أن هذا المعهد الخيرى الذى تعينه الدولة ، وتعينه البلدية ، ويمد يده لرجال الخير يسألهم المعونة — يسخى هذا السخاء ، فيعطى خمسة آلاف من الجنيهات مقابل ما قيل إنه بروباجندا ، ودعاية خاصة باليانصيب .

كتب الديوان إلى وزارة الصحة العمومية فى فبراير ومارس سنة ١٩٥٠ يستنبئها النبأ الصحيح ، ويكشف عن هذه المخالفات المرة بعد المرة ، لوزير الصحة ، فى عهد هذه الحكومة

لا أقول هذا لأننى أميز حكومة على أخرى ، ولكن أقوله ردا على سؤال لأحد الزملاء عن العهد الذى وقع فيه هذا . يكتب الديوان ، ويقول إن هناك مخالفات ثلاثا ، فلا تحرك وزارة الصحة ساكنا على الرغم من استعجالها . لم يسع الرجل — وهو رئيس الديوان السابق — أمام هذا وهو يعد تقريره السنوى ، إلا أن يورد فى تقريره العباره الآتية . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — فى أى تقرير وردت هذه العبارة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) — أقول — تحت مسئوليتى إنى سألت الرجل : هل حقًّا جاء ذلك فى مشروع التقرير الذى أرسلته إلى المطبعة الأميرية ؟ قال نعم ، وإن كتبت إلى فإنى على استعداد لأن أؤيد ما قلته كتابة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لا يمكن أن تستند المناقشة فى مثل هذا الاستجواب

إلى مثل هذه الأسس ، وهى أن يقف المستجوب ، ويقول إنه قد نمى إلى علمى أن فى مشروع التقرير الذى سيقدم إلى البرلمان بعد كذا من الشهور عبارة كذا ، وإنه سأل كاتب هذه العبارة عن صحتها فقال نعم ، إننى أعترض على سرد هذه العبارات التى لا يمكن للمجلس أن يتحقق من صحتها .

حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الجليل أبو سمرة (باشا) – هل منع التقرير من الطبع ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا غير صحيح .

الرئيس – لقد قال حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) إن رئيس ديوان المحاسبة السابق أطلعه على هذه العبارة وقال له إنها كانت سترد فى تقريره .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إنى أتساءل ، هل جرت التقاليد البرلمانية فى هذا المجلس بأن يستند المستجوب فى مناقشته إلى عبارة فى ورقة بين يديه لا نعرف مبلغها من الصحة ، أو بما ينشر فى الصحف ؟ ويقول إنه نمى إلى علمه كذا ، وسأل كاتب العبارة عن صحتها فقال نعم ؟

أعتقد أنه إذا أقر المجلس مثل هذه السابقة ، فإنه لا يمكن الوقوف عند حد للمناقشة .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظة – أرى أن يترك المستجوب كى يمكن للمجلس أن يتابع الفكرة ويستوعب هذا الموضوع القومى ، كما أرجو – ونحن هنا فى دور التحقيق وسماع الوقائع – معالى الوزير عدم المقاطعة ، وله بعد ذلك أن يقول ما يشاء .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى أتكلم من حيث الشكل . وقد قلت إن لهذا المجلس تقاليد فى المناقشة ، حتى إننا لا نقبل الاستناد فى ذكر الوقائع إلى الصحف وما ورد بها من أحاديث ومن وقائع ، فلا يليق أن يأتى مصطفى (بك) مرعى هنا ، ويذكر للمجلس أن هناك ورقة يقول فيها إنه نمى إلى علمى . . . .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظه – اتركونا نفهم الموضوع ، فعند سرد الوقائع يمكن تقديرها .

الرئيس – الذى أفهمه أن رئيس الديوان أعطى حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ورقة ، وقال له إن الذى دون فيها هو قولى .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى (بك) – بل أكثر من هذا ، فإن رئيس ديوان المحاسبة كتبها فى مشروع تقريره ، وأرسلت إلى المطبعة لطبعها . وفعلا طبعت البروفة .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد رأيت البروفة بنفسى وفيها هذا

الذى سيقرأ الآن .

حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفتوح – لأول مرة فى التاريخ أسمع أن حضرات الأعضاء يذهبون إلى المطبعة ليطلعوا على البروفات .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – لم يسع رئيس الديوان ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إلا أن يورد فى مشروع تقريره الذى فرغ منه كاملا وأرسله إلى المطبعة الأميرية – وخذوا عنى هذا كمسئول – إلا أن يورد هذه العبارات ، فقال : « تبين أن هناك مبلغ خمسة آلاف جنيه بموجب الشيك رقم ١٥٢١٢ بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ على بنك مصر ، وقيد المبلغ المذكور بدفاتر المصروفات على أنه مصروف لشخص معين ، على أنه (بروباجندا ودعاية ونشر خاصة باليانصيب والإعانات) وقد استرعى نظر الديوان حين فحص هذا الموضوع أنه لم يكن هناك ضمن مستندات الصرف أى مستند خاص بمفردات هذا المبلغ ، ولا بالأوجه التى أنفق فيها ، فضلا عن عدم الحصول على موافقة مجلس الإدارة على هذا الإجراء ، خلافاً لما تقضى به أحكام اللائحة الداخلية من وجوب عرض كل مصروف يزيد على ٣٠٠ جنيه على المجلس المذكور ، كما استرعى النظر من ناحية أخرى ضخامة هذا المبلغ بالقياس إلى أعمال الدعاية التى قيل بإنفاقه فيها » .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

كتب الرجل هذا فى مشروع تقريره ، وقال إن فى هذا الذى اكتشفه الديوان ثلاث مخالفات واضحة – وأنا أقول إن هناك مخالفات أخرى أخطر وأضخم ، وخطورتها تأتى من ناحية الرجل الذى أخذ ذلك المال .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إنى أعترض على هذا النحو الذى تتجه فيه المناقشة ونحن هنا لسنا بصدد سماع « حواديت » ، وإنما نحن بصدد استجواب ، والاستجواب هو اتهام موجه إلى الحكومة عن تصرفات بدت منها . أما هذا الكلام فمجال المناقشة فيه عند عرض تقرير ديوان المحاسبة ، كما أنه لا يجوز اتهام رجل لا يملك الدفاع عن نفسه . لهذا يجب أن ينحصر الكلام فى الاستجواب وفيما ينصب على تصرفات الحكومة . وإنى أسجل هذا للمبدأ ، وأرجو أن تنفذ اللائحة ، لأن فتح الباب على هذا الوضع سيخلق تقاليد فى غاية الخطورة .

الرئيس – أفهم من كلام معالى وزير الداخلية ، أن يكون الكلام فى الاستجواب عن تصرفات الحكومة التى أدت إلى استقالة رئيس الديوان ، وذلك هو الواجب .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – عندما أقول إن الحكومة تغاضت عن مخالفة ، فيجب أن أشرح وأوضح موضوع المخالفة وأن أبين من المخالف .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إنى ألفت النظر إلى اتباع تقاليد المجلس واللائحة الداخلية .

الرئيس – الذى يهمنا هو ما فعلته الحكومة فى هذا الصدد ، دون سواه .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى باشا – إذا استجوب وزير الداخلية عن مخالفة وقعت وأهملت فيها الحكومة . أليس من حق المستجوب أن يبين هذه المخالفة ، وأن يوضح ظروفها وملابساتها للمجلس ؟ إن المقاطعة للمستجوب على هذا النحو لا تليق .

(ضجة من اليمين) .

الرئيس – إن الاستجواب خاص بتصرفات الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – إن السكوت عن ملاحقة المخالفة والبحث عنها تصرف من الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – قلت يا حضرات الشيوخ المحترمين إن فى المسألة مخالفات أخطر من تلك التى سجلها ديوان المحاسبة . ذلك أن هذا الإنسان الذى استولى على هذا المبلغ ليس إنساناً عادياً ، فهو موظف يشغل وظيفة كبرى ، وقد لا يلزم – إذا ما قلت إنه موظف – أن يكون موظفاً فى الحكومة ، إذ هو موظف فيما هو شبيه بالحكومة

الرئيس – المبلغ الذى صرف وقيل إنه أنفق فى الدعاية وكيت وكيت ، هل تبين ، عندما سئلت وزارة الصحة بشأنه ، أنه أنفق أم لا ؟

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور – هذا السؤال يوجه للحكومة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – هذه هى الصفة الأولى التى تتبينون فيها خطورة الفعلة وتجعل منها أمراً غير عادى ، لأن هذا الشخص يعمل فى مؤسسة إن لم تكن حكومية خالصة فهى شبه حكومية ويشغل فيها وظيفة كبرى ، ألا وهى مستشار الإذاعة .

والمسألة الأخرى هى أنه ممن تشرفوا بالالتحاق بخدمة ديوان جلالة الملك لأنه مستشار صحفى ، وقد يكون وقت أخذه المبلغ لم يكن قد حظى بهذا الشرف . ولكن وقد تبين على أبسط الفروض أن هناك شبهة على هذه اليد التى حظى صاحبها بهذا الشرف ، فقد كان حقًّا على الحكومة بحكم الولاء للجالس على العرش ذاته ألا تسكت ، وهنا محل الكلام فى مسئولية الحكومة .

أنا لست عابثاً ولا هازلاً . فشخصية الرجل وصفته إذ التحق بهذا الركب الكريم ما كانتا تجيزان أبداً للحكومة أن تسكت . ومادامت هناك شبهة ، فمن الخير فى إنسان هذا شأنه أن يحقق معه ، وأن تهتم الجهة الحكومية المختصة بهذا الأمر ، وأن تبحث لترى الرأى الحق ، حتى إذا ما بان أن الرجل برىء فبها ونعمت ، وهو خليق أن يحظى حيث هو بمكان الشرف .

أما إن كان العكس ، فواجب الولاء للجالس على العرش نفسه وواجب الولاء للبلد التى تطمع فى أن ترى قوانينها تسود الكافة ولا تسود فردًا دون فرد ، أن تتبين الأمر . وهذا هو ما أنعاه على الحكومة .

ياحضرات الشيوخ المحترمين ، بروباجندة ودعاية ونشر خاصة باليانصيب ، بروباجندة ودعاية ونشر خاصة باليانصيب !

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل هذا هو موضوع الاستجواب يا سعادة الرئيس ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – نعم .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أنا أحتكم إلى سعادة رئيس المجلس .

الرئيس – هل صرف هذا المبلغ فى سنة ١٩٤٨ ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – من المعروف أنه فى سنة ١٩٤٨ كان كريم ثابت باشا رئيساً لتحرير المقطم ، فهل هذا الكلام داخل فى الاستجواب ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – وماذا كان فى سنة ١٩٥٠ ؟

قلت فيه شبهة . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أنا أتكلم فى اللائحة : هل هذه الوقائع تدخل فى موضوع الاستجواب ؟

إنى أحتكم إلى سعادة الرئيس .

الرئيس – أرجو الاقتصار على الوقائع المتصلة بالاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم رشيد – هل يسمح حضرة المستجوب بأن يوضح لنا ، هل الحكومة منعت رئيس ديوان المحاسبة . . .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك– أنا أوضح كما أرى لا كما يرى لى حضرة الشيخ المحترم .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، ليس كما ترى ، بل إن كرامات الناس ليست عرضة لمثل هذا .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أنا متأكد أنك معى بقلبك .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، لا . وستسمع ردى الآن ، والموضوع يجر إلى تعبيرات وألفاظ يجب ألا تقال ، بل إنها قيلت فعلا ، وسوف أطلب عدم إثباتها فى المضبطة ، وكفى ما نحن فيه .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – إن ما نحن فيه نجم من السكوت على مثل هذا .

بروباجندة ، دعاية ، نشر خاصة باليانصيب ! !

حضرة الشيخ المحترم نجيب إسكندر باشا –هل يمكن لحضرة المستجوب أن يوضح للمجلس تاريخ أول ملاحظة فى هذا الموضوع لوزارة الصحة ؟

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك – ما هذا يا أخى ؟ هل تريد أن تدافع عن نفسك ؟ ليس من حقك هذا ، فدعنا لنستمع إلى كلام حضرة المستجوب .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور نجيب إسكندر باشا – لا ، إنما أريد أن أتبين صحة الواقعة ، وأسأل حضرة المستجوب إيضاحاً ، فلماذا يتدخل فريد بك وليس له شأن فى الموضوع؟

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك – المجلس يريد أن يسمع .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – بروباجندة ودعاية ونشر خاصة بالإعانات . تشرفت ببيان أن اليانصيب فى هذا العهد له متعهد ، وقد بقى موضوع الإعانات . وهذه تستحق منكم وقتًا ، لماذا ؟ الحكومة هى التى تعين المستشفى بعشرين ألف جنيه ، والبلدية تعينها بخمسة آلاف جنيه .

وقد حدث – ياحضرات الشيوخ المحترمين – أن تقدم هذا المستشفى لمجلس الوزراء فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، قائلا إنه فى حاجة إلى عيادة خارجية ، فما وسع مجلس الوزراء إلا أن قرر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ إعانة قدرها خمسون ألف جنيه .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا – غير العشرين ألفاً ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – نعم ، وقد عرض عليكم هذا الاعتماد فى

حينه وأقررتموه فى شكل قانون . وإذا كانت الإعانات من الأشياء التى يؤخذ عنها أتعاب ، فهل منها إعانة الحكومة ؟

مكتوب : بروباجندا ودعاية ونشر خاصة باليانصيب والإعانات ، والحكومة هى التى تعين ، والإعانة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وهذا المبلغ أخذ فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ ، فهل ينفتح باب الشك والتساؤل حول إعانة الحكومة ، هل هى من الإعانات التى لوحظت فى صرف المبلغ ؟

ومادام الأجر مدفوعاً للإعانات ، والإعانات لا تكون إلا من الحكومة أو البلدية ، ومن الناس الذين يعينون المستشفى ، إذن فالوجه الأول من وجوه الإعانات هو الحكومة . وقد قررت فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ أن تعين هذا المستشفى بخمسين ألف جنيه . فإذا كان ما كتب فى دفتر صرف هذا المستشفى هو أن المبلغ دفع مقابل بروباجندا ودعاية ونشر خاصة باليانصيب والإعانات ، ينفتح الشك – يا حضرات الشيوخ المحترمين – حول إعانة الحكومة باعتبارها من بين هذه الإعانات .

بقيت الإعانات الأخرى ، فخيار الناس فى الإسكندرية وغيرها دفعوا تبرعات يمكن أن يقال عنها إعانات ، فتكون قبيحة أيضا ، وينفتح جرح دام ، فالرجل الطيب الخير الذى نذهب إليه متوسلين أن يدفع المبلغ كذا إعانة ، يموت الخير فى قلبه يوم يعرف أننا مأجورون .

فالخير لهذا المستشفى – لو أن فيه من يرعى الله والحق – ألا يكتب ولا يقال إن من يستدرون عطف الخيرين يكونون مأجورين على ذلك ، لأن هذا فضلا عن كونه عارًا ، فهو يمنع الخيرين عن فعل الخير .

هذه هى الجناية الخطيرة .

أنا لا أقطع ياحضرات الشيوخ المحترمين ، ولا أؤاخذ الحكومة على أساس القطع والتأكيد ، ولكنى أقول إن الشك باد ، وباد فى أقوى صوره . مخالفات ، ومخالفات خطيرة ، تتصل بشخص له الآن مركز خطير فى هذا البلد .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل هذا كلام يجوز أن يقال ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – لا أسمح أن يعقب على كلامى بأنه لا يجوز أن يقال .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إذن فسر ما تقول .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – لا أفسر .

حـضرات الشيوخ المحترمين – أردت ، قبل أن آخذ مسئولية الكلام فى هذا الموضوع من فوق هذا المنبر – أن أفهم ماذا قال هذا الرجل ؟ أو ماذا قالت عنه وزارة الصحة ، أو مدير مستشفى المواساة ؟ .

اتجهت إلى رئيس ديوان المحاسبة الحالى ، وحدثته تليفونيًا ، وقلت له : إنى قدمت استجوابا بخصوص استقالة الرئيس السابق ، فهل عندك ما أرد به على الملاحظة التى وردت فى تقرير رئيس الديوان المستقيل ؟ فإن كان عندك رد أو دفاع ، فأكون سعيدًا لو أذنت فى أن أحضر ، أو أرسلت إلى ما عنـــدك ، لأطلع عليه قبل أن أقول أية كلمة . فبخل على رئيس الديوان الحالى باطلاعى على أى شىء ، وقال إن هذا سر لا يمكننى أن أطلعك عليه . فقلت له ، إنك فى الديوان تمثل البرلمان ، بل إن الديوان كله نائب عن البرلمان ، بل هو عين البرلمان على ميزانية الدولة ، فإن أنا طلبت منك – كشيخ – أن تطلعنى على ورقة عندك ، فأنا فى حدود حقى . فقال : لا ، ومع ذلك فقد وافانى نبأ ما حصل دفاعا عن هذه المسألة . أتدرون ما هو ؟ أن يجمع مجلس إدارة جمعية المواساة ، ليقرر ما يدفع الشبهة ، إذ من المخـالفـات الثابتة أن الأمر لم يعرض على مجلس الإدارة كما تقضى اللائحة . وهذا ما قاله رئيس الديوان ، وكل واحد يقول هذا ، مادام فيه لائحة ، وفيها هذا النص .

يجمعون مجلس إدارة المواساة بعد تقديم الاستجواب كى يقول :

ليس فى الإمكان أبدع مما كان . والباشا مشكور على خير ما قدم !

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن كان هذا صحيحاً ، فأنا مضطر أن أتلمس – لأن رئيس الديوان بخل على بالرد – وآخذ بكل ما أسمعه ، فإن كان هذا الذى سمعته صحيحاً من أن مجلس إدارة مستشفى المواساة اجتمع بعد الاستجواب ، ليقرر أن هذا المبلغ قليل بالنسبة للجهد الذى بذل – فيا حضرات الشيوخ المحترمين ، يلزمنا هنا أن نصارحهم بأن التصفيق للجريمة لا ينفى كونها جريمة ، وأن الإعجاب بالمجرم يؤثم المعجب ولا يبرئ المجرم .

كما قيل بعد تقديم الاستجواب إن هذا الكلام لا يجوز على أحد .

ماذا يبقى بعد ذلك ؟ بقى ما سأل عنه معالى الرئيس : هل هذه المبالغ صرفت ؟ نعم صرفت لهذا الشخص المعين ، مقولا فى وثيقة صرفها إنها صرفت لقاء عمل – ولم يتقدم أى دليل على أن هذا العمل عُمل ، وليس هناك قصاصة ورق وليس هناك إعــلان يانصيب – ولو كان يانصيباً فإن لليانصيب متعهدًا خاصًّا .

الرئيس – لم أسأل هل المبلغ صرف لفلان أو لم يصرف، وإنما أسأل هل هناك مثلا إعلانات نشرت فعلا فى جريدة «المقطم» أو غيرها عن مستشفى المواساة، فاستحقت هذا المبلغ ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أين الدليل ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل هذا استجواب ؟

الرئيس – أليس كذلك ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، ليس هذا استجواباً أبداً .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا – أريد أن أعرف من حضرة المستجوب من الذى أمر بصرف مبلغ الخمسة آلاف جنيه ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – الدكتور النقيب باشا هو الذى أمر بصرفه .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع بك – لقد صرف بأمر مجلس الإدارة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى – لقد صرف دون موافقة مجلس الإدارة ، ولم يوافق مجلس الإدارة على الصرف إلا بعد تقديم الاستجواب

والأمر هو أننا مهما ترفقنا فى اللفظ ولنا ما استطعنا أن نلين ، وسايرنا ما استطعنا أن نساير بشرط ألا تبلغ المسايرة حد الإخلال بالواجب نحو هذا البلد المسكين ، فلا شك أن هناك شبهة وأية شبهة نحو شخص كبير ، وإن لم يكن كبيراً يوم أخذ المبلغ فى شهر يناير سنة ١٩٤٨ ، فقد كان كبيرًا عندما قدم ديوان المحاسبة تقريره الذى يقول إن هناك مظنة كان على الحكومة حتماً مقضياً أن تتحرك للواجبين معًا : واجبها نحو العرش – ونحن جميعاً له فداء – وواجبها نحو البلاد . والرجل كتب التقرير اكتفاء بهذا القدر من الإيمان وسكت حتى جاءت حوادث أخرى سأتشرف ببيانها وأجمع أمره على أن يستقيل . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا – قبل أن نصل للاستقالة أود أن أسأل : هل عندما قدم التقرير للمطبعة توقف الطبع ؟ .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك –نعم لقد توقف طبع التقرير .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – مَن الذى أوقفه ؟ هذا غير صحيح ، ولا يصح الإدلاء بوقائع غير صحيحة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أنا أقول لا أعرف .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – من هنا تأتى مسئولية الحكومة إن كان التقرير فعلا أوقف طبعه ، ومن الذى أوقفه ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – ألم يذهب التقرير إلى المطبعة الأميرية ؟

ياحضرات الشيوخ المحترمين ،

أنا مأذون لى أن أنقل إليكم على لسان رئيس ديوان المحاسبة المستقيل أن هذا الذى تشرفت بتلاوته بين أيديكم كتب فى تقرير وأعد كاملا ، والذى أعده رئيس الديوان وأرسله للمطبعة الأميرية لطبعه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل التقرير جاء وليست به هذه العبارة – إن كانت قد ذكرت فى التقرير – حتى تستجوب الحكومة عن ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – بقيت كلمة أخيرة فى هذه المسألة . قد يقال إن تقرير الديوان لم يقدم ، وإن ولاية المجلس تأتى عندما يرد التقرير وينظر فيه .

ياحضرات الشيوخ المحترمين ، أنتم أكرم على أنفسكم من أن تقرروا سابقة خطيرة كهذه فعندما يقدم التقرير سننظره ونقدم تقريرنا عنه . ولكن ليس معنى هذا أنه عندما يدق سمعى حادث أو يقرع أذنى أمر خطير كهذا قبل تقديم التقرير نسكت عنه ، وإلا صارت الرقابة البرلمانية حبرًا على ورق .

أنا شيخ حديث لم أكمل سنة . ولكنى رأيت أن تقارير ديوان المحاسبة تأتى متأخرة . ونحن فى هذا كغيرنا ، لأنه فى فرنسا لوحظ فى سنة من السنين أن تقرير ديوان المحاسبة عرض بعد أربع سنين . فهل معنى هذا ياحضرات الشيوخ المحترمين أنه حينما تبدو لى ملاحظة – كان مقدراً أنها من الملاحظات التى سترد على التقرير – أقف مكتوف اليدين وأنتظرها ؟ أظن لا ، وإلا ضاعت الرقابة البرلمانية ، فعندما يرد التقرير نرحب به ، ولا يغير هذا ألا نقتصر على ما يلاحظه ديوان المحاسبة أو غيره مما يقع تحت سمعى ، مثل مسألة مستشفى المواساة .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع – وماذا تعمل الحكومة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – سأقول لك ما تعمله الحكومة . لقد قدم رئيس ديوان المحاسبة استقالته لرئيس الحكومة ، وأحيط علما بها ، وكان الجواب على هذه الاستقالة « معلهش » يامحمود بك ، اشتغل . فهل يريد حضرة الشيخ المحترم أن أزيده أكثر من ذلك ؟

بقيت مسألة أخرى فى خصوص هذا هى أقرب إلى التفاصيل : ٥٠٠٠ جنيه تعطى لإنسان ما ، على أنها أجر عام أو عمولة ، فإن كانت أجر عام يجب أن يؤخذ عليها ضريبة كسب عمل ، وإن كانت عمولة فهى تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وإنما الباشا

الذى دفع المبلغ للباشا الثانى ، أليس خاضعاً لقانون الضرائب مثلى ومثلك ؟ أين حق الدولة ؟ لا يوجد .

إننى لم أتنبه إلى هذه الحالة ، ولكنه انتهى إلى أن زميلا فى مجلس النواب قدم سؤالا ذكر فيه أنه بموجب شيك على بنك مصر دفعت إدارة مستشفى المواساة ٥٠٠٠ إلى كريم ثابت باشا على سبيل العمولة من التبرعات التى يجمعها المستشفى المذكور . وقد عزاها حضرة النائب المحترم إلى أنها مقابل تبرعات . وإذا كان الأمر كذلك فإنه يلحقه العوار الذى تشرفت ببيانه .

فهل حصلت مصلحة الضرائب ماهو مستحق على سعادته مقابل هذا المبلغ ، وما نوع الضرائب التى حصلت وبأى تاريخ حصلت ؟ وإذا لم يكن التحصيل قد تم فما نوع الضريبة ؟ هل هى ضريبة الأرباح التجارية أو ضريبة كسب العمل ؟ وهل تنوى المصلحة تحصيلها وتوقيع الجزاء الذى ترتب على عدم دفعها ؟ ومتى يسقط حق المصلحة فى التحصيل ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك – وماذا كان الجواب على هذا السؤال ؟

الرئيس – هذا السؤال وجه فى مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أنتقل إلى المسألة الأخرى ، وهى أخطر عندى وعند البلاد ، وهى مسألة نفقات حملة فلسطين . ولعلكم تذكرون يا حضرات الشيوخ أنه حين عقدنا العزم على أن نوجه جيشنا إلى فلسطين ، قرر مجلس الوزراء القائم حينذاك أنه يلزم أن يرخص لوزارة الحربية فى أن تتحلل من جميع القيود المالية ، وعلى ذلك أصدر مجلس الوزراء قراراً فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ قضى بهذا الترخيص لوزارة الحربية . وبذلك أصبح مقررا من هذا التاريخ أن وجوه الإنفاق التى تنفقها وزارة الحربية لا تلتزم فيها بأن تتقيد بالقيود المالية العادية . وفى اليوم نفسه ، أى فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ ، أصدر وزير الحربية قرارًا شكل فيه لجنة أسماها لجنة احتياجات القوة المسلحة خولها سلطة إبرام الصفقات التى تلزم لسد حاجة الجيش من المؤن والذخيرة .

أصبحت هذه اللجنة ، ياحضرات الشيوخ المحترمين ، صاحبة السلطة المطلقة فى أن تشترى أو تستولى لحساب الجيش على ما تشاء ، لا يقيدها إلا قيد الضمائر ، وقيد آخر كان قد احتاط له مجلس الوزراء فى مايو سنة ١٩٤٨ وهو أن تكون كل صفقة بمستنداتها . وعلى هذا جرى العمل .

يا حضرات الشيوخ المحترمين – ستسمعون منى المزعج المؤلم ، ولكن أرجو أن تقدروا أنه ليس عيباً أن نخطئ ، فالخطأ جائز ، ومن لا يخطئ لا يعمل ، ولكن العيب كل العيب فى

ألا نعتبر بأخطائنا وأن نتغاضى عنها وهى قائمة تصيح .

فإن جئت هنا لأحدثكم بأخطاء ، فإنى آسف لها غاية الأسف . وإنما يخفف عنى ، وأرجو أن يخفف عنكم ، أن نأخذ من هذه الأخطاء العبرة والموعظة .

كان هناك موردون يوردون للجيش الذخيرة والمؤن ، ومنهم موردون ما سمعنا عليهم من سوء ، ولكن هناك أيضًا موردين كانوا على غير هذا . كانوا بحيث اعتقد رجالنا فى جبهة القتال أن هناك من هو متآمر عليهم لكيلا ترسل لهم ذخيرة للقتال .

ياحضرات الشيوخ — سأسوق لكم أمثلة ، لأن ما عندى كثير ، وما عند رئيس الديوان أكثر ، وما عند الله أكثر وأكثر وأعظم وأضخم . مورد مصرى اسمه رودى رجيله ، كان فى خدمة بنك من البنوك وصدر ضده حكم من محكمة الجنايات .

اتفق هذا الشخص مع اللجنة التى سميناها « لجنة احتياجات القوات المسلحة » على أن يورد خمسين ألف طلقة مضادة للدبابات مشروط فيها أن تكون مطابقة تماماً للنوع الأمريكى وبنفس المواصفات للمواد المكونة لها ونفس الخواص والمفعول ، واتفق أن تدفع الدولة ثمناً لكل طلقة من هذه الطلقات تسعة آلاف ليرة إيطالية ، فبلغ مجموع هذه الصفقة ٤٥٠ مليونًا من الليرات الإيطالية .

كان هذا فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، وفى مارس ١٩٤٩ أوفدت الوزارة مفتشاً للذخيرة والمفرقعات مع اثنين من المدنيين لفحص الطلقات موضوع العقد واختبارها ومراقبة صنعها . فإذا بهذا المفتش ورفيقيه يقولون فى تقرير رسمى إن ما يصنع جديداً بإيطاليا هو الدانات والبارود الأسود فقط ، أما باقى الأجزاء والعبوات كالطابة والمحول والمادة المحطمة للدانة والمادة القاذفة والظرف النحاس فمستخرج من ذخائر مخلفات الجيوش الأمريكية غير الصالحة للاستعمال ، ويجرى التفتيش عليها لتحليلها بواسطة الضابط مفتش المفرقعات المنتدب لهذه المأمورية ، وبالنسبة لأن عملية التفتيش والتحليل وحدها غير كافية للحكم على صلاحية تلك المواد ، بل يجب إجراء اختبار بالضرب الفعلى للتأكد من باقى الشروط كاتزان الدانة أثناء الضرب وضبط المرمى والاتجاه وقوة التحطيم والانفجار ، وهو أمر غير ممكن إجراؤه بإيطاليا فى تلك الشركة (شركة مخلفات الجيوش) . فلذلك اتفقت على أن ترسل الذخيرة لمصر ، ولا يتقرر من مفتش المفرقعات صلاحيتها للاستعمال إلا بعد إجراء اختبار لكل رسالة بالضرب الفعلى ومعرفة النتيجة ، فإذا ما كانت صالحة يصرف ثمنها بعد أخذ إقرار من مفتش المفرقعات بذلك » .

وفى ٨ مايو سنة ١٩٤٩ وردت إلى مصر ٥,٠٠٠ طلقة شديدة الانفجار ، اتضح باختبارها بالضرب الفعلى أنها غير صالحة لرداءة العبوة القاذفة والمشعلات ، بدليل عدم حصول احتراق كامل ، مما تسبب فى تخلف بقايا منها بماسورة المدفع . كما أن الدانة لم تصل إلا إلى منتصف مسافة الغرض .

تتابع الإرسال حتى صار مجموع ما أرسل أكثر من ١٦ ألف قذيفة . وإنى لأعجب غاية العجب لأنى لم أجد أحداً يذكر ما جاء فى التقرير من أن هذه الذخيرة غير صالحة للاستعمال ، بل سكتوا برغم توالى الإرسال ، فصار مجموع ما أرسل نحو ٢٣ ألف قذيفة

الرئيس — متى تعاقدت الحكومة على هذه الذخيرة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — تعاقدت فى ٨ فبراير سنة ١٩٤٩ .

الرئيس — لقد عقدت الهدنة فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩ .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — مازلنا نستورد ذخيرة إلى الآن .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — هذه القذائف اختبرت وعلى أساس نتيجة الاختبار كتبت رياسة الإمدادات والتموين فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ تقول :

(ا) أقترح إلغاء العقد .

(ب) قبول ١٦,٣٦٨ طلقة بنصف الثمن المقدر لها إذا قبلت الشركة ذلك ، وإلا فترد للشركة .

(حـ) طلب هذه الذخيرة من الجيش البريطانى بما يتوفر من مبالغ إلغاء العقد .

ثم وجه فى ذات اليوم كتاب فى هذا الصدد إلى سعادة وكيل الوزارة ختمه بقوله : « وقد تبين لى أن ثمن الطلقة الجديدة المتعاقد عليها أخيراً مع وزارة الحرب البريطانية أقل من جنيهين » ، لأنه فى عقد روديه أبو رجيلة كان الثمن ٩,٠٠٠ ليرة ، (أى أربعة جنيهات ونصف جنيه) ، وهنا تقول رياسة الإمدادات والتموين إن هذا الثمن مرتفع ، لأننا قد اشترينا من السلطات البريطانية بجنيهين .

ولقد أشر وكيل الوزارة ياحضرات الأفاضل على هذا الكتاب ، أى على كتاب الإمدادات والتموين الذى جاء فيه أنها ترى دفع نصف ثمن الـ ١٦,٠٠٠ طلقة التى وصلت ، على أن يلغى العقد بالنسبة للكمية التى لم ترد بعد . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — بل يدفع نصف ثمن الصالح منها فقط .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — ولقد كان هذا على أساس أن هذه الطلقات

غير صالحة للقتال ، وإنما صالحة للتدريب ، فكتب وكيل الوزارة يقول فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ،ما يأتى :

« الوضع الصحيح يقضى علينا بعدم قبول القنابل الموردة طالما كانت غير صالحة لأغراض القتال ، أما ما ثبت صلاحيته لأغراض التدريب فلا مانع عندى من قبوله بالسعر المخفض المقترح بخطابكم بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ »

وإذا كانت الشركة على استعداد لتوريد قنابل جديدة صالحة من كل الوجوه لأغراض القتال ، فلن يوجد ما يمنع من قبولها طبقاً للشروط .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — لم تدفع الحكومة مليماً واحداً فى هذه الصفقة . والمسألة معروضة على مجلس الدولة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — رأيتم — يا حضرات الشيوخ المحترمين — ماذا تقول رياسة الإمدادات ، وهى هيئة كبرى فى الجيش ، ورأيتم ماذا قال وكيل الوزارة فانظروا حضراتكم ماذا تقول لجنة احتياجات القوات المسلحة — وهى الدكتاتور — بعد هذا الذى قيل . تقول :

إن ثمن هذه الصفقة يعتبر رخيصا جداً ولو أنه صالح للتدريب فقط .

هذا ما تقوله لجنة احتياجات القوات المسلحة ، وأمامها تقرير لجنة الإمدادات وجواب وكيل الوزارة اللذين تلوتهما على حضراتكم . فهى تدافع عن رودى رجيله ، فتقول ما قرأته لحضراتكم الآن . وهذا القول موضع أهمية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إننى ، فى الواقع ، مشفق على حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — كلانا مشفق على الآخر .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إننى أتلمس مسئولية الحكومة فى كل ما يقوله حضرة الشيخ المحترم . فأرجو حضرته أن يعين مسئوليتها فى هذا الموضوع ، حتى نتمكن من الرد على ما يقوله .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشا — فليتم حضرة الزميل المحترم مصطفى مرعى بك كلامه . حتى نقف على النتيجة التى يريد الوصول إليها .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — أقول إن لجنة احتياجات القوات المسلحة ردت كتابة على كتاب وكيل الوزارة الذى تلوته على حضراتكم بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٠ تقول :

« إن ثمن هذه الصفقة يعتبر رخيصاً جداً ، ولو أنه صالح للتدريب فقط ، ويتخلف بعض الدخان بعد الضرب فى برج الدبابة »

أى أنه من المأخوذ على هذه القنابل – ياحضرات الشيوخ المحترمين – أنها تضرب ولا تصيب الذى أمامها ، بل تصيب الذى أطلقها .

وتقول اللجنة أيضاً :

« يصرف الثمن بالكامل حسب شروط العقد والموافقة على شحن باقى العقد أو عرض الموضوع على مجلس الدولة » .

يروع رئيس ديوان المحاسبة – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن يرى هذا ، فيكتب للحكومة فى ٨ مارس سنة ١٩٥٠ – أى لهذه الحكومة بالذات – وللرجل الطيب الفاضل معالى الأستاذ مصطفى نصرت ويضع تحت نظره المآسى ، فيقول له :

« هذا هو ملخص موضوع الذخيرة ٧٥ م كما استخلصه الديوان من ملفات الوزارة ويتضح منه بصفة مبدئية ما يأتى :

١ – إن الديوان لم يعثر على ما دار من مكاتبات بين الوزارة (لجنة احتياجات القوات المسلحة) وبين « رودى رجيله » بشأن تعاقده مع شركة « C.I.R » على توريد هذه الطلقات . كما لم يعثر على الخطاب المرسل من « عمر سيف الدين » إلى الشركة برقم ٨٥٨ / ٤٩ بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٩ ، والمشار إليه فى العقد المبرم بين « رودى رجيله » والشركة المذكورة حتى يتبين حقيقة التزامات الوزارة قبل «رودى رجيله » وبالتالى قبل الشركة .

٢ – أنه قد تم تحرير عقد توريد هذه الذخيرة دون اشتراك الفنيين من إدارة الذخيرة لتحديد المواصفات الواجب توفرها فيها ، أو ما يجب إجراؤه عليها من تجارب وتحاليل للتحقق من مطابقتها لتلك المواصفات أو للتأكد من صلاحيتها ، فضلا عن عدم الرجوع إلى مجلس الدولة لصياغة العقد من الناحية القانونية .

٣ – إنه لم يرجع إلى مجلس الدولة كذلك للاستئناس برأيه فى الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها – محافظة على حقوق الوزارة – عندما تبين أن الذخيرة الموردة لم تكن بكفاية الذخيرة الأمريكية التى اشترط فى العقد أن يكون التوريد مطابقاً لها .

٤ – أنه قد وردت ٣,٠٠٠ طلقة على الرغم من ممانعة البكباشى حسين منصور – المنتدب لفحصها – فى إرسالها من إيطاليا قبل معرفة نتيجة اختبار الرسالة الأولى (المكونة من ٥,٠٠٠ طلقة ، والتى أسفر اختبارها بالضرب الفعلى عن وجود العيوب والمآخذ التى أوردها

تفصيلها فيما تقدم من واقع التقارير الرسمية) وعلى الرغم أيضاً من امتناع حضرته عن إعطاء الشهادة الأولية عنها .

٥ – إن هنـــاك تناقضا ملحوظاً فى نتيجة اختبار الـ٩٨٦ طلقة ، إذ بينما قررت اللجنة التى تولت فحصها فى ٩ يولية سنة ١٩٤٩ صلاحيتها للاستعمال وأن حالتها مرضية ، إذ باللجنة التى انعقدت فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقرر أنه يتخلف عنها بعد التفريغ دخان مماثل للدخان الذى يتخلف من الطلقات التى قررت أنها لا تصلح إلا لأغراض التدريب ، كما قررت اللجنة المنعقدة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أنها مشابهة للدفعة الأولى (الأربعة عشر ألف) ولا تصلح إلا لأغراض التدريب ، وبرج الدبابة مفتوح .

وقد يكون مرجع هذا التناقض ما اكتنف تحرير بعض محاضر اللجان التى قامت بفحص هذه الذخيرة من ظروف وملابسات ألمعت لمعاليكم عن طرف منها فى حديثنا الشفوى بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٠

٦ – إن سعر الطلقة من الذخيرة موضوع المكاتبة يزيد كثيراً على سعر مثيلتها من الصفقة المتعاقد عليها مع إنجلترا ، إذ بينما كان سعر الأولى أربعة جنيهات إنجليزية وسبعة شلنات يضاف إليه ٥ ٪ عمولة ، إذ تم التعاقد عن الثانية مع وزارة الحرب البريطانية بأقل من جنيهين للطلقة ، وذلك طبقاً لما ورد بكتاب رياسة الإمدادات والتموين لسعادة وكيل الوزارة المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

٧ – إنه على الرغم من أن مهمة مندوبى إدارة الذخيرة بإيطاليا قد وضحت إيضاحاً كافياً بكتاب رياسة الإمدادات والتموين الموجه إلى لجنة احتياجات القوات المسلحة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، والذى ذكرت فيه صراحة أن هؤلاء المندوبين لا يتمكنون إلا من القيام بالتفتيش النظرى فقط لعدم السماح لهم بإجراء التجارب العملية فى إيطاليا ، وإنه لذلك « لا يمكن قبول الذخيرة الواردة إذا لم تكن نتيجة التجربة العملية التى تعمل هنا جيدة » .

وعلى الرغم مما جاء صراحة بتقرير مندوب إدارة الذخيرة الأول (البكباشي حسين منصور) الذى سافر إلى إيطاليا ، من أن « عملية التفتيش والتحليل وحدها غير كافية للحكم على صلاحية تلك المواد ، بل يجب إجراء اختبار بالضرب الفعلى للتأكد من باقى الشروط . . . . . . إلخ » ورغم ورود نفس التحفظ فى الشهادات الأولية التى أعطيت عن تفتيش الذخيرة .

على الرغم من هذا وذاك ، فقد تذرعت لجنة الاحتياجات بشهادات هؤلاء المندوبين – مع ما فيها من تحفظ صريح ومن تعليق ، لثبوت صلاحية الذخيرة على نتائج الاختبار الفعلى – واتخذتها بمثابة تكأة أخيرة لإقرار صرف قيمة ما ورد من هذا النوع من الذخيرة .

وينتهى ديوان المحاسبة – ياحضرات الشيوخ المحترمين – فيقول :

« إنه لا يسعه إلا أن يضع تحت نظر معاليكم ما تكشفت عنه دراسة هذا الموضوع . وقد ترون معاليكم تكليف لجنة فنية ، يمكن الاطمئنان إلى حكمها ، إعادة اختبار هذه الذخيرة والبت فيها – كما يرى الديوان أيضاً الرجوع إلى مجلس الدولة للاستئناس برأيه فيما يتخذ من إجراءات تكفل المحافظة على حق الخزانة العامة فيما يتعلق بالطلقات التى ثبت عدم صلاحيتها إطلاقاً ، وفيما يصح اتخاذه من احتياطات حيال الـ ١٦,٣٦٨ طلقة الأخرى ، وذلك حتى تبت الوزارة فى أمرها .

وقد ترون معاليكم ، بالنسبة لما كشفت عنه الملاحظات السابقة من مآخذ ، إجراء تحقيق لتحديد المسئولية فيها ، واتخاذ ما يكفل عدم تكرار وقوعها مستقبلاً » .

هذا ما أرسله رئيس ديوان المحاسبة فى كتابه بتاريخ ٨ مارس ، وهو خطير .

فهل كان له صدى فى وزارة الحربية والبحرية ؟

يؤسفنى أن أقول : لا

هذا جسيم لو أن الأمور وقفت عند هذا الحد ، فكيف والأمور تضخمت ، لأن المورد نفسه ورد بضائع أخس وأحط فى عقد آخر ، وهى ٥٠.٠٠٠ طلقة للسلاح البحرى الملكى ولقد ندب سلاح المهمات مفتشاً لكى يطابق المواصفات بناء على شكوى من السلاح البحرى الملكى . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إسماعيل حمزة – فى أى تاريخ كان ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وهذه صفقة كبيرة لم تظهر إلا بعد ٨ مارس سنة ١٩٥٠

ذهب هذا المفتش الذى أشرت إليه لمعاينة الـ ٥٠,٠٠٠ طلقة فوجد أن الذخيرة المستوردة ألمانية وليست إيطالية ، وأنها ليست حديثة الصنع بل من مخلفات الحرب الماضية ، وأنها جميعها من تواريخ وأنواع مختلفة ، ثم قدم مندوبه تقريرًا مؤرخاً ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ثبت فيه ما يأتى :

(أولا) إن الذخيرة المستوردة ألمانية ، لا إيطالية من نوع « سولترن » . وإنها ليست

حديثه الصنع ، بل من مخلفات الحرب الماضية .

(ثانيا) إنها جميعها من تواريخ وأنواع مختلفة ، وإنها مختلفة التصميم وغير موحدة .

(ثالثا) إن نوعا منها تعرض للبقاء فى المياه المالحة مدة طويلة ، فصدئ وحدث به تآكل شديد بالقمة ، ويحتاج لفرز ١٠٠ ٪ لإصلاح ما يمكن إصلاحه منه .

(رابعاً) إن بالطلقات صدأ يدل على تعرضها لرذاذ المياه ، ومن اللازم إجراء اختبار حرارى للمادة القاذفة بها .

(خامساً) وهذا أمر خطير ، إن الطلقات دهنت بالشحم بكميات كبيرة جداً لمنع امتداد الصدأ ، وإن هذه الطريقة غير فنية من جهة ، وتسبب أضراراً شديدة للذخيرة وللأسلحة التى تستعمل فيها نفسها وللدانات ، مع ضياع وقت طويل فى عملية تنظيف الشحم وتقليل معدل سرعة الضرب عند استعمالها ، وإنه يلزم لذلك « تعيين ورشة فورا لإزالة الشحم » .

(سادسا) إن الصناديق مملوءة بخليط متنوع من الطلقات مختلف الصنع والتاريخ والأنواع والأعداد فى كل صندوق بذاته .

(سابعاً) إنه بعد فرز هذه الذخيرة وتنظيفها . . . . . . إلخ يلزم عمل اختبار بالضرب الفعلى بنسبة ٢ ٪ من الكمية جميعها .

حضرة الشيخ المحترم طراف على باشا — وما اسم هذا المورد ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — إنه أيضا رودى رجيله .

وقد أحال السلاح هذا التقرير إلى رئاسة إمداد وتموين الجيش فى يوم وروده ، طالبا « إصدار الأمر بتشكيل مجلس تحقيق مع الشخص الذى قام بفحص تلك الذخيرة قبل شحنها لمصر » .

وبعد أيام قلائل — فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ — وردت إلى مخازن وادى حوف ذخيرة أخرى زنتها ٧٠ طنا من إيطاليا أيضا ومن المتعهد المشار إليه ، وقد أظهر فحصها أنها « كهنة » نتيجة لتخزينها بطرق غير قانونية وتعرضها للسيول والأمطار والتقلبات الجوية المختلفة ، وقدم صناعتها ، وجمعها من جهات مختلفة (تقرير كبير مفتشى الذخيرة المؤرخ فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩) .

وبتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وجه سلاح الأسلحة والمهمات إلى رياسة الإمداد والتموين بالقاهرة كتابا آخر بخصوص رسالة ثالثة من تلك الذخيرة (من عيار ٨ م) كانت قد وردت إلى مخازن وادى حوف أيضا يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ جاء به أنه بعد فرزها

وإتمام فحصها نظرياً « كانت النتيجة أنها وجدت غير صالحة للاستعمال عدا كمية قليلة منها »

وقد بدا فى هذا الكتاب الأخير مبلغ ما يعانيه سلاح الأسلحة والمهمات من أمر تلك الرسائل المتوالية ، ومقدار ما ثار لدى المسئولين فيه من الشك فى أمرها حتى لقد جاء به :

« إن جهودنا التى يجب بذلها لأعمال حفظ وصيانة الذخيرة الصالحة والخاصة بالجيش تصرف فى سبيل تلك الذخيرة التالفة التى ترد تباعا إلى المخازن ، ما نكاد نفرغ من رسالة حتى تلاحقنا رسالة أخرى حتى إننا لنخشى أن تكون هذه ظاهرة لخطة قد تكون مدبرة ، لتعطيل أعمال الذخيرة بالجيش ، وإضاعة جهودنا هباء منثورا » .

هذا سلاح من أسلحة الجيش يقول هذا رسمياً . يقول :

نحن فى وضع يجعلنا نعتقد أن الذى يمونا بالمؤونة والذخيرة متآمر علينا . ليس هذا كلامى ، وهذا هو موضع الأسى الذى ستتجرعونه . ليس بعيدا أن نخطئ ، ولكن من الواجب علينا أن نعترف بتلك الأخطاء ، وأن نتعظ بها . يا حضرات الشيوخ المحترمين ؛

يقول سلاح الأسلحة والمهمات هذا ، وهو فى وضع ليس له عمل إلا أنه يتلقى الشحنة تلو الشحنة من التالف العفن من أوربا ، ونحن كدنا نفهم أن هناك مؤامرة مدبرة ، فديوان المحاسبة قد أرسل كتابه فى أدب جم إلى معالى الرجل الطيب مصطفى نصرت (بك) وزير الحربية والبحرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٥٠ يضع كل هذا تحت نظره ، ويقول له هذا الذى أتشرف بتلاوته على حضراتكم :

« ولما كانت الملفات المختلفة التى اطلع عليها الديوان تنطق بأدق التفاصيل عما شاب هذه التوريدات جميعاً من ظروف غامضة نجتزئ فى ذكرها بما أوردناه فى كتابنا السابق إلى معاليكم ، وبما جاء بكتابنا هذا فإن الذى يستنتج من الأمر بجملته ، أن كافة الصفقات التى وردت عن طريق المتعهد « رودى رجيله » تحتاج إلى فحص دقيق ، وإعادة النظر ، وأن من الضرورى المبادرة إلى اتخاذ الإجراءات الآتية فى شأنها :

١ – إيقاف صرف أى مبالغ مطلوبة للمتعهد المذكور عما ورده للوزارة من ذخائر من مختلف الأعيرة حتى يبت فى أمر صلاحيتها نهائياً مع الرجوع إلى مجلس الدولة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة للمحافظة على حقوق الوزارة .

٢ – العهدة إلى لجنة موثوق بكفايتها الفنية ويمكن الاطمئنان إلى حكمها بالنظر فى صلاحية تلك الذخيرة بعد حصرها وفرزها وتجربتها بالوسائل الفنية التى أشار بها المختصون مع خصم تكاليف هذه العمليات جميعها من جانب المتعهد .

٣ – تشكيل مجلس تحقيق لبحث الظروف والشكوك الخطيرة التى أثارتها بعض الجهات الرئيسية بالوزارة حول تصرفات المسئولين عن ورود هذه الرسائل المبيعة على الوجه الذى وردت به على الرغم من توالى الشكاوى والاجتماعات لإيقاف شحنها من إيطاليا ، فضلا عن تصديرها لمصر .

وإننا على يقين وقد رأيتم معاليكم أن إحدى الجهات المسئولة بالوزارة قد ذهبت إلى حد الاعتقاد بأن فى الأمر « خطة قد تكون مدبرة لتعطيل أعمال الذخيرة بالجيش » ، إنكم ستتفضلون بإيلاء هذا الموضوع ما يلائم خطره من عناية ، وبموافاتنا بما يتخذ فيه » .

بعد تلاوة هذا الخطاب يمكننا أن نفهم من غير تعليق أن هذه أمور يشيب من هولها الوليد .

يا إخوانى ،

نحن الآن فى حالة حرب قانونا ، فكيف نسكت على أن يقدم لرجال الجيش الذين يقاتلون ذخيرة عفنة ، ويعلم ذلك المسئولون منا ، حتى ليبدو أن هناك مؤامرة مدبرة لتعطيل جهودنا الحربية .

هذا نقص ما بعده نقص ، وخطر ليس بعده خطر ، ولكن لم يحقق هذا الأمر ولم يبحث شيء من ذلك إلى أن استقال الرجل فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن كنتم تريدون لهذا البلد جيشا فقوام الجيش الثقة ، بمعنى أن يثق الجيش بعضه ببعض ، فإن كان هذا على ما يبدو واضحاً جلياً أن بعض رجال الجيش يعتقد أن البعض الآخر يتآمر عليه أو يبيعه للموردين . فلماذا سكتنا على هذا المصير ؟

حدثونى بربكم ، أيمكنكم أن تتصوروا أن تبلغ الحالة سوءا أكثر من هذا ؟ أيمكن أن يهتز قوام البلاد لسبب أكثر من هذا السبب .

إننى أرى فاجعة تتجمع فى الأفق ، وأرى أن القالة قد انتشرت فى الداخل والخارج أن الحكم قد فسد ، وأن تجارة النفوذ قد راجت ، وهذه أعراض هذا الفساد نراها فى ناحية هى أخطر النواحى ، قدمها رئيس ديوان المحاسبة السابق .

فماذا قلتم عن هذا الذى يحرك الجماد ؟

لا شيء ، إلى أن استقال الرجل فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

فيما يؤكد لى سعادته أنه لو كان قد فهم أن هناك أملا فى أن يقدر هذا الكلام وفى أن يراعى وفى أن يسمع لبقى وانتظر ، ولكن الرجل خرج إذ أيقن أنه لا مجيب ، ولا سميع .

الرئيس — ما هى الصلة التى بين تلك الصفقات ، والمكاتبات التى تمت بين رئيس ديوان المحاسبة والوزارة ، وبين استقالته ؟

حضرة . الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) — أنا أقول : إن الرجل أبرأ ذمته بأن أبلغ هذا الأمر إلى الحكومة . وقال لها : لا تدفعى . وقال لها: حققى . ولكنه لم يجد صدى لصوته

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم رشيد — تقرير ديوان المحاسبة يقدم عادة للبرلمان ، وهو الذى يعقب عليه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إن تقرير ديوان المحاسبة الذى يشير إليه حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) يحتوى على مئات من تلك الملاحظات ، فإذا ما ظللنا نستمع عن كل ملاحظة وردت فى التقرير مدة ربع ساعة فإننا لا ننتهى من ذلك .

لهذا أرجو أن ينصب كلام حضرة الشيخ المحترم على أن يجعل ملاحظاته تبدأ من تاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ ، وهو تاريخ إخطار ديوان المحاسبة للوزارات بتلك الملاحظات . أما إذا كنا نناقش كل ملاحظات تقرير الديوان فإننا لا نكون فى الواقع بصدد استجواب عن سبب استقالة رئيس الديوان السابق ، وإنما نكون بصدد مناقشة تقرير ديوان المحاسبة وهو غير معروض علينا الآن للمناقشة ، على أن مسئولية الحكومة تبدأ من ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ ، أما قبل هذا التاريخ ، فلا مسئولية عليها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشـــا — نريد أن نستمع إلى هذه الملاحظات جميعها ، حتى نعرف كل شيء.

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — نحن الآن بصدد استجواب معين .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشـــا — إننى لا أعرف كل هذه الوقائع التى يقولها حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — كل هذه الوقائع تمت فى عهد حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشـــا وهو وزير .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشـــا — وكذلك فى عهد هذه الحكومة .

وأرجو أن تتاح الفرصة لحضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك حـــتى يتم كلامه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إننى أسلم بأن تقرير ديوان المحاسبة يشتمل على

مئات من هذه الملاحظات .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – إنه من المصلحة العامة ذكر تلك الملاحظات .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى باشا – يجب أن نتعاون جميعا على درء هذه الأخطار ، لا أن يتهم بعضنا بعضا ، وأن نقول إن هذا تم فى عهد فلان وذلك تم فى عهد فلان .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – كبير مهندسى السلاح البحرى الملكى بعد أن أعلنت الحرب فى مايو سنة ١٩٤٨ تقدم بنفسه إلى الوزارة يقول : إن عنده وحدات حربية معينة سماها بأسمائها فى حاجة إلى إصلاح لمناسبة الحرب ، وقال إنها لا تتكلف إلا عشرين ألفا من الجنيهات ، وطلب المبلغ . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – متى ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – طلب هذا المبلغ فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، وأقره وكيل الوزارة ، قائلا إنه يوافق على ذلك بشرط أن يتصل رئيس السلاح برئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة للاتفاق معه على تنفيذ العمليات المطلوبة .

وبناء على هذا – يا حضرات الشيوخ – اتصل كبير المهندسين برئيس لجنة الاحتياجات ، وتفاهم معه على وضع مبلغ العشرين ألف جنيه تحت تصرف السلاح الملكى .

يقول هذا كبير المهندسين فى مذكرة كتبها هو بنفسه ، بعد أن اتفق مع رئيس لجنة الاحتياجات على الطريقة التى تنفذ بها الأعمال المطلوبة : من طرح مناقصة عن بعضها وإعطاء بعضها الآخر للمتعهدين ، ممن سبق لهم القيام بمثل هذه الأعمال ، مع تكوين لجنة خاصة للقيام بالأعمال والمشتريات ، وقد أيد هذا الاتفاق قائد عام السلاح البحرى الملكى فى أول يونية سنة ١٩٤٨ ، فاتفق مع لجنة القوات المسلحة على أن يصرفها من واقع المناقصة ، فإن لم تكن المناقصة فلا يعطى الإصلاح إلا لشركة تقوم بمثل هذه العمليات . وقد أقر قائد السلاح ذلك .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

هذه العشرون ألفا من الجنيهات تصير ١٤٥,٠٠٠ من الجنيهات دون اعتماد ، ودون اتصال ، حدث هذا .

وهل جاءكم نبأ لجنة احتياجات القوات المسلحة ؟

إنى أعتقد أنكم على علم بذلك .

لما رأت هذه اللجنة أن السلاح البحرى قد فعل هذا ، روعت ، فكتبت تقول للوزارة :

« تقدم السلاح البحرى عند بدء الحملة برغبته فى وضع مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه تحت تصرفه لإنجاز الأعمال المطلوبة للوحدات البحرية . وقد وافقتم سعادتكم على ذلك بكتاب الميزانية رقم ١١٥ –٢٣/١ بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ وقد علمنا اليوم من حضرة كبير مهندسى السلاح البحرى أن السلاح المذكور قام بإجراء إصلاحات بالقطع البحرية ، وأن هذه الإصلاحات ستتكلف حوالى ١٤٥,٠٠٠ جنيه . ونظراً لأنى لا أعلم شيئاً عن هذه الإصلاحات التى يجريها السلاح البحرى أرجو سعادتكم التكرم بالنظر والإفادة بما يتبع » .

وقد أرسلت الوزارة إلى قائد السلاح البحرى تستوضحه الأمر ، فكتب إليها بأن هذه الإصلاحات أجريت فى ظروف استثنائية ، وأن السرعة التى كان يراد بها إنجاز الأعمال ما كانت لتسمح بعمل مناقصات أو حتى بعمل تقدير ابتدائى للأعمال المطلوبة ، وأنه عهد بالإصلاحات إلى شركات كبيرة تخصصت كل منها فى ناحية معينة .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لم يسع الوزارة فى ذلك الوقت إلا أن ترى مبلغ ما فى هذا من شطط واستهتار واستخفاف ، فكتب الوزير فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٩ موافقاً على ما اقترحه سعادة وكيل الوزارة من إجراء تحقيق لتحديد المسئولية فى المخالفات التى وقع فيها السلاح ، وندب لجنة فنية لمراجعة الإصلاحات التى تمت فى ضوء الفواتير المقدمة قبل صرف قيمتها .

أما اللجنة الفنية ، فالثابت أنها رأت من مراجعتها أن المبالغ التى تطالب بها الشركات المتعاقد معها على الإصلاحات مبالغ فيها ، وأن من الضرورى العمل على تخفيضها فيما يتعلق بفواتير شركة بواخر البوستة الخديوية بنسبة تتراوح بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ من جملة الفواتير ، وأن تتنازل شركة « جنرال موتورز » عن ١٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ ، وألا تقل نسبة التخفيض فى فواتير شركة توماس كوك عن ٢٠ ٪ من جملة الفواتير .

وقد قالت اللجنة الفنية إن هناك غبنا على الدولة بقدر هذه النسب فى كل صفقة من هذه الصفقات ، وهذا فضلاً عن أن العمل أجرى بدون إذن أو اعتماد .

انظروا – يا حضرات الشيوخ المحترمين – كيف شكلت لجنة التحقيق ؟

لقد تولى حضرة قائد عام السلاح البحرى تشكيل اللجنة التى ستنظر فى أمر قائد عام السلاح !

أما فيما يتعلق بتحقيق المسئولية عن المخالفات التى وقعت ، وهو التحقيق الذى أشار معالى الوزير بإجرائه ، فقد تولى حضرة قائد عام السلاح البحرى تشكيل مجلس تحقيق مكون من مدير بحرية مصلحة خفر السواحل رئيساً ، ومن رئيس الإمدادات والتموين بالسلاح البحرى وقائد حصن الإسكندرية .

انظروا إلى ذلك – يا حضرات الشيوخ – ثم اعجبوا ما شاء لكم العجب وارثوا لحال دافعى الضرائب .

وقد بدأ هذا المجلس أعماله بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ، وانتهى إلى أن الأمور تجرى على ما يرام !

وعندما عرض الموضوع على سعادة وكيل الوزارة توفيق أحمد (باشا) رفعه إلى معالى الوزير السابق بكتاب موقع عليه منه ، جاء فيه :

« ومن رأيى أن المبررات التى استند إليها مجلس التحقيق ليس من شأنها إعفاء المسؤولين من المؤاخذة . ولكن لوأن السلاح اتبع الإجراءات الصحيحة لأمكن تحقيق تخفيض فى التكاليف » .

كتب ديوان المحاسبة بكل هذا إلى الوزارة فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ ، وأضاف الديوان إلى كتابه :

« ولعل معاليكم توافقوننا مبدئيًّا على أن إجراءات تشكيل مجلس التحقيق لم تتم على الوجه الذى يلائم طبيعة مهمته . ولما كان محتملا من أن عمله قد يمتد إلى بحث موقف قائد عام السلاح نفسه فى الموضوع،وهو الاحتمال الذى ووجه به المجلس بالفعل حيث جاء على لسان كبير مهندسى السلاح أنه لفت شفويا ، وفى الوقت المناسب ، نظر القائد العام إلى تجاوز السلاح للاعتماد المخصص للإصلاحات دون الرجوع للوزارة أو لجنة الاحتياجات ، كما أن الكثيرين ممن سمعوا فى التحقيق عزوا إلى القائد العام إصدار الأوامر المتعلقة بالمخالفات التى حققها المجلس » .

ولهذا فإنه لم يكن فى وسع مجلس التحقيق أن يتعرض لهذه الناحية على الرغم من وضوح أهميتها ، واكتفى بالقول بأن مثل هذه الأقوال لا تنهض دليلا على صحة مدلولها ما لم يقرها صاحب الحق فى ذلك ، وهو صاحب العزة قائد عام السلاح البحرى الملكى ، دون أن يرجع المجلس فى ذلك إلى عزته لينفى أو يثبت ما جاء بالتحقيق بل إن المجلس جاوز ذلك إلى الإطناب فى المجهود العظيم الذى قام به السلاح فى إصلاح القطع البحرية وإعدادها

للقتـال : وهكذا ترون ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن هذا المجلس أطنب فى المجهود الذى قام به السلاح فى إصلاح القطع البحرية كما أطنب مجلس إدارة جمعية المواساة فى الشكر على المجهود الذى بذل فى الدعاية والنشر، فاستحق صاحبه خمسة آلاف من الجنيهات !

ويقول ديوان المحاسبة إن النتيجة التى انتهى إليها مجلس التحقيق لا يمكن قبولها ، إذ أن القول بعدم وجود الموظفين المدربين على أعمال المراجعة والميزانيات والحسابات أمر بعيد كل البعد عن التأثير فى تصرفات الجهات الرئيسية فى السلاح ، ومن هذا يتضح لمعاليكم أنه لو كان السلاح قد التزم الطريق الصحيح فيما قام به من إصـــلاحات من بادئ الأمر لقلت التكاليف الفعلية كثيراً عن تلك التى تحملتها الخزانة العامة نتيجة لتلك المخالفات .

« وإزاء هذا نرجو التفضل بالنظر فى أمر المسئولين عن المخالفات ، ومعالجة أمر الأنظمة الحسابية فى الوزارة بما يكفل عدم وقوع مثل هذه المخالفات مستقبلا » .

وقد بعث ديوان المحاسبة بهذا الخطاب فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ ، ثم استقال رئيس الديوان فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

إن الأمر ليس هينا ، بل مأساة . ومع ذلك لا يتحرك فى الوزارة ساكن ولا أمل فى أن تتحرك ، لأنه لو كان هناك أمل لبقى الرجل ولكنه خرج ليس لأنه أوذى إذ رأى أن هذه الصيحات تذهب هباء فقط ، بل لأكثر من هذا ، لأنه لا أمل فى أن تسمع صيحاته .

وفى وسط هذا الغبار الذى كاد يخنقنا منذ انتهت الحرب فعلا ، أقول كاد يخنقنا الغبار الذى ملأ علينا الجو بتلك الصفقات التى اغتنمها قناصو الربح الحرام ، وأخذوا من مال البلد ما أخذوا – فى وسط هذا الغبار يقع حريق فى القلعة ، ويقع فى النفس أن هذا الحريق ليس حريقاً واحداً وإنما هو مفتعل . فيكتب . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – إنه لم يكن حريقاً واحداً بل ثلاثا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إلى متى هذه الأمثلة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – يكتب رئيس الديوان فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٠ ، ثم فى ٤ مارس سنة ١٩٥٠ يقول « مكنونى من أن أرى التحقيق لأنهم قالوا إن هناك تحقيقا أجرته الوزارة . إن رئيس الديوان يريد أن يطلع على التحقيق ، ويهمه أن يطلع ليطمئن على الأقل . ولكن لا أثر لهذا التحقيق ، فيرسل خطاب استعجال ويتبعه بآخر ثم بثالث إلى أن يستقيل الرجل ولما يرسل إليه رد .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لا أريد أن أتحامل على وقتكم ولا على صدوركم أكثر من هذا – فإن الأمر يبدو فى غاية البساطة .

إن أردتم أن يكون ديوان المحاسبة عينكم الساهرة على ميزانية الدولة دخلا وصرفاً ، فظاهروه وعضدوه ، واسندوه ولا تتركوا رؤساء هذا الديوان يتساقطون كما تتساقط أوراق الخريف واحدة تلو أخرى .

وإن أردتم للديوان هذا ، بحق ، فليكن منكم ما يشعر البلد كافة بأنه قد شغلكم أن رؤساء هذا الديوان لا يلبثون حتى ينصرفوا عنه ، وأن آخر من تولاه شكا من الظروف والعسر والعقبات التى تعرقل العمل ، فالخطر باد أكاد أراه وقد حان الوقت لكى نتيقظ وأن نتدبر لبلدنا ، فإن أردتم أن يكون لكم ديوان فأقيموه ، واستعملوا حقكم المخول لكم بمقتضى اللائحة الداخلية ، وانتخبوا لجنة تنتقل باسمكم إلى الرجل المستقيل لتسأله : لم استقال ؟ وما هى هذه الظروف التى طرأت ؟ أهى من الحكومة أو من سواها ؟ حققوا هذا وإلا فالعاقبة وخيمة بل هى أوخم مما تظنون .

(تصفيق) .

الرئيس – إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح له تصريح يريد أن يدلى به ، ومعالى فؤاد سراج الدين (باشا) مستعد أن يتكلم الآن ، فإذا أردتم التأجيل إلى الغد ، فإن معاليه يطلب ألا تنشر المناقشة التى دارت فى هذه الجلسة حتى ينشر معها الرد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح – أود أن أصحح واقعة ذكرها سعادة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) عن حديث جاء فى جريدة « المصرى » .

والواقع أننى أنا الذى منعت هذا الحديث لسبب هو أنه حديث ليس فيه إلا سؤال وجواب عنه ، سؤال عن واقعة المواساة ، وكان معروفا فى ذلك الوقت أن استقالة محمود محمد محمود (بك) ترجع إلى سببين ، السبب الخاص بالمواساة ، والسبب الخاص بحملة فلسطين . فقصر الحديث على هذا يشعر بأن رغبة الجريدة هى مجرد التشهير برجل .

ولهذا منعت الحديث ، وفى الوقت نفسه لم يتح للمتحدث عنه أن يدافع عن نفسه ، ولم يكن قد اطلع على الحديث حتى يدافع عن نفسه ولم يتدخل فى منع الحديث أى شخص آخر .

الرئيس – هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة على أن تكون مستمرة إلى الغد ؟

(موافقة)

الرئيس – إذن ترفع الجلسة الآن ، على أن تكون الجلسة مستمرة إلى الغد ، وألا ينشر شيء مما دار فى هذه الجلسة حتى ينشر مع رد الحكومة الذى ستدلى به إلى المجلس غدا . وهذا الكلام موجه لرجال الصحافة .

(رفعت الجلسة الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء) .

* * *

مضبطة جلسة ٣٠ مايو ١٩٥٠

٤ – استمرار المناقشة فى الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ، عن تصرفات بدت من الحكومة كان لها أثرها فى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة – انتهاء المناقشة ، وتأجيل النظر فى الاقتراح الخاص بتأليف لجنة تحقيق إلى الجلسة المقبلة .

الرئيس – نعود الآن إلى نظر الاستجواب ، وقد وافق المجلس فى هذه الجلسة على منح إجازة لحضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب . وبطبيعة الحال ستتولى الحكومة الرد على ما قيل بالأمس .

فهل سيحل أحد من حضرات الأعضاء محل حضرة الشيخ المستجوب ، ويكتفى برد الحكومة ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أنا أحل محل حضرة الشيخ المحترم المستجوب .

الرئيس – إذن تكون الكلمة الآن لحضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين (باشا) وزير الداخلية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – حضرات الشيوخ المحترمين .

لعل هذه القاعة ، على كثرة ما عرض فيها من استجوابات ، لم تشهد استجواباً اجتمعت فيه أسباب التناقض والغرابة مثل هذا الاستجواب ولم تشهد استجوابا انقلبت فيه الأوضاع رأساً على عقب كما حدث فى هذا الاستجواب .

نعم ، هو استجواب غريب فى بدايته ، غريب فى نهايته ، وإن كان واضحاً فى هدفه وفى غايته .

لم تر هذه القاعة استجوابا انتحل فيه المتهم صفة المدعى ، كما وقع فى هذا الاستجواب ، ولم تر استجواباً صفق المطعون فيه للطاعن ، كما وقع فى هذا الاستجواب ، ولم تر استجواباً هش المضروب فيه لجلاده ، ويسأله المزيد كما وقع فى هذا الاستجواب .

والاستجواب فى ظاهره اتهام للحكومة على أخطاء لم تجنها ، ولم تقع فى عهدها إن صحت ، وفى حقيقته حملة من التشهير على قوم وصفهم المستجوب بأن الأقدار شاءت أن يكون لهم مركز خطير فى هذا البلد .

ولقد اعترض من اعترض ، وقاطع من قاطع ، وصفق من صفق . ولكن شيئا واحداً أحسست به وأنا فى مقعدى ، وهو أن هذا المنبر قد اهتز اهتزازاً عنيفاً ، كما لاحظ سعادة رئيس المجلس ، لفرط ما خولفت تقاليد هذا المجلس ولائحته الداخلية .

جرى فى هذا الاستجواب ما لم يجر فى استجواب غيره وأخطر منه .

ولكن يؤسفنى أن أقول إن التقاليد التى جرى عليها هذا المجلس الموقر لم تتبع فى هذا الاستجواب ، بل بنى الاستجواب على مجرد ظنون وعلى تخمينات ، بل على مجرد حكم على النوايا والضمائر ، فقيل إن رئيس الديوان السابق استقال ، لأنه لا أمل عنده فى أن الحكومة ستهتم بملاحظاته . وعلى هذا الأساس والافتراض من أن الحكومة لن تهتم ، فليستقل رئيس الـديوان ، ولتشهر هذه الحملة بمن يراد التشهير بهم .

قال المستجوب فى استجوابه : إنى أريد أن أستجوب الحكومة بخصوص تصرفات بدت منها ، كان لها أثرها فى استقالة رئيس الديوان السابق ، وأفاض فى الشرح ثلاث ساعات متواليات يسرد ما ظن أنه أسباب دعت إلى الاستقالة . ومن الغريب أن ينتهى فى استجوابه إلى أن اقترح على حضراتكم تأليف لجنة برلمانية لتنتقل إلى رئيس الديوان السابق لتسأله عن أسباب استقالته .

اقترح ذلك بعد أن ظل ثلاث ساعات يشرح لماذا استقال الرئيس السابق ، مع أنه باقتراحه هذا يعترف بأنه لا يدرى شيئا وبأنه لم يذكر شيئا عن أسباب استقالة رئيس الديوان .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) — أقال تنتقل ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — نعم قال ذلك حرفياً ، ولن أذكر إلا من المضبطة :

« وانتخبوا لجنة تنتقل باسمكم إلى الرجل المستقيل لتسأله : لم استقال ؟ »

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — أكمل ، فلعل للجنة مأمورية

أخرى ، وهى التحقيق .

الرئيس – أرجو عدم المقاطعة . ومن له من حضراتكم ملاحظة ، فليبدها فى حدود اللائحة ، ودعوا معالى الوزير يتكلم .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – وما الذى استطاع حضرة المستجوب أن يذكره وقد أطلق له العنان ، وكان مجال القول أمامه فسيحا ؟

ذكر أربع أو خمس مسائل على سبيل الحصر : إحداها خاصة بمستشفى المواساة ، وثلاث أو أربع خاصة بنفقات جملة فلسطين .

وأستطيع أن أؤكد لحضراتكم أن تسعة أعشار ما سمعتموه بالأمس خارج عن موضوع الاستجواب . فليس موضوعه أن يشرح حضرة المستجوب مسائل مما ورد أو يظن أنه ورد فى تقرير قدم من ديوان المحاسبة منتقداً هذه التصرفات .

وهذه التصرفات لم تجر فى عهد الحكومة الحاضرة ، بل جرت فى عهد الحكومات السابقة منذ سنة ١٩٤٥ إلى أول عهد هذه الحكومة بمقاليد الحكم . فهذه الحكومة ليست مسئولة عن هذه التصرفات ، وإنما فى كل مسألة كان لا بد له أن ينتهى إلى أن ديوان المحاسبة ، قد حرر عنها لوزارة الصحة أو لوزارة الحربية فى تاريخ كذا ، ولم تحرك ساكنا . أما أنها لم تحرك ساكنا ، فهذا غير صحيح ، بل هو يختلف عن الحقائق التى كانت تحت نظر حضرة المستجوب لو أنه اهتم بذكر تلك الحقائق .

وكان تأخير رد وزارة الحربية أو وزارة الصحة عن الرد على ملاحظات ديوان المحاسبة بالسرعة التى يطلبها الرئيس السابق سببا داعيا لاستقالته فى نظر حضرة المستجوب .

وإذن ، فما قول حضرة الشيخ المحترم ، وقد اقتصر على ثلاث أو أربع مسائل . قال إن الرد عليها تأخر من سنة ١٩٤٥ إلى تاريخ تولى الوزارة الحالية الحكم ؟

ما قوله فى رسائل للديوان ظلت دون رد كل ذلك الوقت ؟

لقد بلغ عددها ستة آلاف ملاحظة ، أرسلها الديوان إلى الوزارات المختلفة فى العهد الماضى ، ولم يرد للديوان رد عليها إلى اليوم ، ومنها ملاحظات من سنة ١٩٤٥ ، أى مضى عليها خمس سنوات من غير رد ، ولم تكن فى نظر الشيخ المستجوب سببا لإثارة رئيس الديوان السابق .

أما تأخير الرد عشرين يوما ، فهذا يكون سببا للاستقالة فى ظن حضرة الشيخ المحترم . ولا أجىء بهذه الأرقام من عندى ، بل هى واردة فى تقرير لجنتكم المالية المؤرخ فى

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٠ عن تقارير ديوان المحاسبة عن السنوات ١٩٤٥ – ١٩٤٦ و ١٩٤٦ – ١٩٤٧ و ١٩٤٧ – ١٩٤٨

ستة آلاف مكاتبة أرسلها ديوان المحاسبة فى ثلاث سنوات ، ولم يرد له رد عليها من وزارة واحدة ومنها مكاتبات من سنة ١٩٤٤ – ١٩٤٥

لقد بلغت المكاتبات ٦,٢٢٩ مكاتبة ، هذه الآلاف من المكاتبات ليست السبب فى استقالة رئيس الديوان ، أما تأخير ثلاث مكاتبات عشرين يوما أو شهرا ، فإنه الكارثة التى حلت بديوان المحاسبة التى من أجلها تستجوب الحكومة الحاضرة بعد ثلاثة أشهر من توليها الحكم .

ثم يطلب بعد ذلك من حضراتكم أن تعتبروا أن هذا الاستجواب قدم لوجه المصلحة العامة وحدها .

فهل هذه المخالفات الأربع التى حددها الشيخ المستجوب ، وأفاض فى شرحها ، وفى التعليق عليها ، هى كل ما أخذه الديوان ، وكل ما سطره من ملاحظات على الحكومات السابقة فى السنين الأربع السابقة ؟

إن هذه المجلدات الضخمة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، وصفحاتها نحو الألف ، كلها مليئة بالمخالفات التى ارتكبت فى الوزارات المختلفة ، سجلها الديوان ، وطلب عليها ردوداً ، فلم يحرك أحد ساكنا . واعترف الديوان فى تقاريره بهذه الآلاف من المخالفات بخلاف تقرير سنة ١٩٤٨ الذى سيقدم إليكم .

ومع هذا فإن كل الذى اختاره من بين هذه الآلاف حضرة الشيخ المستجوب هى أربع مسائل بالذات لتكون محل استجوابه . فما باله ترك هذه الآلاف المؤلفة من الملاحظات فى التقرير ، ولم يعلق على واحدة منها ؟ إنه لا يعلق ، لأنه يقصد شخصا معينا ، فهو القصد وهو الهدف .

فكل هذه المخالفات – التى لا تتعلق بمبلغ خمسة آلاف جنيه ، بل هى تتعلق بمئات الآلاف من الجنيهات – فضلا عن أنها مخالفات دستورية وصفها رئيس الديوان السابق ، سعادة بهى الدين بركات (باشا) ، بعبارات قاسية شديدة .

ولكن كل هذه المخالفات ليست لها قيمة فى نظر حضرة الشيخ المستجوب ، وإنما هذه الملاحظات الثلاث التى ذكرها فى وزارة الحربية والملاحظة الوحيدة الخاصة بوزارة الصحة هى كل نظام الحكم فى مصر ، وهى دليل الفوضى والفساد .

أما هذه المئات من الصفحات المملوءة بالمخازى والمخالفات التى وقعت فى السنين الأربع السابقة ، فليس لها أدنى اعتبار فى نظر حضرة الشيخ المستجوب . فإذا تأخرت الحكومات السابقة فى الرد على ستة آلاف مكاتبة أرسلها الديوان للوزارات المختلفة فى سنين أربع مضت ولم يرد عليها رد ، فليس لذلك وزن فى نظر حضرة الشيخ المستجوب .

أما تأخر الحكومة الحاضرة فى الرد عشرين يوما ، فهو التفريط فى حقوق البلاد ، وهو الذى يدعو إلى الاستقالة ، وهو الذى يطلب منا أن تكون عندنا الشجاعة لمواجهته .

ومع ذلك ما هو موضوع الاستجواب ؟ وأين مسئولية الحكومة ، إن صح كل ما ذكره حضرة الشيخ المحترم ، التى يمكن أن تستجوب عنها الحكومة الحاضرة ؟

إن صحت هذه المآخذ والتهم ، فهى وصمة فى جبين الحكومات السابقة التى ارتكبت فى عهدها ، تحاسب عليها ، وتسأل عنها .

وإن صح أن الذخيرة التى كانت ترسل إلى الجيش فى فلسطين كانت تنطلق فى صدور الجنود المصريين الذين أطلقوها – كما قال حضرة المستجوب – فهذه جريمة والمجرمون لسنا نحن ، وليست هذه الحكومة ، وإنما الذين ارتكبت هذه الجرائم فى عهدهم . وهذه الحكومة الحاضرة هى آخر حكومة يمكن أن تؤاخذ على هذا ، وأن يوجه إليها استجواب عن هذه المخازى إن صحت .

وهذا آخر استجواب يمكن أن يوجه إلى هذه الحكومة بالذات . فهذه المخالفات ، ما ثبت منها فى هذا التقرير وما سيثبت فى تقرير سنة ١٩٤٩ ، كلها شهادة ووصمة عار على الحكومة التى اقترفت فى عهدها هذه الآثام ، لا نحن .

وإذا تركتم جانبا وقائع هذه المسائل الأربع بالذات ، ونفذنا إلى الصميم ، وهو مدى مسئولية هذه الوزارة ، كنت أفهم أن يقول حضرة الشيخ المحترم إن الديوان أرسل إلى الحكومة ، فلم تجب ولم تهتم .

وسأذكر لحضراتكم باختصار وإيجاز الوقائع والتواريخ لتروا مبلغ التجنى على الحكومة فى هذا الاستجواب :

بدأت المسألة بكتاب أرسله الديوان بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ إلى وكيل وزارة الصحة ، هذا نصه :

« حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الصحة

أتشرف بأن أرسل إلى عزتكم رفق هذا مستخرجاً بأهم الملاحظات التى أسفر عنها

تفتيش الديوان على حسابات مستشفى الملك فؤاذ الأول (المواساة) بالإسكندرية ، رجاء التكرم بالتنبيه إلى اتخاذ اللازم نحوها والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ مراقب عام المجالس والهيئات العامة

(إمضاء) »

أى أن هذا الكتاب أرسل قبل استقالة رئيس الديوان بشهرين ، لا خمس سنوات . وكان الكتاب المذكور غير مقصور على الملاحظة الخاصة بمبلغ الخمسة آلاف جنيه التى ذكرها حضرة المستجوب ، بل كان هذا الكتاب مكوناً من اثنتى عشرة صفحة من الفولسكاب ، ويحتوى على إحدى وأربعين ملاحظة . ويقول مصطفى مرعى بك إن وزارة الصحة لم تحرك ساكناً عندما وصلها هذا الكتاب ، وهذا غير صحيح . وإننى أترفق فى التعبير عندما أقول إنه غير صحيح فقط . فقد كتب الكتاب فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ وأرسل فى ٢٧ أو ٢٨ منه ، وأرسل إلى وزارة الصحة فى ٤ مارس سنة ١٩٥٠ . ثم أرسلته وزارة الصحة إلى مستشفى فؤاد الأول بخطاب هذا نصه :

« حضرة صاحب السعادة مدير مستشفى الملك فؤاد الأول

نتشرف بأن نرفق طيه مستخرجاً بأهم الملاحظات التى أسفر عنها تفتيش ديوان المحاسبة على حسابات مستشفى الملك فؤاد الأول بالإسكندرية بأمل التكرم بعد الاطلاع عليها التنبيه إلى اتخاذ اللازم نحوها والإفادة لإمكان الرد على الديوان بصفة عاجلة » .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟ المراقب العام

(إمضاء) »

وبعد هذا ، هل يليق بشيخ محترم فى يده مستندات رسمية أن يتجاهل هذا الكتاب ، ويقول إن وزارة الصحة لم تحرك ساكناً ؟ ومن بين الملاحظات الإحدى والأربعين ملاحظة تحت رقم ١٠ نصها كالآتى :

« صرف بموجب الإذن رقم ١٥٢١٢ مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه كمصاريف دعاية ، ولم يستدل على استصدار قرار من مجلس الإدارة بصرفه . ونرجو الحصول على القرار المذكور ، مع التنبيه بعدم صرف أى مبلغ يزيد عن ٣٠٠ جنيه إلا بعد عرض الأمر على مجلس الإدارة والحصول على موافقته على الصرف . كما لوحظ أن المبلغ سدرج بدفاتر المصروفات دون

إرفاق مستندات الصرف بمستندات الشهر » .

وإذا رجعتم إلى ما قاله حضرة المستجوب ، نجد أنه قد أسقط كلمة « مصاريف » ، ولم يذكرها مرة واحدة – ولو خطأ – فى الوقت الذى كرر فيه كلمة « دعاية » أكثر من عشر مرات . بل إنه أسقط هذه الكلمة ، وهو يتلو عليكم نص الإذن الذى فيه هذه الكلمة .

وظاهر من هذا أن الديوان لم يعترض على مبدأ الصرف فى ذاته ، ولم يعترض على أن المستشفى صرفت هذا المبلغ ، لأنه كما استبان لحضراتكم أن هذا معمول به فى مستشفى المواساة منذ إنشائه إلى اليوم . واعترض على أن قرار مجلس الإدارة لم يثبت فى مستندات الصرف التى ترفق بمصروفات الشهر .

لقد قلت لحضراتكم إنه بعد أربعة أيام من وصول هذا الخطاب ، كتبت وزارة الصحة إلى إدارة المستشفيات تحيل عليها هذه الملاحظات الإحدى وأربعين ، تطلب منها بحثها والرد عليها واتخاذ اللازم نحوها والإفادة لإمكان الرد على الديوان بصفة عاجلة . فلو أن أى واحد من حضراتكم ، أو مصطفى مرعى (بك) نفسه ، كان وزيراً للصحة ، هل كان يمكنه أن يتصرف أكثر من هذا التصرف ؟ من الطبيعى أن بحث ٤١ ملاحظة ، كلها ملاحظات حسابية ، وكلها ملاحظات هامة ، يقتضى بعض الوقت للرد عليها ، وقد رأيتم – حضراتكم – كيف أن الحكومة الماضية لا ترد على الملاحظات خمس وست سنوات . فهل إذا لم يرد على ملاحظات الديوان البالغ عددها ٤١ ملاحظة فى مدى شهرين يعتبر هذا تعطيلاً لأعمال الديوان ؟

يقول حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب إن الديوان كتب لوزارة الصحة المرة تلو المرة . ومن يسمع هذا يعتقد أن الديوان كتب إلى وزارة الصحة عبارة « المرة تلو المرة » عشر مرات ، والحقيقة أن الديوان لم يكتب إلا مرتين : إحداهما هى التى نتكلم عنها ، والأخرى فى ٦ أبريل لاستعجال الرد . وقد استعجلت وزارة الصحة الرد من المستشفى وحددت لها أسبوعين .

هذا هو دور وزارة الصحة . فهل هذه المسألة يصح أن تكون محل مؤاخذة وموضع استجواب ؟ °

خطاب وصل وزارة الصحة من الديوان ، فحولته بعد أربعة أيام من وصوله إليها ، واستعجلت الرد عليه بعد ثمانية وثلاثين يوما ، وحددت أسبوعين للرد عليها – فهل هذا يدعو إلى المؤاخذة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – ألم يسبق هذا الكتاب كتاب من الديوان لوزارة الصحة يحتوى على ستين ملاحظة ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الصحة العمومية – يحتوى على ٤١ ملاحظة ؟

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظـــة بك – أولى ملاحظات الديوان على وزارة الصحة كانت عن أية سنة ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – فى أغسطس سنة ١٩٤٩ انتقل مفتش الديوان إلى مستشفى فؤاد الأول بالإسكندرية لمراجعة حساباتها عن سنة ١٩٤٨ ، وأمضى فى هذه المهمة نحو أسبوعين عاد بعدها إلى الديوان فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ . وظل الديوان يراجع تقرير المفتش ويحرر ملاحظاته حتى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ . وفى هذا التاريخ أرسل الديوان ملاحظاته إلى وزارة الصحة وعددها ٤١ ملاحظة ، ومن بينها الملاحظة رقم ١٠ الخاصة بمبلغ خمسة آلاف جنيه ، فظل الديوان يبحث ملاحظات المفتش خمسة أشهر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – معنى هذا أن الديوان ظل خمسة أشهر يعد هذه الملاحظات ، والمستجوب يرى أن وزارة الصحة قد تأخرت فى الرد على هذه الملاحظات ، مع أنه لم يمض عليها أكثر من شهرين .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٠ أجابت المستشفى على ملاحظات الديوان بكتاب سأقرأه على حضراتكم . وقد ألحق به كتاب آخر أرسل بعد يومين من إرسال الكتاب الأول . فكأن المستشفى استغرقت ، فى بحث هذه الملاحظات وعددها ٤١ ملاحظة وإعداد الرد عليها الفترة من ٥ أو ٦ مارس إلى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٠ أى حوالى شهر ونصف .

ليت مصالح الحكومة ترد بهذه السرعة . فلو أن هذا حدث فى المصالح الحكومية ما بقيت ستة آلاف ملاحظة للديوان لم يرد عليها طوال خمس سنوات .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – بم أجابت المستشفى على كتاب وزارة الصحة رداً على ملاحظات الديوان ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – هل الرد كان قبل الاستقالة أو بعدها ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – الرد أرسل فى ٢٨ أبريل ، والاستقالة فى ٢٠ أبريل .

الرئيس – الاستقالة كانت قبل الرد .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قلت لحضراتكم إن الرد تعرض لكل الملاحظات.

وسأتلو على حضراتكم الرد على الملاحظة رقم ١٠ الخاصة بمبلغ الخمسة الآلاف من الجنيهات :

« بخصوص الاعتراض على مبالغ الدعاية للتبرعات أرجو أن تسمحوا لى بالإفاضة فى الرد على هذا الموضوع الحيوى للمستشفى كما هو حيوى لجميع المؤسسات الخيرية ، بل هو حيوى لكل مؤسسة صناعية أو تجارية ، كما أن التجارب قد علمت الجميع أن الاقتصاد فى هذا الباب فيه وبال كبير على كل المؤسسات .

« وقد جرت جمعية المواساة بالإسكندرية من يوم نشأتها خصوصا عند شروعها فى إنشاء هذا المستشفى الذى يدين بوجوده بعد فضل الله وعناية الفاروق إلى الصحافة والدعاية لجمع الأموال الطائلة التى تمكنت بها من إتمام عملها العظيم جرت على صرف نسبة بين ٥,٠ ٢٠٪ فى المائة من المبالغ المجموعة عن هذا الطريق وهذا إجراء سليم صحيح ولولاه لما جمع هذا المال . ولما تم هذا العمل الذى تفتخر به البلاد ولم تساهم فيه الحكومة بمبلغ يذكر .

« والآن وقد تم هذا المشروع وصار حقيقة واقعة ونحن على أبواب مشروع جديد لا يقل عن الأول عظمة بل يفوقه كلفة ومظهرا نرى الاعتراض علينا فى سلوك نفس السبيل .

« ويدهشنى أن يعترض علينا فى سلوك هذا السبيل مع أن وزارة الداخلية تصرح بنسبة ٢٦ ٪ لباعة أوراق اليانصيب ، ثم تحتم صرف ٥٠ ٪ من مجموع المتحصل إلى رابحى التذاكر ، فلا يبقى للمؤسسات أو الجمعيات الخيرية إلا مبلغ ضئيل يتراوح بين ١٠ أو ٣٠ فى المائة من جميع المبالغ المجموعة .

« فهل بعد هذا يعد صرف ١٠ ٪ من المبالغ المجموعة كتبرعات بواسطة الدعاية أو أشخاص تبذيرا أو عملا يصح الاعتراض عليه بعد أن تحصل المؤسسة على ٩٠ ٪ من المبلغ ؟

« إنى لمست أن المؤسسة التى أتشرف برئاستها الآن نشأت وترعرعت ونجحت على هذه س ، وأنى أدين بها وسأستمر عليها ولن يقف فى طريقى للإنشاء والتعمير للخير أى ا دمت أعلم فيه الحق والصواب .

ضيف إلى ذلك نقطة أخيرة وهى أن نسبة الـ ١٠ ٪ التى تصرف ليست هى فى الواقع صروفات ، بل هى تستقطع من المال المجموع فليست فى نظرى مصروفات ، بل إن الباقى بعد صرف هذه المبالغ هو الإيراد الفعلى .

« كما أقرر أن الجزء المعترض على صرفه خاص بالمال المجموع لمعهد فاروق الطبى الذى لم يتم إنشاؤه بعد وليست له أية علاقة بميزانية المستشفى .

« وسأعرض على مجلس الإدارة هذا المبدأ الذى أؤمن به وإنى على يقين أن المجلس

سيرحب به لأنى أربـأ أن يغلقوا على المستشفى بابا كبيرا يدر عليه المال الكثير .

« وزيادة على ذلك هل لى أن أسأل الديوان إذا رأى غير ذلك من جهة جمع التبرعات سواء للمستشفى أو للمؤسسة الجديدة من أين لى أولا بالمال الذى يغطى ميزانية المستشفى التى تبلغ ٨٥ ألف جنيه ، مع أن الحكومة لا تدفع إلا ٢٥ ألف جنيه وهى قيمة لا تغطى مرتبات الموظفين . ومن أين لى بالمال المراد جمعه للمؤسسة الجديدة وهو يبلغ أكثر من نصف مليون جنيه ؟

« وياحبذا لو أن ديوان المحاسبة وفر على هذا المجهود وكفانى مشقة التعب وبذل ماء الوجه فى الشحاتة للخير كما يوفر على احتمال اللوم والاعتراض بأن يدبر المال اللازم لإدارة هذه المؤسسة وإتمام المؤسسة الجديدة من أبواب ميزانية الحكومة وأكون شاكرا له مدى الحياة باسم المرضى والفقراء .

« هذا رأينا ومبدأنا فى موضوع جمع التبرعات عامة .

« أما فى الموضوع الذى أشار إليه تفتيش الديوان بالذات وهو صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه فقد بدأنا حملة صحفية كبيرة وكلفنا أمرها إلى صحفى كبير فى أواخر سنة ١٩٤٧ ، وقد قام بهذه المهمة مشكوراً ولم يكن ذا صفة فى ذلك الوقت إلا صحفياً كما كان له ولصحيفته من قديم فضلا كبيرا على هذا المستشفى الذى تفخر به البلاد ، وكان ذلك هو السبب الوحيد الذى من أجله كلفناه بهذه المهمة النبيلة الذى وفقه الله فيها وحصلنا بها على مبلغ يقرب من ٦٠ ألف جنيه للمؤسسة الجديدة ، وكانت النسبة التى تكلفناها أقل نسبة صرفناها على الدعاية منذ نشأة الجمعية والمستشفى ، وقد تقدمنا لعزته فى ذلك الوقت بخطاب شكر أتشرف بإرفاق صورة منه وإنى أشعر بأسف شديد أن يثار اعتراض على سلوك قديم نبيـــل فقد تدعو إثارته إلى قتل الهمم وإيقاف الإنشاء والتعمير للخير .

« والله أسأل ألا يعترينا يأس من هذه الاعتراضات ونحن فى طريق إنشاء تلك المؤسسة الكبيرة التى نتمنى أن يتم إنشاؤها قريباً لنضيف بها فخراً على فخر » .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — هل ثبت أن مفتش الديوان اطلع على إذن الصرف والكتاب المرفق له ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — نعم ، ووقع عليه بما يفيد المراجعة . أى أن هذا المستند لم يصطنع لخدمة الاستجواب ، بل أرفق نص الكتاب مع إذن الصرف .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا — ما مقدار المبالغ التى حصلت عليها المستشفى نتيجة لهذه المجهودات ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — المبالغ التى حصلت عليها المستشفى نحو ٥٥ ألف جنيه . ولما ذهب مفتش الديوان إلى المستشفى سأل مديرها فى محضره عن المبالغ التى حصلت ، فقدم المدير بياناً بالتبرعات الكبيرة التى جمعت نتيجة لهذه الحملة الصحفية وهذا المجهود .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — لقد جاء بيان بهذه المبالغ إلى اللجنة المالية بالمجلس فى حينه ، وهو يحتوى على خمسة عشر ألف جنيه من سعادة عبود باشا ، وعشرين ألف جنيه من بنك مصر ، وخمسة عشر ألف جنيه من بلدية الإسكندرية ، وعشرة آلاف من الجنيهات من كوتسيكا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — وقد تبين من كلام مدير المستشفى أن الدعاية والبروباجندة التى عملت لم يقتصر أثرهما على المبالغ التى جمعت فقط ، بل إنه كان من نتيجة ذلك أن زاد الإقبال على يانصيب الجمعية ، فزادت إيراداتها .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى باشا — إن لليانصيب نظاماً خاصاً معروفاً ويتولى شؤون الدعاية له مختصون .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لقد كان القصد من هذا التفويض الصحفى هو الإقبال على شراء أوراق اليانصيب ، وذلك بعمل الدعاية اللازمة لذلك . ومن الطبيعى أنه لا يمكن أن يتبادر إلى الذهن أن يقوم الأستاذ كريم ثابت بك وقتئذ بتوزيع أوراق اليانصيب بنفسه .

ولقد كان من نتيجة هذه الدعاية والجهود التى بذلت أن صرح مدير المستشفى بأن الإقبال على شراء الأوراق قد زاد زيادة ملحوظة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — هل توجد مستندات بالحملات الصحفية والإعلانات التى نشرت والمقالات ؟ وفى أى الجرائد والمجلات ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إننى لا أريد أن أقع فى الخطأ الذى انتقدته بالأمس ، فحضراتكم لستم الآن بصدد تحقيق وجوه الصرف ، وليست هذه مهمة المجلس فى هذه الليلة ، ولا هى موضوع الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إذن لماذا تلوت هذا الكتاب علينا ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – تلوته بناء على طلب حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) . وهذه تفاصيل لأمور أو مسائل واردة فى تقرير ديوان المحاسبة ، وللديوان فيها رأى ، وسيعرض التقرير على حضراتكم ، وسيحال إلى لجنة مختصة ، لها مطلق التصرف ، أن تبدى رأيها ، ولكم أن تناقشوه . فليس الاستجواب مقدماً بسبب أن مدير المستشفى قد صرف مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه لسعادة كريم ثابت باشا ، ولو كان الاستجواب مقدماً لهذا السبب . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – إذن ما وجه الكلام فى هذا الموضوع الآن ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – وجه الكلام أن حضرة المستجوب قد أفاض فى الكلام عن هذه الواقعة ساعات طوالا .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور جاد قنديل – إن معالى الوزير يريد أن يرضى المجلس بقوله هذا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا ما قلته مراراً ، ولفت النظر إليه ، فقد قلت إن المناقشة فى هذا الأمر خارجة عن موضوع الاستجواب ، فالاستجواب لم يقدم عن تصرف مدير المستشفى لصرفه مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه إذ لا يمكن أن يكون هذا موضوع استجواب .

أيدرى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل من الذى كان يجب أن يوجه إليه هذا الاستجواب عن هذه الواقعة ؟

إنه كان يجب أن يوجه إلى معالى وزير الصحة الذى كان يتولى شؤون تلك الوزارة سنة ١٩٤٩ ، والذى أرسلت إليه ميزانية هذا المستشفى والحساب الختامى عنها ، وإن كان هناك خطأ قد وقع من المستشفى ، فقد كان على وزير الصحة حينذاك ، الذى تلقى الحساب الختامى عن أوجه الصرف سنة ١٩٤٨ ، أن يناقش المستشفى فى هذا الخطأ إن كان هناك خطأ ، وما كان يصح أن يسأل عن ذلك وزير الصحة الذى يتولى شؤون تلك الوزارة سنة ١٩٥٠ .

حضرة الشيخ المحترم نجيب إسكندر باشا – ولكن الحساب الختامى لم يرد إلا سنة ١٩٥٠ .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – هل تضمنت ميزانية المستشفى وحسابها الختامى هذا المبلغ ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أعتقد ذلك .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – إذن يكون الأمر فى غاية الخطورة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة — لى سؤال فى الموضوع .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لحضرة الشيخ المحترم أن يتكلم بعد أن أنتهى من كلمتى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة — صرحت معاليكم أمس أنه قد منع طبع التقرير .

الرئيس — لم يصرح بهذا .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظة — هل سترد هذه المسائل فى تقرير ديوان المحاسبة ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إذا كانت الورقة التى تلا منها حضرة المستجوب قد حصل عليها من رئيس الديوان السابق . فسترد فى التقرير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أباظة — إذن لماذا منع الطبع ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لم يحصل منع الطبع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة — لا جزئياً ولا كلياً ؟

الرئيس — لقد قال معالى فؤاد سراج الدين (باشا) أمس إن الطبع لم يمنع .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — من رأيى أن نمكن معالى فؤاد (باشا) أن يتم كلمته ، ولمن شاء أن يطلب الكلمة بعد ذلك .

الرئيس — وهذا هو ما نريده ، ونرجو معالى الوزير ألا يمكن أحداً من حضرات الزملاء من مقاطعته .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لقد قلت بالأمس ، وأقول اليوم إن هذه الوقائع ، ليست موضوع الاستجواب ، وإن موضع مناقشتها هو عند عرض تقرير الديوان على حضراتكم ، ولكن الرغبة فى التشهير ، والرغبة فى إثارة هذا الغبار كله حول أشخاص معينين بالذات ، هى التى أضاعت من وقتكم الثمين ثلاث ساعات بالأمس فى الاستماع إلى وقائع ما كان ينبغى أن تعرض عليكم قبل عرض تقرير الديوان . ولكن وقد ذكرت الوقائع ، وذكرت محرفة ، واستقطعت كلمات وألفاظ عمدا ، وذكرت وقائع مغلوطة ، وغير صحيحة ، واتهمت وزارة الصحة بأنها لم تحرك ساكنا ، كل هذه الوقائع غير الصحيحة هى التى تدفعنى أن أقول هذه التفصيلات .

ويخلص من هذه الخطابات ومن أقوال مدير المستشفى أولا أن المبلغ صرف بإذن

صرف ومقيد بالدفاتر ، ولم يصرف خلسة ولا خفية .

وعندما سئل مدير المستشفى عن المستندات ، قال : أية مستندات ؟ هل الدعاية الصحفية أو المجهود الخاص يمكن أن تقدم عنه مستندات ؟ إنه مجهود شخصى وفكرى ، وثانيا لم يصرف أى مبلغ من إعانة الحكومة بل كان هذا المبلغ من ضمن المبالغ التى جمعت عن طريق التبرعات الخاصة بالمؤسسة الجديدة ، ولم تكن من حساب المستشفى .

والمفهوم أن من بين عناصر الصرف مصاريف مدفوعة . أفهم أن يطلب الديوان هذه المستندات الخاصة بالصرف ، ولكنى لا أفهم إثارة كل هذه الزوبعة دون أن تستوفى بحثاً إن كان هناك نقص فى البحث ، ولا أفهم أن يسقط المستجوب كلمة « مصاريف » عمداً ، مع أنها واردة فى كتاب الديوان . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – إن الكتاب المحرر فى ٢٦ فبراير لم لم يتضمن كلمة « مصاريف » ، بل ذكر فيه مبالغ للدعاية .

الرئيس – أليست عبارة « مبالغ للدعاية » معناها « مصاريف » ؟ أظن أن هذا أمر مفهوم ضمنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – هذه الكلمة لها أهمية .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة – هل يرى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل أن تسمى « أتعابا » ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لقد جعل معالى فؤاد (باشا) أهمية كبرى لكلمة « مصاريف » ، وأنا أقول لمعاليه إن الديوان لم يذكر هذه الكلمة فى خطابه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – يضاف إلى هذا كله أن كريم ثابت (باشا) كان فى ذلك الوقت الأستاذ كريم ثابت (بك) الصحفى ، ورئيس تحرير جريدة « المقطم » ولم يكن هناك ما يمنعه كصحفى من رجال القلم أن يتولى مثل هذه الدعاية لحساب أية مؤسسة اجتماعية أو خيرية . لم يكن هناك مانع ، لا من القانون ولا من العرف ولا مما جرى عليه العمل ، أن يتولى صحفى كبير شأن مثل هذه الدعاية لمستشفى خيرى أو لجمعية خيرية أو أهلية أو اجتماعية .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – ما هو التاريخ الذى عين فيه كريم باشا مستشاراً صحفياً لجلالة الملك ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لقد عين فى سنة ١٩٤٩

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – ما هو تاريخ اليوم الذى عين فيه على وجه التحديد ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد كان فى أوائل سنة ١٩٤٧ بحسب الميزانيات .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – على كل حال بعد حصولة على الشيك ، ويمكن أن يستفسر عن تاريخ التعيين من دولة إبراهيم عبد الهادى (باشا) الذى كان رئيس ديوان جلالة الملك وقتئذ .

حضرة الشيخ المحترم عبد القوى أحمد (باشا) – أرى أن ننتقل إلى نقطة أخرى .

الرئيس – هذه المسائل عرضت أمس ، ويرى معالى الوزير أن يجيب عنها .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – يجب أن تتاح الفرصة لمعالى الوزير أن يتم كلامه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قبل أن أنتقل إلى نقطة أخرى أختتم هذه المسألة بما هو فى صميم موضوع الاستجواب ، وهو مسئولية وزارة الصحة عن واقعة الخمسة الآلاف جنيه بالذات ، وهل كانت مسئولية توجب تقديم هذا الاستجواب ؟

أعتقد أن هذه نقطة قد وضحت تماماً أمام حضراتكم ، وما كان يخفى على حضرة المستجوب وما كان ليجهل ، والمعروف عنه أنه برلمانى مشهور وقانونى كبير ، إن موقف وزارة الصحة من هذه النقطة موقف سليم لا غبار عليه ، وليس محل مسئولية مطلقا أياًّ كانت الصور التى تكون عليها هذه المسئولية . ولكنها الرغبة كما قلت فى التشهير والتجريح هى التى دفعته إلى تجاهل هذه القواعد الأولية فى الاستجواب ، وإقحام الحكومة إقحاماً حتى يمكن أن يقدم استجوابا ويمكن أن تثار هذه الحملة الطائشة .

والآن أنتقل إلى مسألة نفقات حملة فلسطين . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – لكى نستوفى هذه النقطة ، أقول لقد جاء فى كلام معالى الوزير إن وزارة الصحة سألت المستشفى عن سبب الصرف من غير عرض الأمر على مجلس الإدارة ، ورد المستشفى لم يرد فيه شىء عن هذه المخالفة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، إن وزير الصحة لم يفعل أكثر مما فعله كل وزير ، وهو أن يحيل الملاحظات جملة إلى الجهة المختصة فيطلب منها رداًّ عليها .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – من ضمن الملاحظات أن هذا المبلغ

صرف من غير عرضه على مجلس الإدارة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — هذا كما قيل إن الديوان لم يعترض على مبدأ الصرف ، وإنما قال إن المبلغ صرف قبل عرضه على مجلس الإدارة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) — إن رد المستشفى لم يتناول هذه النقطة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — ولقد قال مدير المستشفى فى رده على ديوان المحاسبة إن عادة المستشفى جرت منذ إنشائه إلى الآن على هذه القاعدة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) — هل جرت العادة أن تدفع مصاريف دعاية ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — جرت العادة على أن تدفع نسبة مئوية من المبالغ المتجمعة لمن يكون له مجهود فى جمعها .

وسلم المدير ضمنا بأنه لم يعرض الموضوع على مجلس الإدارة ، وعلل هذا بأن عادة المستشفى منذ إنشائه إلى الآن جرت على هذه القاعدة ، وهى صرف نسبة معينة ، ووعد بعرض الأمر على مجلس الإدارة . ولقد سبق القول إن فى هذا مخالفة من ناحية الشكل ، وكتاب ديوان المحاسبة نفسه أشار إلى أن المخالفة تنحصر فى هذه النقطة .

حضرة الشيخ المحترم عبد القوى أحمد (باشا) — إن النقطة المهمة التى نرغب فى الوقوف عليها هى معرفة : هل الحكومة تدخلت فى منع طبع التقرير أولا ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — صور حضرة المستجوب لحضراتكم أن وزارة الحربية والبحرية وأن المسئولين فيها يضعون العقبات لتحول دون أن يتمكن ديوان المحاسبة من مراجعة مستندات وحسابات حملة فلسطين .

والواقع — يا حضرات الشيوخ المحترمين — أن الحقيقة خلاف ذلك باعتراف الديوان نفسه ، وإنى أذكر لحضراتكم وعلى لسان رئيس الديوان السابق شخصياً أنه أيد لى ما نشره معالى وزير الحربية والبحرية فى إحدى الصحف من أنه عندما زاره رئيس الديوان السابق أبدى له كل استعداد لتسهيل مهمة ديوان المحاسبة ، كما أبدى له أنه على استعداد لأن يضع الخزانة السرية تحت تصرفه . وفعلاً وضعت الأوراق والمستندات تحت تصرف الديوان . ذكر هذا معالى وزير الحربية والبحرية فى الصحف ، وأيده لى رئيس الديوان السابق .

وثابت — باعتراف الديوان نفسه — أنه فى هذه الفترة القصيرة من سبتمبر لحين وضع

التقرير قد اطلع على ٤٠ ألف مستند خاص بحملة فلسطين. وإذا توجه أحد من حضراتكم إلى وزارة الحربية ، لوجد عدداً كبيراً من موظفى الديوان يحتلون قاعة كبيرة فى الوزارة وتحت تصرفهم عشرات من موظفى الوزارة ، فلم يحل أحد دون الديوان وتمكينه من تأدية عمله . ومن الظلم والتجنى أن يقال إن رئيس الديوان السابق قد استقال لأن عقبات قامت فى سبيله تحول دون تمكينه من مراجعة مستندات حملة فلسطين . وهذا غير صحيح ، ومن يقول به فإنما يجافى الحقيقة ، فالديوان قد اطلع على كل المستندات ولم يرفض له طلب ولم يخف عليه أى مستند مما طلبه . ولم يقل لكم المستجوب إن الديوان قد طلب أى مستند ، فرفضت الوزارة هذا الطلب . ولكن كل ما ذكره انحصر فى ثلاث مسائل : هى اقتراحات لم يطلب عنها رد ، وترك التصرف فيها لمعالى وزير الحربية والبحرية ، وطلبات بعدم صرف مبالغ . ولكنه لم يذكر أن الديوان طلب بيانا أو مستنداً أو ملفًا ومنع عنه . فما هى هذه العقبات التى حالت دون تمكين رئيس الديوان من القيام بمهمته وأدت إلى استقالته ؟

إن حضرة المستجوب لم يذكر عقبة واحدة ، وإنما القصد فيما ذكره هو الوصول إلى حملة التشهير والتجنى ، لا أكثر ولا أقل . وتقارير ديوان المحاسبة السابقة فى السنوات الثلاث السابقة أيضاً مليئة بالمخالفات عن وزارة الحربية كشأن أية وزارة أخرى .

وبالرغم من ذلك لم يذكر حضرة المستجوب من هذه المخالفات إلا هذه الوقائع ، فما هى ؟ قال إنها سوء تموين الجيش والغش والتدليس فى شراء الأسلحة والذخائر . من الجائز أن يكون هذا الكلام صحيحاً ، كما أنه من الجائز أن يكون غير صحيح . وكل يوم نرى متعهدين يتعاملون مع الحكومة ويغشونها ، ولكن المسئولية فى ذلك ليست على وزير اليوم ، ولكنها تقع على الحكومة التى كانت قائمة وقتئذ .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور نجيب إسكندر (باشا) — إن الحكومة السابقة لم تعرف ذلك ، لأن الديوان لم ينبه عن هذه المخالفة إلا فى عهد هذه الحكومة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — كان يجب أن تكون الرقابة كاملة فى وقت التنفيذ والحرب قائمة . وأكثر من هذا قال حضرة الشيخ المحترم المستجوب : كيف تتعاقد وزارة الحربية مع رجل يدعى رودى رجيله ، وهو رجل كان محكوما عليه بالسجن وهرب ؟ أتعرفون حضراتكم متى كان هذا التعاقد ؟ لقد كان هذا التعاقد فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقت أن كان حضرة الشيخ المستجوب وزيراً . ونحن الآن الذين نستجوب عن هذا . أليس

هذا بعجيب ؟ إن معالى الأستاذ مصطفى نصرت وزير الحربية والبحرية هو الذى يستجوب الآن عن تعاقد حدث مع رودى رجيله فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، ولا يستجوب عنه الذين أبرموه .

إن الذين كانوا فى الحكم فى سنة ١٩٤٩ وحدث التعاقد فى أيامهم هم الذين يصفقون اليوم لمصطفى (بك) مرعى حينما يقول إن الوزارة تعاقدت مع هذا الرجل . أليس هذا غريبا ؟

يقول حضرة الشيخ المستجوب إن وزارة الحربية استوردت ذخائر فى يناير سنة ١٩٤٩ ، قال عنها الخبير إنها فاسدة . إن صح هذا ، فهل نحن مسئولون عنه ؟

هل تستجوب الحكومة الحاضرة عن عمل خاطئ قامت به الحكومة السابقة ، أم الأولى أن يستجوب من كانوا فى الحكم ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — وما هى الطريقة التى يمكن أن نستجوب بها الآن من كانوا فى الحكم ؟

إن المفروض أن تستجوب الحكومة القائمة فى الحكم .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — لقد كان معالى فؤاد سراج الدين (باشا) عضواً فى الحكومة فى ذلك الوقت .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — يقول مصطفى مرعى (بك) إن رئيس الديوان السابق قد كتب إلى معالى وزير الحربية ينبهه إلى هذه المسائل ، فمتى كان ذلك ؟

لقد حدث هذا فى ٨ مارس سنة ١٩٥٠ ، وكان هذا أول إخطار يصل إلى معالى وزير الحربية الحالى ، ورئيس ديوان المحاسبة يستقيل بعد ٣٠ يوماً من هذا التاريخ . ويقال إن سبب استقالته هو أن وزير الحربية الحالى أخر الرد عليه مدة ٣٠ يوماً ، وأنه عطل مهمته بينما يوجد هناك ستة آلاف مخالفة لم ترد عليها الوزارات منذ خمس سنوات . فهل يعقل أن يقال إن سبب استقالة رئيس الديوان هو تأخير رد الوزارة عليه مدة ثلاثين يوماً ؟ هذا لا يمكن أن يقال . إن رئيس الديوان السابق برىء من كل كلمة قيلت بالأمس من فوق هذا المنبر . ولكن رغبة التشهير بأشخاص معينين هى التى أقحمت مسائل حملة فلسطين ومستشفى المواساة .

هل يعقل أن يستقيل الأستاذ محمود محمد محمود ، المعروف بالعقل والاتزان ، لأن معالى وزير الحربية والبحرية أخر عنه الرد لمدة ثلاثين يوماً ، بينما الأمر الذى يطلب

الرد عليه يتعلق بمسائل يقتضى بحثها زمناً طويلاً للرجوع إلى مستنداتها وملفاتها كى يكون رد الوزارة عليها شاملا وافياً ؟

فهل أؤكد لحضراتكم أنه إن كان رئيس ديوان المحاسبة السابق قد استقال لتأخير الرد عليه ثلاثين يوماً ، فإنه لا يمكن أن يمكث رئيس ديوان فى منصبه شهراً واحداً ؟

فمن العجيب أن يضيع وقت المجلس سدى فى مثل هذا الكلام ، ومع ذلك فإن خطاب ٨ مارس سنة ١٩٥٠ لم يطلب فيه ديوان المحاسبة أى رد أو بيان عنه ، بل وضع اقتراحات تحت نظر معالى وزير الحربية والبحرية . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – نريد أن نسمع نص الخطاب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إن نص الخطاب طويل ولا يتسع وقت المجلس لتلاوته ، وعلى كل فأنا أؤكد لحضرة الشيخ المحترم زكى على (باشا) : أن هذا الخطاب لم يطلب فيه أى بيان أو رد بل تضمن عدة اقتراحات كما قلت .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – وماذا تضمن خطاب ٨ مارس سنة ١٩٥٠ ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى سأتكلم عنه ، وما رأى حضرة الشيخ المحترم فى الستة الآلاف مخالفة ، هل أرد عليها ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – سأتكلم عن هذه المخالفات .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – على كل حال سأتلو على حضراتكم الجزء الأخير من هذا الخطاب ، وهو خلاصة ما جاء فى الكتاب كله :

« لهذا ، ومع التسليم بقصور وسائل الديوان عن القطع برأى فى الناحية الفنية للمسألة ، فإنه لا يسعه إلا أن يضع تحت نظر معاليكم ما تكشفت عنه دراسة هذا الموضوع ، فقد ترون معاليكم تكليف لجنة فنية يمكن الاطمئنان إلى حكمها لإعادة اختبار هذه الذخيرة ، والبت فيها » .

هذا هو خلاصة ما جاء فى كتاب ٨ مارس سنة ١٩٥٠ ، وهو كما ترون حضراتكم لا يحتاج إلى أى رد ، بل يتضمن ملاحظات يبسطها رئيس الديوان أمام معالى وزير الحربية والبحرية . وقد قال فيه : لعله يكون من المفيد أن يقوم الوزير بعمل معين من الأعمال .

وهناك كتاب ثان خاص بصفقات أخرى لنفس هذا الشخص . وقد أرسل إلى كتابا من حقى أن أتلوه على حضراتكم ، كما أرسل صورة منه إلى سعادة رئيس مجلس الشيوخ .

أما كتـــاب ٢٢ مارس فهو خاص بعمليات لصفقات لمثل هذا الرجل . وقد طلب

ديوان المحاسبة فى هذا الكتاب وقف صرف أى مبلغ إلى أبو رجيله .

. وكان الغرض من هذا الطلب العاجل وقف الصرف فى الحال ، ولو أنه قد تبين فيما بعد أنه لا ضرر من الصرف . وفعلا أمر الوزير بعدم الصرف ، فلم يصرف مليم واحد لهذا الرجل إلى اليوم ، بعد طلب ديوان المحاسبة ، بناء على ما ورد فى هذا الكتاب ، وقد تحققت من هذا شخصياً من رئيس ديوان المحاسبة .

ولقد أشيع فى وقت من الأوقات أن مبالغ صرفت ، فأرسل الديوان بعض مفتشين ، فتبين لهم أنه لم يصرف أى مبلغ بعد طلب الديوان ، وقد كانت باقى طلبات الديوان تحتاج إلى بحوث وبيانات ومعلومات .

أرسل كتاب ديوان المحاسبة إلى الوزارة ، فوصل إليها فى يوم ٢٤ مارس . وكانت استقالة رئيس الديوان بعد ذلك بعشرين يوما ، فهل تعتبر هذه الفترة القصيرة التى تأخر فيها الرد سببا فى استقالة رئيس ديوان المحاسبة .

وهل يقال إن الحكومة تسببت فى استقالته ، فى حين أن الوزير قد أوقف فى الحال ما يخشى منه ، وهو الصرف ؟

ألا يكون ظلما – يـاحضرات الشيوخ المحترمين – للحكومة بعد ذلك أن تستجوب ، وأن تتهم بأنها وضعت العراقيل التى تحول دون قيام رئيس الديوان بواجبه ، وتسببت فى استقالته ، لأنها لم ترد على كتاب فى هذه الفترة القصيرة التى سبقت الاستقالة ؟

هذا كلام لا يصح أن يقال من فوق هذا المنبر ، وهذا كلام لا ينطلى على أحد . وعيب – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن يلقى مثل هذا الكلام عليكم ، وأن يكون موضع استجواب . خبرونى ، لم أثيرت هذه الضجة حول التحقيق ؟

افرضوا أسوأ الفروض : أن أبا رجيله قد تعاقد مع الحكومة كأى متعهد يقوم بتوريد أسلحة وذخائر ، وفى كل دفعة من دفعات التوريد تمتحن هذه الأسلحة والذخائر فتسقط ثم ترفض ، كما جرى الأمر فى مثل هذه العمليات . لكن سبب اللبس أن حضرة المستجوب عندما تعرض إلى هذا الموضوع ، أسقط من كلامه أن الذخائر والأسلحة التى تبين من فحصها عدم صلاحيتها ترفض ، أسقط هذا من كلامه ليدخل فى روعكم أنه مع سقوطها لا ترفض .

أتحدث إليكم بعد هذا عن مسئولية الموظفين والضباط الذين يقومون باستلام هذه الأسلحة والذخائر ، فأتساءل ما مسئوليتهم ؟ افرضوا أن متعهدا نصابا قام بتوريد أسلحة

وذخائر ليست صالحة فلم يقبلها الموظفون أو الضباط . افرضوا هذا ، فما ذنبهم حتى يحقق معهم ؟ إن الضجة التى أثيرت حول أبى رجيله ليست زوبعة فى فنجان ، إن شأن هذا المتعهد شأن أى متعهد آخر لا يفى بالتزاماته .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) — لقد فهمنا أنه بعد أن ثبت الغش فى أكثر من رسالة ، كلف هذا المتعهد بتوريد رسالات أخرى .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لقد سبقنى حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) فيما كنت أريد أن أقوله بلحظة قصيرة ، لقد كانت هناك خطورة وقت حرب فلسطين : كنا بالميدان ، وكنا عرضة بعد ذلك للخطر فى أية لحظة . وما يقصده حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) هو أنه كان من الواجب اتخاذ إجراء مع هذا المتعهد كفسخ العقد مثلاً أو مصادرة التأمين أو طلب تعويض . ولست — ياحضرات الشيوخ المحترمين — فى الموقف الذى يسمح لى بأن أقول إذا كانت مثل هذه الإجراءات قد اتخذت أو لم تتخذ ، وهل استمر الرجل فى توريد الأسلحة والذخائر أو لم يستمر ، لأن مجال الكلام فى هذا الموضوع يكون عند نظر تقرير ديوان المحاسبة ؟ إنما أنا بصدد الرد على استجواب عن مسئولية الحكومة الحاضرة .

ولا أعتقد أن حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) يطالبنى بأن أذكر الأسباب التى دعت الوزارة السابقة التى كانت فى الحكم سنة ١٩٤٩ إلى عدم القيام بإلغاء مثل هذا التعهد وإلى عدم مصادرة التأمين . كل هذه إجراءات يقصد بها الوصول إلى تحديد المسئولية والأخطاء التى وقعت من المتعهد .

إن المهم فى الموضوع ، هو أنه عندما طلب ديوان المحاسبة إيقاف الصرف حتى يتم البحث ، أوقف الصرف فى الحال ، والذى أمر بإيقاف الصرف هو معالى وزير الحربية الحالى .

أنتقل بعد ذلك إلى ما ذكره حضرة المستجوب عن موضوع حريق القلعة . لقد غالى فيه ، ولقد راجت إشاعات وقتئذ حول هذا الموضوع فقيل هل حدث الحريق بفعل فاعل ، أو حدث قضاء وقدرا ؟

حدث الحريق ، وبدأ بعد ذلك ديوان المحاسبة يكتب عنه إلى وزارة الحربية . وطلب فى شهر يناير ومارس سنة ١٩٥٠ الاطلاع على أوراق التحقيق ، ولم يكن التحقيق إذ ذاك قد انتهى ، لأن هذه التحقيق كانت تقوم به هيئتان ؛ هيئة عسكرية من ناحية ، وهيئة من رجال

النيابة من ناحية أخرى . كما كانت هناك معاينات فنية وعسكرية تحتاج إلى وقت فلم يكن من المستطاع إجابة الديوان إلى طلبه مادام التحقيق لم ينته بعد . ولما انتهى التحقيق منذ أسبوع أو أكثر ، أرسله معالى الوزير إلى النيابة العمومية ، دون أن يأخذ بنتائجه أو يبت فيه لتتصرف فيه كما تشاء ، فماذا يؤخذ إذن على وزير الحربية ؟ ديوان المحاسبة يستعجل الرد ، والتحقيق لم ينته ، ولما انتهى التحقيق أرسل إلى النيابة العمومية ، فأى محل للاستجواب فى هذه النقطة ؟

إن التحقيق فى النيابة يستغرق وقتا طويلا إذا كان الحادث جنحة أو مخالفة ، فما بالكم بأمر حريق فى مخازن ذخائر هائلة ؟ هذه هى الحقيقة ، وليس فيها ما يؤخذ على الحكومة الحاضرة ، أو يكون موضع استجواب للوزارة .

وأخيراً أنتقل إلى مسألة السلاح البحرى :

لقد ارتفع الاعتماد من ٢٠,٠٠٠ جنيه إلى ١٤٠,٠٠٠ جنيه ، فمتى حدث هذا ؟ حدث هذا فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، وشكل مجلس للتحقيق فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ، وكان حضرة الشيخ المستجوب وزيرا فى الوزارة التى تم فى عهدها تشكيل هذا المجلس . قال حضرته إن قائد السلاح البحرى يحاسب قائد السلاح البحرى . هذا صحيح ، ولكن حدث هذا فى عهد الوزارة التى كان عضوا فيها ، فكيف تستجوب الوزارة الحاضرة فى أمر لم يحدث فى عهدها ؟

لقد كتب ديوان المحاسبة للوزارة فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ يطلب تقديم المسئولين للمحاكمة ، ولم يكن بد قبل ذلك من اتخاذ إجراءات تستغرق وقتا كبيرا ، إذ لابد للوزير من طلب الملفات وفحصها ، وأخذ رأى المستشار القضائى فى أمر إحالة أحد التجار إلى المحاكمة ؟ ألا يستغرق هذا وقتا من الوزير المختص الذى تسلم عمله فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ ، وتسلم كتاب الديوان فى ١٥ يناير ؟

هذا الكتاب الذى يطلب فيه الديوان محاكمة قائد السلاح البحرى الملكى لمخالفات وقعت فى سنة ١٩٤٨ ؟ إذا استغرق التحقيق فى هذا الموضوع وقتاً ، يقال إننا عطلنا ديوان المحاسبة حتى أصبح الأمر فوضى ، وإننا تأخرنا عن طلب رئيس الديوان ؟ وهل تلزم الوزارة بالرد على الديوان فوراً قبل بحث الموضوع ؟ أليس من الجائز أن يخطئ الديوان مثلاً ؟ ورئيس الديوان بشر يخطئ ويصيب فهو ليس معصوماً ، وليس من المحتم أن ينفذ كل رأى يشير به . وإنما على الوزير أن يبحث ويحقق كما بحث رئيس الديوان ، فقد

ظل يبحث من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٠ ، أى سنة ونصف سنة ، مكث طوالها يبحث هذه المسألة حتى انتهى لرأى .

أفليس من حق وزير الحربية أن يأخذ ثلاثة شهور لبحث هذه المسألة التى تتصل ، لا بمأمور مركز ، ولا بضابط ، بل تمس قائد السلاح الملكى البحرى المصرى كله — وطلب من أجلها تقديمه إلى المحاكمة ؟

هذا كل ما جاء بشأن حملة فلسطين سردته على حضراتكم على سبيل الحصر . فخبرونى بربكم ، ماذا يمس الحكومة الحاضرة من تصرفات فيه حتى يكون موضوع استجواب ؟

أريد أن تقرونى على أن المستجوب — وهو رجل كما تعلمون له خبرة ودراية بالقانون وليس بالجاهل ، وليس بالذى تفوته هذه الأوليات الدستورية — لم يكن فى كل ما ذكره أمس فى ثلاث ساعات حرف واحد أو واقعة واحدة تنهض سببا لاستجواب الحكومة . بل إن كل ما وقع — وكان صحيحا — لا يمسنا إطلاقا ولا يحسب علينا ولا يجب أن نؤاخذ به ، بل يؤخذ بجريرته أولئك الذين وقع فى عهدهم . ولقد كان حضرة المستجوب أحد الوزراء المشتركين فى الحكم حينذاك . فليستجوب نفسه قبل أن يستجوبنا . لكنه أرادها زوبعة يثار فيها غبار التجريح والتشهير حول أناس بالذات .

وأنا بعد هذا أطمع فى المجلس وفى معالى الرئيس ، ألا تدون فى المضبطة عبارات لا يمكن أن تسمح تقاليد المجلس بذكر مثلها .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) — . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الجليل أبو سمره (باشا) — هذه الاتهامات من حقه ، لأنها لم تحقق بعد . وكلنا نشعر أن فى حملة فلسطين سرقات وفضائح كبرى لم تحقق ، فيجب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فى هذه الأمور .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة — ليس هذا أوانها .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إننى لا أدعى مطلقا ولا يستطيع أحد أن يدعى أن حملة فلسطين قد خلت من عيوب وأخطاء ، إذ لا توجد حملة ولا حركة حربية ، بل ولا تجريدة عسكرية ، تمول فيها جيوش يمكن أن تخلو من عيوب وسرقات واختلاسات . ولكن هذا شىء — وإن سلمنا به — وذكر عبارات لا يصح نشرها شىء آخر .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — كيف يسلم بمثل هذه المسائل ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أنا لا أقول إنى مسلم بها ، أى أقر صحتها ؛ ولكنى أقصد أن هذه المخالفات قد تقع بحسن نية ، وقد تقع بسوء نية ، وقد ينتهى فيها البحث إلى أنها لم تكن موجودة أو إلى أنها قد وقعت فعلا ، أو إلى وجود أضعافها – مما سيكشف عنه تقرير الديوان عند عرضه على المجلس .

ولكن الذى أقصده أن هذا لا يجوز أن يصحبه ذكر عبارات مثل بعض العبارات التى جاءت على لسان حضرة المستجوب .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – . . .

الرئيس – أظن أن من الخير تأجيل مسألة حذف العبارات أو إبقائها حتى ننتهى من مناقشة الاستجواب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب محمد جمعة – . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – . . .

حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

الرئيس – قد طلب الكلام حضرات الشيوخ المحترمين : إبراهيم (بك) مدكور ، فريد (بك) أبو شادى ، الأستاذ إبراهيم رشيد ، أحمد عبد الغفار (باشا) . ولذا يحسن تأجيل الكلام فى الحذف والإبقاء إلى آخر الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور نجيب اسكندر (باشا) – وإنى أطلب الكلمة كذلك .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – قبل أن تنتهى الحكومة من كلمتها ، أريد أن أقول إن الاستجواب قائم على الأسباب التى حملت رئيس الديوان على تقديم الاستقالة ، وحتى الآن لم نفهم من رد الحكومة ما هى الأسباب الحقيقية للاستقالة ، مع أن المفروض بطبيعة الحال أن الحكومة عندما قدمت الاستقالة إليها حاولت أن تثنى الرئيس عن عزمه على تقديمها ، وناقشته فى أسبابها . ولابد أن الحكومة قد اطلعت على

حقيقة هذه الأسباب ، وحتى الآن لم تذكر الحكومة لنا الأسباب الحقيقية التى أدت إلى استقالة رئيس الديوان .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قبل أن أجيب حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) إلى طلبه ، أعتبر أن طلبى الذى تقدمت به إلى هيئة المجلس لا يزال قائماً لم يفصل فيه ، وهو الخاص بعبارات وردت على لسان حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ، وللمجلس الموقر أن يفصل فى هذا الطلب فى الوقت الذى يراه . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . . .

الرئيس – مثل هذه العبارات سواء قرر المجلس بقاءها أو حذفها لا يصح أن تكون موضوع نقاش الآن ، لأنه يصح حذفها أو بقاؤها دون إثارة مناقشة حولها ، ومن غير هذا الجدل .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – يستتبع هذا حذف كل كلام قيل حول هذا الموضوع .

الرئيس – المضبطة لما ينته الأمر فيها للآن . وإذا رؤى – بالاتفاق فيما بيننا – ألا نبقى بعض عبارات ، فكل كلام يتعلق بها يكون بالطبع مصيره الحذف .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – لم يكن فى كلام المستجوب ما يستحق الحذف .

الرئيس – من أجل هذا طلبت منذ اللحظة الأولى ، ومن فؤاد (باشا) بالذات ، ألا تثار هذه المسألة إلى أن ننتهى من الاستجواب ، ولدينا من الوقت ما يسمح لنا – فى هدوء وسكينة – بتقدير المسائل على وضعها الصحيح .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أنتقل الآن إلى النقطة التى أثارها حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) .

نص هذا الاستجواب هو أنه قد بدا من الحكومة تصرفات بشأن مراجعة حساب حملة

فلسطين ، وبشأن مستشفى المواساة ، كان من شأنها أن تسببت فى استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق ، وقد وضح لحضراتكم أنه لم يبد من الحكومة أى تصرف كان يمكن أن يتخيل منه إنسان بسيط الإدراك سببا أو شبه سبب لاستقالة الرئيس السابق . وليس أقطع فى الدلالة على ذلك من نص كتاب استقالته الذى رفعه إلى الحكومة يوجه إليها الشكر فيه صراحة لما لقيه من صادق المعونة وحسن المجاملة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — أرجو تلاوة هذا الكتاب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — هذا هو نص الكتاب :

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس (باشا) .

تحية واحتراما ، وبعد ، فقد عرضت ظروف خاصة تجعل من العسير على الاستمرار فى رياسة ديوان المحاسبة .

لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتى من رياسة الديوان ، راجيا التفضل بقبولها ، كما أرجو أن تتفضلوا بقبول شكرى لكم وإلى حضرات أصحاب المعالى الوزراء على ما لقيته منكم من صادق المعونة وحسن المجاملة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، محمود محمد محمود »

أظن ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنه لا يمكن بعد هذا الاعتراف من رئيس الديوان ، بأنه لقى من الحكومة صادق المعونة ، أن يكون هناك مجال للتعقيب على موقف الحكومة منه .

أما ما يسأل عنه حضرة الشيخ المحترم غالب (باشا) وما ذكره من أن رئيس الديوان قد اتصل برئيس الحكومة . ففعلا حصل هذا الاتصال من رفعة رئيس الحكومة ، وألح عليه رفعته كثيرا — وقضى معه فى ذلك أكثر من ساعة — فى أن يبقى فى مركزه ، فرفض وأصر عليها .

هذا ، وقد ألححت أنا بدورى عليه مرتين ، إذ استعان بى رئيس الحكومة ، لما يعلمه من زمالتى وصداقتى لمحمود محمد (بك) ، كى أقنعه ، ولكنه أصر على الاستقالة . كما توسط كثير من أصدقائه فلم يثنه كل ذلك عن عزمه .

وإنى أؤكد لحضرات الأعضاء أنه — فى كل هذه الاتصالات — لم يذكر شيئاً واحداً يتصل بعمله رئيسا للديوان ، مما ورد فى الاستجواب . لكنه ذكر سببا لست فى حل من ذكره ، وأنا أقول — وهو حى يرزق ، يستطيع أن يقرر ما يريد — إنه لا حملة فلسطين ، ولا مستشفى المواساة ، ولا عقبات من الحكومة ، كانت سببا لهذه الاستقالة ، بل إن

سببها خاص بحت ، وشخصى صرف ، لست فى حل من ذكره – كما قلت – دون إذنه ، ولا علاقة له مطلقا بعمله .

هذه هى الحقيقة الصريحة الصادقة .

ومن يستقيل بسبب إهمال الحكومة لا يمكن أن يحرر مثل هذا الخطاب .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة – اضرب لهم مثلا ، استقالة المستجوب نفسه من وزارة سرى (باشا) .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – وحضرة المستجوب عندما أراد أن يستقيل – وكانت استقالته لأسباب تتعلق بعمله – ذكر ذلك فى كتاب استقالته .

كلمة أخيرة :

رئيس الديوان السابق رجل لا يمكن أن يقال عنه إلا كل خير ، وقد استقال بهى الدين بركات (باشا) مرتين ، عدل فى إحداهما ، وصمم فى الثانية . وقد يستقيل بعد ذلك الرئيس الحالى ، كما أنه قد يستقيل فى كل يوم رئيس وزارة أو وزير أو رئيس محكمة أو غيره . فلا أدرى معنى لهذه الضجة التى تثار عمدا حول هذه الاستقالة ، فلمصلحة من تثار ؟

ألمصلحة المستقيل ؟ لا أرى له مصلحة فى هذا !

ألمصلحة البلد ؟ أؤكد أيضا أنها ليست كذلك .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة – لمصلحة المستجوب . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – لا ، لا إن المستجوب – وأى مستجوب – حينما يقدم استجوابه إنما يقدمه لمصلحة يراها للبلد ، فى رأيه على الأقل .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لو كان الغرض كذلك ، لما وقع حضرة المستجوب وهو الفقيه الكبير والدستورى الخطير فى هذه الأخطاء الأولية ، ولأنتظر حتى يقدم تقرير ديوان المحاسبة إلى البرلمان ، وهنا يكون مجال القول .

أما أن يختلق الاستجواب اختلاقا وينتحل انتحالا لأسباب لا تمت لصالح البلد ، بل لمجرد الرغبة فى التشهير والتجريح ، فذلك ما لا يصح أن يكون .

(تصفيق من اليمين) .

الرئيس – للترتيب بين حضرات طالبى الكلام ، سيبدأ حضرة الزميل المحترم الدكتور مدكور ، ثم تكون الكلمة لأحد مؤيدى الحكومة ، تتلوها كلمة لأحد مؤيدى الاستجواب ، وهكذا .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – حضرات الشيوخ المحترمين .

إن هناك مسائل يجب أن نسمو بها عن كل اعتبار حزبى ، وأن نخرج بها عن الآفاق الضيقة التى يمكن أن تحدها . ذلك لأنها مسائل النظام العام ، مسائل الدستور .

ولا شك فى أن الموضوع الذى ناقشناه بالأمس وتناقشونه اليوم من بين هذه المسائل ، بل فى مقدمتها .

من أجل ذلك أرجو وأرجو مخلصا ، بعد كل ما قيل ، سواء من المستجوب أو رد الحكومة عليه ، أن نخرج عن حد السجال الحزبى ، الذى غالبا ما ينظر للأشياء من نواحيها الشكلية ، ويدع صميم الموضوع جانبا .

مع أن هذا الصميم هو الذى يثور له رجل الشارع ، وهو الذى يشغل الرأى العام ، وتتناوله الأحاديث فى الأندية وفى كل مكان .

ولا أنكر أن ديوان المحاسبة قد صادف منذ نشأته حتى اليوم أزمات ، ولا أود أن أعرض لها ، ولا أحب أن أطيل فى شرحها ، أزمات لم يكن الأمر فيها مقصورا على عهد ولا على حكومة ، فالأولى أن تخرج عن جو حكومة معينة إلى ذلك الجو الأعلى والأسمى .

ولعل من الطريف أن ديوان المحاسبة ، الذى نتكلم بشأنه اليوم وتكلمنا عنه بالأمس ، تم قانون إنشائه على يد الحكومة التى تتولى الحكم اليوم . ولا شك فى أن حكومة كانت عاملة على قيام مؤسسة ما ، لا شك أنها تكون من أحرص الحكومات على أن يتحقق لهذه المؤسسة حياة كاملة فى حدود النظام والقانون .

وهناك مصادفة أخرى لا يفوتنى أن أشير إليها فى بدء حديثى هنا ، وهى أننى فى عضويتى بلجنة المالية طوال سنوات عدة مضت كان لى شرف مزاملة حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية الذى تكلم باسم الحكومة . ويسعدنى ، بل من واجبى ، أن أقرر أنه وهو عضو فى هذه اللجنة كان أول الأعضاء دعوة إلى توطيد ديوان المحاسبة وإقامة أركانه .

وفى كل مناسبة عرض فيها تشريع يتصل بهذه الناحية ، كان غالبا ما يذهب إلى حدود أبعد مما كان يتجه إليه سائر الأعضاء .

لهذا كله ، أرجو ألا يكون الأمر مجرد أن رئيس الديوان استقال أو أنه باق ، أو أن حكومة ما تم فى عهدها تصرف ما ، أو أن هذا التصرف كان قد تم فى عهد سابق – فإن هذه المسائل تخرج عن الصميم . ولا أحب كذلك أن أدخل فى الأوضاع الإدارية أو الدستورية المعروفة من أن الحكومة مستمرة ، وأنها مسئولة عن أعمال اليوم وأعمال الأمس على السواء .

نحن نريد الإصلاح ونريد التقويم ، ولا نريد سجالا ، ولا عتابا ، ولا لوما ، ولا نقدا ، بل نريد الإصلاح الحقيقى للمسائل الإدارية فى ذاتها .

لهذا المعنى أرجو أن تتفقوا معى جميعا ، ومعنا معالى وزير الداخلية ، على أن هذا الاستجواب سواء فى إثارته أو عرضه – كما أعتقد جازماً لا معبراً عن نفسى فقط بل معبرًا فى اعتقادى وبإخلاص عن المستجوب ، وعن كل من يحاول الكلام فى هذا الموضوع : مؤيدين أو معارضين – ليس فيه محل لإيقاع أو تشهير . فبمن نشهر ؟ أنشهر بالحكومة ؟ ، أو بالنظم المصرية ؟ أو بعملياتنا المختلفة ؟ لا يمكن أن يخطر هذا ببال مصرى فضلا عن عضو فى هذا المجلس الموقر . أرجو أن يكون هذا بعيدا ، وبعيدا جدا عنا جميعا . إنما أعتقد أننا عندما نتكلم لا يدفعنا إلا الصالح العام . وقد نخطئ فى التقدير فقط فحذار أن ندخل فى النوايا لأن ذلك يوقعنا فى عدم الثقة ببعضنا .

فلندع الأشخاص جانبا إذن ، ولنتكلم فى صميم الموضوع الذى تقدم الاستجواب من أجله وهو أن هناك استقالة لرئيس ديوان المحاسبة ، وأن هذه الاستقالة لابد أن تكون لها أسباب ، وأن المستجوب على نحو ما بدا له تصور أن هذه الأسباب تتلخص فى واقعتين رئيسيتين .

واقعة يرى فيها أن هناك تصرفا فى جزء من المال العام بغير حق ، وبغير أن يأخذ الشكل والأوضاع والأنظمة المألوفة ، وهو تصرف له ظروف وملابسات تدع مجالا للقول والتعليق ، وتدع مجالاً للشك والريبة . وكان طبيعياً أن يعرض هذا على الحكومة أو على البرلمان ، كى يستبين الموقف فيه .

وإننى وزملائى فى لجنة المالية استنكرنا كل الاستنكار تلك المسائل التى أثارها ديوان المحاسبة من سنين مضت ، والتى بلغت على ما يقول معالى وزير الداخلية نحو ستة آلاف مكاتبة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل لديك شك فى هذا الرقم ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لا ، أنا لا أشك مطلقا فى ذلك . بل أنا معك فيما تقول ، إذ كنا قد استنكرناه سويا ، لأنه إن أبطأت الوزارات المختلفة فى الرد على الديوان ، فإن المصلحة العامة توجب علينا ذلك .

ولا يصح أن تنظر المسائل من هذه الناحية ، ولكن يجب أن ننظر من ناحية أخرى فليست المسألة مجرد مخالفات ، فالمخالفات – يا حضرات الشيوخ المحترمين – ذات درجات وذات أقدار .

وهذا المعنى لا أشك مطلقا فى أن معالى وزير الداخلية يقدره كل التقدير . ما شأننا وما شأن الرأى العام فى أن موظفا ما اختلس فى عملية مناقصة بضعة قروش ، أو متعهد عمال زور توقيع بعض عماله ليختلس أجرهم ؟ إن المخالفات التى من هذا النوع ما أظنها هى التى يقوم لها الرأى العام ويقعد ، مثلما يقوم عندما يرى مخالفة فى عمل خيرى يدعى للاكتتاب إليه ، فيصرف فى سبيل الدعاية له – على ما يقال – مبلغ على سبيل العمولة أو الأتعاب أو المكافأة – سموها ما شئتم .

هذه هى الناحية الجوهرية فى الموضوع ، والتى كنت أتمنى مخلصا قبل أن يستقيل رئيس ديوان المحاسبة . وقبل أن يصل هذا الموضوع إلى هذا المجلس – كنت أتمنى كما تمنى معالى وزير الداخلية أن تعالج هذه الأمور فى مناسباتها وجوها قبل أن تكون محل نقاش وأخذ ورد هنا ، أو أن تكون محل استجواب .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

ديوان المحاسبة أنشئ على أساس أن المصريين أمام القانون سواء ، فإذا أريد أن تنصب مراقبته على أفراد معينين ، وعلى عدد معين ، وأن ترسم لهذه الرقابة حدود ، كيفما كان أمرها . لم يبق معنى لهذه الرقابة ، ولا للبرلمان ، وبالتالى لا معنى لهذا الديوان .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

يكفى أن يظن الناس أن الرقابة لا تمتد إلى كل الأشخاص – وأنا لست بصدد إثبات وقائع بالذات – يكفى أن يظن الناس هذا فيكون فيه القضاء على النظام والرقابة ، والمسئولية بل والدستور .

فهذا الذى يحدث هو الذى جعلنا نعيش فى جو نسمع فيه عن فساد الأداة الحكومية وعن سمعة الحكم وعن استغلال النفوذ على صور شتى . إذًا فالعلاج الأول هو تنفيذ الرقابة على وجهها الصحيح .

فهل ديوان المحاسبة سلطة تنفيذية ؟ وهل فى يده المال اللازم ؟

كلا ، فعمل الديوان كعمل جندى البوليس ، يرى المخالفات ويثبتها ، سواء أكانت مخالفة أم جنحة أم جناية ، والمحكمة هى التى تقضى بالعقوبة الرادعة . إذًا فى نظام – كنظامنا – أساسه الرقابة بعد الصرف العلاج الأول والرئيسى هو أنه وقت وقوع المخالفة لا تدع المخالف – مهما كان مركزه ، ومهما كانت شخصيته – بل بالعكس إن المخالفات ذات الشأن الخاص التى تسترعى نظر الجمهور ، أظنها هى التى تتطلب اهتماما من كل

حكومة حريصة على الرقابة البرلمانية ، والرقابة الحسابية ، وحريصة على النظام فى هذا البلد . واجبها الأول أن تقول سأنظر أو أحقق ، وسأبحث لأتبين مدى هذا الكلام . هذا هو الوضع الصحيح .

فانظروا ماذا حدث اليوم ؟

الذى حدث أن معالى وزير الداخلية قال صحيح حصل صرف المبلغ ، وأن مدير مستشفى المواساة يرى أن الذى يعمل عملا يأخذ عنه أجرا ، وليست المسألة مسألة نظام عام أو ذوق عام أو تقليد عام .

فهل يقول أحد إن جمع مبلغ ٦١,٠٠٠ جنيه من بنك مصر وعبود وكوتسكا يستحق عليه أجر دعاية ٥٠٠٠ جنيه ؟

لا أريد أن أذيع أسرارا لا يريد معالى وزير الداخلية إجابة سعادة غالب (باشا) عنها ، ولا أريد الدخول فى التفاصيل . إنما الذى أستطيع أن أؤكده أن صديقى وزميلى معالى وزير الداخلية يعلم جيدا هذه التفاصيل لأن واقعة حدثت أمامه بالذات ، وكانت فى يده من بدايتها حتى نهايتها . وأعتقد أنه لا ينكر واقعة كانت بين يديه ، وموضوع هذه الخمسة آلاف جنيه مر بين يديه أثناء ملابسات هذه الاستقالة ، وليس الأمر أمر مستندات أو خطاب شكر أو أن المسألة حصلت بعد التعيين أو قبله . إنما المهم أن الموضوع عرف ، لأنه كتب فى مشروع تقرير الديوان. والذى أثير فى هذا الموضوع لا أعرض له بحال . والذى لا نزاع فيه أن هذه النقطة وقعت تحت سمع الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع — هل هذا سبب الاستقالة ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — إننى أتكلم كلاما واضحا ولم أدخل فى أسباب الاستقالة ، وإن هذا الوضع بأى اسم يسمى لا يتمشى مع الذوق المصرى .

فهل مما يتفق مع ذوقنا وتقاليدنا فى القرى المصرية أن يجمع شخص ما مبلغا لإنشاء مسجد ثم يدفع ثمن قهوة الضيوف مما جمعه من تبرعات لإنشاء ذلك المسجد ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — وإذا كان الذى دفع هو أجر للنشر ، فماذا يقال فى ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — لقد تحاشيت الدخول فى التفاصيل ومعالى فؤاد (باشا) سراج الدين يعرف هذا الموضوع جيدا كما أعرف أنا تفاصيله .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لقد دخلت فى التفاصيل .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أريد أن أقول وأوضح أن مصاريف اليانصيب فى هذه الحسابات لها بند خاص فى حسابات الجمعية ولها مبلغ معتمد فى الميزانية . وإننى أعلم جيدا أن الجرائد والمجلات فى مثل هذه المناسبات تقوم بالنشر مجانا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – مجانا ؟ كيف يكون ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور – نعم مجانا . إننى أعلم ذلك تماما . لم ينشر شىء مطلقاً . ولم نر إعلانات . إذاً لمن يكون النشر ؟ أيكون لعبود أو لبنك مصر أو لكوتسيكا ؟

حضرات الشيوخ المحترمين ،

واضح من رد الحكومة أن هناك مبلغا قد صرف وأن فى ذلك الصرف مخالفة . وقد سلمت الحكومة بهذا سواء أكانت المخالفة بسيطة أم كبيرة وقد سلمت الحكومة بذلك فى إجابتها على سؤال سعادة غالب (باشا) من أن الأمر يعرض على مجلس إدارة مستشفى المواساه . وفى هذا الظرف أؤكدلكم أن رجل الشارع لا يجب أن يسمع شيئا مثل هذا .

أنتقل بعد هذا إلى الموضوع الثانى من أسباب الاستجواب . هناك ملاحظات على الجيش وعلى صفقاته وعلى بعض تصرفات فى هذا الشأن . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع – ما الذى كان يريده رئيس الديوان من الحكومة إزاء مبلغ الخمسة الآلاف جنيه إن صح أنه صرف ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – كان يريد أن يسترد هذا المبلغ .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أؤكد لك أن الحكومة بوسائلها التى أعرفها – ولها وسائل كثيرة – تستطيع أن تعالج هذا الموضوع .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد حاولت جاهدا أن أبعد نفسى عن موقف الهجوم والدفاع ، وحاولت جاهدا أن أصور لحضراتكم أثر مثل هذه الأحداث فى بلدكم وفى رأيكم العام ، وفيما نشكو منه ويشكو منه معالى وزير الداخلية ، والذى من أجله لا نعرف كيف نقاوم الدعايات الضارة .

فهذه الأحداث غذاء لأفكار ضارة ، فيجب أن نقطع دابرها على وجه فاصل ، ولا نزاع أن هذا هو العلاج ، أما أن يقال إن هناك كتاباً أرسل أو إنه لم يرسل . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – ألم يقل هذا الكلام بالأمس ثلاث ساعات ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – هذا الذى قيل من المستجوب ، وما قيل من الحكومة لا يرضى الرأى العام فى شىء .

أنتقل إلى النقطة الثانية ، وهى أن المستجوب رأى أن هناك مخالفات تدور حول بعض التصرفات المتصلة بأعمال الجيش ، وخاصة فى حملة فلسطين .

ولا تظنوا أن هذا الذى عرض على حضراتكم بالأمس ، والذى حصره معالى وزير الداخلية حصرا دقيقا هذه الليلة ، هو كل شىء فى الموضوع ، بل هناك أشياء أخرى ، وتحت يدى بعض مواد لن أتكلم فيها ، والذى أريد أن أقوله إن هذا هو الذى كشف عنه ديوان المحاسبة ، مع أن الخزائن السرية لم تفتح إلا منذ أشهر ، وأن تفتيشه على حملة فلسطين لم يتح له إلا منذ سنة ١٩٤٩

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — وهل الحكومة مسئولة عن هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — لقد أجبت عن هذا السؤال فى أول كلامى .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة — هذا استجواب عمومى

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — سيظهر فى نهاية كلامى أنه استجواب خصوصى .

قالت الحكومة إن هناك مسائل محل تحقيق ومحل بحث دقيق ، وإن هذه الملاحظات قد أخذ ببعضها معالى وزير الحربية ومعنى ذلك أن هناك مخالفات . وكل الذى يطلبه رئيس ديوان المحاسبة ، وهذا المجلس أن يحقق فى هذه المخالفات .

حضرات الشيوخ المحترمين،

نريد ، ويريد مجلسكم الموقر ، رقابة برلمانية حقة ، وأن تضعوا هذه المسائل فى وضح النهار لتبدو جلية للناس ، لا أن نقول ونتعجل كلمتنا فيها ، بل نبحثها ونحققها .

وأؤكد لحضراتكم ، ولا أحب أن أقول شيئا أكثر مما قاله حضرة المستجوب — من أن معالى وزير الحربية الرجل الطيب الفاضل ، وهو فى رأيى واعتقادى وفى رأينا جميعا زميل كريم نجله — ولست فى حاجة إلى أن أقول لحضراتكم إن معاليه عاون فيما أريده ، وهذا هو الذى يجعل الاستجواب خصوصيا .

وأقرر والخطابات أمامى وثابت منها أن موضوع أبى رجيلة وغيره عرض على معالى وزير الحربية الحالى ، وكتب الديوان بشأنه مرة ومرة ، ولا أقول تلو المرة — وفوق هذا قد تمت زيارة شخصية من رئيس الديوان لمعالى وزير الحربية الحالى استعرضت فيها هذه المسائل وبينت فيها وجوه النقص . بل وفى كتاب هنا بين يدى ومن غير أن أبين النصوص وأناقشها

يبدو من كتاب متبادل بين الديوان وبين وزير الحربية إشارة إلى هذه المحادثة ، وإشارة أخطر من هذا ، أنه يظهر أن الذين عهد إليهم إجراء التحقيقات (لجنة التحقيقات) لم يستطيعوا أن يقولوا الحقيقة فيها أو إنهم غير قادرين على تبيانها .

وقد كتب رئيس الديوان إلى وزير الحربية يقول له : إننا تحادثنا معا وتكلمنا فى هذه الموضوعات ، إلا أن هناك بعض تناقض يحتاج إلى بعض بيانات من الفنيين بوزارة الحربية . وقد يكون موضع هذا التناقض ما اكتنف تحرير بعض محاضر اللجان التى قامت بفحص هذه الذخيرة من ظروف وملابسات ألمعت لمعاليكم عن طرف منها فى حديثنا الشفوى .

هذه الظروف والملابسات هى التى أضع تحتها خطا وأحب أن يوضحها معالى وزير الحربية ، وأكمل هذا الخط بتوجيه النظر إلى أن لجنة من اللجان التى طلب إليها بحث هذا الموضوع قالت إن هذه الذخيرة فى الحقيقة لا تنفع للجيش ، ولكنها تنفع للتدريب بشرط أن يوافق على استعمالها سلاح الفرسان الملكى .

تصوروا حضراتكم أن لجنة من اللجان الفنية يعرض عليها مثل هذا الموضوع فتقول إن هذه الذخيرة لا تنفع الجيش ولكنها تنفع للتدريب بشرط أن يسأل عنها سلاح الفرسان الملكى .

ما هذا ؟ أليس فى استطاعة هؤلاء الفنيين أن يقولوا ما يريدون قوله أو أن التحقيق لم يمض فى طريقه الطبيعى ؟

الأمر يحتاج إلى تحقيق وهذا التحقيق لابد منه . للمستقبل أولا ، ولابد منه للحاضر ثانيـاً . فهو ضرورى للمستقبل لأننا نريد جيشا وجيشا قويا يستفيد من تجارب الماضى حتى لو كانت هذه التجارب مستندة إلى أية قوة أو أية جهة ، كيفما كان الذى صدرت منه الأخطاء متعهدا أو فنيا . وإننا فى حساباتنا لا نبحث عن الغلطة بقدر ما نبحث عن الإفادة منها فإذا كانت الأمور ستسير على هذا الوضع فلن نستفيد من تجاربنا الماضية ، ولن نطمئن عـلى شيء ونخرج من هذا كله بأن الملاحظات التى قالها الديوان كشفت عن أن عمليات الحسابات والمراجعة ناقصة والفنيين فى قسم سلاح الفرسان الملكى ناقصون . وكل هذه المسائل وغيرها — ولا داعى لتفصيلـها— تتلخص فى كلمة واحدة هى أن باب المرض قد فتح وأن هناك مريضا وفى ناحية من أخطر النواحى : ناحية يرقبنا فيها الخارج والداخل . فأما الخارج فيرقبنا لأننا أعلنا ونعلن فى شمم وإباء أننا نعد أنفسنا ونتسلح للمستقبل وجدير بنا أن يكون إعلاننا مدعما قائما على أساس متين .

ونحن فى حاجة أيضا إلى هذا فى الداخل ، لأننا ونحن نجبى هذه الأموال الطائلة التى

تصعد سنويا إلى نحو الخمسين مليونا من الجنيهات مقصورة على شؤون الدفاع وحدها ، نعلم ما أمامنا من مستوى معيشة نشكو منه ، وجهل نريد أن نقاومه ، ومرض نريد معالجته — كل هذا يجعلنا أمام الداخل مطالبين بأن نطمئن كل هؤلاء الذين تجبى منهم هذه الأموال أن كل مليم فضلا عن مئات وملايين الجنيهات يصرف فى وجهه .

نريد هذا أيضا فى الداخل باسم الجيش ، لأن هذا الجيش الذى يسمع أو يرى — وهو فى ميدان القتال أو غيره — أن مئونته ليست على النحو الذى ينبغى أن تكون عليه يتعرض لخطر لا أحب أن نسترسل إلى نتيجته . ومع هذا فإن هذا الجيش عزيز علينا وحرام أن يقدم إليه مادة لا تلائمه .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد سمعنا من معالى وزير الداخلية فى نهاية حديثه : مالنا ولأمثال هذه الاستجوابات ؟ ومالنا وإثارة هذه المسائل ، وما كان أغنانا عن أن نثيرها ؟

أؤكد لحضراتكم أن الأمر لو وجه بما ينبغى أن يواجه به حينما تقابل رئيس ديوان المحاسبة مع معالى وزير الحربية ، لكنا اليوم فى غنى عن كل هذا .

على أن هناك نواح أخرى أحب أن أقولها ، ومن اللازم إثارتها من فوق هذا المنبر . فكل مسألة وكل معنى له صدى فى الرأى العام إن تلميحا وإن تصريحا . على أنى أعتقد أن المسائل التى تثار تلميحا جديرة بالبحث والتوضيح أكثر مما يثار تصريحا ، لأن تلك التلميحات والإشارات هى التى تخلق فى الأمة الغضب والاستياء وعدم الثقة .

وهذا ما نريد أن نحاربه فى أمتنا العزيزة علينا .

والذى ثبت من الاستجواب والذى ثبت من رد الحكومة عليه أن هناك مخالفات لم يحقق فيها ، ولا يجدى فى شىء أن يقال مالنا ولهذه المسائل وموعدها يصدر ولجان تصدر .

قد يكون هذا الكلام جميلا لو لم تثر هذه المسائل . وأؤكد لكم أن الرأى العام كان ينتظر أن يسمع من الحكومة أن الخمسة آلاف من الجنيهات لم تدفع أو أن أحدًا لم يأخذها .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — أو أنها ردت

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — وكنا نحب أن نسمع من الحكومة أنها قد شكلت لجنة معينة لبحث المسائل التى أثيرت بالنسبة للجيش ، وأنها أسندت أو شكلت من فلان وفلان وبذلك يطمئن الرأى العام ويشعر بأن هذه المسائل عولجت .

أما أن تسلم الحكومة بالمخالفات ويبقى الأمر معلقا ، فهذا يدعونى أن أعرض على

حضراتكم – وقد بينت هذه المسائل – أن توافقوا على تشكيل لجنة لتحقيق هذه المسائل وإثبات المسئوليات إن كانت هناك مسئوليات .

(تصفيق من اليسار) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم رشيد – حضرات الزملاء المحترمين ،

لم يعد هناك كثير يقال بعد ما سمعنا من المناقشات ، ولكنى أود أن أذكر لحضراتكم ، باختصار وفير وفى غير تطويل ، بعض البيانات الجديدة ، وأرسم لحضراتكم صورة لما رسخ فى ذهنى بعد هذه المناقشات وقد حضرتها وأنا موطد العزم أن أجرد نفسى من كل عاطفة حزبية أو شخصية

وقد خلصت بالنتيجة الآتية :

إن لهذا الاستجواب ناحيتين :

الناحية الأولى هى مسئولية الحكومة عن استقالة رئيس الديوان ، وهل هناك علاقة سببية بين تصرف للحكومة وبين هذه الاستقالة ؟

والناحية الأخرى هى موضوع المخالفات نفسها التى أثير موضوعها هنا ومن المسئول عنها وكيف نحققها .

أما بخصوص مسئولية الحكومة ، فلا يمكن أن تسأل إلا عن أحد تصرفات أربعة . فالأول أن تكون الحكومة لم تمكن رئيس ديوان المحاسبة من الاطلاع على بعض المستندات . وهذا ما لم يقل به أحد ، بل إن الحكومة قد سلمت لرئيس الديوان مستندات حرب فلسطين التى امتنعت الحكومات السابقة عن تسليمها إليه بحجة أسرار الحرب ، فقد اطلع رئيس الديوان على جميع المستندات ولم يمنعه أحد من الاطلاع على مستند منها . الثانى أن تكون الحكومة قد امتنعت عن طبع تقريره أو أوعزت برفع جزء منه .

وأود أن أذكر لحضراتكم أنى سألت اليوم الأستاذ محمود محمد محمود عن هذه الواقعة ، وهل امتنع أحد عن طبع تقريره أو رفع جزء منه ؟ وهل كان هذا سببا من أسباب استقالته ، فقال لى هذا غير صحيح إطلاقا . فلم يمتنع أحد عن طبع تقريرى ، ولم يكن هذا سببا من أسباب استقالتى .

أما الأمر الثالث ، فهو أن تكون الحكومة قد امتنعت عن تحقيق المخالفات التى أرسلها رئيس الديوان ، وقد تبين لحضراتكم من رد وزير الداخلية أن الوزراء المختصين لم يقصروا مطلقا فى طلب البيانات الخاصة لتحقيق هذه المخالفات .

أما الأمر الرابع والأخير الذى قد تؤاخذ فيه الحكومة ، فهو أنها تكون قد منعت تقرير رئيس الديوان بوسيلة من الوسائل من الوصول إلى البرلمان . ولهذا سابقة استقال من أجلها رئيس ديوان المحاسبة الأسبق معالى بهى الدين بركات (باشا) فى أوائل سنة ١٩٤٩ ، لأن تقريرا خاصا من تقاريره لم يصل إلى المجلس ، وقد منع من المجلس بواسطة رئيسه و بواسطة الحكومة . ولقد كانت هذه الاستقالة هى التى تستحق أن تكون موضع استجواب وتثار حولها الضجة ، لأنها خطيرة وخطيرة جدا .

أما فيما يختص بموضوع المخالفات ، فإنه بجانب ما تقوم الحكومة بتحقيقه فستعرض على لجنة المحاسبة ، وهى التى طالما طالب بإنشائها رئيس الديوان ، ولم تنشأ إلا فى عهد هذه الحكومة وهذا البرلمان .

لقد أنشئت هذه اللجنة خصيصا لبحث تقارير ديوان المحاسبة حتى لا تتعطل هذه التقارير وحتى تسير سيرها الطبيعى . أما بخصوص المخالفات فإنها ستحقق ، ونحن نطلب من الحكومة أن تحققها وتحقق غيرها . وقد سمعنا أن كثيرا من المخالفات قد تدخل فى اختصاص ديوان المحاسبة وقد لا تدخل .

وللحكومة الآن أن تحقق وأن تظهر الحقيقة ، خصوصا فيما سمعناه من فضائح ومخالفات ارتكبت ضد جيشنا الباسل حينما كان يقوم بدفاعه المجيد فى أرض فلسطين ، فهذه الفضائح والخيانة الكبرى إذا صحت لابد أن يحاسب مرتكبوها حسابا عسيرا ، لأن الأمة تريد أن تعرف الحقيقة ، وأن يظهر للعالم من المذنب ومن المحق .

(تصفيق من اليمين) .

(تولى الرياسة حضرة الشيخ المحترم أحمد علـى باشـا ، وكيل المجلس) .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — حضرات الزملاء المحترمين . ،

كنت أود أن أقول جديدا ، ولكن زميلى الدكتور إبراهيم مدكور تكلم بما فى نفسى . والواقع أننى لا أريد أن أتكلم إلا فى شأن مبلغ جمعية المواساة ومن صرف إليه هذا المبلغ ، ولكنى لا ألقى اللوم كله على من صرف هذا المبلغ أو على من أعطى هذا المبلغ وأنا ألقى اللوم الأكبر على مجلس إدارة هذه المؤسسة .

لقد كنت مقررا للاعتماد الذى طلب لجمعية المواساة ، وقد ذهبت إلى هناك ، وزرت المستشفى ، واطلعت على ميزانيته ، وبحثت الأمر ، كما بحثت المشروع الذى كان يراد إنشاؤه ، والذى صرفت له إعانة قدرها خمسون ألف جنيه .

ويؤسفنى كل الأسف أن أقول إن مجلس النواب وافق على هذا الاعتماد فى جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ قبل صرف الشيك بيومين .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذه مصادقة .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك – فلتكن كذلك ، وإنما موضع العجب ياحضرات الشيوخ المحترمين أن ميزانية المستشفى فى سنة ١٩٤٧ كما تبين لى – وفى هذا الملف صورة منها – ينقص إيرادها عن مصروفاتها ، بمبلغ ٤٣٫٦٠٠ جنيه ، ثم نجد هذا المستشفى أو مدير المستشفى مشجعاً له ، مع وجود عجز فى ميزانيته لغاية سنة ١٩٤٧ ، على أن يسخو بمبلغ خمسة الآف جنيه فى يناير سنة ١٩٤٨ .

وأكثر من هذا استهتاراً أن ديوان المحاسبة سنة ١٩٤٧ كان قد لاحظ عليه أنه قد صرف بدل الانتقال والسفر المقرر له شهرياً وقدره ٢٥ جنيهاً عن مدة كان فيها مسافراً فى الخارج فكتب ديوان المحاسبة وطالبه برد هذا المبلغ فرده .

وقد أعفى كذلك بعض المرضى من مصاريف العلاج . فلاحظ عليه الديوان هذا أيضاً فكلفه بالكف عن ذلك ووجوب عرض أمر هذه الحالات على مجلس الإدارة قبل البت فيها . بعد هذا ، وبعد أن تبينت رقابة ديوان المحاسبة ومداها ، فأى استهتار أكثر من أن يصرف هذا المبلغ ؟

ولقد ذكر معالى فؤاد باشا المبالغ التى جمعت والتى لم تزد مليماً واحداً إلى الآن منذ أن زرت المستشفى وقدرها ٦١ ألف جنيه . ولا أستطيع أن أفهم مطلقاً أن يترك هذا المسئول ويشاركه فى هذا السفه مجلس الإدارة . فأين كان مجلس الإدارة ؟ وأين كان وكيل وزارة الصحة الذى رأس مجلس الإدارة ؟ وأين كان السكرتير العام لوزارة الصحة ؟ وأين كان مدير مستشفى الإسكندرية ؟ أقول أين كان هؤلاء الثلاثة ، وهم ممثلو الحكومة فى مجلس الإدارة . وأين كان مدير صحة البلدية ، وهو أيضاً من موظفى الحكومة ؟

إننى أعتقد أن هؤلاء جميعاً يجب أن يلاموا على هذا التصرف . وكنت أحب أن يكون زميلنا الدكتور نجيب إسكندر باشا موجودًا الآن لأسأله أين كان عندما عرضت عليه ميزانية وزارة الصحة سنة ١٩٤٨ ، ولماذا سكت عن هذه المخالفة ؟

والناحية التى تثير فى هذا – وأعتقد أنها تثير الحكومة أيضاً وتثير معالى فؤاد سراج الدين باشا بالذات – أن مؤسسات البر يجب أن يطمئن المتبرعون لها إلى أن المبالغ التى يتبرعون بها تذهب إلى وجوه الخير ، لأن هذا مما يشجعهم من غير شك على الاستمرار فى عمل الخير .

أما أن تعطى الحكومة إعانات ، ورجال البر ينفقون ، ونحن لا نعرف أين تذهب هذه الأموال أو أن تصرف فى طريق غير الطرق المقصودة ، فأظن أن هذا لا يليق مطلقاً .

هناك بعض مسائل لن أطيل الكلام فيها كثيراً . إننى أعرف تصحيحاً للواقعة التى ذكرها زميلى الأستاذ إبراهيم رشيد . فقد صرح أمامنا فى لجنة المالية معالى وزير المالية السابق ، كما صرح أيضاً فى لجنة الشئون المالية بمجلس النواب بأنه سيضع مستندات مصاريف حملة فلسطين تحت تصرف ديوان المحاسبة ، ولقد كان كريماً جدا من معاليه أن فتح خزائنه السرية وأعطى ملفات لموظفى الديوان لمراجعتها .

هذا جميل جداً ، ولكن بعد أن تكشفت كل هذه الأشياء ، فماذا أنتم فاعلون ؟ ألا يصح لى ، كرجل مسئول ، أن أعتبرها على الأقل بلاغاً مؤيداً بقرينة ، ولا داعى أن أعتبرها دليلاً ، وأنا هنا أتكلم قانوناً ؟

أقول ألا يستدعى هذا أن نتحفظ ، وأن نقول لهؤلاء الذين تثار حولهم هذه الضجة ، هؤلاء الذين طعنوا الجيش من الخلف ، وتسلموا ذخيرة ، تنحوا عن أماكنكم . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لم يتسلموا .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك — لقد تسلموا هذه الذخائر وقدرها ٥,٠٠٠ طلقة أبقوها ، ثم قالوا بعد ذلك إنها لا تصلح للميدان ، بل تصلح للتدريب فقط .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — هل اطلع حضرة الشيخ المحترم على تصريح وزير الحربية فى مجلس النواب رداً على سؤال وجه إليه فى هذا الموضوع ، فقد صرح بأعلى صوته بأنه لن يتأخر عن تكليف النيابة بإجراء تحقيق مع أى موظف تثبت إدانته .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك — إنى لا أذيع سراً إذا قلت إننى قد تكلمت مع صديقى ، وصديقى القديم ، معالى مصطفى نصرت بك فى هذا الشأن ووعد بما قاله معالى وزير الداخلية . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إذًا انتهينا .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — إنى أقرر ذلك من فوق هذا المنبر . ولكن متى سيتم ذلك ؟

أليس من الخير ومن الصالح العام — إلى أن يبدأ التحقيق ، وإلى أن تحين الفرصة له — تنحية هؤلاء ولا أقول إيقافهم أو إيداعهم السجون ، بل أقول تنحيتهم عن مراكزهم توطئة لإجراء التحقيق ؟

ولكن نحن نتكلم هنا ورجال الشارع يتكلمون فى الخارج ، ويبقى اللصوص هم اللصوص ، والسارقون هم السارقون ، والمهيمنون هم المهيمنون ، إنما أقول يجب أن ينحى هؤلاء عن مراكزهم توطئة للتحقيق .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – سأنحى كل من يثبت عليه شيء.

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – ومتى يثبت ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – أظن أن موضع هذا الكلام ليس الآن .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – هل أفهم من هذا أن أكف عن الكلام ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – بالعكس يسرنا جميعا أن نسمع هذا الكلام ، ولكن فى مجاله ومكانه وليس موضعه هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – هل معنى هذا أن أقدم استجواباً جديدا ؟ إنى لا أرغب فى ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – إنما أقصد أن يكون مجال هذا الكلام عند نظر تقرير ديوان المحاسبة .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – وهل أنتظر حتى يرد التقرير إلى المجلس ، ثم يبحث فى اللجان ، وقد يستغرق ذلك مدة طويلة ؟

أعود فأقول إنى لا أنتظر حتى تثبت الإدانة ، بل أقول إن هناك بلاغا من رئيس ديوان المحاسبة عن وقائع تحت نظر الوزير ، وأكثر من هذا فإننى أعلم أن هناك وقائع تحت نظر معالى الوزير ضد أكثر من موظف .

أفلا يكون من العدل أن هؤلاء الذين تحوم حولهم هذه الشبهات أن ننحيهم عن مراكزهم إلى جهات أخرى بالجيش لكى تتاح فرصة التحقيق معهم فى جو هادئ ؟

ولكن إذا استمر هؤلاء الناس فى مراكزهم ، فكيف يمكننا أن نجرى هذا التحقيق ، وهم المهيمنون والمتسلطون على أعمال الجيش ؟ ومن الذى يجرؤ أن يشهر عليهم وأن يوجه إليهم أى لوم .

إننى أعتقد أنه حتى يكون جو التحقيق هادئاً سليما يجب إبعاد هؤلاء عن مناصبهم . وإنى أؤكد لمعالى الوزير أنه من الخير لدافع الضرائب ولرجل الشارع الذى نمثله هنا أن

يعلم – وليس للآن فقط ولكن للمستقبل أيضاً كما قال حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أن كل مليم يرصد فى ميزانية الجيش إنما ينفق عليه .

لقد سمعنا الكثير وتألمنا ألما ممضاً مما سمعناه من حضرتى الشيخين المحترمين الدكتور زكى ميخائيل بشاره وحسن عبد الوهاب (باشا) عن سمعة بعض رجال جيشنا . فمن الخير أن سمعة الجيش تكون حسنة ومن الخير أيضاً أن الذين أساءوا لسمعة البلاد يجب أن نعاملهم معاملة فيها ردع لهم وعظة لغيرهم . ولكن التساؤل عن أى العهود حدث فيها هذا لا يجدى الآن ولا داعى لإثارته ، لأننا نسلم بأن هذه الأعمال لم تحدث فى عهد هذه الوزارة ، ولكن من واجبنا أن نطالب الحكومة بإجراء تحقيق سريع فى هذه المسائل .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ،

أريد أن أبدأ كلمتى بإرسال تحية خالصة لحضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) عن الموقف الشريف الذى وقفه أمس . هذا الموقف الذى ولا شك أنه أنبل المواقف التى عرفت منذ بدء الحياة النيابية إلى الآن .

ولا يمكن بحال من الأحوال إلا أن يقال إن حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) قدم هذا الاستجواب بدافع المصلحة العامة وبدافع حبه للبلاد وبدافع حب الإصلاح ، وأن هذا لأمر يجب علينا جميعا أن نشكره عليه .

ولا يمكن أن يفهم أن مثل هذا الاستجواب يقدم إلا لتلك الأغراض السامية ، فكان من الواجب علينا أن نحل نية حضرة الشيخ المستجوب المحل الحسن : محل حب الإصلاح وحب الخير للبلد . وأننى أغبط حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك على الموقف النبيل الذى وقفه أمس وأظن أن حضراتكم جميعاً تشاركوننى فى هذا الشعور .

ولقد كنت أود أن تقف الحكومة من هذا الاستجواب موقفاً غير الموقف الذى وقفته ، وأن تبدى روحاً غير تلك الروح التى بدت منها . كما كنت أود أن يقدر معالى وزير الداخلية فى رده على هذا الاستجواب الروح التى أملت على حضرة الشيخ المستجوب تقديم استجوابه ، كما كنت أود أن ينظر معاليه إلى هذا الموضوع من ناحية أوسع مدى من تلك الناحية التى نظر إليها ، كما كنت أود أن تكون روح رد معالى وزير الداخلية على هذا الاستجواب غير تلك الروح التى بدت فى رده .

لاشك – ياحضرات الشيوخ المحترمين – فى أن معالى محمد فؤاد سراج الدين باشا كان محامياً ماهراً فى الرد على هذا الاستجواب ، لأنه أخذ الموضوع من ناحيته الشكلية وبين

أن الحكومات السابقة هى المسئولة عن تلك الأعمال ، لأنها حدثت فى عهدها . ولكن أحب أن أذكر معالى وزير الداخلية أنه كان وزيراً فى إحدى هذه الوزارات السابقة التى كان لى شرف الاشتراك فيها

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لم تحدث هذه الأعمال فى مدة حكم الوزارة التى يشير إليها حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — إن معالى وزير الداخلية كان وزيراً فى تلك الوزارة ، فهل علم بتلك المخالفات ؟

إن المسئولية تبدأ من وقت العلم بالمخالفة . فقد كنت وزيراً للزراعة ، وكان معالى محمد فؤاد سراج الدين (باشا) وزيرا للمواصلات فى تلك الوزارة ، فهل علمنا بتلك المخالفات ؟ وهل علمنا أن الحكومة قد تعاقدت مع رودى رجيله ، الذى كان يورد للجيش المصرى ذخيرة قال عنها حضرة الشيخ المستجوب إنها عندما تطلق فبدلا من أن تندفع إلى الأمام تخرج من الخلف ؟ !

(ضحك) .

يقول معالى وزير الداخلية إن الحكومات السابقة هى المسئولة عن ذلك ، ولكنى أعود فأقول إن المسئولية تبدأ من يوم العلم بالمخالفة . وإننى أقول قولى هذا من كل قلبى وأنا مقتنع به . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفتوح — . . .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة — . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — إننى أريد بهذا الاستجواب أن نبعد عن مصر مثل هذه الصغائر التى تلوكها الألسن ، وهذه هى الروح التى دفعتنى إلى الكلام . فليست قيمة الاستجواب فى وقائعه الماديه مثل الخمسة آلاف من الجنيهات أو المليون جنيه الذى دفع ثمناً للذخيرة التالفة ، بل قيمة الاستجواب فى ناحيته الأدبية ، إذ انحطت الأخلاق فى البلاد من هذه الناحية . . .

لقد قرر الخبراء أن هذه الذخائر فاسدة . كما رأت لجنة أخرى أنها لا تساوى إلا نصف الثمن ، فتأتى لجنة أخرى وتشير بقبول هذه الصفقة بنصف الثمن على أن تستعمل فى التدريب . أقوال متضاربة وأعذار غير مقبولة !

وهناك مسألة الخمسة آلاف من الجنيهات ، وليست قيمتها فى ناحيتها المادية ، وإنما

قيمتها فى أنها تمس رجلاً فى مركز سام . فإذا ما ثبتت مثل هذه الواقعة ، فإنها تؤثر على الجميع . .

إننا ننظر إلى هذا الاستجواب من ناحية أثره على الرأى العام . فمثل هذه الأعمال لها خطرها ولها أسوأ الأثر فى النفوس ، لقد سمعنا أن معالى وزير الداخلية يعد مشروع قانون خاص بالمشبوهين السياسيين لمكافحة الشيوعية فى البلد ، لأنه وجد الشيوعية تتسرب فى البلاد ، وأحب أن أوجه نظر معاليه إلى أن مثل هذه الأعمال تساعد على نشر الشيوعية والمبادئ الهدامة بين طبقات الشعب المختلفة .

كنت أود من هذه الحكومة أنه بمجرد علمها بوقوع هذه المخالفات الخطيرة تتخذ الإجراءات الرسمية فوراً بالتحقيق فى تلك المخالفات ومعاقبة من يظهر التحقيق إدانتهم .

لقد بين حضرة الشيخ المستجوب أن وزارة الحربية والبحرية علمت بوقوع مخالفات فيها من شهر يناير سنة ١٩٥٠ ، وأن الوزارة لم تتخذ أى إجراء بالنسبة لهذه المخالفات حتى الآن ، وقيل إن هؤلاء المخالفين أحيلوا إلى النيابة . فلننتظر طويلا حتى تنتهى النيابة من تحقيقها .

وقد يطول هذا التحقيق أمداً طويلا دون توقيع الجزاء الرادع السريع . إن مثل هذا الاستجواب – يا حضرات الشيوخ المحترمين – يجب أن يقابل بصدر رحب ، لأن الغرض منه غرض سام وهو الإصلاح . وما دفعنى إلى الكلام إلا المصلحة العامة .

ولا أحب أن يقابل مثل هذا الاستجواب برد من الحكومة بأنها ليست مسئولة ، بل المسئول عن ذلك الحكومات السابقة ، لأن هذا ليس هو موضع البحث . وإنما هدفنا جميعاً هو التعاون والتآزر على الضرب على أيدى هؤلاء المخالفين وإصلاح الأداة الحكومية مما يشوبها من فساد .

لقد بدأنا حياتنا النيابية بروح غير تلك الروح التى تسودنا اليوم . ولو كان هذا الاستجواب قدم فى سنة ١٩٢٤ ، لما قوبل بمثل ما قوبل به الآن . ولو كان معالى وزير الحربية يوم أن سمع بهذه المخالفات أسرع بتأليف لجنة تحقيق أو اتخذ إجراء سريعا حازماً مع المخالفين ، لكنت أول الشاكرين له .

وإننى – يا حضرات الشيوخ المحترمين – لا أتكلم بصفة كونى حزبيا ، بل إننى أتكلم بصفة كونى مصرياً يحرص على سمعة بلاده .

وإننى أناشدكم أن تنظروا إلى هذا الاستجواب نظرة قومية بعيدة عن الحزبية ، ولا سيما أنه أول استجواب يعرض للفساد الذى يدب فى الأداة الحكومية .

أما القول إن هذه الحكومة غير مسئولة ، وإن المسئولية تقع على عاتق الحكومات السابقة ، فهذا قول لا يهمنا كثيرا ، وإنما المهم هو إنزال العقاب بهؤلاء المخالفين . ولهذا كنت أود من معالى وزير الداخلية أن يقابل هذا الاستجواب بروح قومية وبروح خير من تلك التى قابل بها هذا الاستجواب .

نسمع – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن لكل مقاولة سماسرة . نسمع هذا ونحن كمصريين ، وكمواطنين ، وكرجال مدينين لهذا البلد بما وصلنا إليه من مراكز – يجب علينا أن نقوّم الحكم ، ونخلق الحكم . فإذا أديتم هذا الواجب ، كان لكم الفضل ، وإذا نحن قصرنا فى هذا ، فليس معنى ذلك أن تطلبوا منا أن ننتظر حتى يقدم الديوان تقريره ، وحتى تفصل النيابة فى الموضوع فى السنة القادمة .

وإنى أصارحكم بأنه إذا لم يتخذ إجراء حازم سريع لقطع دابر مثل هذه الفضائح ، فقولوا على الحياة النيابية العفاء ، ويجب إذًا أن نعتبر نحن الشيوخ أنفسنا وأن نعتبر رجال البرلمان أو الحكم جميعا أنفسهم .

وإنى أناشدكم ، كشيوخ ، أن توافقوا الليلة على تشكيل لجنة تحقيق مكونة من جميع الأحزاب الممثلة فى هذا المجلس ، لتحقق فى هذه المخالفات ، وتصل إلى المسؤولين عنها ، قطعا لدابر مثال هذه الفضائح .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – حضرات الشيوخ المحترمين . .

كنت على وشك التنازل عن كلمتى فى هذه الليلة ، ولكن موقف المعارضة فى هذا المجلس دعانى للأسف إلى أن ألقى كلمة فى سبيل المصلحة العامة .

وإنى أتساءل هل من المصلحة العامة أن نقف هنا ، ونندد ونشهر برجل كبير لم تثبت عليه التهمة ؟

أسألكم : ألم يكن من اللائق يا شيوخ المعارضة ، ومن بينكم القضاة والمحامون أن تحققوا هذه المسألة ، مسألة « القومسيون » التى قيل إنها حدثت فى ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ ، التحقيق العادل ، حتى إذا ثبتت ، استجوبتم وطالبتم باتخاذ الإجراءات اللازمة . . . ؟

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – إن المعارضة التى صفقت

لمصطفى مرعى (بك) هى المسئولة عن هذا الاستجواب ، فقد وقف حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) مندداً .

وأذكر أن أحد رجال السياسة طلب إلى فيما مضى أن أبحث المسائل التى نسبت إليه على صفحات الجرائد ، فامتنعت عن إجابته إلى طلبه فى سبيل مراعاة الزمالة ، فكيف يليق أن نتهم رجلاً عظيماً ، وهو الرجل الذى اتهمه حضرة المستجوب ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ فريد أبو شادى — إن حضرة الشيخ المحترم لم يؤد واجبه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — هناك ذوق .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) — الواجب فوق كل شىء ، ولا يقف فى سبيله أى اعتبار .

حضرة الشيخ المحترم حسين محمد الجندى — هناك ذوق يا حضرة المستشار السابق .

(ضجة) .

(عاد سعادة الرئيس إلى تولى الرياسة) .

حضرة الشيخ المحترم عباس أبو حسين — لقد أفسد حضرة الشيخ المحترم القضية التى دافع عنها معالى فؤاد سراج الدين (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إن المعارضة هى التى دفعت المستجوب إلى هذا الاستجواب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — أرجو أن يقف حضر الشيخ المحترم عند هذا الحد

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ راغب إسكندر (بك) — هل هذا كلام يصح أن يقال فى المجلس ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) — إنى أطلب حذف جميع كلام الأستاذ حسين الجندى من أوله إلى آخره ، لأنه تعرض لشخصيات الأعضاء ، فإن لم يحذف انسحبنا .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — . . .

حضرة الشيخ المحترم عباس أبو حسين (باشا) — إذا كانت كل إشاعة تنشر فى الجرائد يجب التعليق عليها فنحن على استعداد للتعليق على كل ما ينشر ، فإن الإشاعات تملأ الجو ، ونحن على استعداد للإدلاء بآرائنا فيها .

(ضجة) .

الرئيس – إذا استمرت المناقشات على هذا النحو ، فإنى سأضطر إلى رفع الجلسة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أقترح أن يترك لسعادة الرئيس – وهو فوق كل شبهة من هذه الناحية – أن يحذف من المضبطة كل عبارة خارجة أو لفظ ناب ، دار فى هذه المناقشة .

(أصوات : نوافق على هذا) .

الرئيس – الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ، كنا ننتظر أن يمر هذا الاستجواب بهدوء وسكون رعاية للمصلحة العامة ، وكنا ننتظر أن يكون هذا الاستجواب فى حدوده التى وضعت له ، والتى يجب أن تكون له ، ولكنى بكل أسف لاحظت أن المسألة يحاول نقلها من الوضع الطبيعى لها ، وهو استجواب الحكومة الذى لا يقصد به أخذ قرار بلومها . ولكن يقصد به مجرد الوصول إلى الدفاع عن مصلحة البلاد العامة عن طريق إجراء التحقيق فى مسائل لا يمكن أن يختلف فى خطورتها اثنان فى المجلس ، ولا يمكن أن تكون محل خلاف .

فمن المسلم به من جانب الحكومة ومن جانب المعارضة أيضاً أن هذه المسألة خطيرة فى ذاتها وكل ما فى الأمر أن الحكومة تقول إنها لم تكن مقصرة تقصيراً يستدعى أن تستجوب عنه . ولكن يا حضرات الشيوخ المحترمين ليس هذا هو الوضع السليم . فهذا الاستجواب لا يعدو أن يكون وسيلة لأن تطرح على هذا المجلس وقائع هى فى الواقع وبنفس القدرمخاز لهذه الأمة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفتوح – إذا هى ثبتت .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – أرجو أن يفسح لى حضرة الشيخ المحترم صدره . فهذه الوقائع بالصورة التى عرضت وبالوضع الذى تبينتموه إذا ثبتت لا يمكن مطلقا أن يسكت عليها ضمير حى لرجل يرى أنه مصرى يجب أن يدافع عن مصريته ووطنيته .

وكل ما نطلبه نحن للخروج من هذا الاستجواب ، هو أن تحقق هذه المسائل التحقيق الذى يتضمن الوصول إلى معرفة الحقيقة . ولا أظن مطلقا أن هناك خلافا فى شأن إجراء هذا التحقيق ، لأن الحكومة نفسها تقول إن من واجبى أن أجرى هذا التحقيق . ولكنها لم تعط الوقت الكافى لإجراء هذا التحقيق ، وسيجرى التحقيق كذلك وزير الحربية

إذ قال إنه مستعد لأن يحيل إلى النيابة كل شخص تحوم حوله أية شبهة فى هذه المسألة .

فأظن بعد ذلك أننا كلنا على اتفاق فى وجوب إجراء تحقيق فى هذا الأمر .

بقيت المسألة التى يقول عنها وزير الداخلية ، من الذى يجرى هذا التحقيق ؟

إن اللائحة الداخلية والدستور نفسه فى المادة ١٠٨ منه قد أعطى المجلس هذا الحق .

فهل إذا طلب هذا المجلس تأليف لجنة للتحقيق يكون بذلك خارجا على أحكام الدستور ومتعديا على السلطة التنفيذية .

هذه هى المسائل التى يجب أن تكون محل بحث دستورى فى هذا المجلس وأنا أجيب من فوق المنبر عن سؤالى هذا بكلمة : لا . وذلك لأن تأليف اللجان المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ من الدستور والمنصوص عليها كذلك فى المادة ٢٢٤ من اللائحة الداخلية لم يربطا تأليف هذه اللجان لإجراء هذا التحقيق بأى تحقيق آخر تجريه النيابة أو أية هيئة إدارية أخرى .

الرئيس — لاشك فى أن من حق المجلس أن يعين لجنة للتحقيق . فهذا ليس محل نزاع ، ولكن الذى ينازع فيه معالى فؤاد سراج الدين (باشا) هو : هل هناك ما يقتضى هذا ؟

ثم إن حضرة الشيخ المحترم قد طلب الكلمة وقت إثارة موضوع الحذف والإبقاء . والآن ستلقى الحكومة بيانها عن لجنة التحقيق ، وكل بيان تدلى به الحكومة يعقب عليه المجلس بأحد الأعضاء ، ولذلك يحسن أن تترك هذه المسألة إلى أن تدلى الحكومة ببيانها ثم يعقب عليه بعد ذلك .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) — . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) — . . .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة — . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) — . . .

الرئيس — . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — . . .

الرئيس — . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — حضرات الشيوخ المحترمين ، تناول

كلام بعض . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) – ما الذى تم فى حذف كلام حسين الجندى بك ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – لقد ترك لسعادة الرئيس حذف مالا يجوز إثباته من كلام .

الرئيس – سأرفع من المضبطة كل لفظ ناب قيل فى جلسة اليوم أو فى جلسة الأمس .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) – وما الذى سيعطى الصحفيين لينقلوه إلى صحفهم ؟

الرئيس – كما أنى سأرفع المسائل الشخصية التى قيلت وكانت موجهة من عضو إلى عضو – وأستأذنكم فى هذا – وأطلب إلى الصحفيين أن يراعوا ذلك .

(أصوات : وهو كذلك) .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – تناول كلام حضرة الشيخ المحترم ما جاء فى مناقضات ديوان المحاسبة الخاصة بتوريد ذخيرة غير صالحة وبمخالفات بحرية جلالة الملك الخاصة بإجراء إصلاحات فى بعض القطع البحرية .

وقد وصلتنى هذه المناقضات بعد مدة قصيرة من تولى وزارة الحربية والبحرية ، فكان من الطبيعى أن أتقصى الحقائق المتعلقة بما اتبع بصفة عامة فى أمر توريد احتياجات الجيش أثناء حرب فلسطين ، وأتحرى عن الأشخاص الذين كانت لهم علاقة بتلك التوريدات حتى أكون ملما بجميع المعلومات التى تمكننى من تكوين رأى صحيح فيما يوجه من اتهامات ، وهذا هو السبب فى تأخير ردى على ملاحظات ديوان المحاسبة .

وقد اتضح لى أن هناك أفراداً كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك فى كل أعمال التوريدات ، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال الخاصة بالتوريدات من جهة ، وقيام الجهات المختصة فى القوات المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى ، كان ذلك سببا فى حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدت إلى التقدم ببعض البيانات التى استند إليها ديوان المحاسبة فى مناقضاته .

على أنه بعد البحث والتدقيق ، اتضح لى أن التوريدات التى أثارت مناقضات ديوان المحاسبة لاغبار عليها ، كما سأبين لحضراتكم .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) — هل كل المسائل الثلاث لا غبار عليها ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — نعم ، وسأوضح كل شيء .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظة — هل هذا بناء على التقرير أم على شيء آخر ؟

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — بذلك تغلقون الباب أمامنا .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — سأوضح كل الاستفسارات ولا بد أن أدلى برأيى ، لأن التحقيقات التى حصلت . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) — نريد أن نسمع بيانك .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — لشرح ذلك أقول إن ظروف الحظر الذى فرضته هيئة الأمم المتحدة وصعوبة فتح الاعتمادات فى الخارج جعلت من المستحيل علينا التعامل مباشرة مع الحكومات أو المؤسسات الصناعية ، وكان لابد لنا من التعامل مع الموردين للحصول على ما يمكن الحصول عليه من احتياجات القوات المسلحة .

ومن بين الموردين الذين تعاملنا معهم عبد اللطيف أفندى أبو رجيله الذى كان مقيما بإيطاليا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لى كلمة ، وهى أنى لا أحب لوزير الحربية أن يتعرض لمسائل تعرضت أنا لمثلها ، مع أنها ليست من صميم المسائل المتعلقة بالاستجواب ، بل قد قلت عنها إنها خارجة عنه ، وأنا أستميح زميلى فى عدم الاستمرار فيما يريد إلقاءه لذلك .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — أنا متفق فى ذلك مع فؤاد (باشا) لأنه لو استمر معالى الوزير فى إلقاء بيانه فسوف نغلق على أنفسنا باب الكلام .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) — معالى الوزير يقول إن هذه ليست مخالفات ولا غبار عليها .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — إنما أريد ببيانى أن أوضح أنه لا لزوم للجنة برلمانية تتولى التحقيق فيما أثير من مسائل .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) — أرى أن يستمر معالى وزير الحربية فى إلقاء بيانه .

الرئيس — الجلسة طالت ، ويظهر أن الأعصاب قد أرهقت ونحن إزاء أحد أمرين : إما أن نعتبر ما انتهى إليه الاستجواب الآن كافيا ، ويؤخذ الرأى على الاقتراح الخاص

بتأليف لجنة برلمانية تتولى التحقيق ، وإما أن تؤجل باقى الكلام فى الاستجواب إلى جلسة مقبلة حسبما ترون تحديد ميعادها سواء كان غدا أو فى الأسبوع المقبل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – نعتبر ما قيل كافيا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أعتقد أن الموضوع فى ذاته قد استوفى ، وقد استعرضت جميع وجهات النظر من حيث الناحية الشكلية والناحية الموضوعية ، وبقى الاقتراح المقدم الخاص بتأليف لجنة تحقيق برلمانية لتحقيق هذه الوقائع .

فإن لنا على هذا الاقتراح عدة ملاحظات بعضها دستورى وبعضها موضوعى .

ونحن على استعداد لإبداء هذه الملاحظات ومناقشتها – ولكنى ألاحظ أن العدد غير قانونى ، ولا ينبغى أن ندلى بما نريد أن نقوله ، وأكثرية المجلس غير موجودة .

لذلك أقترح اعتبار المناقشة فى موضوع الاستجواب قد انتهت ، ويؤجل الكلام فى موضوع الاقتراح إلى الجلسة المقبلة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) – المعارضة أو صاحب الاستجواب ذكر مسائل خاصة بوزارة الحربية . ووزير الحربية يقول إنها لا غبار عليها .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – نحن لا نناقش تصرفات وزير الحربية والبحرية .

الرئيس – والآن هل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة فى موضوع الاستجواب ونظر الاقتراح فى الجلسة القادمة ؟ (موافقة) .

الرئيس – وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن تعود للانعقاد فى يوم الاثنين المقبل ١٩ شعبان سنة ١٣٦٩ ، الموافق ٥ يونية سنة ١٩٥٠ ، الساعة الخامسة والنصف مساء ؟

(موافقة) .

(رفعت الجلسة الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء) .

* * *

تأجل نظر الاستجواب بعد كلام ممثل الحكومة يوم الثلاثاء إلى جلسة الاثنين الذى يليه . وفى هذه الفترة حدثت أمور تتصل بالاستجواب كان لها أثرها حين نظره من بعد . فقد قدم كريم ثابت (باشا) استقالته إلى جلالة الملك فرفضها جلالته إيذاناً منه بثقته بكريم (باشا) ، وبأن ما نسب إليه فى هذا الاستجواب لم يزعزع هذه الثقة . وأذيع فى أوساط مختلفة أن هذا الاستجواب لم يكن حسن الأثر فى نفس جلالة الملك ، وأن جلالته لم يكن راضيـاً عنه . حينذاك ذكرت الحديث الذى أدلى به إلىّ النحـاس (باشـا)

فى حفلة سفير الباكستان توديعاً للسفير البريطانى ؛ ولكننى لم أقدر أن سيكون لذلك من الأثر فى حياة مصر ما ترتب عليه من بعد .

كان جلالة الملك مسافراً إلى الإسكندرية للمصيف بعد ذلك بأيام . وفى صباح الأربعاء نشرت جريدة الأهرام أن جلالته دعا الوزراء لتناول طعام الغداء على المائدة الملكية ، وأنه دعا كذلك رئيس مجلس النواب لهذه المأدبة . لم يكن رفض استقالة كريم (باشا) ثابت هو المظهر الوحيد إذن بأن جلالة الملك غير راض عن الاستجواب وما قيل فيه . فدعوة رئيس النواب للمأدبة معناه عدم الرضا عن رئيس الشيوخ وعن مجلس الشيوخ . ولم يكن غير الاستجواب ما يدعو لعدم الرضا عنى أو عن المجلس . ترى ماذا أصنع ؟ أأستقيل من رياسة المجلس ؟ أم أرسل إلى كبير الأمناء أستفسر عن السبب فى عدم دعوتى ؟ أم أطلب مقابلة جلالة الملك أشرح له تصرفى وأضع استقالتى بين يديه ؟ أم ماذا ؟ . . . تولتنى حيرة شغلت ذهنى طيلة النهار ولم أصل معها إلى قرار .

وكنا مدعوين مساء ذلك اليوم بمنزل حافظ عفيفى (باشا) ، وكان بين المدعوين الأستاذ محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى . وكان أبو الفتح صديقاً قديماً ترجع صداقته إلى أيام كان يعمل معى رئيسا لقلم الأخبار بجريدة السياسة فى سنة ١٩٢٥ . وقد توطدت صداقتنا حين كنت بأمريكا فى سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ أرأس وفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وحين كان هو هناك لبعض أعماله المالية ، ولمراسلة جريدة المصرى بالهام من الأمور مما يزيد على مقدرة مراسله هناك . فلما التقينا بمنزل حافظ عفيفى (باشا) سألنى عما نشرته الأهرام ، وعما إذا لم أكن قد تلقيت ، وأنا رئيس الشيوخ ، دعوة للمائدة التى دعى إليها رئيس النواب . فلما أخبرته أننى لم أتلق هذه الدعوة ، وأننى فى حيرة ما أصنع ، وأى طريق أسلك ، قال لى : إياك أن تفكر فى الاستقالة . إنك لم تصنع إلا أن قمت بواجبك فى رياسة المجلس كما قمت به من قبل . وأنت إن استقلت كانت هذه سابقة خطيرة فى حياتنا الدستورية لا أحب لك أن تتصل بتاريخك أنت . قلت : ولكن الأمر لا يتعلق بى وحدى ، بل يتعلق بمجلس الشيوخ كله . وأنا لا أريد أن يساء إلى مجلس الشيوخ فى شخصى . قال : بل الأمر بالعكس ، فأنت ممثل المجلس . واستقالتك تسىء إلى المجلس أكثر من أى شىء آخر . قلت : فما رأيك فى أن أطلب مقابلة جلالة الملك أشرح له الموقف . قال : أغلب ظنى أنك إن طلبت هذه المقابلة لن تجاب إليها فكانت هذه لطمة أخرى لك وللمجلس لا خير لأحد فيها . وإذا رفض الملك مقابلتك كان ذلك أدعى

لاستقالتك ولقيام هذه السابقة الدستورية الخطيرة التى أعيذك من أن تتصل بتاريخك .

تكلمنا طويلا فى الموضوع وأصر هو على رأيه فيه . ومع أنه وفدى لم أسئ الظن برأيه ، وإن لم يخرجنى هذا الرأى من حيرتى . وعدت أفكر فيما حدث بالجلسة . لقد كان فؤاد (باشا) سراج الدين عنيفاً فى رده على مصطفى مرعى (بك) ، حتى لقد خرج به العنف إلى حد مهاجمة رياسة المجلس بقوله إن كرسى الرياسة قد اهتز غير مرة لما حدث من مخالفة اللائحة الداخلية . ولم تكن اللائحة قد خولفت قط ، ولكننى تركت هذه العبارة ولم أعترض عليها حتى يمر الاستجواب كله فى سلام . فلما رأيت كريم (باشا) ثابت يستقيل فترفض استقالته ، ثم رأيت رئيس مجلس النواب يدعى إلى المأدبة الملكية وتهمل دعوتى عمداً إعلاناً لعدم الرضا عما حدث فى الاستجواب وإحراجا لى ، رأيت أن الأمر يجب أن يوضع له حد ، فكلفت الأستاذ حافظ محمود رئيس تحرير السياسة ووكيل نقابة الصحفيين أن يتصل بإدجار (باشا) جلاد صاحب جريدة الزمان والمتصل بالقصر ، وأن يسأله إذا كان ما حدث من عدم دعوتى مقصوداً ويراد أن يستمر ، أو يراد أن تحل المسألة بالحسنى . وعلمت منه بعد ثلاثة أيام أن إدجار (باشا) سافر إلى الإسكندرية وتكلم مع رجال القصر ثم عاد وأخبرنى أنه لم يجد حلا سريعاً للمسألة ، وإن كان يأمل أن تحل من بعد . عند ذلك رأيت أن أضع الأمور فى نصابها وأن أصرح فى جلسة الاثنين حين يبدأ نظر الاستجواب بأن اللائحة الداخلية احترمت ، وبأن كرسى الرياسة لم يتأثر ولا يمكن أن يتأثر إلا بأحكام الدستور واللائحة على نحو ما حدث خلال رياستى التى استمرت إلى يومئذ خمس سنوات ونصف السنة . واتصل مقصدى هذا ببعض الوفديين فجاءوا إلىّ يحاولون أن تكون الصيغة مخففة حتى لا تثير ثائرة جديدة ، ووضعت صيغة أبلغوها إلى الحكومة ثم عادوا يناقشوننى فى بعض ألفاظها ، وإننى لفى مكتبى صباح الاثنين الذى ينظر الاستجواب فى مسائه إذ جاءنى عبد الجليل (باشا) أبو سمرة ومعه صيغة مكتوبة لست أعرف من كتبها ، ولكنى رضيت عنها . وفيما نحن كذلك جاء فؤاد (باشا) سراج الدين واطلع على هذه الصيغة وقال إنه يرى الخير فى ألا يعترض عليها . وهذه الصيغة هى :

« أرى بوصفى رئيساً لهذا المجلس الموقر – أكبر هيئة تشريعية فى البلاد – أن أضع الأمور فى نصابها ، لمناسبة اللغط الذى أثير حول استجواب حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) .

« إننى لحفيظ على الدستور ، واللائحة الداخلية ، وحرية الرأى ، فى هذا المجلس

الذى يضم نخبة رجال الأمة وصفوة أبنائها ، وهم يعرفون حقوقهم وواجباتهم الدستورية وما لهم من حق إبداء الرأى فى حرية تامة .

حضرات الشيوخ المحترمين :

ليس من شأن الجالس على هذا الكرسى أن يتولى الرد على ما ينشر فى الصحف من مهاترات . وأؤكد لحضراتكم أن هذا الكرسى ، الذى تشرفت بالجلوس عليه للسنة السادسة ، ثابت ثبوت الطود . فالجالس عليه يؤدى واجبه فى كل الظروف ، فى حدود الدستور ، واللائحة الداخلية ، والتقاليد الكريمة التى جرى عليها مجلسكم الموقر » .

وتلوت هذه الصيغة حين نودى الاستجواب لإتمام مناقشته . وتكلم الدكتور إبراهيم بيومى مدكور وطلب فى ختام كلامه تعيين لجنة تحقيق برلمانية تنظر مسألة مستشفى المواساة ومسألة مشتريات الجيش . ورد عليه فؤاد (باشا) سراج الدين . وقد ثبت فى مضبطة المجلس من كلام المتكلمين فى الاستجواب ما يلى :

مضبطة جلسة الاثنين ٥ / ٦ / ١٩٥٠

الرئيس – قدم فى هذا الاستجواب اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ، سيتلو نصه حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الرحمن نور .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهان نور – هذا هو نص الاقتراح :

« بعد سماع المستجوب والبيانات التى أدلت بها الحكومة ، يرى المجلس تشكيل لجنة من أعضاء مجلس الشيوخ لتحقيق ما تم فى صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه من حساب مستشفى المواساة فى سنة ١٩٤٨ ، وما حدث فى مشتريات الذخيرة للجيش ومعداته المختلفة سنة ١٩٤٩ » .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – اسمحوا لى بكلمة صغيرة . فى الجلسة الماضية ، بعد أن انتهى معالى وزير الداخلية من رده على هذا الاستجواب ، سألته سؤالا عن السبب الحقيقى فى استقالة رئيس ديوان المحاسبة ، فكان جوابه أنه ليس فى حل من ذكره ، وهو يختلف عن الأسباب الظاهرة والمطروحة أمامنا ، ثم قرأنا فى الصحف خطاباً من رئيس ديوان المحاسبة السابق يحل فيه معالى وزير الداخلية من ذكر السبب الحقيقى للاستقالة .

لهذا نريد أن نعرف : بعد أن أصبح معالى وزير الداخلية فى حل من ذكر السبب ، هل يجب أن نسمعه ؟ هذا هو الوضع الصحيح .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا أرى مما يتفق وتقاليد هذا المجلس أن يناقش

بيانات تنشرها الصحف . وقد قلت إن ما ذكره حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) لا يصلح لأن يكون سبباً معقولاً لاستقالة الرئيس السابق للديوان ، أو أى رئيس لديوان المحاسبة . فإذا كان رئيس الديوان السابق يؤكد أن ما ذكره مصطفى مرعى (بك) من أن الحكومة تأخرت فى ردها على ملاحظات الديوان عشرين أو ثلاثين يوماً ، وأن هذا هو السبب لاستقالته فلا مانع عندى إطلاقاً فى أن أعتبر هذا هو السبب فى الاستقالة ، وفى هذه الحالة يعتبر سبباً غير مقبول للاستقالة .

الرئيس – لقد انتهت المناقشة فى هذا الاستجواب ، ويجب ألا نتكلم فيه مرة ثانية ، خصوصا إذا كان الكلام مبنيا على أقوال نشرت فى الصحف ، لأن معنى هذا أنه كلما انتهت المناقشة فى استجواب ثم تعرضت له الصحف نعود إلى مناقشته مرة ثانية .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – لا يليق بمعالى وزير الداخلية أن ينعت سبب استقالة رئيس الديوان السابق . . .

الرئيس – سيثبت فى المضبطة أنه سبب (غير معقول) فى نظر معالى وزير الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – ولكنه وصفه . . .

الرئيس – أمامنا الآن اقتراحان : أحدهما مقدم فى الجلسة الماضية من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور ، خاص بلجنة التحقيق ، والثانى قدم فى هذه الجلسة ، وهو خاص بالانتقال إلى جدول الأعمال . وللاقتراح الثانى الأولوية على الاقتراح الأول لأنه أبعد مدى ، وهذا نصه :

« نقترح الانتقال إلى جدول الأعمال ،

الدكتور جاد قنديل ، إسماعيل حمزه ، السيد معوض الباز ، محمد نجيب محمد جمعه ، حسين سالم الغراب ، أحمد عطا الله ، أحمد قرنى ، صلاح الدين الشواربى ، جلال أباظة ، عبد المجيد الرمالى » .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – فى الجلسة الماضية أعلن معالى فؤاد سراج الدين (باشا) أن الاستجواب نوقش شكلا وموضوعا ، وأن المناقشة فى الشكل والموضوع قد استوفيت ، وأنه تقدم اقتراح ، وله على هذا الاقتراح ملاحظات دستورية ، واحتفظ لنفسه بالحق فى الكلام فى هذا الاقتراح . (ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – إذا كان معالى فؤاد (باشا) لا يريد إبداء ملاحظاته فلا مانع .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) — هناك اقتراح ثالث لم يعرض على المجلس ، وهو الاقتراح الذى قدمه مصطفى (بك) مرعى فى نهاية استجوابه ، وهو ثابت فى المضبطة فى الصفحة السابعة والثلاثين ، وهذا نصه :

« استعملوا حقكم المخول لكم بمقتضى اللائحة الداخلية ، وانتخبوا لجنة تنتقل باسمكم إلى الرجل المستقيل لتسأله : لم استقال ؟ » .

حضرة الشيخ المحترم عبد القوى أحمد (باشا) — لقد تبنى حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور الاستجواب ، وقدم اقتراحا بهذا المعنى .

الرئيس — لم يقدم حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) اقتراحاً مكتوبا ، وما جاء فى أقواله ينطوى فى الاقتراح الثانى المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مدكور الذى حل محل المستجوب الأصلى . ولنبدأ فى أخذ الرأى على الاقتراح الثانى الخاص بالانتقال إلى جدول الأعمال . وقدم اقتراح من أكثر من عشرة من حضرات الشيوخ المحترمين بأخذ الرأى على الاقتراحين نداء بالاسم[1].

فهل توافقون عليه حضراتكم ؟

(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) — يجب قبل أخذ الرأى أن نتكلم فى دستورية الاقتراح الأول المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور .

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) — حضرات الشيوخ المحترمين ، إن أخذ الرأى الآن بهذا الشكل معناه الفصل فى جواز تشكيل لجنة للتحقيق . . .

(أصوات : لا ، لا)

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) — انتظروا حتى أنتهى من كلامى . يجب أن نبحث أولا فى جواز تعيين لجنة تحقيق أم لا : قد ينتهى هذا الاستجواب بالموافقة على الاقتراح الخاص بالانتقال إلى جدول الأعمال . وفى هذه الحالة لا يكون هناك محل لتشكيل

---

(١) نص الاقتراح :

« نقترح أخذ الرأى بالنداء بالاسم على اقتراحى الانتقال إلى جدول الأعمال ، وتشكيل لجنة تحقيق .

محمود حمزة ، صلاح الدين الشوارنى ، عبد الرحمن فتوح ، أحمد أبو الفتوح ، محمد بدير ، حسن بدراوى ، حسين الجندى ، جلال أباظة ، أحمد أبو الفتوح ، محمد نجيب محمد جمعه ، حسين الغراب ، دكتور جاد قنديل » .

لجنة تحقيق ، كما أنه قد يرفض هذا الاقتراح ، ويفهم من هذا الموافقة على تشكيل لجنة تحقيق .

لذلك يجب قبل أخذ الرأى البحث فيما إذا كان يجوز تشكيل لجنة تحقيق أم لا . وبذلك يكون الموضوع قد استوفى بحثاً .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — وهل هناك شك فى جواز تشكيل لجنة تحقيق ؟ هذا مبدأ مسلم به .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إسماعيل حمزة — الرأى الذى يقول به حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) منشأه الاستنتاج ، ولكنه قد فات سعادته أن كل اقتراح عند العرض يأخذ مركزه وأولويته طبقا للائحة . فالاقتراح المقدم بالانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يعرض أولا ، لأنه أبعد مدى ويأخذ حقه فى الرفض أو القبول ، وهذا لا يمنع من عرض الاقتراح الثانى بتاتا .

الرئيس — سنأخذ الرأى بالنداء بالاسم على الاقتراح الخاص بالانتقال إلى جدول الأعمال ، فالموافق على هذا الاقتراح يقول « نعم » وغير الموافق يقول « لا » .

(أخذ الرأى بالنداء بالاسم على هذا الاقتراح ، فوافق عليه ٣٨ عضوا [1] ورفضه ٥٦ عضواً [2] ، وامتنع عن إبداء الرأى حضرتا الشيخين المحترمين عبد الوهاب طلعت (باشا) ، ومحمد خطاب (بك) .

---

(١) حضرات الشيوخ المحترمين الذين وافقوا على الاقتراح :

الأستاذ إبراهيم رشيد ، أحمد إبراهيم عطا الله بك ، الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، الأستاذ أحمد حمزة ، الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل ، أحمد على باشا ، أحمد قرشى باشا ، أحمد قرنى بك ، أحمد همام حسين بك ، الأستاذ إسماعيل حمزه ، الأستاذ السيد معوض الباز ، الياس اندراوس باشا .

الدكتور جاد قنديل ، الأستاذ جلال عبد الحميد أباظة .

حسن بدراوى باشا ، حسن محمد الوكيل ، حسين سالم الغراب ، الأستاذ حسين محمد الجندى .

خليل ثابت بك .

صلاح الدين الشوار بى بك .

عبد الحمن فتوح ، عبد الستار حسن عمران ، الأستاذ عد الظاهر عبد العزيز الجمال ، السيد عبد المجيد الرمالى ، عثمان محرم زكى العرابى باشا .

الشيخ فراج عبد الرحيم مجاهد .

محمد بدير باشا ، محمد رضوان بك ، الدكتور محمد صلاح الدين بك ، محمد فؤاد سراج الدين باشا ، الأستاذ محمد محمد الوكيل ، الأستاذ محمد نجيب محمد جمعه ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، محمود حمزه بك ، محمود خيرى باشا ، مرسى فرحات بك ، الأستاذ مصطفى نصرت .

(٢) حضرات الشيوخ المحترمين الذين لم يوافقوا على الاقتراح :

الرئيس – يقرر المجلس رفض الاقتراح بأغلبية ٥٦ صوتا ضد ٣٨ صوتا ، وليتفضل حضرتا الشيخين المحترمين عبد الوهاب طلعت (باشا) ومحمد خطاب (بك) بإبداء أسباب امتناعهما .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) – لقد امتنعت عن إبداء الرأى لأنه كان لى رأى أريد إبداءه إذا ما عرض اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور معرض البحث من الوجهة الدستورية .

حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب (بك) – سبب امتناعى أن الاقتراح الخاص بتشكيل لجنة تحقيق شمل مسألتين : هما مسألة مستشفى المواساة ، ومسألة الجيش . وشتان بين الأمرين ، فالأمة جميعها ترجو وتنتظر من هذا المجلس أن يبدى رأيه فى مسألة

= الدكتور إبراهيم بيومى مدكور ، إبراهيم زكى ، إبراهيم عبد الهادى باشا ، أحمد إبراهيم الطاهرى ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد رمزى بك ، أحمد عبد الغفار باشا ، أحمد عبده بك ، أحمد لطفى السيد باشا ، أحمد محمد خشبه باشا ، أحمد مصطفى أبو رحاب ، أصلان قطاوى بك ، الأستاذ السيد أحمد أباظة .

توفيق دوس باشا .

حامد اللوزى بك ، حسن بدينى الشريعى بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن شعراوى باشا ، اللواء حسن عبد الوهاب باشا .

راغب اسكندر بك ، رشوان محفوظ باشا .

الدكتور زكى ميخائيل بشاره .

الدكتور سليمان عزمى باشا ، سيد اللوزى .

شحاته السيد سليم باشا ، شمس الدين عبد الغفار باشا .

صالح مصطفى أبو رحاب بك .

عباس أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس الجمل ، الأستاذ عباس محمود العقاد ، الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضى ، عبد الرحمن الرافعى بك ، الأستاذ عبد الرحمن برهان نور ، عبد السلام الشاذلى باشا ، عبد السلام محمود بك ، عبد القوى أحمد باشا ، عبد المجيد صالح باشا ، على عبد الرازق باشا .

فريد أبو شادى بك .

قاسم طاهر المصرى .

كمال الدين الشريف .

الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بريرى ، محمد أبو النصر الفار ، محمد أنسى باشا ، محمد حسن العشماوى باشا ، محمد حلمى عيسى باشا ، محمد زايد جلال ، محمد زكى على باشا ، محمد عبد الجليل سمره باشا ، محمد عطيه الناظر بك ، محمد علوى الجزار بك ، محمود أحمد غراب ، محمود أحمد محسب بك ، محمود غالب باشا .

الدكتور نجيب اسكندر باشا .

يوسف ذو الفقار باشا .

ذخائر الجيش التي كانت ترسل له . أما مسألة المواساة ، فهى مسألة فردية لا يصح تأليف لجنة لتحقيقها .

(أصوات : لا ، لا)

حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب (بك) – هذا رأيى .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أرجو أن يسمح لى سعادة الرئيس بكلمة .

الرئيس – قبل أن يتكلم معالى وزير الداخلية ، أرى أن يتفضل الدكتور إبراهيم مدكور مقدم الاقتراح بتحديد مداه وبيان اختصاصات لجنة التحقيق المقترحة ، وهل هى فى موضوع الجيش فقط أم تتعداه إلى غيره ؟

فمسألة المواساة كل وقائعها متفق عليها ومسلم بها ؛ فهناك شيك دفع قبل استئذان مجلس الإدارة ، ومدير المستشفى يقول فى إجابته الرسمية – ولا شأن لنا بما يذكر فى الصحف – إن الأمر قد عرض فيما بعد على مجلس الإدارة ، ووافق عليه ، وهو لم يعرض الأمر قبل ذلك ، لأن هذا هو العرف المتبع فى مثل هذه المسائل ، وبناء على هذا فكل العناصر والمسائل المطلوب التحقيق فيها متفق عليها .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – أريد أن أشرح مسألة المواساة ، خصوصا أنها لم تبحث فى المجلس أو بعبارة أخرى ، فإن بحثها لم يؤد إلى معرفة الحقـائق كلها . فلا نزال نجهل المجهودات التى قام بها من استلم المبلغ فى سبيل الدعاية ، ولا نعرف كم من المبالغ حصلت بسبب هذه الدعاية ؟ وهل المجهود الذى قام به مناسب أو لا يناسب هذا المبلغ ؟ وهل هذا المبلغ صرف كله فى سبيل الدعاية ؛ أو كان جزء منه مكافأة أو أجراً له على القيام بهذه الدعاية ؟ كل هذه الأمور لم تبين البيان الكافى الذى يحسن السكوت عنده . وما زلت أقول وأكرر بأن الذى وصلنا إليه فى موضوع المواساة أو الذخائر يحتاج إلى مزيد من التحقيق . وأريد أن أعرف على التحقيق . . .

الرئيس – إن الاستجواب مقدم عن تصرف الحكومة الذى أدى إلى استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق ، وقد أورد صاحبه هاتين المسألتين ، فهل التحقيق المطلوب يراد به : كيف أدت هاتان المسألتان إلى تلك الاستقالة ، أم يراد به شيء آخر ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) -- ما دام أن رئيس الديوان السابق قد أبلغ الحكومة عن هذه الملاحظات ، فكان واجبها أن تجرى تحقيقاً وبحثاً لمعرفة الحقائق كلها ، ووضع العلاج اللازم ، وتحديد المسئوليات بعد ظهور نتيجة التحقيق . وفيما يتعلق

بالمواساة فإن النتائج التى وصلنا إليها إلى الآن ليست مما يحسن السكوت عنده ، فيجب أن يستنير المجلس ويتحقق مما إذا كان المبلغ صرف فى الدعاية حقا ، ولهذا أرى أن ما وصلنا إليه غير كاف . . .

الرئيس — لنترك الكلام فى المسألة الأخرى لحضرة الزميل المحترم الدكتور إبراهيم مدكور .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) — أرى أن البحث فى قبول هذا الاقتراح أو عدمه يتوقف أولا : على ما إذا كانت الحكومة قد قامت بالتحقيق اللازم ، وهل تم هذا التحقيق ، وهل لها رأى فيه ، أو أن التحقيق لا يزال جارياً ؟ نريد أن نتعرف الحقيقة فيما وصلت إليه حتى الآن . فمعالى وزير الداخلية يقول لا محل لمسئولية الحكومة ، لأن ملاحظات الديوان قدمت إليها فى مارس والاستقالة حصلت فى أبريل ، فالوقت لم يكن كافياً لإجراء البحث اللازم ، فى حين أن معالى وزير الحربية والبحرية يقول إن البحث قد تم ، ولم نتبين أن هناك مسئوليات . فقبل أن تقرروا حضراتكم لزوم إجراء التحقيق أو عدم لزومه ، نريد أن نتعرف عما إذا كانت الحكومة قد قامت بهذا التحقيق أو لم تقم ؟ وهل هذا التحقيق لا يزال مستمرًا ، أو أن الحكومة قد فرغت منه ، وإذا كان قد انتهى فما هى وجهة نظرها فى هذا التحقيق ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — يبدو لى أننا سنعود إلى الموضوع من جديد ، وإلى تكرار كل المسائل التى سبق ذكرها ، بينما المسألة الدستورية يجب أن تكون مقدمة على كل ما عداها .

الرئيس — حتى على الاقتراح ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — لا معنى لتكرار كل هذه المسائل ، وإن لسعادة الرئيس من السلطة ما يجعله يمنع تكرار المناقشة فيها ، ولو أنه منع فى الجلسة الماضية ، ما حصل كل ذلك .

(ضجة) .

الرئيس — إنى أعترض على هذا القول ولا أقبله بحال من الأحوال . وأنا مستعد أن أحتكم إلى المجلس ، وإنى ، وقد قلت كلمتى فى هذا الموضوع ، كنت أرجو حضرة الزميل المحترم الأستاذ حسين الجندى ألا يعود إلى الكلام فى مسائل لا خير فى الكلام فيها ، وألا يثير أمورا لا خير فى إثارتها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – إننى لم أقل شيئاً .

الرئيس– لقد ذكر معالى وزير الداخلية أن للحكومة كلاما في دستورية هذا الاقتراح ، وكلاما فى موضوعه ، وهذا ثابت فى المضبطة السابقة .

وبعد أن نتبين حدود هذا الاقتراح ، وبعد الكلام فى دستوريته ، فإننا جميعا متفقون على ضرورة شرح الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لى كلمة ، فإنه عندما تلى الاقتراح في الجلسة السابقة ، لم يطلب معالى وزير الداخلية الكلمة في هذا الموضوع .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية–لقد طلبت الكلمة ، وسعادة الرئيس قال ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لقد قيل لى إن معاليه لم يطلب الكلمة . ولقد وصلنا بعد هذا إلى عرض الاقتراحات ، وتقديم الأولى ، وانتهينا من الاقتراح الواجب عرضه أولاً . والآن فإنه يتم عرض الاقتراح الثانى بلا كلام .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – كيف يكون ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – يا حضرات الشيوخ المحترمين . لا أحاول أن أوضح أكثر مما رميت إليه فى اقتراحى ، وهذا الاقتراح يقضى بتشكيل لجنة من بين حضرات أعضاء هذا المجلس للتحقيق ، ويراد من هذه اللجنة أمران :

أولاً : تحقيق ما تم صرفه من مبلغ الخمسة الآلاف من الجنيهات الخاص بمستشفى المواساة ، والذى دفعنى إلى طلب تحقيق هذه النقطة هو أنا وقد شاهدنا المناقشة ، ورد الحكومة عليها ، لاحظنا أن هناك أموالا عن أعمال للدعاية ، وأخرى لليانصيب ، وأن هناك مجهوداً صحفياً معيناً . كل ذلك لم يقدم عنه بيان للمجلس مطلقا . وهذا يحتاج إلى استكمال فى البحث كى تتضح المسائل . وهناك تسليم من جانب الحكومة نفسها ، بأن هناك مخالفة للائحة المستشفى ، ملخصها أنه قد صرف أو أمر بصرف مبلغ بدون أن يستأذن مجلس إدارة المستشفى .

وفوق ذلك ، فإنه يقال إن هناك سوابق تقضى بصرف مثل هذه المبالغ ، والأمر يقضى أن نعرف هذه السوابق ونتتبعها ، وبهذا يستبين الأمر أمامنا . وإنا لا نود بحال أن نتهم من هم أبرياء ، بل نتمنى أن تثبت براءتهم ، لا بمجرد كلام عام يقال ، بل بوضوح الأمر ، وجلائه تماما . وفوق ذلك نريد أن نعرف : هل هناك دعايات أخرى ؟ وهل هناك عمليات أخرى لنفس هذه المؤسسة قد صرفت عنها مبالغ من هذا النوع ؟

لا شك أن كل هذا الذى أطلبه لا يمكن أن يعالج إلا بإجراء تحقيق حتى توضع الأمور فى نصابها ، ومتى استكملت هذه العناصر ، فقد ظهرت لنا بوضوح مدى مسئولية الحكومة ومحاسبة المقصرين والمهملين ليحاكموا على تقصيرهم وإهمالهم ، وبذلك نكون قد وضعنا نظاماً للمستقبل .

أنا أوضح لا أناقش ، فلو وقفت المسألة عند هذا الحد ، لتقرر مبدأ من المبادئ ، وهو يقضى بدفع جزء مما جمع بطريق الاكتتاب وإن صرف فى غير محله .

والمسألة هى أن هناك مبلغاً من الأموال التى تشرف عليها الحكومة قد صرف ، ونريد أن نعرف هل صرف هذا المبلغ بحق أو بغير حق ؟ فإن كان قد صرف بغير حق فالحكومة لا شك هى المسئولة .

ثانياً : أما الشق الثانى ، فهو أنه قد أثيرت أمام هذا المجلس موضوعات معينة بالذات تتصل بمشتريات حملة فلسطين التى راجعها ديوان المحاسبة . وقد أثيرت فى هذه الجلسة ، وقدم فيها دليل مؤيـد من جانب ، ودليل معارض من جانب آخر ، وفيها تسليم بأن هناك تقارير متضاربة من أشخاص هم مسئولون عن هذه العمليات . فهذه الأوراق الرسمية منها ما يقول بصلاحية هذه المشتريات ، وأخرى تقول بالعكس . فلكى نحكم حكما سليما فلا بد من إجراء تحقيق ، وتحقيق يظهر الحقيقة واضحة جلية ، خصوصا أن القائلين بهذه العملية متعارضون ، ويطلبون التحقيق ، والمسألة فيها خلاف ، ووجهات نظر متعددة ، وإنى أسوق دليلا على ذلك أن معالى وزير الداخلية رأى ، حين بدأ معالى وزير الحربية والبحرية يدلى ببيانه ، ألا يسبق الحوادث ، ورجاه أن يقف عند حد فى الإدلاء بهذا البيان .

إذن تبقى هذه الوقائع التى حددتها بما دخل فى حسابات السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، وهى السنة المالية التى أقفلت حساباتها ، ويمكن أن تراجع بالتحقيق .

هذان هما الشقان اللذان قصدتهما بهذا التحقيق ، وأنا لم أدافع عن وجهة نظر معينة ، ولم أنـاقش شيئا . وأترك الرأى للمجلس فى موضوع الاقتراح ، مع الاحتفاظ بحقى فى الدفاع عن دستوريته ، وضرورة الأخذ به .

حضرة الشيخ المحترم محمد بدير (باشا) — هل هناك استجواب للحكومة عن تصرفاتها فيما يتعلق بمستشفى المواساة ونفقات حملة فلسطين ؟ ليس هناك استجواب فى هذا المعنى ، وإنما الاستجواب موضوع المناقشة هو خاص باستقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد شرحت اقتراحى وبينت الغرض منه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – حضرات الشيوخ المحترمين ،

كنت أعتقد وقد استغرقت مناقشة هذا الاستجواب جلستين طويليتين قال كل منا فيهما ما يريد أن يقوله ، وعنف من عنف ، ولان من لان ، كنت أعتقد وقد مضت هذه الأيام الستة أن جو مناقشة هذا الاستجواب سيتغير بعض الشيء ، وسيسير فى الطريق الذى أعتقد أنه طريق صحيح . ولكن يؤسفنى أن أشعر أن جو الاستجواب لا يزال هو الجو الأول بالرغم من كل ما قيل ، وبالرغم مما أتيح لكل منا من فرصة ليقول فيها ما يشاء . يؤسفنى أن أقول وأنا عضو فى هذا المجلس – قبل أن أكون وزيراً – أحرص على تقاليده وعلى احترام لائحته الداخلية ، كما أحرص على نصوص الدستور يؤسفنى أن أقول – إننى أشعر – وأرجو أن أكون مخطئاً – أنه لا يزال للعوامل الشخصية الأثر الأول فى سير المناقشات .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد أسفرت هذه المناقشات الأخيرة عن الغرض من الاستجواب . وقد تبين أن الاستجواب لم يكن موجهاً إلى الحكومة ، بل تبين من هذا الاقتراح ومن شرحه وتفسيره أنه موجه لمستشفى المواساة ونفقات حملة فلسطين . ولم يكن كما قلت منذ البداية ، وكما قلت فى الجلسة التى عرض فيها هذا الاستجواب لتحديد موعد لمناقشته – أقول لم يكن هذا الاستجواب موجها للحكومة ، ولم يطلب تأليف لجنة للتحقيق مع الحكومة ، بل طلبت اللجنة للتحقيق مع موظفى مستشفى المواساة عن صرف مبلغ الخمسة الآلاف من الجنيهات . وللتحقيق مع المختصين من موظفى وزارة الحربية والبحرية المشرفين على حملة فلسطين ، فأين مسئولية الحكومة الحاضرة فى هذا الاستجواب الذى قدم إليها ؟ إذًا هو استجواب فقد عنصره الأساسى ، بل فقد الأساس فى أن يكون اتهاماً للحكومة الحاضرة ، وأصبح الاستجواب اتهاما لمستشفى المواساة وللقائمين على حملة فلسطين .

لا يمكن للمجلس الموقر ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، الذى عرف عنه الاتزان فى كل ما يصدره وأنه يزن قراراته بميزان الذهب – لا يمكن أن يصدر هذا القرار على الأساس الذى شرحه لحضراتكم حضرة الشيخ المحترم مقدمه ، ولم أسمع من صديقى حضرة الشيخ المحترم الذى تبنى هذا الاستجواب ولا من غالب (باشا) ، ولا من أى شخص تكلم عما يتعلق بلجنة التحقيق ، أن مهمة هذه اللجنة هى التحقيق مع الحكومة إن كانت قد

تأخرت أو لم تتمكن من الرد على الديوان ، أو قد بدا منها ما حمل رئيس الديوان السابق على الاستقالة .

(تصفيق من اليمين) .

وكل الذى سمعناه أن مهمة اللجنة هى التحقيق مع المستشفى عن صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه ، فأين الحكومة الحاضرة من هذا الاستجواب ؟ إذن فقد استبان لحضراتكم هدف الاستجواب وغايته . وإننى يا إخوانى أرى فى هذا الاقتراح اعتداء صارخا على الدستور من ناحية ، وعلى مبدأ فصل السلطات من ناحية أخرى ، وعلى الأوضاع الطبيعية والمنطق فى أبسط مظاهره – ماذا يراد من هذه اللجنة ؟ أيراد منها كما قيل أن تحقق كيف صرف مستشفى المواساة هذا المبلغ ؟ وهل قدمت خدمات مقابل هذا المبلغ ؟ وهل هذه الخدمات تعادل هذا المبلغ أو تزيد عليه أو تقل عنه ؟

وكذلك للبحث فى نفقات حملة فلسطين بصفة عامة لمعرفة مدى احترام القائمين عليها للوائح الحكومة وقوانينها وأصول الصرف .

تهمة عائمة ، وليست محددة . ما الذى تحيلونه إلى لجنة التحقيق ؟ هل هناك مستندات فيها وقائع محددة وتهم معينة حتى تحال إلى التحقيق ؟ ! هل تحيلون مضبطة المجلس السابقة التى فيها أقوال المستجوب إلى هذه اللجنة ؟ ! أيليق بمجلسكم الموقر أن يحيل إلى لجنة برلمانية يؤلفها المجلس الأعلى فى البلاد مضبطته وأقوالا منقولة من الصحف عن زيد أو عبيد ؟ أو أن الواجب هو أن يكون أمام اللجنة أساس رسمى وتهم ووقائع محددة لتتبين اللجنة مدى المخالفة فيها ؟

إن الحكومة الحاضرة لا تخشى التحقيق . ولو أن غيرى فى هذا المكان لرحب بهذا التحقيق ، فكل ما سيظهره هو وصمة عار فى العهد الذى جرت فيه هذه المخالفات . . .

(تصفيق من اليمين) .

هذا التحقيق ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، لا يخيفنا ولا يضيرنا .

(تصفيق من اليمين) .

أقول : هذا التحقيق لن يخيفنا ، فهو عن أعمال ووقائع إن صحت فهى فى غير عهدنا ، ولو أن غيرنا فى مكاننا لرحب بتأليف هذه اللجنة أو غيرها ولأوعز إلى المجلس الآخر بتأليف مثل هذه اللجنة لتحقيق هذه الوقائع ، ولكننا نحرص على الدستور وعلى اللائحة الداخلية ، وعلى المنطق ، وعلى ما ينبغى أن يتوافر لقرارات هذا المجلس من تقدير

ومطابقة للدستور وللائحة الداخلية .

أما من الناحية السياسية فليس أحب إلى السياسى من أن يسجل هذا المجلس على العهد الماضى كل هذا الذى وصفتموه – إن صح – بأنه مخاز ومساوئ ، ولكننا نضحى بالكسب السياسى فى سبيل الدستور الذى ضحينا من أجله ما ضحينا .

حضرات الشيوخ المحترمين .

إننا نرى فى تأليف هذه اللجنة من الناحية الموضوعية سبقاً للحوادث واستعجالاً للأمور فى غير ما ضرورة ، وأخشى أن يقال عنا إننا نسير فى هذا الطريق – الذى يتبعه هذا المجلس لأول مرة فى تاريخه – دون أن يكون لنا سند من الدستور أو اللائحة الداخلية ، أو طبيعة العمل . ومنطق الحوادث يؤيد هذا السير . الاستجواب كما قلت لحضراتكم أساسه ونصه : تستجوب الحكومة عن تصرفات بدت منها ، لا عن تصرفات من مستشفى المواساة أو عن تصرفات من بعض الضباط . فيجب أن يكون الاستجواب عن تصرفات بدت من الحكومة أدت إلى استقالة رئيس الديوان السابق .

حضرة الشيخ المحترم محمد بدير باشا – هذا هو لب الكلام .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أفهم أن يقال إن المجلس يريد تأليف لجنة لتحقيق وقائع معينة ، فيكون الطلب منصباً عليها . أما أن يترك هذا كله ، ويعترف حضرة الشيخ المحترم ، والرجل البرلمانى الكبير محمد زكى على باشا ، بأن الحقيقة كانت مناورة برلمانية للوصول إلى هذه المسألة بالذات . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على باشا – إننى لم أقل مناورة برلمانية فى هذه النقطة بالذات ، وإنما قلت إنها مناورة لنقل الاستجواب من المصلحة العامة إلى نقطة خاصة بينتها فى كلامى . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا ما قصدته تماماً ، ولا أريد أكثر منه . ولم تكن هذه المناورة خافية ، بل كانت مكشوفة مفضوحة منذ طلبت الحكومة تحديد وقائع هذا الاستجواب ، فهل يريد حضرته أن يرتب المجلس الموقر هذه النتيجة على تلك المناورة ؟ ! لو أن لجنة التحقيق كانت مطلوبة لتحقق مع الحكومة فيما انصب عليه الاستجواب – وهو أن تصرفات الحكومة هى التى أدت إلى استقالة رئيس الديوان السابق – لما عارضنا فى ذلك .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك – كنت أريد التحدث فى هذه النقطة ،

ولكنى منعت من الكلام . والذى أطلبه هو التحقيق مع الحكومة لأنها حالت دون إتمامى لاقتراح مصطفى بك مرعى . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – أرجوحضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك عدم المقاطعة ، لأن هذه المقاطعة ستعطل أعمال المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور جاد قنديل – إن حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك مارس الحياة النيابية منذ خمسة وعشرين عاماً ، وبالرغم من ذلك فإن حضرته يقاطع .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أقول لحضراتكم : هذه اللجنة المقترحة ، كنت أود أن يحدد اختصاصها عندما طلب سعادة الرئيس من حضرة الشيخ المستجوب أن يبين مهمتها على سبيل التحديد . فلو أنه قال عندئذ : إن المجلس لم يقتنع بما قالته الحكومة عن أسباب استقالة رئيس الديوان ، ولذلك أرجو تأليف لجنة تحقيق ، لكان هذا الطلب معقولاً بعض الشىء .

أما أن يقال بتأليف هذه اللجنة للتحقيق مع مدير مستشفى المواساة ، عن صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه ، ومع القائمين على حملة فلسطين – فهذا خروج باللجنة ومهمتها عن موضوع الاستجواب . وهذا كان له موضع آخر ، وهو مناقشته عند تقديم تقرير ديوان المحاسبة الذى سيحدد الوقائع الخاصة بحملة فلسطين ، وكذلك الوقائع الخاصة بمستشفى المواساة – فعندئذ يحق لحضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب أن يطلب ما يشاء ، فإما أن يطلب إحالة هذا التقرير – وهذا لا يحتاج إلى طلب – إلى لجنة المحاسبة التى شكلها المجلس فى هذه الدورة بالذات ، وهى المختصة بنظر تقارير ديوان المحاسبة ، وإما أن يطلب تأليف لجنة خاصة لبحث هذا الموضوع . وهنا يكون الطلب معقولاً ، لأنه يستند إلى تقارير رسمية من هيئة مختصة ، بها وقائع معينة ومسائل محصورة . أما أن تحقق اللجنة المراد تشكيلها فى أقوال يقولها أحد حضرات الأعضاء قد تكون منقولة عن شخص ، أو أقوال منقولة عن صحف ، أو فى أقوال وردت فى المضبطتين السابقتين للمجلس ، فهذا لم يسبق له مثيل فى الحياة النيابية ، لا فى مصر وحدها ، بل فى العالم أجمع .

ما الذى يخشاه حضرة الشيخ المحترم ؟ إن تقرير ديوان المحاسبة سيقدم إلى حضراتكم فى القريب العاجل ، بعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ، فما سر هذه العجلة ؟ وما الداعى إليها ؟ وما الداعى إلى هذه الإجراءات الاستثنائية التى لم يسبق أن لجأ إليها المجلس ؟ ماذا يقال عنا ؟ أيقال إننا شكلنا لجنة للتحقيق ، لأن مدير مستشفى المواساة قد صرف ٥٠٠٠ جنيه

فى حملة صحفية ؟ أفهم أن يقال إن المجلس يريد تشكيل لجنة للتحقيق فى تقرير ديوان المحاسبة المقدم إليه ، لا للتحقيق فى أقوال ذكرها أحد حضرات الأعضاء .

إن الفرصة آتية ومواتية لمن يريد التحقيق والبحث بالطريق الطبيعى ، وفى حدود اللائحة الداخلية والدستور والتقاليد البرلمانية . وإنى أرى أيضاً أن فى تشكيل هذه اللجنة اعتداء وخلطاً بين السلطات ، وإهداراً لمبدأ فصل السلطات . فالتحقيق فى مثل هذه المسائل من اختصاص السلطة التنفيذية ، وهى لم تستنفذ جهدها ، ولم تنته من بحثها لهذه المسائل ولم تبت فيها بعد برأى . أما أن يقرر المجلس تشكيل لجنة من بين أعضائه يوكل إليها أمر هذا التحقيق ، فإن فى هذا انتزاعاً لاختصاص السلطة التنفيذية .

ولاشك فى أن المجلس يجب أن يكون حريصاً على احترام أحكام الدستور ومبدأ فصل السلطات . وهذا التحقيق الإدارى الذى يطلب ، هو من صميم عمل السلطة التنفيذية . أفهم أن يقال إن الحكومة قد قصرت أو تهاونت ، أو خانت الأمانة التى فى عنقها ، فاستدعى الأمر طلب تشكيل هذه اللجنة . أما والحكومة تصرح أمام حضراتكم بأوضح بيان بأنها لا تقل عنكم رغبة فى الوصول إلى الحقيقة فى تحرى هذه الوقائع ، وتحديد المسئولية فيها ، فإنى لا أفهم معنى لطلب تشكيل هذه اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك — هل ستقوم الحكومة بالتحقيق فى هذا الشأن ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية ـ لاشك فى ذلك ، إن مبدأ الفصل بين السلطات هو أساس الحياة الدستورية ، وأساس الحياة النيابية ، فإذا تداخلت هذه السلطات بعضها فى بعض اختلط الأمر ، وتحرجت الأمور إلى أقصى حد . وذلك لأن كل سلطة سوف تخص نفسها بكل سلطة ممكنة إلى أبعد حد . وإن هذا المجلس الموقر ، وهو المجلس التشريعى الأعلى فى البلاد ، لأحرص الهيئات على احترام الدستور ، ووضع الحدود الفاصلة بين السلطات .

لا يستطيع أحد من حضراتكم ، ولما تمض أشهر على تسلم الحكومة ملاحظات ديوان المحاسبة — وبعضها كما ذكر حضرة المستجوب أرسل من عشرين يوماً ، وبعضها الآخر منذ شهر أو شهرين — لا يستطيع أحد أن يتهم الحكومة بأنها قد تهاونت ، أو قصرت . وهى تصرح أمامكم بأن هذه الملاحظات موضع بحثها وتحقيقها .

فإذا ما انتهى الأمر ، وقدم إلى حضراتكم تقرير ديوان المحاسبة ، ورأيتم أن الحكومة

قد تهاونت أو قصرت – فلكم أن تلوموها ، أن تستجوبوها ، وأن تطلبوا تشكيل ما شئتم من لجان التحقيق . أما اليوم ، ولما تمض أسابيع على تسلم الحكومة ملاحظات الديوان – فكيف يأتى المجلس ويريد أن ينتزع سلطة التحقيق والبحث من السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ؟ إن فى هذا إهداراً وخلطاً فى مبدأ فصل السلطات .

وعندما يقدم إلى حضراتكم تقرير ديوان المحاسبة سيكون الأمر واضحاً ، وستتبينون ما انتهى إليه الأمر فى المكاتبات التى ستدور بين الحكومة والديوان ، ولكم بعد ذلك أن تحكموا حكماً عادلاً مبنيًّا على أساس هذا التقرير ، لا على مجرد أقوال تقال فى المضبطة ، ويعلم الله مدى مطابقتها للحقيقة والصواب .

أقول على أساس هذا التقرير ، وهذا المستند الرسمى يصح لحضراتكم التفكير فى تشكيل لجنة للتحقيق ، أو إحالة الأمر – إذا أردتم – إلى لجنة المحاسبة . أما الآن فإنكم تحكمون مقدماً – وبلا دليل قاطع ، وبغير مستند رسمى – على الحكومة بأنها غير أمينة على التحقيق . وحاشاكم أن تحكموا بغير دليل قاطع أو مستند رسمى ، ولا يمكن بأية حال أن تقولوا إننا نعتقد أن الحكومة لن تبحث ولن تحقق ، لأن هذا حكم على النيات ، وحاشاكم أن تحكموا على الأمور بالنيات فى مثل هذه المسائل الخطيرة .

ومن الناحية الدستورية كذلك ، أذكر لحضراتكم أن هذا الحق – حق تشكيل لجان تحقيق برلمانية – منصوص عليه فى المادة ١٠٨ من الدستور ، فقد نصت على ما يأتى :

« لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه » .

وحق إجراء التحقيق المخول للمجلس يقصد به الاستنارة ، لا تحديد المسئولية ، كما ذكر حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا – لم أقل إن المجلس هو الذى يحدد المسئولية ، وإنما ذكرت أن الحكومة عند إجرائها التحقيق هى التى تحدد المسئولية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – نصت المادة ١٠٨ من الدستور على أن لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه . ولكى يكون الأمر واضحاً أتلو على حضراتكم ما جاء فى محاضر لجنة الدستور عن هذه المادة بالذات .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – هل هذا هو كل ما ورد فى هذه المادة . . . . ؟ (ضجة) .

أرجو عدم المقاطعة ، أكلما تكلم أحد منا قمتم فى وجهه كالزمامير ؟ ! هذا لا يليق .

إن هذه مسألة قومية ، ولم يسبق أن عرض على المجلس مثلها . وإنى مع القائلين بألا تشكل اللجنة إلا لما يتعلق بموضوع الاستجواب فقط ، ولكن أردت أن أستفسر من حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية عن النص الكامل للمادة ١٠٨ ، وإنى أعرف كيف أتفاهم مع الرجل الذى أوجه إليه الخطاب . ولكن لا تصح المقاطعة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أرجو أن يدعنى حضرات الشيوخ المحترمين أتفاهم مع حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة وأرجو أن تكون أعصابنا أكثر هدوءاً .

فالواقع – أنه كما قال حضرة الشيخ المحترم – أن هذه المسألة خطيرة وأن المجلس يواجهها لأول مرة ، ولاشك فى أننا فى النهاية سنضع فى اعتبارنا الصالح العام ، وأن هذا الصالح العام وحده هو الذى سيملى على كل من حضراتكم رأيه .

إن ما تلوته على حضراتكم هو النص الكامل للمادة ١٠٨ . ولهذه المادة تاريخ قصير يبين لحضراتكم غرض الشارع منها . كانت هذه المادة فى مشروع لجنة وضع الدستور خالية من عبارة « ليستنير فى مسائل . . . . . . » ، فأضافتها اللجنة الاستشارية التشريعية التى راجعت مواد الدستور ، وعلقت على هذه الإضافة بقولها حرفياً : « يظهر أن عبارة « لكل مجلس حق إجراء التحقيق » مبالغ فى إيجازها ، فيخشى أن تؤول تأويلاً خاطئاً فيما يختص بمدى حق التحقيق . والواقع أن لكل مجلس الحق فى الاستنارة فى أية مسألة معينة ، بتكليف لجنة بجمع بيانات وتقديم تقرير عنها . وإن أريد تخويل أحد من اللجان سلطة قضائية لإجراء تحقيق فإنه يجب أن يكون ذلك بقانون . فلهذا يقترح توضيح مرمى المادة بشكل أدق ، بأن تضاف إليها هذه العبارة « ليستنير فى مسألة معينة داخله فى حدود اختصاصه » .

لقد وضحت بذلك تماماً فكرة الشارع فى هذا الحق الوارد فى المادة ١٠٨ ، فاللجنة المشار إليها فى هذه المادة ليست لها أية سلطة قضائية .

حضرة الشيخ المحترم عباس محمود العقاد – حدث بناء على هذه المادة أن سئل وزير من وزراء المعارف السابقين عن عمل انتهى وتغير . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أذكر ذلك ، وأذكر أنه لم يكن للجنة أية سلطة قضائية . وإنما كانت مهمتها لا تتجاوز حدود طلب البيانات للاستنارة ، وكان موضوع التحقيق خاصاً بنظر الميزانية وتعديل برامج التعليم ، لا موضوع اختلاس أموال .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك – أذكر أنه قد شكلت فى سنة ١٩٣٨

لجنة للتحقيق بمجلس النواب فى موضوع سراى المحمودية بالإسكندرية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إن اللجنة التى شكلت فى ذلك الوقت يحكمها نص هذه المادة ، ويحكمها تفسير لجنة الدستور . . . . . .

الرئيس – الذى نريد التفاهم عليه هو : هل موضوع الاستجواب يحكمنا فى تأليف لجنة التحقيق ؟

(أصوات : نعم ، هذا ما نريده) .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قلت إن الاستجواب موجه إلى الحكومة ، وليس خاصاً بحملة فلسطين أو مستشفى المواساة ، فلو أنه قيل إننا نريد أن نحقق مع الحكومة عن تصرفاتها كان هذا معقولا . أما تشكيل لجنة للتحقيق مع مستشفى المواساة ، أو موظفى وزارة الحربية ، فلا يمكن أن يدخل هذا فى موضوع الاستجواب ، بل ينبغى أن يقدم عن هذه المسائل استجواب جديد ، أما أن يقال إن هذا أمر شكلى ، وهذه مسألة خطيرة ، فإن هذا يمكن أن يقال على صفحات الجرائد ، ولا يصح أن يقال فى مجلس تشريعى ، للنص فيه حكمه ، وللشكل فيه وزنه ، وللدستور فيه تقديره . وإلا لما كان ثمة داع للرجوع إلى أحكام الدستور وللسوابق والتقاليد البرلمانية ، ولأخذنا المسائل حسب أهميتها وناقشناها فى الحال وقررنا فيها ما يتراءى لنا . وينبغى على الهيئة التشريعية أن تصدر قراراتها طبقا لأحكام الدستور ، واللائحة الداخلية ، والسوابق البرلمانية .

أما هذه اللجنة المقترح تشكيلها فإنها لا تغنى فتيلا ، إذ ليست لها أية سلطة قضائية ، وهى لا تملك حتى التفتيش أو أن تأمر بضبط الأشخاص .

وبمقتضى هذا ستكون لجنة تشريعية استشارية ، مهمتها جمع بيانات فقط . وهذا عمل يقوم به الآن ديوان المحاسبة على أكمل وجه – كما قال حضرة المستجوب – وعلى أوضح ما يكون ، بل إنه يقوم بأكثر من ذلك ، فهو يحقق ويتحرى ويسأل ، فإن كان المقصود من تشكيل اللجنة هو إجراء هذه العملية فهى قائمة فعلا عن طريق ديوان المحاسبة ، واللجنة لن تصل إلى ما وصل إليه الديوان ، إذ إنها لن تتعدى جمع البيانات طبقا لأحكام الدستور . قد يقال : كيف يتهم الوزراء وكيف يتهم رجال الحكم ، وكيف يحقق معهم ؟ ولكن هذا أمر آخر يملكه مجلس النواب عن طريق اتهام الوزراء . فمجلس النواب وحده – بحكم الدستور – يملك أن يتهم الوزراء ، ويحقق معهم ، ثم لهذا المجلس – كما تعلمون – الرأى فى النهاية عن طريق المحكمة العليا . فهذا المجلس إذًا لا يملك حق الاتهام ، واللجنة

لا تملك سلطة قضائية ، ولا تستطيع أن تعمل أكثر من طلب بيانات للاستنارة . وتقرير ديوان المحاسبة سيقدم إلى حضراتكم قريباً ، وهو ملىء بالبيانات والمستندات والردود والمكاتبات ، فلا فائدة من تأليف اللجنة المقترحة إلا مجرد الرغبة فى أن يقال إنه قد شكلت لجنة للتحقيق ، ولا أعتقد أن هذا المجلس ينتهى إلى ذلك بحال من الأحوال .

لقد وصل الأمر فى فرنسا – عند ما أثير حق تأليف لجنة برلمانية – إلى أكثر من هذا ، فقد أثيرت هذه المسألة فى مجلس الشيوخ الفرنسى مرتين : مرة للتحقيق مع وزير الداخلية ومرة للتحقيق مع وزراء آخرين فى سنين مختلفة – فرأى مجلس الشيوخ الفرنسى بإجماع الرأى : أن هذا الطلب مخالف للدستور . فلماذا ؟

لأن هذه اللجنة قد تنتهى إلى ما يحدد مسئولية الوزير ، فاتهامه . ومجلس الشيوخ لا يملك اتهام الوزراء . فهذا حق مقصور على مجلس النواب الفرنسى وحده . والمرجع فى ذلك هو إيجين بيير ، وهو تحت يدى ومسلم به طبعا . فلا أدرى على أى مستند من الدستور المصرى أو الدستور المقارن أو اللائحة أو العقل أو المنطق أو الإنصاف ، يمكن لهذا المجلس أن يوافق على تشكيل لجنة ليس لها إلا أن تجمع بيانات ، ويراد بها أن تنتزع هذا السلطان الذى سلم به الدستور للهيئة التنفيذية .

أقول إنه لا يراد بهذه اللجنة إلا انتزاع هذا الحق انتزاعا من السلطة التنفيذية التى تباشره لتكله إلى لجنة برلمانية . إن اللجنة – إذا ما ألفت فى حدود هذا النص ، وطبقا لأحكام الدستور – لا فائدة منها ولا طائل تحتها ، لأنها لن تستطيع أن تتعدى حدود طلب بيانات للاستنارة – وهذه البيانات كما قلت لحضراتكم سترد بالتفصيل فى تقرير ديوان المحاسبة .

وأستطيع أن أقول لحضراتكم إن السلطة التنفيذية بمقتضى أحكام الدستور وبما لكم من رقابة عليها ، ليست مستعدة للتساهل فى حقوقها الدستورية ، وإلا كانت معرضة لمؤاخذتكم ولمحاسبتكم ولاستجوابكم . والدستور قد فصل الحدود بين كل سلطة وأخرى تفصيلا واضحا مرسوما وثابتا ولهذا – فالاقتراح المعروض هو من ناحية الشكل مخالف للدستور ، ومن ناحية الموضوع غير مجد . هذا ، وهناك كما قلت ناحية أخرى كانت أول ما نحرص عليه جميعا ، وقد حرصنا عليها فى الماضى ، فى ظروف شديدة وعصيبة دون أن تؤثر فينا ، وسيحرص كل عضو فى هذا المجلس بإذن الله ، على أن تكون قرارات هذا المجلس هى ، هى تلك

القرارات التي توزن دائماً – كما سبق أن قلت – بميزان الذهب .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – أريد أن أقول كلمة . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن برهان نور – إن حضرات طالبى الكلام حسب ترتيب طلباتهم هم حضرات الشيوخ المحترمين :

توفيق دوس (باشا) ، الأستاذ عباس الجمل ، فريد أبو شادى (بك) ، الدكتور إبراهيم مذكور ، محمد خطاب (بك) .

الرئيس – إنى أعتبر المسألة الدستورية فى هذا الموضوع مقدمة على كل مسألة فى الاستجواب ، فيجب أن يفصل أولاً فى : هل من اختصاص هذا المجلس أن يحقق مع الموظفين عن طريق تحقيقه مع الوزراء ؟ وعندما تكون هناك مسئولية على الوزراء فى مسألة بذاتها ، فهل نستطيع أن نحقق مع الموظفين ؟ ومن جهة أخرى ، إذا حققنا مع الوزير عن طريق الاستجواب ، فهل يمكن أن نحقق فى حدود هذا الاستجواب أو فيما يتجاوز هذا الاستجواب ؟

هذه مسألة أريد أن نفهمها جيداً . فقد تعرض لمثلها مجلس الشيوخ الفرنسى ، وكان اختصاصه مثل اختصاصنا ، وتعرض لها البرلمان المصرى . فهل يكون التحقيق بناء على اقتراح مباشر أو غير مباشر ؟ هذه مسائل نريد أن نستنير فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لقد طلبنا الكلمة لبيان هذه المعانى فقط .

الرئيس – يجب أن نتفاهم على طريقة الكلام .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا – بدل أن نبحث هذا الأمر بحثاً ارتجالياً هنا ، أرى أن نحيله على لجنة الشؤون الدستورية ، وهى اللجنة المختصة ، فنتعرف فيها ما نملكه وما لا نملكه ، ونحدد معنى الاستنارة وهذا هو الوضع الصحيح .

الرئيس – أوجه النظر إلى أن الكلام الآن يجب أن ينصب على الناحية الدستورية وحدها .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) – من الأوفق أن يحال هذا الموضوع على اللجنة المختصة ، وهى لجنة الشؤون الدستورية .

وأعتقد أن هذا هو الوضع السليم والمعقول .

(ضجة) .

الرئيس – حضرات الزملاء المحترمين ،

تقدم حضرتا الشيخين المحترمين عبد الوهاب طلعت (باشا) ومحمد العشماوى (باشا) باقتراح فيه معنى تأجيل نظر المسألة أمام المجلس ، فتطبيقا للائحة تقدم طلبات التأجيل على ما عداها .

وأعتقد أن إخواننا الذين يريدون الكلام سيتكلمون أولا فى الإحالة أو عدمها ، فقد يجوز أن يحال هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية .

والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ،

إننى أؤيد طلب الإحالة على لجنة الشؤون الدستورية . فالموضوع المعروض للبحث – وأرجو أن تكونوا هادئين – هام جداً ، وخطير جداً من وجهتين : خطير جداً من وجهة علاقته بالدستور ، وهل من اختصاص هذا المجلس أن يبحث ما هو معروض عليه الليلة فى الاستجواب أم لا . وخطير جداً فى الموضوع المتعلق بالأموال العـامة فى حالة ما إذا كان المجلس مختصا بنظره من الوجهة الدستورية . فلا يصح مطلقا أن ترتجل الآراء فى هذا المجلس فيما يتعلق بنقطة دستورية وخطيرة دون أن يعرض الأمر على لجنته الدستورية . فليست المسألة من العجلة فى شىء مطلقاً حتى نعرض هذا المجلس الآن لإصدار قرار قد يكون مخالفا للدستور . ومسائل الجيش إن كان فيها ما يخالف المصلحة العامة فالتحقيق فيها يتم غدا كما يتم اليوم .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد صدر أمر بإيقاف الصرف .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – ولقد صدر الأمر بإيقاف الصرف . وفيما يتعلق بالموضوع فقد وصل إلى علمنا جميعا أن عبد اللطيف أبو رجيله يرحب بالتحقيق معه ، لأنه برىء ، والحكومة تقول إنها تحقق لمعرفة المسئولين .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – إن هذا ما نريد أن نتبينه .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – يجب أن نتبين هذا طبقا للدستور ، ويجب أن يحترم الدستور ،فهل من حق هذا المجلس أن يبحث هذا الموضوع طبقا للدستور أم لا ؟ ولا يجوز أن نصدر قرارا دون أن نتبين مغزى الدستور ومعناه .

وقد كنت أعددت بحثا طويلا فى هذا ، ولكننى لا أريد أن أضيع وقت المجلس فيه ،

لأسمع ردا على أو تأييدا لى ، ارتجالا ، بل يجب أن يبحث الأمر فى لجنة الشؤون الدستورية ، ولا خطر فى التأجيل مطلقاً على الصالح العام ، ولا على أموال الدولة ، إنما الخطر كل الخطر على كرامة هذا المجلس فى أن يصدر قرارا قد يكون مخالفا للدستور .

لذلك أرجوكم ، وألح عليكم فى الرجاء ، أن تحيلوا هذه المسألة الدقيقة على لجنة الشؤون الدستورية ، لنسمع فيها الآراء من الوجهتين المختلفتين حتى تعرض عليكم رأيا بعد بحث وتدقيق ، وحتى يمكنكم أن تستنيروا فيما إذا كان من اختصاص هذا المجلس أن يتخذ قرارا بتعيين لجنة تحقيق أم لا ؟ أرجوكم ، وألح عليكم فى هذا ، حفظا لكرامة قرارات هذا المجلس وصونا لها عن مزالق الارتجال .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبوشادى (بك) — حضرات الشيوخ المحترمين ، لو أن الاستجواب كان قد انتهى عند الحد الذى رآه معالى وزير الداخلية لكان الأمر يسيرا ولما كان هناك محل لإثارة تشكيل لجنة تحقيق ولا لإثارة الإحالة على لجنة الشؤون الدستورية ، ولكن الأمر الخطير الذى حدث بعد ذلك ،هو أن معالى وزير الدفاع قال من فوق هذا المنبر أن ليست هناك مسئولية على الحكومة .

حضرة الأستاذ عبد الفتاح حسن (وكيل وزارة الداخلية البرلمانى) — لقد انتهينا من هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — لما سئل معالى وزير الحربية قال : « لا مسئولية ولا غبار على ما أثير من تصرفات » .

ومعنى هذا أن الحكومة حققت كما قال ، وانتهت إلى قرار ،

حضرة الشيخ المحترم محمد بدير (باشا) — وهل هذه التصرفات محل الاستجواب ؟

الرئيس — المسألة التى نتكلم فيها هى : هل يحال الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية أو لا يحال ؟ أما أن يتكلم حضرة الشيخ المحترم فى أن معالى وزير الحربية قال أو لم يقل ، فهذا كلام فى الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — أنا أمهد لكلامى فى ، هل يحال الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية أو لا ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى (باشا) — النقطة الدستورية لا يمكن أن نتبينها هنا ارتجالا ، وإنما مجال ذلك فى اللجنة ، حيث يمكننا أن نطلع على مختلف الآراء .

الرئيس – لقد تكلم سعادة توفيق دوس (باشا) ، كما تكلم سعادة العشماوى (باشا) ، مؤيدين إحالة الاقتراح إلى لجنة الشئون الدستورية ، فليرد حضرة الشيخ المحترم على ذلك إن كان غير موافق .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – لقد قال معالى وزير الحربية إنه بعد البحث والتدقيق ظهر أن الموضوع لا غبار عليه . فإذا كان معاليه يقول إن هناك تحقيقاً يجرى – وسواء كانت المسألة تحتاج أو لا تحتاج إلى السرعة – فإننا حينئذ نذهب إلى لجنة الشئون الدستورية

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم عبد الهادى (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ، احتدم الجدل طويلاً فى هذا المجلس الموقر حول حدود حق المجلس فيما ورد فى اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ومما لا شك فيه أن مجلسكم هذا كان – ولا يزال ، وأعتقد أنه سيظل وسيكون – أحرص الهيئات على رسم الحدود الدستورية عملاً ، كما هى مقررة فى الدستور . فلا ضير علينا ولا ضير على أحد ، ولا ضير على وجهة نظر أبدا ، من أن تحال المسألة على لجنة الشئون الدستورية . ولكل من حضراتكم أن يدلى هناك برأيه ، فإذا ما جاء التقرير كان جديراً بالبحث ، لأنها فى مرتبة السابقة الأولى .

ومن أجل هذا فأنا أؤيد وجهة النظر القائلة بإحالة المسألة إلى لجنة الشئون الدستورية .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى (باشا) – لماذا يحال بيننا وبين فهم الدستور ، وفهم المادة ١٠٨ وحدودها ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – يا إخوانى ،

أنا أرى أن المسألة أوضح من أن تحتاج إلى الإحالة إلى لجنة الشئون الدستورية ، فإذا كانت الحكومة قائمة بالتحقيق فى موضوع الاستجواب وجب أن ننتظر نتيجة التحقيق ، ولا يمكن لهذا المجلس أن يقوم بتحقيق فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة بالتحقيق ، فتحقيقان فى وقت واحد أمر غير ممكن دستورياً ولا قانونياً .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا كلام صحيح مائة فى المائة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – إذا كانت الحكومة ، كما يقول معالى وزير الداخلية ، قائمة بالتحقيق ولم تصل إلى نتيجة بعد ، وجب على المجلس أن ينتظر نتيجة التحقيق .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – فلتصرح الحكومة بهذا .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – لقد تردد ذلك على لسان الحكومة أكثر من مرة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – والتحقيق فى رأيى ما زال واجبا ، لأننا لم نصل بعد إلى نتيجة فى الموضوع يحسن السكوت عليها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لقد قال معالى وزير الحربية إنه حقق وانتهى . وقال لا غبار .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – قلت إن الذى وضعنا موضع الإبهام هو أن وزير الداخلية يقول اليوم إن التحقيق ما زال جاريا ، فى حين أن معالى وزير الحربية قال فى الجلسة الماضية إن التحقيق تم وظهر منه أنه ليس هناك غبار ولا مسئولية .

فمن واجب المجلس أن ينتظر نتيجة هذا التحقيق وتصرف الحكومة فيه ، حتى إذا ما كان هذا التصرف متفقا ووجهة نظر المجلس يكون الموضوع منتهيا ، أما إذا رأى المجلس رأيا يخالف رأى الحكومة ، فحينئذ يكون مجال المناقشة .

وإذن فالمسألة فى غاية البساطة ، وليست محتاجة إلى بحث دستورى ، إذ الأمر كما ذكرت ليس فى حاجة إلى تعجل النتيجة ما دامت الحكومة قائمة بالتحقيق ، خصوصاً أن الوقت الذى مضى لم يكن كافياً لمباشرة تحقيق مسائل خطيرة مثل هذه والانتهاء منه . فالأولى أن ننتظر هذا التحقيق ونعلق الاستجواب إلى أن يتم التحقيق .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، لا . لا نوافق على تعليق الاستجواب ، وإذا كان ولا بد فليقدم حينئذ استجواب جديد .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – على كل حال مسألة تعليق الاستجواب ليست بذات أهمية . فإذا انتهينا منه اليوم ، ثم ظهر من التحقيق أن الحكومة تصرفت تصرفاً لا يرضى المجلس ، فلا مانع من إعادة الاستجواب نفسه أو تقديم استجواب آخر .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) – نحن أمام اقتراح بتأليف لجنة للتحقيق ، فنريد أن نبحث من الوجهة الدستورية هل يجوز للمجلس إقامة هذه اللجنة أولا ؟

وأرجو أن تذكروا أن ديوان المحاسبة يحل محل المجلس فى أبحاثه بالنسبة لمصروفات الدولة ، فديوان المحاسبة موجود ، وله حكمته فى وجوده ، ولا نريد أن نتعرض للموضوع سواء أكان الديوان قائما بالتحقيق أم الحكومة ، وإنما نريد أن نبحث فى لجنة الشؤون الدستورية

عما إذا كان من الجائز دستوريا إقامة لجنة من البرلمان للتحقيق فى هذا الشأن أم لا ؟

الرئيس – المسألة أصبحت واضحة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – أنا موافق على إحالة الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية ، ولكن الذى أخشاه ، هو أن يرجأ بحثه فى اللجنة إلى أمد بعيد . فأنا أطلب من المجلس ومن سعادة الرئيس – إذا أحيل على لجنة الشؤون الدستورية – أن يحدد ميعادًا قريباً لتقديم تقرير اللجنة عنه إلى المجلس .

أما أن يترك الأمر من غير تحديد ميعاد لتقديم تقرير اللجنة ، فإن هذا قد يؤدى إلى إرجائه أمدًا طويلا ربما يمتد إلى سنوات .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى (باشا) – اللجنة تقوم ببحث ما يحال عليها فى حينه بدون أى اعتبار آخر .

الرئيس – هل توافقون حضراتكم على إحالة موضوع دستورية طلب إقامة لجنة تحقيق إلى لجنة الشؤون الدستورية ، على أن تنظره بطريق الاستعجال ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الاقتصاد الوطنى – يجب أن يكون مفهوما أن الاقتراح الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور هو الذى يحال إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثه من الوجهة الدستورية .

الرئيس – نعم ، فى الحدود الدستورية فقط .

حضرة صاحب المعالى وزير الاقتصاد الوطنى – لجنة الشؤون الدستورية ليست مكلفة بأبحاث نظرية ، وإنما هى مكلفة ببحث اقتراحات تقدم إلى المجلس ، ويحيلها المجلس عليها ، والمطروح على المجلس الآن ، هو اقتراح محدد ، وهو الاقتراح الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ، وهذا الاقتراح وحده هو الذى يجب أن يكون موضع بحث لجنة الشؤون الدستورية دون سواه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – الذى يحال إلى اللجنة هو الاقتراح المقدم فى هذا الاستجواب بالذات ، لا مبدأ الاقتراح .

الرئيس – يحال الاقتراح لتنظره اللجنة من الناحية الدستورية . وأطلب من اللجنة – والمجلس يوافقنى – على أنها فى تقريرها تضع لنا الحدود الدستورية لموضوع اللجنة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – المسألة فى منتهى الوضوح ، إذ أن حق تأليف لجان برلمانية حق منصوص عليه فى الدستور ، وإنما الغرض تطبيق هذه الحدود على هذا الاستجواب

الرئيس — نعم ، وضع حدوده وتطبيقه على الاقتراح المحدد فى هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إن سعادة الرئيس يصح أن يستعمل سلطته فى هذا .

الرئيس — لقد استشهد معالى وزير الداخلية الليلة بمسألتين حدثتا فى فرنسا بمناسبة طلب تأليف لجنة تحقيق .

وهاتان المسألتان أحيلتا على المجلس ، وطلب رأيه فى كل واحدة منهما فأعطى أصوات كذا ضد كذا . ولهذا لا يصح أن أستأثر بالبت فى مثل هذا الموضوع .

والآن هل توافقون حضراتكم على إحالة مسألة وضع الحدود الدستورية الخاصة بالتحقيق المنصوص عليه فى المادة ١٠٨ من الدستور ، ومدى انطباقها على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ، إلى لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية ، على أن تنظره على وجه الاستعجال ؟ (موافقة) .

* * *

بدأت الصحف تنشر بعد ذلك أن الحديث يجرى حول رياسة مجلس الشيوخ ، وشعرت بأن موقف الحكومة وموقف القصر إزائى ليس فيه من معنى المودة والتعاون ما كنت أشعر به من قبل . عند ذلك عاودتنى الحيرة : أأستقيل أم ماذا ؟ ومر بى صديقى بهى الدين بركات (باشا) وحدثنى فى الموضوع وأشار علىّ بألا أستقيل وأن أدع غيرى يتصرف بما يشاء .

ومن بعد ذلك مربى الدكتور حافظ عفيفى (باشا) وأشار علىّ بمثل هذا الرأى . ثم مر بى غد ذلك اليوم أستاذى لطفى السيد (باشا) وأشار علىّ بمثل ما أشارا به . وجاءنى دسوقى أباظة (باشا) يوم ١٢ يونيو وأخبرنى أنه قابل حسن (باشا) يوسف أمس ذلك اليوم وتحدث إليه فى موضوع الاستجواب وما حدث من عدم دعوتى ، فقال له رئيس الديوان الملكى بالنيابة إن الأمر قد أصبح بيد الحكومة ، وأنها هى التى تقترح فيه ما تراه . وجاء إلى رياسة المجلس فؤاد (باشا) سراج الدين ومر بى فسألته رأيه ، رأى صديق قديم ، فأشار علىّ بعدم الاستقالة قائلا : إنك إن استقلت وأردت أن تقابل جلالة الملك فقد لا يقابلك ، بينما هو يقابلك إذا طلبت هذه المقابلة وأنت رئيس الشيوخ . عند ذلك رأيت أن أدع المقادير تجرى فى أعنتها ، وإن أيقنت أن الأمور لابد أن تتمخض عن شىء لا أتبينه .

وإننى لفى منزلى مساء يوم ١٧ يونيو إذ دق التليفون وخاطبنى الأستاذ كامل الشناوى المحرر بالأهرام وقال لى إن مراسيم صدرت إحداها بإخراج الذين عينوا شيوخاً بمرسوم يناير سنة ١٩٤٥ ،

والآخر بتعيين على زكى العرابى (باشا) رئيساً للشيوخ ، والثالث بتعيين شيوخ جدد مكان الذين أخرجوا .

يا له من انقلاب دستورى مروع . لقد ظننا أول ما تولت هذه الوزارة الحكم أن نوعاً من الاستقرار سيكون . وها لم يمض عليها غير خمسة أشهر ثم هى تعصف بالدستور على هذا النحو . على أنى أعترف أن نفسى سكنت لسماع هذا النبأ على فظاعته ، وإنه لَمَثَلٌ حق ذلك الذى يقول : وقوع البلاء خير من انتظاره . لقد كنت أتوقع أن شيئاً سيحدث ، وكان أكثر ظنى أن الضربة ستوجه إلىّ وحدى . فلما رأيت زعماء المعارضة أقصوا عن المجلس ولم يُعَد تعيينهم فيه ، ومن بينهم أستاذى لطفى السيد (باشا) ، وإبراهيم عبد الهادى (باشا) ، وأمثالهما ، تذكرت قول أهلنا : المصيبة لما تعم تهن . أما وقد بطشت المراسيم الثلاثة التى صدرت بى وبغيرى ، وأصبح ظلمها لذلك صارخاً مزعجاً ، فقد حق لمخاوفى أن تزول ، وحق لى أن أطمئن .

فلما أصبحت وقرأت نص المراسيم فى الصحف ورأيت أسماء من أخرجوا من المجلس من ذوى الرأى والمكانة فى البلاد تغير وجه الأمر فى نظرى . لم تبق مسألة إقالتى على هذا النحو من رياسة الشيوخ ذات بال عندى . وما قيمة الرياسة تعصف بها الأعاصير لأنها سمحت فى حدود الدستور ولائحة المجلس بأن يتناول استجواب تصرفاً قام به كريم (باشا) ثابت أو غير كريم (باشا) ثابت ! ! لقد كنت مؤمناً بأن رئيس الشيوخ هو المشرف على احترام الدستور وعلى احترام الحرية فى البلاد ، وأن تعيينه لمدة لا يجوز التعرض له فى أثنائها يمكّنه من أداء واجبه هذا بالذمة والصدق . أما وقد عصف ما حدث باعتقادى هذا فخير أن يكون شخصى هو الذى يضحى به من أن أقر ما قد حدث فيتصل ذلك برياسة الشيوخ ، وأنا على احترام هذه الرياسة جد حفيظ .

سكنت نفسى لإقصائى عن رياسة الشيوخ ، وسط هذه العاصفة التى ذهب الدستور ضحيتها على نحو مفزع يدنس تاريخ أية حكومة ترتكب مثل هذا الحدث الفاجع .

بدأت أفكر فيما يجب علينا نحن المعارضة أن نتخذه من موقف إزاء ما تم . إنا لن نستطيع أن نسكت عليه ، فيكون سكوتنا إقراراً له أو رضاً به . أو يكفى أن نحتج ؟ أم يجب أن نقوم بحركة إيجابية عنيفة تعادل ما لهذا الاعتداء العنيف على الدستور من شناعة . لم يكن لى أن أستقل برأى فى هذا الأمر وقد وقع الاعتداء على إبراهيم عبد الهادى « باشا » رئيس الهيئة السعدية كما وقع علىّ وأنا رئيس الأحرار الدستوريين . فليتداول زعماء

الحزبين ، وليتداول المعارضون جميعاً فى الأمر وليقرروا فيه قراراً يعيد إلى الدستور احترامه ، أو يحمى وجه الدستور على الأقل .

واجتمعت طائفة من رجال المعارضة فى البرلمان تتداول الرأى فى هذا الموقف . وكان بعضهم يذهب إلى أن هذا الموقف يقتضينا جميعاً أن نستقيل من عضوية البرلمان احتجاجاً على هذا الاعتداء على الدستور . وليس من شك فى أن ذلك لو حدث واستقال المعارضون جميعاً من عضوية البرلمان فى المجلسين لكان له أثره الحاسم ، ولكان له من الصدى فى مصر وخارج مصر ما يزعزع أية حكومة قائمة . ولو أن الوزارة قدرت أن ذلك كان ممكناً لما أقدمت على هذا العبث الذى أقدمت عليه ، لكن مواقف سابقة أقنعتها بأن مثل هذه الخطوة الجريئة لا يمكن الاتفاق عليها . فقد حدث فى سنة ١٩٣٨ ، وفى عهد وزارة محمد محمود (باشا) ، أن طلب مصطفى (باشا) النحاس إلى الأعضاء الوفديين فى مجلس الشيوخ أن يستقيلوا من عضوية المجلس ، فعارضه يوسف (بك) الجندى ، وكان هو الناطق باسم الوفد فى المجلس ، وكسب الأغلبية ، ولم يستطع النحاس (باشا) ، ولم يستطع الوفد أن يقنع أعضاء البرلمان بالاستقالة ، ولكن هذه الاستقالة إذا لم تكن إجماعية لم تنتج الأثر المرجو منها . وهى إذا لم تكن إجماعية أوشكت أن تدس إلى الحزب الذى يستقيل بعض أعضائه ولا يستقيل البعض الآخر نوعاً من الاضطراب يؤدى إلى الفشل . ولم يرد إبراهيم عبد الهادى (باشا) ، فى اجتماعنا الأول لمناقشة الموقف ، أن يستبعد فكرة الاستقالة ، ولكنه كلف من أبلغنا نحن المجتمعين فى غرفة المعارضة بمجلس الشيوخ أن كثيرين من الأعضاء لم يحضروا ، وأن من رأيه أن يكون القرار الامتناع عن حضور جلسات الشيوخ ، وقد اعترض كثيرون على هذا الرأى ، وفضلوا ، إذ نحن لم نقرر الاستقالة ، أن نحضر الجلسة التى كانت ستنعقد غداة ذلك اليوم ، وأن نحتج عند تلاوة المراسيم التى صدرت ، وأن ننسحب بعد احتجاجنا إذا اقتضى الحال الانسحاب . لكن هذا الرأى لم يلق أغلبية ، بل وافق الحاضرون على مقاطعة جلسة الغد بمجلس الشيوخ .

ولم يوافقنا عبد السلام الشاذلى (باشا) على المقاطعة ، بل ذكر أنه سيحضر الجلسة وأنه سيحتج على المراسيم الثلاثة عند تلاوتها . وقد كانت له فى احتجاجه الحجة البالغة . فقد حدث كما سبق القول أن ألغى النحاس (باشا) فى سنة ١٩٤٢ المرسوم الذى صدر فى سنة ١٩٤١ ، والذى عينت وزارة حسين سرى (باشا) بموجبه أعضاء مكان الأعضاء الذين انتهت مدتهم فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ . فلما تألفت وزارة أحمد ماهر (باشا) فى

سنة ١٩٤٤ ألغت المرسوم الذى استصدرته وزارة النحاس (باشا) وأعادت مرسوم سنة ١٩٤١ . وقد نشر على العرابى (باشا) ، الذى عين رئيساً للمجلس فى هذا الانقلاب الأخير بحثاً دستورياً انتهى فيه إلى أن إلغاء مرسوم سنة ١٩٤١ كان مهزلة دستورية ، وأن هذا المرسوم هو الذى كان يجب احترامه لأن السلطة التنفيذية استنفدت سلطاتها فى التعيين . أما وقد عين زكى العرابى (باشا) رئيساً للمجلس بحكم هذا الانقلاب ، فقد كان للشاذلى (باشا) الحجة البالغة فى الاعتراض على المراسيم الثلاثة الجديدة وفى بيان ما فيها من عبث بالدستور واعتداء عليه .

وقد كانت حجة الشاذلى فى الاعتراض على العبث برياسة المجلس أبلغ وأشد قوة . فأنا قد عينت بمرسوم سرى (باشا) الذى صدر فى سنة ١٩٤١ . ثم عينت بمرسوم النحاس (باشا) الذى صدر فى سنة ١٩٤٢ ، ولذلك ظلت عضويتى بالمجلس قائمة فى مرسوم سنة ١٩٤٤ الذى أصدرته وزارة أحمد ماهر (باشا) ، وفى المرسوم الأخير الذى صدر فى ١٧ يونيو والذى كان موضع احتجاج الشاذلى (باشا) واحتجاجنا جميعاً . والمدة الدستورية لرياستى فى المجلس تنتهى فى ١٧ يناير سنة ١٩٥١ . فإقالتى من هذه الرياسة اعتداء على الدستور أشد وضوحاً من كل اعتداء غيره . ذلك بأنه إذا صح الجدال فى مرسوم سنة ١٩٤٢ وفى مرسوم سنة ١٩٤٤ ، على الرغم من رأى على (باشا) العرابى ، فإن تعيين رئيس للمجلس قبل انتهاء مدة الرئيس القائم لا يمكن تسويغه ، بل هو عمل استبدادى صارخ ، والاعتداء فيه على الدستور واضح كل الوضوح .

حضر الشاذلى (باشا) جلسة الاثنين وأدلى بهذه الحجج عند تلاوة المراسيم . ولم يكن أحد منا حاضراً تلك الجلسة تنفيذاً لقرار المقاطعة . ورد فؤاد (باشا) سراج الدين على الشاذلى (باشا) ، فتمسك بالحجج التى قدمت فى سنة ١٩٤٢ خاصة بإلغاء مرسوم سنة ١٩٤١ . أما فيما يتعلق برياسة المجلس فقد زعم أن المرسوم الذى صدر بإلغاء عضوية من عينوا بمرسوم سنة ١٩٤١ وبقاء من عينوا بمرسوم سنة ١٩٤٢ قد ألغى عضويتى فى فقرته الأولى واستبقاها فى فقرته الثانية . وبين هاتين الفقرتين سقطت عضويتى وسقطت تبعاً لذلك رياستى . وقد ضج محمد حسن العشماوى (باشا) وغيره من فقهاء أعضاء المجلس لهذا التفسير العجيب . فأنا لم أعين بهذه الفقرة الثانية ، بل اعتبرت عضويتى بحكمها باقية منذ عينت بمرسوم سنة ١٩٤٢ . لكن إنهاء رياستى بعد استجواب مصطفى (بك) مرعى كان مقرراً مع علم أولى الأمر بأنه عمل مخالف للدستور . ولهذا احتج فقهاء المجلس . فلما أبلغ

إلى ما قاله العشماوى (باشا) ابتسمت . لقد قبل العرابى (باشا) رياسة المجلس ورأيه المكتوب أن المراسيم التى صدرت بعد سنة ١٩٤١ مهزلة . والعرابى (باشا) رجل قانونى . أترى ينتظر العشماوى (باشا) أو غير العشماوى (باشا) ، من الوفديين الذين صاروا أغلبية فى المجلس أن يكونوا أكثر حرصاً على الدستور من زكى العرابى (باشا) ؟ ! . ! .

لم يحضر الأحرار الدستوريون ولا السعديون ولا شيوخ الحزب الوطنى ولا شيوخ الكتلة الوفدية فى هذه الجلسة احتجاجاً على المراسيم الثلاثة . لكنهم لم يفكروا بطبيعة الحال فى الانقطاع عن جلسات المجلس كلها . ولو أنهم فكروا مثل هذا التفكير لوجب عليهم أن يستقيلوا من عضوية المجلس . أيعودون وكأن شيئاً لم يحدث ، وكأنهم قبلوا الأمر الواقع وأذعنوا له من غير نضال ينتصرون أو لا ينتصرون فيه . لم يكن ذلك طبيعياً أيضاً . لهذا فكرنا واستقر رأينا على أن نقدم مشروع قرار بعدم دستورية المراسيم الثلاثة وأن نطلب مناقشته فوراً فى الجلسة التى يقدم فيها . ونزولا على نصوص اللائحة الداخلية للمجلس تقدم مشروع القرار من حافظ رمضان (باشا) . وتقدم طلب بمناقشته فوراً فى الجلسة من عشرة من الأعضاء ، وأرسل مشروع القرار إلى زكى العرابى (باشا) رئيس المجلس بحكم المراسيم الثلاثة صبح يوم الاثنين ٣ يوليو واستعد حافظ (باشا) ليشرح فكرتنا فى بطلان المراسيم الثلاثة . وكان رأى على (باشا) العرابى بأن هذه المراسيم مهزلة مما رأى الاستناد إليه ، كما رأى أن يعيد إلى الذاكرة أو للمتحدث باسم الحكومة فى استجواب مصطفى مرعى (بك) قوله أن كرسى الرياسة يهتز ، وأن يرتب على هذا وذاك أن هذه المراسيم لم يقصد بها وجه الدستور ، وإنما أريد بها معاقبة أولئك الذين أثاروا هذا الاستجواب وتحدثوا فيه عن أشخاص بذواتهم وكأنما يعاقب عضو البرلمان بما يبديه من الأقوال فى المجلس ، ويكون جزاؤه الفصل من عضويته ، مع أن الدستور صريح فى أن أعضاء البرلمان لا يؤاخذون بما يبدونه من الأقوال فى المجلس صراحته فى أن المصريين متساوون أمام القانون ، وأن الملك وحده هو الذى نص الدستور على أن ذاته مصونة لا تمس ، ومن حق البرلمان لذلك أن يتناول كل تصرف لا يمس ذات الملك بالنقد أو بالتأييد .

وجاء موعد الجلسة فدخلنا قاعتها فإذا على العرابى (باشا) يجلس فى مقاعد الوزراء ، وإذا الأستاذ حسين الجندى وكيل المجلس هو الذى يتولى رياسة الجلسة . والأستاذ حسين الجندى رجل جهورى الصوت يستطيع به أن يقاطع كل متكلم فلا يسمع هذا المتكلم فى الجلسة أحد . ونوديت مواد جدول الأعمال حتى إذا جاء دور مشروع القرار المقدم من حافظ رمضان (باشا) تلا حسين (بك) مذكرة أعدت له مؤداها أن المجلس لا يملك مناقشة هذا

الاقتراح ولا يملك إبداء الرأى فيه قبل أن تقدم لجنة صحة العضوية تقريرها بصحة نيابة الأعضاء الذين عينوا بالمراسيم الثلاثة ، هو لذلك يمنع الكلام فى اقتراح حافظ رمضان (باشا) بسلطة الرياسة . وأراد حافظ (باشا) أن يناقش هذه الفكرة أو أن يحتكم إلى المجلس فى أمرها فإذا رئيس الجلسة يصيح بأعلى صوته بأنه لا يمكن أن يسمح بأن تقال كلمة فى الموضوع على خلاف ما قاله . وكان صوت الأستاذ الجندى وحده كافيا ليحول دون سماع المجلس أقوال غيره . لكن الأعضاء الوفديين فى المجلس لم يكتفوا بهذا ، بل قامت ضجة عنيفة من جوانب مختلفة استحال معها على أحد من أعضاء المجلس أو من حاضرى الجلسة أن يميز شيئاً مما يقال ، واستحال على حافظ رمضان (باشا) وعلى غيره من أعضاء المعارضة أن يقولوا كلمة تثبت فى المضبطة أو يتبين رجال الصحافة أو غير رجال الصحافة منها شيئاً .

إزاء هذه الحركة المدبرة التى يبرأ منها الدستور وتبرأ منها الحياة النيابية لم نجد وسيلة للاحتجاج إلا الانسحاب . وانسحبنا فإذا الحكومة وأنصارها يهللون اغتباطاً معتبرين هذا الانسحاب نصراً لهم ولم يفكر أحد منهم فى أن هذا الذى اعتبروه نصراً إنما هو هزيمة منكرة للحياة النيابية فى مصر . . هزيمة تعادل هزيمة الدستور بصدور المراسيم الثلاثة ، وتشهد بأن الفوز الحزبى أعز علينا من الدستور ومن الحياة النيابية ومن كل نظام محترم فى الأمم المتمدينة .

أو نكتفى بالانسحاب ولا نسجل ما حدث ونحتج عليه ؟ بل أرسلنا إلى رئيس الجلسة بخطاب أثبتنا فيه تصرفه وتصرف أنصار الحكومة وأنكرناها وطلبنا إليه أن يثبته فى المضبطة . ولكنه أبى أن يفعل بحجة أنه لا يثبت فى المضبطة إلا ما قيل فى الجلسة وسجلته سكرتارية المجلس . على أن الصحف كلها نشرت خطابناوعلقت عليه . وقد أضافت إليه جريدة الأجبشيان جازيت التى تصدر باللغة الإنجليزية وصفاً مسهباً لما دار فى الجلسة ولما حدث من ضجة لم يكن أحد يستطيع أن يسمع معها شيئاً مما يقال .ومن الحق علينا أن نثبت هنا نص هذا الخطاب تصويراً لأمر نرجو أن يفيد أبناؤنا منه . وهذا نص الكتاب[١] :

« بعد أن تلوتم بيانكم الخاص بمنع مناقشة مشروع القرار المقدم منى ببطلان المراسيم التى صدرت فى ١٧ يونيو الماضى خاصة بمجلس الشيوخ ، رفضتم أن أبين للمجلس خطأ الرأى الذى ذهبتم إليه من سلطانكم المطلق فى منع المجلس من المناقشة ومنعى من الاحتكام إليه ، واعتمدتم فى ذلك على الضجة المدبرة من أنصار الحكومة ومن عينوا بهذه المراسيم .

---

(١) الأهرام فى ٤ يوليو سنة ١٩٥٠ العدد ٢٣٢٦٢ ص ٥ .

مما اضطرنى وبعض إخوانى المعارضين إلى الانسحاب من المجلس احتجاجاً على هذا التصرف المخالف لأحكام الدستور واللائحة .

ويكفى لبيان خطأ ما ذهبتم إليه من أن موضوع الاقتراح معروض على لجنة تحقيق صحة العضوية أن هذه اللجنة ليس من اختصاصها أن تنظر فى دستورية المراسيم موضوع اقتراحى ، وقد درج المجلس على هذا فى كل سوابقه ، واعترفتم أنتم بذلك فى ذات بيانكم حين قلتم أن المسألة يمكن أن تحال بعد تقديم تقرير لجنة صحة العضوية إلى لجنة الشئون الدستورية .

وتكراراً للاحتجاج الذى أعلنته فى الجلسة أسجل الآن هذه المخالفة الخطيرة التى لا عهد لمجلس الشيوخ بمثلها ، وأطلب إثبات كل ذلك فى مضبطة الجلسة » [١]

---

(١) وقد نشر الأهرام كذلك فى عدده التالى (٥ يوليو ١٩٥٠ – العدد ٢٣٢٦٣) البيان التالى الذى بعث به إليه أحمد على علوبة باشا تعليقاً على ما حدث بجلسة مجلس الشيوخ :

« نشرت الصحف تفصيلات ما وقع فى مجلس الشيوخ خاصاً بمشروع القرار الذى قدمه سعادة حافظ رمضان باشا وطلب فيه إلى المجلس أن يقرر أن مراسيم ١٧ يونيو الماضى الخاصة بمجلس الشيوخ باطلة بطلاناً أصلياً لمخالفتها للدستور .

واستند حضرة رئيس الجلسة فى منع المناقشة فى هذا القرار إلى أن المراسيم المذكورة منظورة أمام لجنة تحقيق صحة العضوية ، وما أورده سعادة حافظ رمضان باشا من أن البحث فى دستورية هذه المراسيم ليس من اختصاص تلك اللجنة .

« على أننى من غير أن أدخل فى تلك المناقشة أشير إلى أن أحد المراسيم موضوع الاقتراح وهو الخاص بتعيين سعادة على زكى العرابى باشا رئيساً للمجلس لم يحله المجلس إلى أية لجنة من لجانه ، وليس موضوعه معروضاً بطبيعة الحال على لجنة تحقيق صحة العضوية . لقد هممت بإثارة هذه النقطة أمام المجلس وهى من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى طويل شرح إلا أن الضجة المدبرة من الحكومة وأنصارها حالت دون هذا الواجب كما حالت بين المجلس وبين الفصل فى الخلاف الذى قام بين رئيس المجلس وصاحب الاقتراح بمشروع القرار .

« هذا وقد استند حضرة رئيس الجلسة إلى سابقة حدثت سنة ١٩٤٢ فى رياسة سعادة محمد بك محمود خليل . ووجه الخطأ فى هذا الإستناد أنه لا وجه للشبه بين ما حدث أمس وما حدث فى تلك السنة . ذلك أنه فى ١٩٤٢ أبلغت رسالة إلى رئيس المجلس من أحد أعضائه ، وقد رأى رئيس المجلس يومئذ – بما له من حق تقديرى فى عرض الرسائل أو عدم عرضها على المجلس – ألا يعرض الرسالة المذكورة – وقد اختلف معه يومئذ سعادة حافظ رمضان باشا – ولما كانت المسألة تقديرية فالخلاف فيها محتمل ورئيس الجلسة هو صاحب الرأى ، ولو أن الأمر كان سؤالا واستجواباً لكان له وضع آخر .

« أما الاقتراح بمشروع قرار فمقدم للمجلس ، وهو وحده المختص بالفصل فيه ولا يملك رئيس المجلس ولا رئيس الجلسة أن يمنع المناقشة فيه ، وأن يبلغ به التحكم إلى حد أن يحول دون الاحتكام إلى المجلس فى شأنه ، والمجلس وحده هو الذى يقرر – لسبب دستورى أو لسبب من اللائحة الداخلية – تأجيل مناقشته . والقول بغير ذلك إهدار لحق المجلس وحيلولة بينه وبين أداء واجبه .

ولا أدل على ذلك من أن تأجيل الإجابة عن سؤال أو تأجيل أى موضوع مطروح على المجلس لا يملك الرئيس فيه أكثر من عرضه ليكون للمجلس فيه الكلمة الأخيرة . فما بالك إذا كانت المسألة متعلقة بمسألة هامة كالمسألة الدستورية الخطيرة التى كانت معروضة على المجلس فى الجلسة الأخيرة .

الحق أننى لا أجد لتصرف حضرة رئيس الجلسة مغزى إلا أن رأى الأغلبية فى غير جانب الحكومة وهو من حزبها . »

انتهى المظهر الرسمى لمهزلة المراسيم ، أو لمأساتها إن شئت ، على هذا النحو . ولقد شعرت بعد زمن أن الرأى العام كان يطمع من المعارضة فى موقف أكثر جرأة وإقداماً ليتابعها ويؤازرها . لقد اهتز هذا الرأى العام أعنف اهتزاز يوم صدرت هذه المراسيم وقد ظهر أثر اهتزازه واضحاً فى الصحف كلها . فقد كانت صحف الحكومة ضعيفة غاية الضعف وكانت صحف المعارضة قوية غاية القوة وكان الناس يتطلعون بعيون واسعة إلى ناحية المعارضة يريدون منها حركة عنيفة فيها تضحية وفيها دفاع واضح عن حق الأمة ، فلما رأوا ما حدث ، ورأوا المعارضة تقف من هذا الحدث الجسيم موقفاً يكاد يكون سلبياً بحتاً ، تولتهم دهشة تنطوى على شىء كثير من الأسف والألم . ولم يكن ذلك ليغيب عنا . لكننا التمسنا لأنفسنا العذر من أننا على أبواب الصيف ، وأن الصيف فصل ركود بطبيعته ، وأن الخير فى أن نرجئ نشاطنا فى المعارضة إلى أوائل الشتاء حيث تجتمع عناصر الحياة كلها فى العاصمة ، ومن العاصمة يمتد النشاط إلى المدن الأخرى وإلى الأقاليم ، ثم تقوم القومة المرجوة .

والواقع أننا أخطأنا وأن الناس لم يكونوا مخطئين فى دهشتهم وأسفهم . صحيح أن الصيف ركود بطبيعته ، وأن نشاط الرأى العام ونشاط الجماهير نشاطاً عملياً لم يكن شىء منهما متوقعاً قبل الخريف ومقدم الشتاء . لكن ذلك لا يكون إلا إذا غذى هذا الرأى العام طوال الصيف تغذية تجعله يعد نفسه لنشاط الخريف والشتاء . ولا تكفى مقالات الصحف فى هذه التغذية ، بل لا بد من مظاهر عملية تستند إليها هذه المقالات وتفيض فى شرحها . إما أن تعود الأمور مجراها العادى ، وكأن شيئاً لم يحدث ، وأن يتوقع الإنسان بقاء الرأى العام ذاكراً فى حماسة ما أثاره ، فذلك هو الخطأ البين ، وهو إلقاء الماء البارد على النار المتأججة .

يجب أن أعترف بأنى أحمل جانباً من التبعة عن هذا الموقف السلبى الذى وقفته المعارضة . وليس يرجع ذلك إلى أننى نصحت به أو رضيت عنه ، بل يرجع إلى أننى لم أتخذ موقفاً إيجابياً يدفع الآخرين إلى اتخاذ موقف مثله . لقد كان المرسوم الذى عين زكى العرابى (باشا) رئيساً للمجلس مرسوم إقالة بالنسبة لى . وقد نظرت أنا إليه من هذه الناحية الشخصية . ورأيت من كرامتى الذاتية ألا أثير ثائرة بسببه مخافة أن يقال إننى غضبت لزوال منصب كنت فيه . وفاتنى أن هذا الاعتداء وقع على المجلس يوم كنت أمثله . وعلى الدستور يوم كنت مكلفاً بالمحافظة عليه ، وأن الواجب كان يقتضينى أن أدفع هذا الاعتداء ما استطعت إلى دفعه سبيلا .

لم يكن دفع الاعتداء بأن أتجاهل المرسوم وأن أصعد إلى منصة الرياسة وأن أحول

دون تلاوته وتلاوة المرسومين الآخرين ، فقد كانت نتيجة ذلك أن تدعو الحكومة قواتها المسلحة لتنفيذ المراسيم الثلاثة ، ولإنزالى بالقوة من المنصة ، ولإخراج الأعضاء الذين قررت المراسيم إسقاط عضويتهم . وما كان لقوات الحكومة يومئذ أن تناقش دستورية المراسيم ، فليس ذلك من شأنها .

لم تكن هذه وسيلة دفع الاعتداء ، بل كانت وسيلته أن أرفع استقالتى من الرياسة إلى جلالة الملك وأن أذكر فى هذه الاستقالة كيف خالفت الحكومة الدستور حين أشارت على جلالته بتوقيع المراسيم الثلاثة ، بما فى هذه المراسيم من مخالفة لأحكام هذا الدستور الذى أقسم جميعنا اليمين على احترامه . وكان واجباً كذلك أن أستقيل من عضوية المجلس احتجاجاً على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور ، وأن أدعو أعضاء المجلس جميعاً ليؤدوا واجبهم فى الدفاع عن الدستور ، وأن أكون على رأسهم فى كل ما يريدون اتخاذه لهذا الدفاع . ولو أننى فعلت لأبرأت ذمتى وأرضيت ضميرى . لكن أحداً من إخوانى لم ير هذا الرأى ولم يدعنى لسلوك هذا الطريق . والذين أشاروا علىّ بألا أستقيل من رياسة المجلس حين أغفلت دعوتى إلى مأدبة ملكية دعى إليها رئيس النواب لم يشر أحد منهم علىّ بأن أسلك هذا السبيل . على أننى أرى اليوم أننى أخطأت حين لم أسلكه ، وأنه كان واجباً علىّ أن أسير فيه إلى نهايته .

لم يشر علىّ أحد يومئذ باتباع هذه الخطة ، ولم أفكر أنا فى اتباعها لاعتبار رأيت فيه مصلحة لمصر . ذلك أن عضويتى باللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى كانت تمتد إلى انعقاد المؤتمر البرلمانى الدولى فى صيف سنة ١٩٥١ ، أى إلى سنة وثلاثة أشهر بعد هذه المأساة الدستورية . وكنت أنا حريصاً على هذه العضوية بعد أن لقيت من تقدير زملائى فى اللجنة ما أفادت مصر منه فائدة جليلة . وحسبى أن أثبت هنا نص الخطاب الذى بعث به إلى مسيو « بواسييه » « السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى ، على أثر هذه المأساة الدستورية ، ليرى القارئ أننى لم أكن مخطئاً فى تقديرى أو مبالغاً فيه . وهذا نص الكتاب [1] :

« تحية خالصة لسعادتكم وبعد : فإنى حريص على أن أعبر ، لمناسبة ترككم رياسة مجلس الشيوخ والشعبة البرلمانية المصرية ، عن عرفان المكتب وعرفانى الشخصى لما أبديتموه

(١) نشر نص هذا الكتاب فى جريدة الأهرام فى يوم ٧ يولية سنة ١٩٥٠ . العدد ٢٣٢٦٥ السنة ٧٦ – الجمعة ٢٢ رمضان ١٣٦٩ هـ ص ٥ بعنوان « الأخلاق الدولية ؛ هيكل باشا يرسى حجر أساسها » .

من إخلاص نحو قضية الاتحاد خلال سنى رياستكم ، فبفضلكم ساهمت الشعبة المصرية بنصيب ممتاز فى أعمال الاتحاد ، كما أنكم تركتم طابعكم الشخصى فى عملنا إذ أرسيتم حجر الأساس فى إعلان مبادئ الأخلاق الدولية .

« وقد أبدى لى أعضاء لجنة القانون الدولى لهيئة الأمم المتحدة منذ بضعة أيام مدى ما يكنونه من إعجاب بنصوص هذه المبادئ التى يرجع الفضل فيها إليكم ، والتى تعد فى الطليعة من الأعمال الدولية .

« على أنكم ، بوصفكم عضواً فى اللجنة التنفيذية ، ستوالون الاشتراك فى أعمال الاتحاد اشتراكاً وثيقاً ، إذ أنكم ستدعون للاجتماع مع زملائكم حتى نهاية مدة عضويتكم .

« وإذ أكرر لسعادتكم التعبير عن عرفانى بفضلكم ، أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم يا سعادة الرئيس ، فائق تقديرى وأصدق عواطفى . »

كنت حريصاً على هذه العضوية . فلو أننى استقلت من المجلس لسقطت ولتولاها مكانى رئيس المجلس أو من تختاره اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية المصرية ، أو لانتخب مجلس الاتحاد فى أول اجتماع له عضواً آخر لا ينتظر أن يكون مصرياً . وفى الحالين الأوليين ، إذا حل مصرى مكانى ، يكون فى هذا شبه اعتراف دولى بمشروعية ما حدث ، يستغله فى مصر من اعتدوا على الدستور هذا الاعتداء المنكر ، ويزعمون أن الهيئة البرلمانية الدولية أقرت تصرفهم . أما إذا انتخب غير مصرى مكانى كان ذلك تجريحاً لمصر لا أرضاه ، وكان إلى ذلك تضييعاً لحق كسبته مصر لا تطمئن نفسى إلى ضياعه .

أفيعدل هذا الحرص على عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى ذلك الواجب فى مقاومة الاعتداء على الدستور مقاومة إيجابية ؟ أتردد اليوم فى الحكم وإن لم أتردد فيه غداة صدور المراسيم الثلاثة ، وإن آثرت يومئذ عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى .

* * *

أشار على أطبائى بضرورة السفر خارج مصر للاستشفاء . فقد أزعجتنى حالى الصحية منذ شهر مارس ، وكنت قد استشرت أطباء فى لندن فى أثناء زيارة الوفد البرلمانى المصرى إياها فى شهر أبريل فطمأنونى بعد فحص دقيق ، لكنى بقيت على ذلك غير مطمئن .

وسافرت إلى لبنان فقضيت أربعة أسابيع ببيت مرى ثم سافرت بعد ثلاثة أيام من عودتى منها إلى أوربا لأحضر مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بدبلن عاصمة أيرلندا . وقد قضيت

تسعة أيام فى سويسرا ، منها ستة فى انترلاكن كان لها من الأثر النفسى ما أذهب روعى وأعاد إلىّ ما كنت قد فقدت من طمأنينة ، وجعلنى أرى فى الحياة ما يحبب إلينا الحياة . وحضرت مؤتمر دبلن وعدت منها إلى لندن حيث قضيت أياما خمسة سافرت بعدها إلى باريس فأقمت بها عشرة أيام رجعت بعدها إلى مصر وكلى النشاط والإقبال على العمل .

كان الخريف قد بدأ وكان أهل القاهرة قد عادوا إليها ، وكان الناس يتوقعون عودة جلالة الملك من رحلته غير الرسمية إلى أوربا بعد أن ظل يجوب الشواطئ فيها ما يزيد على شهرين متسمياً باسم « فؤاد باشا المصرى » ولقيت إخوانى السياسيين ورجال حزبى وأخذنا نفكر فى ما يجب علينا أن نضعه لنحرك من جديد مأساة ١٧ يونيو . وبعد مناقشة لم تطل استقر رأينا على أن نرفع إلى جلالة الملك كتاباً يصله فور عودته نشرح له فيه الموقف كما نراه . وكان الرأى عندنا مستقراً على أن شر ما تعانيه مصر نفوذ طائفة من رجال الحاشية فى أعمال الحكم نفوذاً واسعاً يتمتعون به ولا مسئولية عليهم بسببه ، وما تفشى فى الدوائر الرسمية كلها من فساد واضطراب واستهتار وعدم نزاهة ، وما كان من إهدار لأحكام الدستور ترتبت عليه مأساة ١٧ يونيو . ووضع الكتاب ووقع عليه خمسة عشر رجلا من الأحزاب ومن المستقلين ، وعهد إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى فى إيصاله إلى القصر . وقد علمت من بعد أن رجلين من الموقعين ذهبا به إلى قصر عابدين عشية وصول جلالة الملك إلى أرض الوطن فلم يجدا بالقصر أحداً ، فبعثا به بالبريد المستعجل إلى قصر رأس التين ليبلغه أول وصول جلالة الملك إليه .

وأرسل الكتاب إلى الصحف لتنشره[1] . وظهرت فى الصباح الباكر « جريدة المصرى » وقد نشرته وعلقت عليه . لكن وزارة الداخلية كانت قد أبلغت فى ساعة متأخرة من الليل أمراً بعدم نشره ، فظهرت « المصرى » بعد قليل وظهرت الصحف الأخرى وليس للكتاب فيها أثر ، ولم تظهر جريدة « السياسة » ولا « الأساس » لأنهما كانتا قد نشرتا الكتاب ، فصودرتا بأمر النيابة تنفيذاً لطلب وزارة الداخلية ورفع أمرهما إلى القضاء فثبت أمر المصادرة بعد سماع المرافعة المستندة إلى المادة ١٥ من الدستور . ولست أشك فى أن ما حدث من ذلك كان مخالفاً لحكم هذه المادة التى تنص على أن إنذار الصحف وتعطيلها غير جائز إلا إذا كان ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى . والمذكرة التى فسرت هذا النص الخاص بالنظام الاجتماعى تقصر السبب فى الإنذار أو التعطيل الإدارى على الدعوة الشيوعية فليس من حق

---

(١) أنظر نص هذا الكتاب فى الجزء الثانى من هذه المذكرات ص ٣٠٢ .

البرلمان أن يصدر قانوناً يبيح المصادرة ولغير هذا السبب .

لكننا درجنا فى مصر على احترام القانون وإن خالف الدستور ، ودرج القضاء على تطبيق القانون من غير نظر إلى صدوره فى حدود الدستور . وهذا مظهر من المظاهر التى تشهد بأنا نقر الدكتاتورية ، أو أنّا على الأقل لا نأباها ، وأنّا لذلك لا تؤمن بالدستور وبما قرر من صور الحرية إيمان من يفتدى الحرية بحياته .

أما والقانون يبيح للنيابة أن تأمر بالمصادرة وأن ترفع الأمر لرئيس المحكمة فإذا أقرها أصبح قراره نهائيًّا فلم يكن عجباً أن يمنع نشر الكتاب الذى رفعته المعارضة إلى مقام جلالة الملك ، ولم يكن عجبا كذلك أن تصادر النيابة الصحف التى تنشر هذا الكتاب وأن يقرها القضاء على المصادرة . لقد تحدث الكتاب عن حاشية جلالة الملك ، وقد ذكر ما كاد يعين شخص كريم (باشا) ثابت ، حين تحدث عن رجال الحاشية مصريين كانوا أو متمصرين . وكريم (باشا) ثابت متمصر ولد بمصر من أبوين لبنانيين . والحديث عن كريم (باشا) ثابت فى الاستجواب الخاص باستقالة رئيس ديوان المحاسبة وأسبابها هو الذى أدى إلى المأساة الدستورية التى صدرت بها مراسيم ١٧ يونيو ، فإذا كان الحديث فى البرلمان عن كريم (باشا) يؤدى إلى هذا الانقلاب ، فلا عجب أن تمنع الصحف عن نشر كتاب مرفوع إلى جلالة الملك يتحدث عن كريم (باشا) ، وأن تصادر الصحف التى تخالف أمر المنع مصادرة يقرها القضاء .

لم تكتف الحكومة بعدم نشر الكتاب فى الصحف ، بل جعلت تضبط نسخه التى طبعت على الرونيو والتى كان الشبان من أنصار المعارضة يتولون توزيعها فى العاصمة وفى الأقاليم ، وتحجز هؤلاء الشبان فى الأقسام يوماً أو أياماً بحجة أن فى الكتاب ما يعاقب القانون عليه . وكانت للشبان فى الدفاع عن أنفسهم حجة لا ترد . ذلك أنه إذا كان فى الكتاب جريمة فواضعو الكتاب ورافعوه إلى جلالة الملك هم الذين يجب أن يحاكموا . أما ولم يسألهم أحد ، ولم يحقق معهم أحد ، ولم يحاكمهم أحد ، فتلك الحجة قاطعة على أن الكتاب لا يحوى جريمة يعاقب القانون عليها ، وأن مصادرته وحبسهم إجراء إرهابى مخالف للقانون ولكل قواعد العدل .

وأرادت الحكومة أن تحرجنا فأصدرت بياناً زعمت أنها ترد به على الكتاب . لكن هذا البيان لم يتناول موضوعه ولا شيئاً مما ورد فيه ، إنما ذكرت أن الكتاب مكتوب على ورق عادى وبخط ردىء ، وأنه لم يرع المجاملة فقدم إلى جلالة الملك عشية عودته إلى وطنه ،

وكان حريًّا بالمعارضة أن تنتظر حتى يستقر جلالته بالإسكندرية . ونسيت الحكومة أن جلالة الملك لم يغادر أرض الوطن بصفة رسمية ، وأن الدستور حين تحدث فى مادته الثانية والعشرين عن العرائض والكتب التى ترفع إلى مقام جلالته أو إلى البرلمان لم يشترط نوعاً خاصاً من الورق ، ولا لوناً خاصاً من الكتابة ، ماكانت مقروءة ، وأن الاحتجاج بالورق والكتابة وموعد التقديم لم يكن إلا نوعاً من التمحك فى الشكليات للهروب من الموضوع والتعرض له .

وقد ردت المعارضة على هذا البيان الذى أصدرته الحكومة بأن التعرض للشكل وحده فرار من الموضوع ، وبأن من التحكم الذى يأباه العقل والعدل أن تحجب الحكومة كتاب المعارضة عن الناس بمصادرة الصحف التى نشرته ، وأن تنشر هى ردها على هذا الكتاب ، وأن هذا التفريق فى المعاملة لا يسوغه إلا الإرهاب الذى جعلته الحكومة ديدنها فى الحكم ، والذى يجافى أحكام الدستور ومبادئ الحرية كل المجافاة .

كان بعض إخواننا من الوزراء السابقين – إبراهيم دسوقى أباظة (باشا) وأحمد على علوبة (باشا) – قد رأوا فرادى أن يتصلوا بحسن (باشا) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة من قبل أن يرفع الكتاب إلى مقام جلالة الملك ، وبعد أن رفع الكتاب إليه وأن ينبهوه إلى فداحة المخالفة الدستورية التى حدثت وإلى نتائجها المتوقعة ، ثم أخبرنى كل واحد منهما أن حسن (باشا) أبدى شديد أسفه لما وقع وأنه كان يتمنى لو لم أرأس أنا الجلسة التى عرض فيها الاستجواب ، وأنه فسر ما ذكر عن المخالفة الدستورية بأن التعرض فى الاستجواب لرجل من رجال الملك هو الذى أدى إليه ، لأن الملك يجب أن يحمى رجاله . وذهب فى إظهار أسفه لما حدث إلى القول بأنه تمنى لو لم يكن فى مركز رئيس الديوان ، وأنه طلب إلى كريم (باشا) ثابت أن يعرض على جلالة الملك بعد أن رفض رأى حسن (باشا) بألا تصدر المراسيم ، أن يتفضل جلالته بنقله من منصب رئيس ديوان بالنيابة إلى منصب آخر فى الخارج ، وأن كريم (باشا) اعترض على طلبه ، وأن جلالة الملك رفض هذا الطلب ، وأنه لا يملك إلا أن ينزل على إرادة جلالته ، وأنه يتمنى أن يؤدى مر الوقت إلى تحسن الأحوال وزوال ما لم يكن يوده من حدوث ما حدث لمجلس الشيوخ .

من حق من يشاء أن يسأل : ما مصدر هذه القوة العجيبة التى تنبعث من شخص كريم (باشا) ثابت ؟ أهى مقدرة ذاتية ممتازة أدت به إلى أن يرسم سياسة خاصة فهو ينفذها بمثل هذه المقدرة ؟ أم أن مصدر القوة خارج عنه ، غير قائم بذاته ، وأن هذا

المصدر لا يدفع ؟ لا أستطيع أن أبدى رأياً ذاتياً . فأنا لم أعرف كريم (باشا) إلا حين كان شاباً لم يتم دراسته فدفع به والده خليل (بك) ثابت رئيس تحرير المقطم إلى ميدان الصحافة ، فعمل معنا بجريدة السياسة مخبراً ناشئاً ، فكنا نكلفه أن يمر بالمفوضيات الأجنبية يسألها رأيها فى الامتيازات الأجنبية ، ولم أعرف له يومئذ مقدرة ذاتية إلا جرأة عرفتها فى كثير من أمثاله الصحفيين الناشئين ، ثم إنه عمل بعد ذلك مع والده فى المقطم ، واشترك وقتاً ما مع أصحاب الهلال ، كما اشترك وقتاً ما كذلك مع أصحاب أخبار اليوم . لكنه لم يكن صحفياً ممتازاً فى وقت ما ، وقد اتصل بديوان جلالة الملك مستشاراً صحفياً حين كنت رئيساً للشيوخ ، فلم تكن لى به أية صلة . لكننى كنت أسمع أن الوزراء يرجون رضاه اقتناعاً منهم بأن صلته بجلالة الملك تكفل لهم رضا جلالته ما رضى كريم (باشا) عنهم . فلما كانت الأسابيع الأخيرة من وزارة إبراهيم عبد الهادى (باشا) قابلنى بالصدفة فى بهو سان استفانو بالإسكندرية وسألنى : أصحيح أن الأحرار الدستوريين يريدون وزيراً مستقلا لوزارة الداخلية يتولى إجراء الانتخابات ؟ وأخبرنى أنه سينقل إلى جلالة الملك ما يسمعه منى . وأخبرته أن الأحرار الدستوريين لا يطلبون مثل هذا الطلب ، وإنما فكر فيه جماعة من شبانهم ومرشحيهم ، هذه هى المرة الأولى والأخيرة التى تحدثت فيها إلى المستشار بما تجاوز التحية ، فلم تزدنى به علماً ، ولم ترشدنى إلى مصدر قوته . على أنى سمعت يوماً فى صيف سنة ١٩٤٨ من النبيل منصور داود وأنا بجنيف فى سويسرا أنه كتب إلى أحمد محمد خشبة (باشا) ، وكان وزيراً للخارجية ، يحذره من كريم ثابت ويذكر له أنه يعمل لحساب الإنجليز ، ويذكره بأنه من أبناء أصحاب المقطم الجريدة التى أنشأها الإنجليز للدفاع عن سياستهم ، وأنه يراه خطراً على مصر وعلى عرشها كما كان أصحاب المقطم خطراً على مصر وعلى عرشها منذ دخل الإنجليز مصر .

ويبدو لى أنه شعر بمزيد من القوة حين اطمأن إلى مركزه المالى بعد سنين قليلة من اتصاله بالقصر . ولست أقصد ما تناوله الاستجواب عن خمسة آلاف الجنيهات التى حصل عليها من المواساة ، فخمسة آلاف جنيه لا تشعر صاحبها بالقوة . لكن أخبرنى إسماعيل صدقى (باشا) ، قبيل نظر الاستجواب وقبل المراسيم الثلاثة ، أن كريم (باشا) حصل من اليهود الذين اعتقلوا أو وضعت أموالهم تحت الحراسة فى وزارة إبراهيم (باشا) عبد الهادى على عشرات الألوف من الجنيهات مقابل خروجهم من الاعتقال أو رفع الحراسة عن أموالهم ، وأن حرم كريم (باشا) بعثت إلى صدقى (باشا) بخطاب تخبره فيه أنها اشترت

عقاراً مجاوراً لأملاكه بالزمالك بأربعين ألفاً من الجنيهات ورجته ألا يطلب أخذ هذا العقار بالشفعة . وأضاف صدقى (باشا) يومئذ : « وقد ابتسمت لأننى كنت أعلم أن المبلغ الذى دفع فى العقار الذى اشترى باسمها لم يزد عن ستة وعشرين ألفا من الجنيهات ، وأن هذا المبلغ دفع نقداً وعداً ، وأنها تعتزم تشييد عمارة ضخمة على هذا العقار » . وأردف صدقى (باشا) فى شىء من التهكم : « وأنت يا سيدى تشتغل بالسياسة من ثلاثين سنة ، ولم تحصل على شىء » . وأجبته مطمئناً : « الحمد لله أننى استطعت أن أخدم بلادى من غير مقابل » .

قص علىّ صدقى (باشا) هذه الرواية بعد أن كانت الصحف قد أشارت إلى الخطاب الخاص بالشفعة وبعد الذى تناقله كثيرون من أن كريم (باشا) عجب لأن صدقى (باشا) وهو المعروف بمجاملته وبرقته مع السيدات بنوع خاص لم يَبعث إلى حرمه برد على كتابها . أما صدقى (باشا) فذكر لى أنه لم يكن يستطيع أن يرد على هذا الكتاب الذى يذكر أن ثمن العقار أربعين ألف جنيه وهو يعلم أن ثمنه الحقيقى ستة وعشرون ألف جنيه ، لأن المجاملة اقتضته ألا يذكر للسيدة التى خاطبته شيئاً من ذلك حتى لا يحرجها .

على أن اطمئنانه لمركزه المالى وشعوره بمزيد من القوة نتيجة لهذا الاطمئنان لم يكن لهما أثر كبير فيما تمتع به من نفوذ وسلطان فى دوائر الحكم . يشهد بذلك ما حدث بعد أن أقر مجلس الشيوخ القانون الذى أجاز اتفاقية الحكومة المصرية مع شركة قناة السويس فى سنة ١٩٤٩ . فقد زادت الاتفاقية عدد الأعضاء المصريين فى مجلس إدارة الشركة ، وقررت تعيين عضوين مصريين فى هذا المجلس بعد صدور القانون بإتمام الاتفاق مباشرة . ولما كان الاتفاق يجعل تعيين العضو للجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، على أن يخطر المجلس المذكور الحكومة المصرية بمن سيقترحهم لتبدى ما قد يعن لها من ملاحظات على الأعضاء المقترحين ، فقد أبلغ المسيو شارل رو ، رئيس المجلس ، الحكومة المصرية بأن المجلس يقترح تعيين على الشمسى (باشا) وواصف (باشا) غالى عضوين مصريين تنفيذاً للاتفاق الجديد . ولم تكتف الحكومة المصرية بالاعتراض على هذين الاسمين ، بل اقترحت تعيين كريم ثابت (باشا) وأحمد عبود (باشا) بدلهما . ورفضت الشركة هذا الاقتراح ونشأت بسبب ذلك أزمة بينها وبين الحكومة المصرية . وطال أمد هذه الأزمة شهوراً متعاقبة دعيت فى أثنائها إلى حفلة عشاء أقامتها إدارة شركة قناة السويس بالقاهرة احتفالا بعـدد من أعضاء مجلس إدارة الشركة وعلى رأسهم

مسيو شارل رو . وفى السهرة تحدث شارل رو إلىّ وإلى ممدوح (بك) رياض وكان ممدوح (بك) وزير التجارة الذى تفاوض وإياه ووقع الاتفاق الجديد معه ، وتناول حديثه الأزمة التى نشأت بين الشركة والحكومة بسبب تعيين العضوين وتشبث الشركة بموقفها . فقال : إن الأمر عنده لا يقف عند ما للحكومة وما للشركة من حق وأن الشركة وحدها هى التى تملك اقتراح الأعضاء ، ثم لا تملك الحكومة إلا إبداء الملاحظات من غير أن تقترح من جانبها أحداً ، بل هو يتعدى ذلك إلى أشخاص الأعضاء المقترحين أنفسهم . فالعضوين اللذين تقترحهما الشركة ، على (باشا) الشمسى وواصف (باشا) غالى ، من كبار المصريين المعروفين فى العالم الدولى ، والمعروفين كذلك لأعضاء الجمعية العمومية . وهما قد كانا وزيرين عدة مرات ، ولهما من المكانة فى مصر ما لا ينازع فيه أحد . أما عبود (باشا) وكريم (باشا) فليس لهما شىء من هذه الصفات وإذا قيل إن عبود (باشا) رئيساً لشركة من شركات البواخر فشركته لا صلة لها بالقناة لأن بواخرها لا تعبر القناة . أما كريم (باشا) ثابت فرجل لا يعرفه أحد من أعضاء الجمعية العامة للشركة بعد ، وليس له من المكانة فى مصر ما لأى من الرجلين اللذين تقترحهما الشركة ، ولا يمكن بحال أن نقبله . قد يصبح يوماً ما شخصاً بارزاً فى حياة مصر القومية ، أو فى الحياة الدولية نفسها ، ويومئذ يمكن اقتراحه لعضوية مجلس إدارة الشركة ، أما اليوم فلا .

وأصرت الشركة على رأيها فلم يعين كريم (باشا) ، وعين عبود (باشا) وعلى الشمسى (باشا) . وقيل يومئذ إن كريم (باشا) سيعين مندوباً عن الحكومة المصرية لدى الشركة . وهذا مركز تختار له الحكومة المصرية من تشاء . لكن كريم (باشا) تنحى عن هذا المنصب فعينت الحكومة فيه إلياس أندراوس (باشا) العضو المنتدب لشركة البيضا للغزل والنسيج .

لم يكن المركز المالى إذن هو مصدر قوة كريم ثابت (باشا) . أترى تكون له سلطة خفية هى مصدر هذه القوة . لما حدث الانقلاب السورى الأول الذى قام به حسنى الزعيم فى سنة ١٩٤٧ ، والذى قلب به الجيش السورى نظام الحكم المدنى ، أسف الناس فى مصر ما أصاب الشقيقة العربية ، وأسفوا بنوع خاص لما أصاب شكرى (بك) القوتلى رئيس الجمهورية السورية الذى سجن فى داره ، ورأوا فى عمل حسنى الزعيم أمراً إدًّا تخشى مغبته . وبعد زمن وجيز عرف الناس أن كريم (باشا) ثابت ذهب إلى سوريا وزار حسنى الزعيم وعاد من عنده ثم لم تلبث الحكومة المصرية أن اعترفت بالانقلاب

السورى وبنتائجه . وجاء حسنى الزعيم إلى مصر بعد ذلك بوصفه رئيس الدولة السورية فأكرم غاية الإكرام . ألا يدل ذلك على مقدرة كريم (باشا) وعلى أن هذه المقدرة مصدر قوته . أم أنه أوحى إليه لغرض سياسى أن يذهب إلى حسنى الزعيم بدمشق ، ولم يكن أحب إلى حسنى الزعيم من أن تعترف به مصر ، فلم يجد كريم (باشا) مشقة فى تنفيذ مهمة أهلته لها اعتبارات كثيرة منها مصريته الحديثة وماضى « المقطم » .

أيًّا كان مصدر القوة التى تشع عن كريم (باشا) فإن نفوذه قد امتد إلى آفاق واسعة فى الدولة ، فأغلب الوزراء يطمعون فى رضاه ، ويغتبطون بمودته ، مما أدى إلى مأساة المراسيم الثلاثة لأن الاستجواب الذى قدمه مصطفى (بك) مرعى تناول شخصه بسبب أخذه خمسة آلاف جنيه من النقيب (باشا) مدير مستشفى المواساة ، وما جعل حسن (باشا) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة يرجوه أن يعرض على جلالة الملك نقل حسن (باشا) من الديوان إلى السلك السياسى خارج مصر ، وما جعل كلمته مسموعة فى دوائر الأعمال بقدر ما هى مسموعة فى دوائر الحكم .

* * *

لم أتصل بعد ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ بأحد من الوزراء ولا من رجال القصر ، إلا ما قضت به الضرورة الملحة حين حضورى جلسات مجلس الشيوخ . وبقيت على ذلك إلى شهر فبراير سنة ١٩٥١ حين ذكر لى علوبة (باشا) أن حسن (باشا) يوسف يلح فى مقابلتى شخصيًّا لمناسبة الوثائق التى حصلنا عليها ممهورة بتوقيع النحاس (باشا) ، وأراد علوبة (باشا) أن يستوثق من صحتها . وليس هذا الفصل موضع التفصيل فى هذا ؛ بل موضعه الفصل المقبل . وقد رفضت مقابلته فألحّ علىّ أصدقائى دسوقى أباظة (باشا) وعلوبة (باشا) وحسن (باشا) عبد الوهاب ، وأشار على بها إبراهيم (باشا) عبد الهادى .

وخاطبنى حسن (باشا) يوسف تليفونيًّا فقابلته فى المساء بقصر عابدين فتحدثنا هنيهة عن الوثائق ثم انتقل هو إلى حديث السياسة فذكر أن المعارضة أقفلت الباب بينها وبين القصر باستجواب مصطفى (بك) مرعى لأنها تناولت رجلا من رجال الملك بالتجريح . وأجبته : أو تريد أن تقول إن كريم ثابت رجل الملك أكثرمنى؟ هذا ما لا أقره . والذى أفهمه أن المصريين جميعاً رجال الملك كما أن الملك ملك المصريين جميعاً قال : ولكن ، إذا أتصل أمر برجل من المتصلين مباشرة بجلالة الملك وجب إحاطته أولا وقبل أى حديث عام حتى يتصرف الملك فى شأنه . قلت : أنا أقرك على هذا . فواجب المجاملة

الأولية يقتضيه . لكن ما قيل فى البرلمان عن كريم (باشا) قد أبلغ من قبل إلى القصر وكان موضع حديث مستفيض فيه . لقد ذكره محمود (بك) محمد محمود فى تقرير ديوان المحاسبة ، فلما علم به رئيس الوزراء وعلم به بعض الوزراء خاطبوه فى الأمر وطلبوا إليه رفع ما ذكره من التقرير . فلما رفض اتصل بك أنت شخصياً وكنت قد اطلعت على التقرير وعرفت الواقعة المنسوبة إلى كريم (باشا) فتحدثتا فيها ، ثم عدت فذكرت له أن جلالة الملك لا يعترض على نشر التقرير ونشر هذه الواقعة فيه . لم يكن ما نسب إلى كريم (باشا) وما تناوله الاستجواب أمراً خافياً عليكم إذن . وأطرق حسن (باشا) حين واجهته بهذه الحجة وكأن أحداً لم يواجهه بها من قبل . ثم قال : هذا صحيح . وانتقل الحديث إلى أمور أخرى يراها القارئ مفصلة من بعد . وقلت أنا لمناسبة الحديث فى هذا الأمر : لقد آمنت دائماً ، وسأبقى على إيمانى هذا ، بأنه ليس فى مصر ذات مصونة لا تمس غير ذات جلالة الملك ، وأن للبرلمان أن يتناول كل تصرف يمس الحياة العامة والمسئولية الوزارية بالسؤال والاستجواب لأن ذلك حقه الذى قرره له الدستور .

* * *

هذه قصة المأساة الدستورية التى قلبت حياة مجلس الشيوخ رأسا على عقب ، والتى أضافت دليلا جديداً محزناً على أن الحياة النيابية فى مصر مسرحية تمثل ، لا يسأل البرلمان فيها السلطة التنفيذية ، بل البرلمان فيها مسئول أمام السلطة التنفيذية ، فهى تحل مجلس النواب يوم يحلو لها أن تحله ، وهى تجرى الانتخابات لتمثيل إرادتها لا لتمثيل إرادة الشعب ، وهى تعبث بمجلس الشيوخ هذا العبث الصارخ ، وهى فى هذا كله لا تجد من رد الفعل الذى يقوم به الشعب ما يصدها عن المضى فى دكتاتورية مستبدة اتخذت الحياة النيابية ستارها .

من المسئول عن هذا الوضع الشاذ ، وإلى أى حد يعتبر الشعب المصرى نفسه مسئولا ؟ ذلك ما يجد القارئ الجواب عليه فى الفصل الخاص بالحياة النيابية فى مصر .

الفصل الرابع

قضية الوثائق السياسية المزورة

القيمة السياسية للوثائق التي تنسب إلى الشخصيات والسفارات – رأيي فى صرف النظر عن الوثيقتين المنسوبتين إلى النحاس باشا – أخذ صور من هاتين الوثيقتين – علوبة باشا يقتنع بصحة الوثيقتين – رأيي فى تقديم الوثائق إلى البرلمان وإلى الصحف – علوبة باشا يقترح عرضهما على الديوان الملكى للتأكد من صحتهما – رئيس الديوان الملكى يتحقق من صحة الوثيقتين ويرى عرض الأمر على الملك – كبار شخصيات الحزب يصرون علىّ كى أقابل رئيس الديوان الملكى – السعديون يشيرون علىّ بمقابلة رئيس الديوان – حسن باشا يوسف يطلب مقابلتى – تفسير عبارات الوثيقتين – الحديث فى شأن المفاوضات بين مصر وإنجلترا وعدم تقدمها – نفقات هذه المفاوضات ونفقات وفد مصر فى الأمم المتحدة – الحديث يتناول استجواب مجلس الشيوخ – هل يفتح الباب بين المعارضة والقصر من جديد – استيلاء رجال الحكم على أموال بغير حق – موقف وزراء الأحرار الدستوريين – تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة وتدخل القصر فيها – دور البرلمان وكيف يجب أن يكون – حسن باشا يوسف يحتفظ بصورة الوثيقتين ثم يعيدهما إلى علوبة باشا بعد بضعة أسابيع وانتهاء أمرها – الصحف تنشر خبر المقابلة برغم الاتفاق على عدم إذاعته – استجوابى لوزير الخارجية فى مجلس الشيوخ عن المحادثات المصرية البريطانية – النائب العام يحقق أمر الوثائق وتقديمها إلى القصر – العدالة أداة من أدوات النضال السياسى – صورة الوثيقتين وكيف وصلتا إلى النحاس باشا – هل لكريم ثابت باشا دور فى حصول النحاس باشا على صورة الوثيقتين – النائب العام لا يرى أن هناك ما يستدعى سؤال حسن باشا يوسف برغم أهمية دوره – هجرس يقر كتابة بصحة الوثائق – النيابة تهتدى إلى مصدر هذه الأوراق المزورة – النائب العام يصر مع ذلك على سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب – ويطلب رفع الحصانة البرلمانية عنهما – النائب العام يحظر النشر عن التحقيقات بعد أن نشرت عنها الحكومة ما تشاء – الصحف تتناول الأمر بعد رفع الحظر – الإجراءات التى صاحبت التحقيق ودلالتها – هل يعنى المنصب الرسمى فى مصر صاحبه من المثول أمام العدالة – النيابة تحفظ التحقيق بالنسبة لنا بعد أسابيع من انتهائه – ردنا فى الصحف على هذا القرار والمطالبة برفع الأمر إلى القضاء .

ذات يوم من أوائل فبراير سنة ١٩٥١ اتصل بى حسن باشا عبد الوهاب فى غرفة المعارضة بمجلس الشيوخ وأخبرنى أن ضابطاً كبيراً بالمعاش زاره وأطلعه على صورة بالقلم الرصاص من خطاب أرسله النحاس باشا إلى المفوضية الروسية ، وأن هذا الضابط يستطيع أن يحضر أصل هذه الرسالة ليأخذ صورتها الفوتوغرافية إذا قدرت أنا أن لذلك فائدة

سياسية . وأجبته أنى لا أثق بهؤلاء الأشخاص ولا بما يجيئون به ، وأن السيدة سنية قراءة مرت بى فى منزلى غير مرة وأحضرت إلىّ ترجمة عربية على الآلة الكاتبة لما ذكرت أنه تقارير قدمت للمفوضيات الأجنبية أو أرسلت منها إلى وزارات خارجيتها ، فلم أجد فيها أكثر من ملاحظات قد يستفيد منها الإنسان ، ولكنها فائدة ضئيلة إلى حد لا يدعو إلى إنفاق أى مبلغ للحصول عليها . وأضفت أنه إذا كان للرسالة التى يتحدث عنهـا حسن باشا أية قيمة سياسية فصورتها لاشك عند الإنجليز ، فقلم استعلاماتهم لا تخفى عنه من هذه الأمور خافية .

وأعاد حسن باشا علىّ الكرة بعد أيام وجاءنى بصورة بالقلم الرصاص لهذه الرسالة التى بعث بها النحاس باشا إلى المفوضية الروسية يذكر فيها أنه قليل الرجاء فى الاتفاق مع الإنجليز ، وأنه متى تحقق من إخفاق المحادثات معهم تعاون مع السوفييت ، ويشكر فيه المفوضية على المعاونة المادية التى قدمتها للوفد ، أقوى هيئة شعبية فى البلاد . وأضاف حسن باشا : وماذا علينـــا إذا اطلعنا على أصل هذه الوثيقة أو صورتها الفوتوغرافية . إن المبلغ الذى يطلبه الضابط لقـاء هذا العمل ليس جسيماً . وقد تفيد هذه الوثيقــة . وكررت ترددى : فقال : إن الضابط كان يشتغل قبلا فى المخابرات السرية بالمخابرات الحربية ، ويمكن بذلك الاطمئنان إليه والثقة به . ولا ضير على كل حال من الحصول على الصورة الفوتوغرافية للوثيقة المذكورة . فإذا كانت ذات فائدة كلفت هذا الضابط بالحصول على وثائق أخرى وإلا دفعنا له بضعة جنيهات وشكرناه وانتهينا عند هذا الحد .

وطلبت إلى ابن عم لى يتقن التصوير الفوتوغرافى أن ينقل صورة هذه الوثيقة فقال لى حسن باشا إن الضابط الذى سيحضرها لن يستطيع إبقاءها عنده أكثر من ساعتين يردها بعدها إلى المفوضية الروسية . وأتم ابن عمى هذه المهمة وأحضر لى الصورة السلبية للوثيقة وأربع صور إيجابية منها وأخبرنى فى نفس الوقت أن الضابط الذى أحضر له الوثيقة لا يوحى إلى نفسه بالثقــة التى تجعله يطمئن إليـه . وعلى ذلك رأيت أن أهمل الموضوع برغم ما رأيت من مطابقة الإمضاء الذى عليه لإمضاء مصطفى النحاس باشا ، وبرغم وجود تأشيرة عليه قيل إنها تأشيرة رئيس المحفوظات فى المفوضية الروسية .

وأفضيت إلى صديقى الدستورى أحمد على علوبة باشا وزير العدل السابق بما حدث وأطلعته على الوثيقة وذكرت له ما بدا لى من مطابقة توقيع النحاس باشا عليها لإمضائه التى أعرفها . واتصل علوبة باشا بحسن عبد الوهاب باشا فقدم إليه الضابط الذى جاء بالوثيقة

فناقشه فى أمرها مناقشة محقق دقيق اشتغل بالمحاماة وكان مستشاراً بالاستئناف ثم مستشاراً بالنقض وعاد بعد ذلك فأخبرنى بما دار وبأن هذا الضابط يدعى هجرس وأنه أكد صحة الوثيقة وكتب ورقة بإمضائه كفل فيها هذه الصحة ، وأنه أضاف إلى ذلك أن طلب إلى علوبة باشا أن يرسل هو أو من يثق به خطاباً إلى المفوضية الروسية ، وأنه كفيل بأن يحضر إليه أصل هذا الخطاب بعد ثلاثة أيام من إرساله . وأضاف علوبة باشا أن اقتناعه بصحة الوثيقة جعله لا يتردد فى أن يدفع إلى هجرس خمسين جنيهاً تشجيعاً له كى يحضر غيرها من الوثائق .

وبعد أيام ذكر لى حسن باشا عبد الوهاب أن هجرس لديه وثيقة أخرى تؤيد الوثيقة الأولى وأنه مستعد لتقديمها لنأخذ صورتها الفوتوغرافية ، وأن هذه الوثيقة ليست على الآلة الكاتبة كالوثيقة الأولى ، بل هى مكتوبة بخط محمود بك شوقى ابن شقيقة النحاس باشا وسكرتير عام مجلس الوزراء ، وأن علوبة باشا طلب إلى حسن باشا عبد الوهاب فأخذت صورة هذه الوثيقة الفوتوغرافية كذلك . وقد كان عليها توقيع النحاس باشا كالوثيقة الأولى ، وتجرى بمعنى ما تجرى به تلك الوثيقة وتزيد عليه أن النحاس باشا يشعر بأن تعديلا هاماً سيجرى فى القيادة ، وأنه سيبذل جهده لمنع هذا التعديل قبل وقوعه .

تبادلت الرأى مع علوبة باشا فى أمر هاتين الوثيقتين وكيفية الانتفاع بهما سياسياً . ورأيت أنا تقديمهما إلى البرلمان أو نشرهما فى الصحف ، فاعترض علوبة باشا على هذا الرأى بأن الحكومة ستبادر إلى تكذيب الوثيقتين فى نسبتهما لرئيس الوزراء ، ورأى أن يحمل هو الوثيقتين إلى حسن باشا يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة للاستعانة به على مزيد من الثقة بصحتهما . فنى الديوان وثائق بتوقيع النحاس باشا يمكن المضاهاة عليها . ولم أعترض على هذا الرأى لما أعرف أنه بين علوبة باشا ورئيس الديوان بالنيابة من صلة وثيقة . وعاد إلىّ علوبة باشا بعد يومين أوثلاثة أيام يخبرنى أنه قابل حسن باشا وأطلعه على الوثيقة الأولى وأن رئيس الديوان بالنيابة أظهر من العناية بهذه الوثيقة وتقدير خطورتها الشىء الكثير ، وأنه قام بمضاهاة توقيع النحاس باشا عليها على أوراق عنده فإذا المطابقة بين التوقيعين تامة ، ولهذا رأى رئيس الديوان بالنيابة من واجبه أن يحيط جلالة الملك علماً بالأمر ليتخذ الإجراء الذى يراه .

وتقابل علوبة باشا وحسن باشا مرة أخرى . وإطلع رئيس الديوان على الوثيقة الثانية وأبدى من الاهتمام لها ما أبدى من الاهتمام للوثيقة الأولى ، وذكر لعلوبة باشا أن الأمر

من الخطورة حتى لقد يرى جلالة الملك أن يدعو إليه رئيس الحزب ، أو أن يكلف رئيس الديوان بمقابلتى إذا كان جلالته غائباً بالإسكندرية مثلاً . وأجابه علوبة باشا : وهلا أكفيكم أنا . فقال حسن باشا : إن الأمر أخطر من أن يضاف لشخص بعينه ، بل يجب أن يسند إلى حزب وأن يكون رئيس الحزب هو الصلة فى شأنه بجلالة الملك ، وطلب إلىّ علوبة باشا أن أجارى هذا التفكير وأن أقابل جلالة الملك أو رئيس الديوان فقلت له :

«إذا دعانى جلالة الملك للتشرف بمقابلته كان واجبى أن أجيب هذه الدعوة . أما أن أذهب إلى رئيس الديوان فأقابله فذلك ما لا أقبله ؛ لأننى أشعر أن الغرض منه لن يكون خالصاً . إننى لم أقابل رئيس الديوان من قبل الاستجواب الخاص باستقالة رئيس ديوان المحاسبة ، ولم أقابل أحداً من رجال القصر منذ أقصيت عن رياسة مجلس الشيوخ ، وأشعر أنهم يريدون اليوم بدعوتى للذهاب إلى القصر أننى أذعنت وخضعت ، وهذا ما لا سبيل إليه .

رأى علوبة باشا إصرارى ورأى فيما بينه وبين نفسه أنه تشبث لا موجب له . وإنما دلنى على ذلك أنه ذكر لى فى سياق الحديث عن مقابلاته مع حسن باشا يوسف أنهما اتفقا على ألا يعلم بمقابلتهما وما دار فيها أحد غيرى . وطلب المقابلة بعض ما دار فى هذه المقابلات ولعله من أهمها . مع ذلك جاءنى حسن باشا عبد الوهاب بعد أسبوع أو نحوه يسألنى عن السبب فى تشبثى بعدم مقابلة حسن باشا يوسف ، ويذكر لى أن هذه المقابلة قد يترتب عليها للحزب وللبلاد خير كثير . وبعد أيام جاءنى دسوقى باشا أباظة يكرر علىّ مثل هذا القول ، ويحاول بكل الوسائل إقناعى للعدول عن رأيى . وتكرر الكلام من جانب الإخوان الثلاثة على نحو شعرت بأنهم يحسبون أن تمسكى برأى فيه من الإضرار بالحزب ما يلقى علىّ تبعة لا قبل لرئيس حزب بحملها .

عدت أفكر فى الأمر ، ثم ذكرت لإخوانى أن اتصالى بالقصر لن يلبث أن يعرف ، وقد تشير إليه الصحف فيخلق ذلك بيننا وبين زملائنا فى المعارضة ، وبيننا وبين السعديين خاصة ، جوًّا لا يعاون على تضامن المعارضة التضامن الواجب لمقاومة طغيان الحكومة وبطشها . وكان جوابه : وهل عبأ بنا السعديون يوماً ؟ أو لم يحاولوا القضاء علينا ونحن شركاءهم فى الحكم ؟ فما بالنا نحرص على رضائهم كل هذا الحرص . قلت : إذن فلأستشر زعيمهم إبراهيم باشا عبد الهادى ، فإذا وافق على أن أقابل حسن باشا يوسف فلن أقابله إلا إذا خاطبنى شخصياً بطلب هذه المقابلة .

وأقرنى إخوانى ، وتحدثت مع إبراهيم باشا وشرحت له الأمر كله ، فكانت مشورته ألا أتردد فى مقابلة حسن باشا ، وذكرت ذلك لعلوبة باشا ودسوقى أباظة باشا ، وأعدت عليهم أننى لم أقابل حسن باشا إلا إذا خاطبنى هو بنفسه فى ذلك . فليس يكفينى أن يبلغنى أحدهم رغبته لأخفّ إلى هذه المقابلة . وأضفت : « إننى سأصارحه برأيى فى سياسة القصر إذا هو حدثنى فى السياسة » .

وعدت إلى منزلى . وإننى لأتناول طعام الغداء إذ دق التليفون فجىء إلىّ به وقيل لى إنه حسن باشا يوسف . فلما خاطبته قال لى إنه ينتظرنى بعابدين الساعة السابعة مساء .

وذهبت إلى موعدى ومعى الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين ، وكان علوبة باشا قد ردهما إلىّ . فلما تبادلنا التحية وضعتهما على منضدة بيننا وقلت له : هاتان هما الوثيقتان ، وليس لى من العلم بأمرهما إلا ما ذكره لك علوبة باشا . فأخذهما واحدة بعد الأخرى وجعل يعيد تلاوتهما ويسألنى عن المقصود بعبارات وردت فيهما . من ذلك إشارة الوثيقة الأولى المكتوبة بالآلة الكاتبة إلى المعاونة المادية التى بذلها الروس للوفد . ومنه تغيير القيادة المشار إليه فى الوثيقة الثانية . وكان جوابى . . أنتم هنا فى القصر أقدر منى على معرفة المقصود ، فأمور الحكم تمر بكم.وتقع بإشرافكم ولا يخفى شىء منها عليكم . أما أنا فلا أعرف من ذلك شيئاً إلا ما نشرته الصحف أو اتصل بى بوصف كونى زعيماً للمعارضة بمجلس الشيوخ . ولم يبد حسن باشا ما يدل على شكه فى صحة الوثيقتين بأية صورة من صور الشك ، فقد كان يتحدث عنهما حديث المطمئن إلى صحتهما بعد أن قام مع علوبة باشا فى المقابلتين اللتين تمتا بينهما بشأنهما بمضاهاة التوقيعات الواردة على الوثيقتين بالأوراق الرسمية الموجودة فى الديوان ، والممهورة بإمضاء النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا .

ورأى حسن باشا يوسف أن لا فائدة ترجى من المناقشة فى عبارات الوثيقتين وما تنطوى عليه من قصد ، ورأيت أن أعدل بالحديث إلى غير هذه الناحية فسألته عن المفاوضات الجارية بين وزير الخارجية المصرية والحكومة البريطانية بشأن جلاء القوات البريطانية مصر ووحدة مصر والسودان . واغتبط هو لهذا التحول فى الحديث وقال :

— لم تتقدم هذه المحادثات خطوة . فصلاح الدين بك لم يكن يصنع كلما التقى بمستر بيفن أكثر من أن يلقى خطاباً يشرح فيه وجهة النظر المصرية فى الجلاء والوحدة ، ولا يتقدم فى المناقشة إلى ما وراء ذلك . فإذا التقى الرجلان بعد يوم أو يومين عاد صلاح الدين بك فألقى بالخطاب نفسه كرة أخرى . وأبدى مستر بيفن ما لديه من اعتراضات . ذلك

ما تشهد به محاضر المحادثات الموجودة عندنا فى السراى . وسيبقى الأمر على ذلك إلى أكتوبر أو نوفمبر المقبل ، وبعدهما ينتقل الحديث من الجلاء وتشبث إنجلترا ببقاء قواتها على قناة السويس ما بقيت الأزمة الدولية الحاضرة إلى مسألة السودان . وفيما حدث من مفاوضات إلى اليوم أنفق وزير خارجيتنا فى أثناء مقامه بأمريكا وبإنجلترا وفرنسا مائة وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات ، غير خمس وسبعين ألفاً اعتمدت لوفد الأمم المتحدة الذى كان صلاح الدين بك يتولى رياسته .

وأظهرت دهشتى لدى سماع هذه الأرقام العجيبة التى لم يعرف لها من قبل مثيل وقلت : وفيما أنفق هذا المبلغ الجسيم ؟ قال : للدعاية فيما يقولون . ربع مليون من الجنيهات ينفق بغير نتيجة . ولما عرفت ذلك قلت لزكى بك عبد المتعال إن ما حدث يدعوه للاستقالة من وزارة المالية . لكن زكى بك لم يسمع يومئذ لمشورتى ، وبقى وزيراً للمالية حتى انتهز خصومه فى الوزارة فرصة إحراجه وإخراجه منها .

قلت : وعلى هذا النحو يجرى الحكم فى مصر اليوم .

وكان جواب حسن باشا . . وما عسانا أن نصنع ، الحكم سيئ ، والمعارضة أقفلت الباب بيننا وبينها ، والبلد فى هذا الموقف ينتظر .

قلت : المعارضة هى التى أقفلت الباب بينكم وبينها ! أم أنتم الذين ضربتم الباب بعنف فى وجه المعارضة حين أصدرتم مراسيم ١٧ يونيو الماضى .

قال : المعارضة هى التى أقفلت الباب بالاستجواب ، إذ تعرضت فيه لرجل من رجال الملك .

قلت : أتريد أن تقول إن كريم ثابت رجل الملك أكثر منى أو من أى مصرى .

فأطرق هنيهة لدى سماعه هذه العبارة ، ثم قال :

– إن الواجب يقتضى إبلاغ جلالة الملك كل مأخذ على الذين يتصلون به اتصالاً مباشراً قبل اتخاذ أى إجراء آخر ليرى فى الأمر رأيه .

قلت : هذا صحيح وهو بعض ما تقضى به المجاملة الواجبة . ولكنه لا ينطبق البتة على ما حدث ثم أدى إلى الاستجواب . فالاستجواب قد تناول واقعة أو وقائع كانت معروفة عندكم تمام المعرفة . تناول استيلاء كريم ثابت باشا على خمسة آلاف جنيه بشيك حرره النقيب باشا من أموال جمعية المواساة . وهذه الواقعة قد أثبتها محمود بك محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة يومئذ فى تقرير الديوان ، فعلمت الوزارة بإثباتها ، فطلبت إليه

رفعها فلم يقبل ، فأبلغ الأمر إليك ، فتقابلت أنت مع محمود بك مرتين وأبلغته فى ثانيتهما أن جلالة الملك لا يرى بأساً ببقاء هذه الواقعة فى تقريره ، ثم كان أن استقال محمود بك من رياسة الديوان حين رأى أن بقاءه فى هذا المنصب غير مرغوب فيه . ومن بعد ذلك تقدم سؤال إلى مجلس الشيوخ فى الموضوع قبل أن يقدم الاستجواب . مع هذا كله لم يتخذ أى إجراء .

هنا أطرق حسن باشا هنيهة ثم قال : كل هذا صحيح . وبعد هنيهة أردف :

— وهل الخمسة آلاف جنيه هى كل ما أخذ من الأموال العامة بغير حق .

دل الحديث من بعد على أن حسن باشا لم يقصد أن كريم ثابت باشا استولى على أموال أخرى بل كان يقصد إلى أن غيره استغل مركزه كذلك بغير حق . لكننى لم ألبث حين سمعت اعتراضه أن أجبت :

— كلا . ليست الخمسة آلاف شيئاً مذكوراً بالقياس إلى غيرها ، فقد أخبرنى المرحوم إسماعيل صدقى باشا قبل سفره الأخير إلى أوربا ، وكان قد جاء إلى رياسة المجلس يحدثنى فى أمر استقالته من عضوية الشيوخ ، أن كريم باشا استولى على خمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات من اليهود الذين اعتقلوا أو وضعت أموالهم تحت الحراسة فى أثناء حرب فلسطين للإفراج عنهم أو رفع الحراسة عن أموالهم . وقد علق صدقى باشا على كلامه هذا بقوله : وها أنت ذا تشتغل بالسياسة المصرية من ثلاثين سنة ولم تحصل على ثلث هذا المبلغ أو ربعه أو أقل من ذلك . وأجبته أنا يومئذ : وأنا راض عن عملى السياسى والحمد لله .

وأضفت إلى ما سبق أن خمسة الآلاف قام الدليل على استيلاء كريم ثابت باشا عليها أما ما ذكره صدقى باشا فلم يقم عليه دليل حاسم إلا ما ذكره من أن حرم كريم باشا اشترت أرض فضاء إلى جانبه وكتبت إلى دولته أنها دفعت فيها أربعين ألفاً من الجنيهات ، ورغبت إليه ألا يطلب أخذها بالشفعة .

ورأى حسن باشا أننى اتجهت فى إجابتى عن سؤاله غير الوجهة التى أرادها فقال :

— وهل كريم باشا هو وحده الذى استولى على أموال بغير حق . .

وأجبته : كلا . وأنا أعلم وأنت تعلم أن كثيرين من وزراء هذا العهد ومن أنصاره قد استولوا فى صفقات القطن وفى الاستيراد والتصدير وفى غير ذلك على أموال طائلة بغير حق .

قال : وفى وزاراتكم أنتم . ألم يحدث فيها مثل ذلك !

فأجبته : لم تكن للأحرار الدستوريين وزارة منذ استقالت وزارة محمد باشا محمود عام ١٩٣٩ . أما اشتراكنا فى الوزارات التى أتت بعد ذلك فلم يتح لنا المشاركة فى هذا النوع من الشئون العامة ، ولا يسأل الأحرار الدستوريون فيها إلا عن الوزارات التى يتولوها وعما أقره مجلس الوزراء .

قال : وعبد المجيد باشا إبراهيم صالح ، وأحمد باشا عبد الغفار . .

وسارعت إلى إجابته : أنا لا أعرف عن عبد المجيد باشا إبراهيم إلا مسألة زاما . وهذه مسألة تولت النيابة تحقيقها وقد حدثت قبل أن يكون عبد المجيد باشا وزيراً . وقد طلب إلى عبد المجيد باشا وإلى غيره ممن كانوا معه فى مجلس إدارة الشركة المذكورة أن يدفعوا مبالغ اعتبرتهم النيابة مسئولين عنها فدفع كما دفعوا ، ثم استقال عبد المجيد باشا ، وقد كانت استقالته على غير رأيى ، إذ أشرت عليه بألا يستقيل ، فخشى بطش الحكم به بعد إقالته . أما أحمد باشا عبد الغفار فقد أشرت عليه بعد أن نشر مصطفى بك فودة مقالاته بأن يبلغ النيابة ، وقلت له : إذا رأيت فى تصرفك ما يخالف المألوف فالخير فى أن تستقيل . وقد أبلغ النيابة وأبلغ النقراشى باشا إذ ذاك أنه يرى أن يستقيل ، فلم يوافقه النقراشى باشا وحرص على بقائه فى الوزارة .

قال حسن باشا وكأنه يقاطعنى :

— بل نحن الذين حمينا أحمد باشا عبد الغفار . السراى هى التى حمته ، وهى التى حرصت على بقائه فى الوزارة .

وأجبت : ذلك ما لم أكن أعلمه . وإذا كنت بهذا القول تريد أن أحمد باشا كانت عليه مسئولية ، وأنكم برغم ذلك حميتموه وأعفيتموه من نتائج هذه المسئولية فذلك شأن آخر .

قال : ولكن هذا هو الذى حدث .

قلت : وهذا هو الفرق بينى وبينكم . أنا طلبت إليه إذا رأى أنه خالف العرف المألوف أن يستقيل . وأنت تقول إنه خالف وأنكم مع ذلك حميتموه !

قال : على كل حال ذلك هو الذى حدث .

قلت : وعلى كل حال فما تقول إنه حدث إذ ذاك لا يبلغ أن يكون قطرة من بحر فيما هو حادث اليوم من تلاعب فى الحكم وفى الاستيراد والتصدير وفى المحاباة والمحسوبية وفى كل شئون الدولة من استغلال للنفوذ بكل صوره وألوانه .

قلت : وما عسانا نستطيع أن نصنع . . إننا لا نستطيع شيئاً .

قلت : لما حدثت مناقصة مزرعة الجبل الأصفر فى سنة ١٩٣٨ ، وحين كان رشوان باشا محفوظ وزيراً للزراعة ، رأى الملك فاروق أن ما حدث لا يتفق مع نزاهة الحكم . ومع أن رشوان باشا لم تكن له شخصياً أية فائدة مما حدث فقد أبلغ جلالته محمد باشا محمود أن الخير فى أن يستقيل وزير الزراعة سمواً بنزاهة الحكم أن ترق إليها شبهة ولو كانت باطلة . وقد اغتبط الناس يومئذ بهذه المشورة الملكية لأنهم كانوا ولا يزالون يريدون أن يكون جلالة الملك دائماً فى مصر وخارج مصر ، النبراس المضىء والنجم الساطع الذى يتطلع الكل إليه ويرى فى حكمته ما يطمئن معه إلى مصير البلاد فى الداخل والخارج . واستقال رشوان باشا وتولى غيره وزارة الزراعة . مع ذلك جرى تحقيق دقيق فى الأمر استمر زمناً غير قصير . فأى جديد حدث حتى تغير الذى كان بالأمس والسلطات التى تشرف على الحكم هى هى لم تتغير .

قال : ألم أقل لك يوم التقينا فى نيويورك فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٧ إن أمورنا فى مصر قلّ الرجاء فيها .

قلت : لعلك لم تنس ما كان يدرس لنا فى الحساب حين كنا تلاميذ فى المدارس الابتدائية . كانت إحدى المسائل التى تطرح علينا أن فرداً كان يتسلق خشبة طولها كذا . وأنه كان يقفز عدد كذا قفزات فى الساعة ، وفى كل قفزة يرتفع ثلاثة أقدام ثم يتزحلق إلى أسفل قدمين . فإذا كان قد بلغ أعلى الخشبة بعد كذا من الدقائق فما طول الخشبة . هذه المسألة الحسابية التى كنا نعرفها أطفالاً تنطبق اليوم على السياسة المصرية أكثر مما كانت تنطبق على ذلك الفرد . فنحن فى مصر الآن نقفز ثلاث خطوات فى سبيل التقدم ثم نرتد إلى الوراء عشرين خطوة . ولو أن المشرفين على شئوننا العامة وجدوا من رقابة الرأى العام ومن رقابة من يملك الإشراف على تصرفاتهم ما لا يغريهم باستغلال النفوذ وسوء استعمال السلطة لكان شأننا غير هذا الشأن ، وحالنا غير هذه الحال .

قال : أؤكد لك أننى لو كنت أملك بضعة أفدنة أطمئن بها إلى حياتى لآثرت الانسحاب إليها وترك منصبى .

قلت : الحمد لله أن لى أفدنة ليست كثيرة ولكنها تكفى لأعيش أنا وأولادى من غلتها ، ولذلك أستطيع أن أتابع عملى فى الحياة السياسية لما أرى فيه مصلحة البلاد .

قال : وهلا تزال ترى أن الاستجواب كان فى محله !

قلت : ليس من شأن رئيس المجلس أن يحكم على استجواب إن كان فى محله أو لم يكن ، بل المجلس هو المختص بالفصل فى ذلك بعد مناقشة الاستجواب . ومع ذلك ماذا كان فى الاستجواب ؟ لم يكن فيه إلى جانب مسألة كريم ثابت والخمسة آلاف جنيه غير فضائح الجيش . ففضائح الجيش حققها النائب العام ورفع أمرها إلى القضاء ليفصل فيها . وذلك ما يسوغ الذى حدث بشأنها فى الاستجواب كل مسوغ .

قال : فضائح الجيش وتحقيق النائب العام . بكرة تشوف . (غدا ترى) .

قلت : على أية حال هذا الذى حدث يسوغ الاستجواب ويجعل للحياة النيابية فى مصر ما يبررها . .

قال : ألست أنت الذى قلت إن الحياة النيابية فى مصر مسرحية من بدء الانتخابات إلى كل ما يجرى فى البرلمان !

قلت : نعم . أنا الذى قلت لك ذلك . وهو صحيح ولازلت مقتنعاً به . لكنى رأيت وأرى أن هذه المسرحية يجب أن تصبح يوماً حقيقة واقعة ، ويجب أن نعاون جميعاً على ذلك حتى يألف الرأى العام المصرى الحكم البرلمانى ويدرك معناه . ولا يكون ذلك ومجلسا البرلمان لا عمل لهما إلا الموافقة على ما تتقدم به الحكومة من تشريعات والانتقال إلى جدول الأعمال فى الاستجوابات ، والاستجابة إلى السليم وغير السليم من مطالب النواب والشيوخ فى الوزارات . وإنما يكون ذلك بأن يثبت البرلمان وجوده الحين بعد الحين على نحو ما فعل فى هذا الاستجواب الخاص بأموال المواساة وبفضائح الجيش .

قال : أتحسب أن البرلمان يستطيع فى الوقت الحاضر وبالصورة التى تراها أن يوجه الرأى العام على النحو الذى تذكره .

قلت : لعلك تشعر معى بأن ما يحدث فى البرلمان من نشاط يظهر له صدى قوى فى الخارج . ربما لا يتجاوز هذا الصدى دائرة محدودة فى انتشاره . لكن علينا أن نشجع مصدر الصدى حتى يكون البرلمان فى يوم قريب أداة توجيه صالحة للحكم . وإنما يكون تشجيع البرلمان بأن يشعر الكل أن ما يجرى فيه لا يذهب صرخة فى واد ، وبالأحرى لا يكون محل مؤاخذة للأعضاء الذين يبدو من نشاطهم ما يثير هذا الصدى .

قال : لا تحسب إصلاح الأمور فى مصر يسيراً . لقد تحدثنا الآن عن كثير من شئون البلاد الداخلية والخارجية . وقد ذكرت أنت أن هذه الشئون ترتد ارتداداً مضطرداً إلى الوراء . وما ذكرته من ذلك يشهد بصحة ما قلته لك بنيويورك فى سنة ١٩٤٧ أن أمر

مصر ميؤوس منه . قال هذه العبارة الأخيرة بالإنجليزية هكذا

The case of Egypt is a hopeless case

وأجبته : البركة فيكم .

فقال : أى أننا نحن المسئولون عن هذه الحال .

قلت : أنا لم أقل إلا أن البركة فيكم . فإذا فسرتها أنت على هذا النحو فتبعة التفسير عليك . وابتسمنا ، ورأيت أن الحديث طال ، وأننى نفضت ما فى جعبتى وأديت واجبى فى تصوير الحال ، واعتذرت أن أضعت من وقته ما أضعت واستأذنته فى الانصراف ، فصاحبنى إلى مصعد القصر واستمر حديثنا ونحن فى طريقنا إليه فلما بلغناه ، كررت عبارتى الأخيرة . . البركة فيكم ، ثم ذكرت أننى تركت الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين فى مكتبه فقال : « هما فى الحفظ والصون » .

وعدت إلى منزلى ، وفى الغد التقيت بدسوقى أباظة باشا وأحمد على علوبة باشا وقصصت عليهما الحديث فقالا حسناً فعلت إذ نبهت إلى ما يجب التنبيه إليه .

واعتقدت أن المسألة انتهت عند هذا الحد .

وفى الأسبوع الأخير من شهر مارس سافرت إلى أوربا لأحضر اجتماع لجان الاتحاد البرلمانى الدولى ومجلس الاتحاد ، وكان مقرراً عقدهما بموناكو . وبعد انتهاء أعمال اللجان والمجلس سافرت إلى برن بسويسرا ثم إلى باريس وعدت إلى مصر فى منتصف أبريل . فلما التقيت بعلوبة باشا أبلغنى أن حسن باشا يوسف اتصل به فى أثناء سفرى وذكر له أنه تحقق من أن الخط المنسوب إلى محمود بك شوقى ، الذى كتبت به الوثيقة الثانية ليس خط محمود بك ، وأنه لذلك يشك فى صحة الوثيقتين ولهذا أعاد الوثيقتين إلى علوبة باشا بعد أن بقيتا عنده ، منذ تركتهما أنا بمكتبه فى القصر ، بضعة أسابيع . ولم أعر الخبر من العناية إلا ما يستحقه ، وقلت لعلوبة باشا : هذه مسألة فرغ منها نهائيًا .

ولم أفكر فى أمر الوثيقتين من بعد . لكن بعض الصحف نشرت ، قبيل سفرى لحضور اجتماع موناكو للاتحاد البرلمانى الدولى ، إننى قابلت حسن باشا يوسف ، ولما كانت مثل هذه المقابلة محل تساؤل من كثيرين لأن حجاباً حدث بين المعارضة والقصر منذ مراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ، ثم ازداد كثافة حين بعثت المعارضة بكتابها إلى جلالة الملك فى أكتوبر من تلك السنة تحتج فيه على تصرفات الوزارة القائمة ، لهذا رأيتنى فى حل بعد هذا النشر فى الصحف من أن أذكر السبب الذى أدى للمقابلة ،

وترددى فيها ، واستشارتى إبراهيم عبد الهادى باشا ، وما دار من حديث بينى وبين رئيس الديوان بالنيابة ، وما كنت لأفضى بشىء من هذا كله لولا النشر فى الصحف . فقد اتفق حسن باشا يوسف وعلوبة باشا على ألا تخرج المسألة من بينهما إلا لى أنا ، وألا أذكر أنا عنها شيئاً لأحد . وكانت المقابلة بعد هذا الذى اتفق على عدم إذاعته . فلما أذيع نبؤها لم يكن بد من أن أقص كل ما حدث على كل رجل فى المعارضة سألنى عنها .

ولقد حدث بعد سفرى إلى أوربا مباشرة أن أثير فى مجلس الشيوخ استجواب كنت قد قدمته إلى المجلس عن المحادثات بين وزير الخارجية المصرية ووزير الخارجية البريطانية ، وكان قد تأجل غير مرة إجابة لطلب الوزير . فلما شرحت الاستجواب ذكرت فيه أن وزير الخارجية أنفق فى الدعاية للمسألة المصرية فى أثناء وجوده بأمريكا رئيساً لوفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وفى أثناء مقامه بأوربا فى لندن وباريس ومحادثات مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية مبلغ مائة وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات إذا أضيفت إلى ما أنفقه وفد الأمم المتحدة وقدره خمسة وسبعون ألفاً بلغت ربع مليون من الجنيهات وتلك هى الواقعة التى قصها على حسن باشا وذكر معها أنه أشار على الدكتور زكى بك عبد المتعال أن يستقيل بسببها فلم يقبل . على أننى حين ذكرت القصة بمجلس الشيوخ لم أنسبها إلى حسن باشا ولا إلى شخص معين ، بل ذكرت أنها رويت لى ، وأن العهدة فيها على الراوى . فلما رد وزير الخارجية على استجوابى كذب هذه الواقعة وذكر أنه لم ينفق فيما خلا الخمسة والسبعين ألفاً التى اعتمدت لوفد الأمم المتحدة ، غير عشرة آلاف من الجنيهات .

وقد أثار تكذيبه هذا ضجة فى المجلس كنت قديراً على القضاء عليها بذكر المصدر الذى استقيت منه الخبر ، وذكر اسم حسن باشا يوسف . لكننى لم أفعل إيثاراً منى للمحافظة على سرية الحديث الذى دار بيننا عن أن تلوكه الألسن .

انقضت أسابيع من عودتى لأوربا لم يجد فيها جديد فى أمر الوثائق التى قيل إنها غير صحيحة ، ولا فى أمر الحديث الذى دار بينى وبين حسن باشا يوسف ، واقتنعت كذلك بأن المسألة طويت إلى غير عودة .

وإنى لفى منزلى يوماً إذ تحدث إلىّ عبد الرحيم بك غنيم النائب العام تليفونياً وأخبرنى أنه يريد زيارتى . ودهشت وأخذت أسائل نفسى عن سبب هذه الزيارة . ولم يدر بخاطرى قط أنها تتعلق بموضوع الوثيقتين . فقد نسيت هذا الموضوع واعتقدت أنه

دفن نهائيًا إلى غير بعث .

نزلت إلى غرفة الاستقبال فى الموعد الذى اتفقنا على حضور النائب العام فيه . وحضر وتبادلنا التحية وجلسنا فأخبرنى أنه تقدم إليه بلاغ من مصطفى النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج وزير البلديات يذكران فيه قصة الوثيقتين وأنهما مزورتان ، وأنهما قدمتا إلى الديوان الملكى فأضيفت بذلك إلى جريمة التزوير جريمة استعمال أوراق مزورة . فرويت له القصة من أولها ، حين جاءنى حسن باشا عبد الوهاب وذكر لى أمر الضابط الذى يستطيع إحضار هذه الوثائق . وما دار بيننا من حديث وما كان من أمر علوبة باشا ومقابلته حسن باشا يوسف ومضاهاتهما الورقتين على أوراق بالقصر ، وحرص حسن باشا على مقابلتى أنا ، لكننى لم أرو من الحديث الذى دار بينى وبين حسن باشا إلا ما تعلق بأمر الوثيقتين ، فلم أذكر شيئاً مما ذكره عن المفاوضات وعن الاستجواب وعن فساد الحكم وعن كل ما قصصته فى هذا الفصل . وختمت حديثى بأن حسن باشا رد الورقتين إلى علوبة باشا وأخبره أنه تأكد من أن خط الوثيقة الثانية ليس خط محمود بك شوقى ، وأننا اعتبرنا المسألة منتهية عند ذلك .

أتممت حديثى فسألنى عبد الرحيم بك : ألديك مانع من تدوين أقوالك هذه فى المحضر الذى أدلى فيه النحاس باشا وإبراهيم بك فرج بأقوالهما ؟ قلت : كلا . لا مانع عندى . قال : كاتب النيابة فى السيارة ومعه المحضر ، فهل تسمح بدعوته ؟

استدعينا الكاتب فجاء ومعه المحضر فأطلعنى النائب العام على البلاغ المقدم من النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج ثم طلب إلىّ إملاء ما ذكرته له ، فانتقلنا إلى غرفة مكتبى ليكون سكرتير النيابة مستريحاً فى عمله . فأمليت فى المحضر كل ما لدىّ من معلومات فى الموضوع وأضفت إلى الإملاء أن أخرجت من مكتبى الصورة الفوتوغرافية للوثيقة الأولى المكتوبة على الآلة الكاتبة ، والصورة السلبية للوثيقة الثانية التى قيل إن صلبها بخط محمود بك شوقى لأننى لم تكن لدى منها صورة إيجابية . وأعتقدت بعد الإفضاء بكل ما عندى أن النائب العام سيأمر الكاتب بأن يطوى محضره وسيعتبر الحادث من جهتى منتهياً . فما كنت أظن ، ولا كان يدور بخلدى ، أن يرى النائب العام فى أقوالى غير الصورة الواضحة للحقيقة الناصعة . وما كنت أظن ، ولا كان يدور بخلدى أن تتخذ العدالة أداة من أدوات النضال السياسى أو أن تهيأ لها أسباب مصطنعة تمكنها من أن تكون هذه الأداة .

لكننى تبينت بعد قليل أننى مبالغ فى حسن الظن . وقد رأيت النائب العام يوجه

إلىّ أسئلة يريد بها أن يقول إن الظواهر أمامه تدله على أننى أعلم ، أو أننى كان واجباً علىّ أن أتبين فى غير عناء ، أن الوثيقتين مزورتان ، وأننى لذلك شاركت فى استعمالهما بتقديمهما إلى رئيس الديوان بالنيابة وأنا أعلم بتزويرهما . وقد تولتنى لهذه الأسئلة دهشة أشد الدهشة . وقد قلت له وأثبت فى محضره أننى كنت ولا أزال أرجح صحة هذه الوثائق ، وأن حسن باشا يوسف ضاها توقيع النحاس باشا وإبراهيم بك فرج على ما عنده من أوراق رسمية ، وذلك بحضور علوبة باشا ، فدلتهما المضاهاة على تمام الشبه بين التوقيعات على الوثيقتين وما ضاهيا عليه من أوراق رسمية ، فكان واجب النائب العام أن يتخذ هذه الأقوال التى أدليت بها حجة مسلمة وأن يتجه بالتحقيق وجهة أخرى إن شاء . فما كان لمن له مثل ماضىّ ومثل مكانتى أن يقول غير الحق . لذلك استهجنت تصرف النائب العام حين بدأ يوجه إلىّ أسئلة فيها معنى الريبة فى أننى أعلم أن الوثائق غير صحيحة ، وأظهرت له هذا الاستهجان واضحاً ، قلت له : وهل تتصور أنت أننى أستعمل أوْ أشير باستعمال ورقة أعلم أنها مزورة ؟ هذا بطبعه غير معقول . فلم يجب على هذا الاعتراض بأكثر من قوله : إن واجبى يقتضينى أن أحقق كل نقطة تعرض أمامى . ولم أر أن أناقشه فى هذا الاتجاه العجيب ، لأننى شعرت أنه أحد رجلين : رجل مغلوب على أمره فلا حيلة له فى أن يسلك هذا المسلك مع ادعاء أنه يؤدى ما يعتقد أنه واجبه محافظة على كرامته وكرامة منصبه ، أو رجل لا يعرف واجب التحقيق وواجب المحقق . ولا فائدة فى الحالين من مناقشته . وجال بخاطرى أن أرفض الإجابة عن أسئلته ، ثم رأيت الرفض يقوى حجته فى ضرورة سؤالى ، فجاريته ولم أترك سؤالاً وجهه إلا أجبت عنه وإن بلغ من الإغراب حداً لا أحب أن أصفه .

وزاد فى دهشتى أنه طلب إلى الكاتب فأخرج من ملف البلاغ المقدم من النحاس باشا وإبراهيم بك فرج صورة فوتوغرافية للوثيقتين اللتين يجرى التحقيق بشأنهما وأطلعنى عليهما . من أين حصـل المبلّغان على هاتين الصورتين ؟ ثمة احتمالان لا ثالث لهما : فإما أن يكون الشخص الذى أحضر إلينا هذه الوثائق قد صنع مثل هذا الصنيع مع النحاس باشا ، وإما أن تكون الصورتان قد أخذتا من الصورتين اللتين تركتهما فى مكتب حسن باشا يوسف يوم قابلته . واستبعدت أنا الفرض الأول ، لأنه لا يؤدى إلى علم النحاس باشا بأن علوبة باشا أو بأننى قابلت حسن باشا يوسف وتحدثت معه فى أمر الوثيقتين . لم يبق إذن إلا الفرض الثانى ، وهو أن يكون حسن باشا قد سمح بأخذ صور فوتوغرافية من الصور

التى تركتهما له وقال لى إنهما « فى الحفظ والصون » . وهذا هو الفرض الذى أكدته وأثبته فى محضر النيابة . ولكننى تساءلت مع ذلك . كيف سوغ رئيس الديوان لنفسه أن يفعل هذه الفعلة وهو الذى طلب ألا يتجاوز الحديث فى هذا الأمر ثلاثة رجال . . هو وعلوبة باشا وأنا . لهذا دهشت . لكن خفف من دهشتى أنه رجل يعمل لحساب غيره ، فإذا أمر وجب عليه أن ينفذ الأمر .

وإذا كان حسن باشا يوسف قد سمح بأخذ الصورتين اللتين أرفقتا ببلاغ النحاس باشا فمن الذى أوصل هاتين الصورتين إلى النحاس باشا ليقدمهما مع بلاغه ؟ فقد ذكرت الصحف بعد حين أن النحاس باشا كان يوماً فى حضرة جلالة الملك ، وأن كريم ثابت باشا المستشار الصحفى للديوان الملكى ، حمل مظروفاً إلى جلالته فسلمه الملك إلى النحاس باشا وأن صورتا الوثيقتين كانتا فيه ثم صدر بلاغ رسمى بتكذيب هذه الواقعة ، ثم لم تسأل النيابة الصحف التى نشرتها عن الدليل عن صحتها .

استمر النائب العام يسألنى وأنا أجيبه ساعتين ونصف الساعة ، ثم إنه أقفل محضره وسألنى إن كنت أريد أن أقرأه قبل أن أوقعه فلم أرد أن أحمل نفسى هذا العناء اطمئناناً منى إلى ذمة الكاتب . ووقعت المحضر فلما آن للنائب العام أن ينصرف قلت له : كان الله فى عونك . وأجابنى : بل كان فى عونكم أنتم .

وقبل الظهر من غد ذلك اليوم خاطبنى النائب العام تليفونيًّا بأنهم أحضروا « هجرس » الذى ذكرت كنيته فى التحقيق ، وأنه سيسأله فى الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر ، وسألنى إن كنت أريد أن أحضر سؤاله ، فأجبته بأن هذا الموعد لا يوافقنى ، وأننى لا يهمنى أن أسمع ما يقوله هجرس لأننى لم أره قط ، واتفقنا على أن أذهب إليه بدار النيابة فى الساعة السابعة من المساء . فلما دخلت عليه أخبرنى أنه سأل « هجرس » ، وأن « هجرس » اعترف بأنه لم يقابلنى ، وذكر الوقائع التى ذكرتها وأضاف إليها أنه أخذ مبلغاً من علوبة باشا ، وروى أموراً أخرى لا تتصل بى . وأراد النائب العام أن يسوغ إزعاجه إياى ودعوته لى على الرغم من أن أقوال هجرس ليس فيها ما يقتضى هذه الدعوة ، فسألنى عما إذا كانت الوثائق التى اطلع عليها حسن باشا يوسف عندى ، فقلت له : لقد ذكرت لك أنها ردت الى علوبة باشا ولا تزال عنده ، فرجانى فى أن أخاطب علوبة باشا تليفونيًّا من مكتبه ليرسلها مع سائق سيارة النائب العام الذى سيذهب ومعه بطاقة منى وخاطبت علوبة باشا وجاء السائق بالصور الفوتوغرافية للوثائق فأودعت فى التحقيق ، كما أودع إقرار كتابى

بخط هجرس وتوقيعه يؤكد صحة الوثائق وأن أصلها موجود فى المفوضية الروسية .

اعترف هجرس بهذا الإقرار فاستأذنت النائب العام وانصرفت مقتنعاً من أن ما أسموه تحقيقاً قد انتهى بالنسبة لى . لكن التليفون دق بعد يومين فخاطبنى النائب العام واعتذر عن إزعاجى ثم طلب إلى أن أزوره زيارة أخرى بمكتبه مساء ذلك اليوم . وذهبت إليه فسألنى بعض أسئلة لا قيمة لها ثم أخبرنى أن التحقيق هداهم إلى مصدر هذه الأوراق المزورة وأنهم ضبطوا أصول الورقتين محل التحقيق كما ضبطوا أوراقاً كثيرة أخرى مزورة كذلك . وإنما اهتدوا إلى هذا المصدر بعد أن أخبرهم محمد سليمان هجرس أن الذى سلمه الوثيقتين لم يكن موظفاً بالمفوضية الروسية ، بل كان موظفاً بالسكة الحديد المصرية اسمه عبد العزيز جاد الحق ، وأن جاد الحق هذا يتصل بالمفوضية الروسية عن طريق موظفين ثلاثة منهم فتاتان ، فلما أدلى هجرس بهذه الأقوال فتشت النيابة منازل عبد العزيز جاد الحق ، فله أكثر من منزل واحد لأن له أكثر من زوجة ، فوجدت فى منزل له بناحية « طرة » غرفة ملأى بهذه الأوراق المزورة ، ومن بينها أصول الورقتين اللتين أعطيت إلينا صورتهما . وأطلعنى النائب العام على أوراق أخرى مزورة ذكر أن النيابة ضبطتها من بينها خطاب موجه إلى المفوضية الروسية أيضاً بالإمضاء سيف الإسلام عبد الله ، الأمير اليمنى ، يتحدث فيه عن بترول اليمن وعن عروض قدمت لاستغلاله حديث من يعرف شئون اليمن حق المعرفة . وأبدى النائب العام اغتباطه بالعثور على مصدر هذه الأوراق المزورة ، وشاركته فى هذا الاغتباط وقلت له : الآن تستطيع أن تتصرف فى القضية مطمئناً ، قال : كلا . بل لا بد من سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب وهما عضوان فى مجلس الشيوخ فلا بد من رفع الحصانة عنهما . قلت . . أوما أنت ستسألهما كشاهدين فلا ضرورة لرفع الحصانة . قال : ولو . أنا أخشى أن تثار هذه المسألة وتكون موضع مناقشة حين تثار فى المجلس ، وأنا لا أريد هذا .

أما إذا كان لا بد من رفع الحصانة عنهما لسؤالهما فأطمئنك عن علم أن الأمر سيتم من غير مناقشة فى المجلس . فسأتصل أنا بالرجلين وأطلب إليهما حين يبلغ إليهما طلب رفع الحصانة عنهما ، أن يكتبا إلى رئيس المجلس بالموافقة على رفع الحصانة ، فيستطيع رئيس المجلس عند ذلك أن يجمع لجنة العدل بصفة مستعجلة ، وأن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس فى اليوم نفسه فيوافق المجلس عليه من غير مناقشة ، وتسأل الرجلين فى اليوم التالى فينتهى هذا التحقيق .

ولست أنكر أنى كنت جد حريص على انتهاء التحقيق ، حريصاً كذلك على أن يسمع النائب العام أقوال حسن باشا يوسف . وقد أفضيت إليه برغبتى فى ذلك فكان جوابه : لا أرى أية ضرورة لسماع حسن باشا ما دمت قد قررت أن الأوراق عرضت عليه . قلت : ولكنها عرضت عليه للتحقق من صحتها أولاً . وهذا أساسى . فقال : لست أرى ضرورة لسماعه . وقدرت عند ذلك أنه مقتنع بالواقع الذى رويته له ، فازددت حرصاً على إنهاء التحقيق .

وإنما حرصت على هذا الإنهاء لأن النائب العام كان قد أصدر أمراً يحظر به على الصحف نشر أنباء التحقيق اعتماداً على المادة ١٩٣ من قانون العقوبات . لكنه أصدر هذا الأمر بعد أن كانت بعض الصحف المؤيدة للحكومة قد نشرت ما أرادت الحكومة نشره . وكان النائب العام يعد برفع الحظر متى انتهى التحقيق ، ويعترف بأن من حقنا أن نرد على ما نشره لولا أن مصلحة التحقيق توجب عليه التمسك بأمر الحظر إلى أن يتم هو إجراءاته . لهذا عاونته بالرأى حين أصر على رفع الحصانة عن علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب حتى تجرى الأمور بأسرع ما يستطاع .

وخاطبت علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب وذكرت لهما ما حدث . فلما أبلغا طلب رفع الحصانة كتبا إلى رئيس مجلس الشيوخ بموافقتهما على رفعهما ، وأقر المجلس هذا الإجراء فى نفس اليوم ، يوم الاثنين . وفى يوم الثلاثاء أول أيام رمضان طلبهما النائب العام ليذهبا إليه ، وطلب إلىّ أن أحضر ، فذهبت مع علوبة باشا ؛ فألفينا حسن باشا عبد الوهاب سبقنا وعلمنا أن النائب العام سأله . وقد استمر يسأله من الساعة الثانية إلى الساعة العاشرة ، واستمر يسأل علوبة باشا من الساعة العاشرة والربع إلى ما بعد منتصف الليل . فلما ذهبت إليه بعد سؤالهما قال : لقد قرر الباشاوات كل ما ذكرته فليس لدى ما أسألك عنه . قلت : لعل هذه السهرة فى النيابة هى تحية رمضان ، ولعل سعادة النائب يستطيع التصرف فى التحقيق الآن . قال : لقد أحلت الأوراق التى ضبطناها عند عبد العزيز جاد الحق إلى إدارة الطب الشرعى لإبداء الرأى فى تزويرها .

ورفع النائب العام قراره بحظر النشر غداة ذلك اليوم فكتب محرر مجلة روز اليوسف مقالاً عن التحقيق وموضوعه جاء فيه . .

« إنه حادث كان يجب أن يمر كما يمر أى حادث تصادم ، أو حادث نشل محفظة وجيه ، مما تنشره الصحف فى عمود أخبار البوليس . . . فهو نتيجة طبيعية لنظام الحكم

الذى يعتمد على إفساد الذمم وشراء الضمائر والتحريض على الوشاية والتجسس . . .

« وقد ثبت من التحقيق أن المتهمين فى هذا الحادث كانوا من عملاء وزارة الداخلية الذين يتعاونون مع البوليس السياسى واعترف فؤاد باشا سراج الدين بأنه كان يشترى الوشايات من هؤلاء المتهمين . . . فليس بمستغرب بعد هذا أن يقوموا بتزوير خطاب أو وثيقة طمعاً فى زيادة الربح الحرام الذى تعترف به الدولة وتصرفه من الخزانة العامة . . .

« وهم – أى هؤلاء المتهمين – ليسوا فى هذا الحادث جناة ، بل هم ضحايا . . . ضحايا النظام الذى أفسد أخلاقهم ، وقتل ضمائرهم ، وأرشدهم إلى الطريق الدنس الذى يرقون منه . . . ضحايا الأساتذة الكبار المحترمين الذين علّموهم أن للوشاية ثمناً وللوقيعة أجراً وللدس على الأبرياء مكافأة . . »[1]

ورأيت الفرصة مناسبة لبيان وجهة نظرى فى هذا الأمر فبعثت إلى روزاليوسف بخطاب هذا نصه[2] :

. . . رئيس تحرير روزاليوسف

أدليتم فى العدد الأخير من مجلتكم ببحث دستورى أثارته الوثائق التى تنسب إلى النحاس باشا أنه اتصل بالمفوضية السوفييتية وذلك لمناسبة اطلاع رئيس الديوان الملكى على هذه الوثائق . وذهبتم إلى أن القصر ليس جهة مختصة وأن غاية ما يملكه هو أن يحيل هذه الوثائق إلى الوزارة ، ورأيتم لذلك أن اطلاع حسن باشا يوسف كان عملاً غير دستورى أملته فكرة رجعية لم يكن لى أن أقرها ، بل كان الواجب يقتضى تقديم هذه الوثائق إلى البرلمان أو إلى الصحف أو إلى النحاس باشا نفسه .

واسمحوا لى أن أخالف رأيكم فى هذا الموضوع سواء من الناحية الدستورية أو من الناحية العملية :

فما أحسبكم ترون أن إرسال الوثائق إلى النحاس باشا كان منتجاً . ولو أنها أرسلت إليه لبادر إلى تكذيبها – ولو كانت صحيحة – ولأثار من الضجة حولها ما أثار اليوم لأغراض حزبية . . . هذا فضلاً عن أنه طرف فى الموضوع فلا يجوز أن يكون حكماً فيه .

وقد فكرنا فى تقديم هذه الوثائق إلى البرلمان ، وفى إرسالها إلى الصحف ، ثم قدرنا أن النحاس باشا سيكذبها ولو كانت صحيحة ، وسيثير حولها ضجة ضخمة ليصرف الناس

---

(١) مجلة روزاليوسف السنة ٢٦ العدد ١٢٠٠ الصادر فى ١٢ يونية ١٩٥١ . ص ٣ .

(٢) مجلة روزاليوسف العدد ١٢٠١ الصادر فى ١٩ يونيو ١٩٥١ ص ٤ .

عن التفكير فى أمر وزارته ، وما هى سادرة فيه من غى أثار فى الأرض الفساد .

ولما كان أكبر همنا يوم حصلنا على الوثائق أن نصل إلى تأكيد لا يرقى إليه الريب فى أمر صحتها وذلك رغم ما قام به علوبة باشا من إجراءات رجحت عندنا هذه الصحة ، لهذا رأينا أن نلجأ إلى رجل تكون تحت يده أوراق رسمية تحمل توقيع النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا ، فلجأنا إلى رئيس الديوان الملكى بالنيابة وأطلعه علوبة باشا على الوثيقتين للتحقق من صحتهما . وكان تفكيرنا أنه إذا ثبتت هذه الصحة ثبوتاً يقينياً كان لديوان جلالة الملك أن يرتب على ذلك ما يراه من النتائج الدستورية ، وكان لنا من جانبنا أن نرتب عليه ما نراه سواء فى البرلمان أو خارج البرلمان .

ولو أن حسن باشا يوسف تيقن من صحة الوثائق ، وأفضى بيقينه هذا إلى جلالة الملك لكان من حق جلالته الدستورى أن يشير برأيه فى هذا الموضوع على رئيس وزرائه ، إن رأى إبداء هذه المشورة . ولرئيس الوزارة بعد ذلك أن يكون له رأيه فى الموضوع . فهو المسئول أولاً وآخراً عن تصرفه بحكم الدستور .

ولجلالة الملك حقه الدستورى فى المشورة . ذلك ما يجرى به الفقه الدستورى وما يستفاد صراحة من نص الدستور على أن أوامر الملك لا تخلى الوزراء من المسئولية ولا تكون نافذة إلا إذا وقعها الوزير المختص .

لم يطمئن رئيس الديوان بالنيابة إلى صحة الوثائق بعد أن بقيت عنده أياماً عدة ، فردها إلى علوبة باشا ، واعتبر هو من جانبه ، واعتبرنا نحن من جانبنا أن المسألة انتهت عند هذا الحد . وكنا نعتقد أنها لن تثار من بعد لأن الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين ردت إلى علوبة باشا ، وذكر رئيس الديوان بالنيابة أنه لم يبق عنده من هذا الموضوع أثر .

كيف حصل النحاس باشا على صورة فوتوغرافية أخرى للوثيقتين فقدمها إلى النيابة مع بلاغه المشترك مع إبراهيم فرج باشا ؟!

لقد كذب رفعته أنه تسلمها من القصر ، ولم تحقق النيابة كيف وصلت إليه . ولم تسأل حسن باشا يوسف فى هذه المسألة ولا فى غيرها ، مع أن اسمه ورد فى التحقيق غير مرة ومع أننى طلبت سؤاله .

أحسبكم بعد الذى تقدم ، توافقوننى على أن حرصنا على معرفة الحقيقة معرفة يقينية هو الذى دفع علوبة باشا — بموافقتى — فأطلع حسن باشا يوسف على هذه الوثائق للتحقيق من صحتها ، فإذا كانت صحيحة ترتبت عليها النتائج الدستورية التى أشرنا إليها . والرأى

الدستورى فى هذه النتائج هو ما ذكرت ، وهو المتفق مع التقاليد المتبعة فى البلاد الدستورية كلها.

فالقصر يملك من أسباب تحقيق الوثائق ما لا يملكه غيره وإن لم يكن سلطة تشريعية ولا سلطة تنفيذية ولا سلطة قضائية .

ثم إننى أحسبكم توافقوننى أخيراً على أن الضجة التى أثيرت حول هذا الموضوع ، إنما كانت زوبعة فى فنجان ، قصد بها إلى ستر تصرفات الوزارة فى المسألة القومية ونكوصها فى عهدها إلى الوراء ، وستر تصرفاتها فى شئونها الداخلية التى دب فيها الفساد من كل جانب .

وأدع المسألة الدستورية الآن وأتحدث فى الموضوع من حيث هو : لقد قدم النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا بلاغاً للنيابة يتهموننى فيه بأننى استعملت أوراقاً مزورة مع علمى بتزويرها ، وهما يعلمان بغير شك أن اتهامهما كاذب ، ومع ذلك جارتهما النيابة ، وحققت بلاغهما وطلبت فى أثناء التحقيق رفع الحصانة عن رجل كان وزير عدل ومستشاراً فى النقض ومستشاراً فى الاستئناف هو أحمد على علوبة باشا ، وعن رجل آخر من رجال الجيش العظام تولى كبرى مناصبه جميعاً ، هو اللواء حسن باشا عبد الوهاب .

ما معنى هذا وما دلالته ؟

معناه أن النحاس باشا يريد بالناس أن يعتقدوا أن النضال السياسى يجيز لرجل تولى رئاسة أكبر هيئة تشريعية فى البلاد خمس سنوات ونصف السنة أن يستعمل أوراقاً مزورة مع علمه بتزويرها .

وأن النحاس باشا يريد بالناس أن يعتقدوا أن النضال السياسى يجيز لرجل كان وزيراً للعدل وقاضياً فى أكبر هيئة قضائية فى البلاد أن يرتكب مثل هذه الجرائم ، كما يجيز للواء عظيم من رجال الجيش أن يفعل مثل ذلك .

إذا كان هذا هو رأى النحاس باشا فهلا يكون معناه أنه هو نفسه يجيز لنفسه أن يرتكب الجريمة فى سبيل النضال السياسى ، وأقل جريمة يرتكبها هى تقديم البلاغ الكاذب ؟!

وإذا كان ذلك شأن عظماء مصر ، فأى مكانة تطمع أن تحتلها بين الأمم ؟!

وإذا كانت النيابة لا ترى أن تسأل رئيس الديوان الملكى بالنيابة سمواً بمركزه عن السؤال ثم هى مع ذلك تطلب رفع الحصانة عن عضوين عظيمين من أعضاء البرلمان ، وهى تعلم سلفاً أنهما لم يرتكبا إثماً ، فما عسى أن يوصف به هذا التصرف فى أمة متمدينة ؟

لا أريد أن أطيل فى التعليق ولكن أشعر بالأسف أن تتدهور القيم الأخلاقية فى نفس من يتولون أمر هذه البلاد إلى هذا الحضيض .

١٠ .

إن لى لنصيحة أسوقها إلى الذين دفعهم الحظ الطيب أو العاثر إلى الاشتغال بالسياسة ، ألا يزجوا بالقضاء فى نضالهم وخصوماتهم . فالقاضى المَنَصَف فى النضال السياسى هو الرأى العام وهو الذى يميز الخبيث من الطيب وإن أعجبته فى بعض الأحيان كثرة الخبيث . .

وقى الله مصر شر الذين يتشدقون بحبها ، فأكثرهم – إن صَدق هذا الحب – كالدبة التى أرادت أن تنقذ صاحبها الصياد من ذبابة فأودت بحياته .

وتفضلو . . . .

محمد حسين هيكل

كنت أتوقع أن يتصرف النائب العام فى التحقيق بعد يومين أو ثلاثة أيام من تحويله الوثيقتين إلى إدارة الطب الشرعى . بل الواقع أننى لم أفهم علة لهذا التحويل بعد أن ضبط البوليس أصول الوثيقتين مع أوراق أخرى من فصيلتهما بمنزل عبد العزيز جاد الحق . فإنما رجح صحتهما ما قيل من أنهما كانتا بملفات المفوضية الروسية . ولقد ذكر لى النائب العام يوم أطلعنى على الوثائق التى ضبطت بمنزل جاد الحق هذا أن القضية أصبحت قضية تلبس بالتزوير ، فأحالتها بعد ذلك إلى إدارة الطب الشرعى لم تزد عن أنها استكمال شكلى للإجراءات كان من اليسير الاستغناء عنه ، وكان فى مقدور النائب العام على أية حال أن يضع قراره بالتصرف فى التحقيق ليعلنه ساعة يصله تقرير الطب الشرعى بتزوير الوثائق .

مع ذلك انقضى أسبوع وانقضى أسبوعان ولم يعلن القرار ولم يعرف أحد أقدمت إدارة الطب الشرعى تقريرها أم لم تقدمه . وفى هذه الأثناء جعلت أفكر فى هذه التحقيقات وفى إجراءاتها وما تدل فى رأيى عليه . لقد زارنى النائب العام بمنزلى فأفضيت إليه بكل شىء لأننى اعتقدت أن المجاملة هى التى دفعته ليحضر عندى ، أنا الوزير السابق ورئيس مجلس الشيوخ السابق ، فلا يكلفنى عناء الانتقال إلى النيابة . وقد أمليت عليه فى محضر التحقيق كل هذه المعلومات : مع ذلك جعل يسألنى ساعتين كاملتين أسئلة ما أشك فى أنه ، بذكائه العادى ، كان يقدر أنها لا تقدم ولا تؤخر . أتراه كان يصنع هذا الصنيع لو أن البلاغ الذى كان يحقق مشتملاته قدم إليه من أحد الأفراد ، ولم يقدم إليه من رئيس الوزراء ومن وزير معه ؟

وزاد من عجبى ما علمته بعد انصراف النائب العام من منزلى من أن المنزل أحيط برجال البوليس السرى ، ثم ما نشرته الصحف فى الصباح الباكر غداة التحقيق من أن

النائب العام فتش منزلى . كان هذا البوليس السرى الذى أحاط بالمنزل موكلاً بمهمة تتصل بتفتيش المنزل إذن لأن هذا التفتيش كان محتملاً . أليس ذلك عاراً يدمغ جبين الحكم فى أى بلد يجرى فيه شيء من مثله ؟ فما الذى يدعو إلى التفتيش فى تحقيق مسألة من هذا القبيل ، حتى لو أن البلاغ كان مقدماً ضد شخص عادى ، بل ضد شخص ذى سوابق . إن الورقتين اللتين كان التحقيق يجرى بشأنهما إنما كانتا صورتين فوتوغرافيتين . أفظن النحاس باشا أم ظن النائب العام أننى زورت أصول هاتين الورقتين ، وأن هذه الأصول كانت عندى ، وأن التفتيش كان المقصود به أن يعثر المحقق عليهما ؟ إن يكن ذلك قد دار بخاطر أحد من هؤلاء السادة فما بالهم لم يفتشوا ؟ . وإن لم يكن هذا الفرض قد دار بخواطرهم فعلام هذه الضجة إلا أن يكون الغرض منها التشهير لمجرد التشهير ، وإشراك النيابة ، وهى إحدى سلطات العدالة ، فى هذا التشهير ؟ وإذا كان ما دار بخاطرهم مقصوراً على البحث عن الصور الفوتوغرافية التى قدمت إلى رئيس الديوان بالنيابة ، أفما كان واجباً عليهم أن يسألوا رئيس الديوان بالنيابة قبل أن يسألونى ليذكر لهم أن علوبة باشا قدم إليه الأوراق بغية التأكد من صحة التوقيع عليهما أوعدم صحته ، وأنه رأى مع علوبة باشا مطابقة التوقيعات للإمضاءات الواردة على الأوراق الرسمية الموجودة بالديوان الملكى ، ثم ليذكر أنه رد الأوراق لعلوبة باشا ولم يردها لى ؟ . هذه أوليات درسناها فى تحقيق الجنايات ، وكنت ألقيها على طلبة قسم العلوم الجنائية بالجامعة المصرية حين كنت أدرّس فيها تحقيق الجنايات العملى . أفغابت هذه الأوليات عن النائب العام لأن البلاغ الذى أدى إلى التحقيق كان مقدماً من رئيس الوزارة ؟ أم غابت عنه لأنه لم يشتغل طوال حياته القضائية بالأمور الجنائية كما أخبرنى علوبة باشا ، وكان زميلاً للنائب العام حين كانا مستشارين بمحكمة النقض والإبرام ؟ سواء أكان هذا أم ذاك فهو أمر يثير العجب ويدعو إلى التفكير .

ثم ما بال النائب العام قد أصر أشد الإصرار على ألا يسألَ رئيس الديوان بالنيابة ، حسن باشا يوسف ، فى هذا التحقيق . فقد طلبت إليه غير مرة أن يسأله ، فهو الذى قدمت إليه هذه الأوراق ، وهو الذى يستطيع أن يقول أقدمت إليه للتثبت من صحتها أم لغرض آخر ، وهو الذى يملك أن يذكر ما دار بينه وبين علوبة باشا ، وما دار بينه وبينى . وأقواله حاسمة فى تصوير الوقائع وفى تقرير ما قد يترتب عليها من مسئولية سياسية أو غير سياسية .

أترى النائب العام رأى مركز رئيس الديوان الرسمى أسمى من أن يسأل صاحبه فى تحقيق . أذكر أن حسين رشدى باشا سئل وهو رئيس للوزراء فى تحقيق جنائى ، ولم يفكر أحد يوم ذاك فى أن المنصب وإن سمى يعفى صاحبه من المعاونة فى إنارة الطريق أمام العدالة . أترى القيم فى عهدنا هذا تغيرت عما كانت عليه فى ذلك العهد ، وأن عدالة يومئذ لم تكن تفرق بين الناس بسبب مناصبهم ، على حين ترى عدالة عهدنا هذا أن للمناصب حرمة أكبر من حرمة العدالة ؟

وسأل النائب العام الأميرالاى محمد سليمان هجرس غداة حضر إلىّ بمنزلى وسألنى . وقد أقر هجرس كل ما قلت وأضاف إليه ما يؤيده . مع ذلك حرص النائب العام على أن أذهب إليه بمكتبه فى النيابة ثلاث مرات بعد ذلك ، ولم يجد فى كل مرة أمراً ذا بال يسألنى عنه . أفكان القصد من هذا الاستدعاء المتكرر تغذية الصحف وإشعار الرأى العام بأن شيئاً ذا بال يجرى مع رئيس الشيوخ السابق ، حين لم يكن فى الحقيقة شىء ذو بال أو غير ذى بال ؟

وكان عبد الرحيم بك غنيم ، النائب العام ، يوجه لى بعد ذلك كله أسئلة لا أراها تنتج فى التحقيق أو تؤدى إلى غاية ، فكنت ألاحظ ذلك له فيجيبنى : إننى أريد أن أحقق دفاعك . فسألته غير مرة : أفأنت توجه إلىّ تهمة إذن لتحقق دفاعى عنها ، فكان جوابه : إنما نريد أن نصل إلى الحقيقة . ولم أفهم أنا فى كل أدوار التحقيق أية حقيقة يريد أن يصل إليها بعد أن أوضحت له الحقيقة كلها منذ اللحظة الأولى .

وقد كان من نتيجة ما ذكرته فى هذا التحقيق ومما أدى إليه من سؤال الأميرالاى هجرس أن اهتدت النيابة إلى عبد العزيز جاد الحق ، وأن ضبطت عنده أوراقاً كثيرة منسوبة إلى أشخاص سياسيين قررت إدارة الطب الشرعى أن توقيعاتهم مزورة بطريق « الشف » فكان حقًّا على النيابة وقد أوصلها ما ذكرت إلى ما لم يستطع أحد أن يوصلها إليه من قبل أن تغتبط بالعثور على هذه الأوراق ومعرفة مصدرها ، وأن تتبين أن الذين وضعوا هذه الأوراق إنما أرادوا اتخاذها أحبولة لتصيد المال ممن يظنون أن هذه الأوراق تعنيهم ، فهى إحدى الطرق الاحتيالية التى تتألف منها جريمة النصب . لكن عبد الرحيم بك غنيم أبى أن يتجه هذا الاتجاه على وضوحه ، كأنما شعر أن مهمته أن يصل إلى إثبات ما ورد فى بلاغ النحاس باشا أو أن يدل على الأقل على أن هذا البلاغ يحتمل الصحة ، ولهذا شغل نفسه أيما شغل بالوسيلة التى تؤدى إلى سؤال حسن باشا عبد الوهاب وأحمد على علوبة باشا

وهما عضوان بمجلس الشيوخ يتمتعان بالحصانة البرلمانية . وأفضى إلىّ بما يشغل باله فذكرت له أنه فى غير حاجة إلى أن يطلب رفع الحصانة ، فهو سيسألهما بوصفهما شاهدين . وسماع الشهادة ليس إجراء جنائياً ضد الشاهد . لكنه أفهمنى أنه يريد سؤالهما من غير أن يحلفا اليمين ، أى أنه ، برغم ضبط الأوراق عند عبد العزيز جاد الحق ، كان لا يزال يريد أن يظن أنهما قد تكون لهما يد فى التزوير ، أو أنهما كانا يعلمان به . وعجبت كل العجب لهذا الاتجاه إزاء رجل كان زميلاً له فى محكمة النقض منذ أشهر ، ثم كان وزير العدل فكان بذلك رئيساً له حين نقل هو ، عبد الرحيم بك غنيم ، من محكمة النقض إلى مجلس الدولة ، وإزاء رجل آخر لواء بالجيش ، وقد تقلد فى الجيش من عليا المناصب ما يدل على تقديره والثقة به .

وزاد من عجبى أن يحرص النائب العام على سؤال رجلين لهما هذه المكانة وأن يأبى سؤال حسن باشا يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة .

وسألته عن مصدر حرجه فى طلب رفع الحصانة فلم يكن مصدر هذا الحرج مقام الرجلين ومكانتهما ، بل خشية أن تثور فى الجلسة التى يبلغ فيها طلب رفع الحصانة مناقشات حول التحقيق برغم قراره حظر النشر فى موضوع التحقيق . فقلت له : إن يكن ذلك سبب حرجك فأنا مطمئن إلى أن ما تخشاه لن يحدث . فسيكتب الرجلان إلى رئيس مجلس الشيوخ للموافقة على رفع الحصانة إذا أنت طلبت رفعها غداً وستمر المسألة من غير مناقشة بعد غد . لتستطيع أن تسألهما يوم الثلاثاء . وتم ما ذكرت وطلب الرجلان إلى النيابة يوم الثلاثاء أول يوم من شهر رمضان كما قدمت .

وانتظرنا قرار عبد الرحيم بك غنيم فى التحقيق فإذا به لا يصدر إلا بعد ثلاثة أسابيع من اليوم الأخير الذى سمع فيه علوبة باشا وحسن عبد الوهاب باشا ، وإذا به يحاول فى جهد مضن أن يورد ما قام بنفس عبد الرحيم بك من شبهات تدعوه للظن بأنا ربما كنا نعلم أن الصورتين الفوتوغرافيتين مزيفتان ، ليقول بعد ذلك إنه لا يستطيع القطع بصحة هذا الظن وإنه لذلك يحفظ بلاغ النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج بالنسبة لنا ، ويقرر رفع الدعوى على عبد العزيز جاد الحق والأميرالاى محمد سليمان هجرس بتهمة تزوير هذه الأوراق .

ولا أدل على الجهد المضنى الذى بذل فى صياغة القرار لتسويغ ما قام بنفس النائب العام من ظن من تلاوة هذه الفقرات من القرار ونصها . .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أنه يقوم فى وجه أدلة نفى العلم بالتزوير قرائن ودلائل من شأنها أن تثبت العلم به غير أن هذه الدلائل ليست كافية للقطع بثبوت الركن المعنوى لجريمة استعمال الأوراق المزورة على ما جرى به قانون العقوبات وقضاء محكمة النقض من أنه هو العلم بالتزوير علم اليقين .

« ومن حيث إن لذلك وفى مقام تحديد المسئولية الجنائية ونزولا على حكم القانون لا يكون ثمة مناص من التقرير بأنه لا محل لرفع الدعوى العمومية على حضرات أصحاب السعادة حسن عبد الوهاب باشا وأحمد على علوبة باشا ومحمد حسين هيكل باشا »[١] .

كنت مسافراً صباح الغد من صدور ذلك القرار إلى لبنان . لكنى لم أر أن أدعه دون تعليق عليه ، فاتصلت بعلوبة باشا ، وكان يومئذ يعالج بالمستشفى ، فألفيته حريصاً من جانبه كذلك على أن ينشر كلمة يعلق بها على هذا القرار . وفى صبح الغد ، وأنا فى طريقى إلى الإسكندرية أركب منها الباخرة إلى بيروت ، قرأت فى الصحف التعليق الموجز الذى بعثت به إليها[٢] ، والتعليق الذى بعث به علوبة باشا . وأنا أثبتهما هنا كما أثبتُ فقرات قرار النائب العام لأن الوثائق الثلاث ترسم صورة من الحكم فى مصر وكيف كان يجرى فى ذلك العهد .

وأما تعليق علوبة باشا فهذا نصه :

« لم يغب بعد عن الأذهان أنى بمجرد علمى بأن وزارة العدل طلبت إلى مجلس الشيوخ رفع الحصانة عن حسن عبد الوهاب باشا وعنى كتبت إلى المجلس أبدى موافقتى على طلب الوزارة وصرفت النظر عن كون الحصانة من حق المجلس وتقديره الخاص ولا شأن فيها للعضو المقصود منها ، وبأنها لا ترفع إلا لتحقيق تهمة موجهة إلى عضو البرلمان ، وشىء من ذلك لم يحصل بالنسبة إلينا إلى ما قبل صدور قرار النائب العام بالتصرف فى القضية بأن (لا مناص) من التقرير بأنه لا محل لرفع الدعوى العمومية على وعلى زملائى كتبت بذلك ظنًّا منى بأنه يجب أن نتعاون جميعاً على ظهور الحقيقة فى أمر الوثائق واطمئناناً إلى ما تحت يدى من الأوراق وقد كان لها وحدها الفضل كما ظهر فى الكشف عن الجماعة التى ظلت سنوات تدس وثائق على غيرنا من الأشخاص والهيئات والمصالح الرسمية .

---

(١) عدد صحيفة الأهرام الصادر فى يوم الثلاثاء ٢٦ يونيو ١٩٥١ .

(٢) بالرجوع إلى الصحف اليومية الصادرة فى هذا التاريخ لم نتمكن من العثور على نص التعليق المشار إليه ، ووجدنا فقط تعليق علوبة باشا الذى أثبتناه بنصه (الناشر – أحمد هيكل) .

وثقة منى ، بأن الحكومة مهما قصدت من أن تتخذ من هذه المسألة فرصة للنيل سياسياً من رئيس حزب معارض ومن زميلين لهما ماضيهما ومركزهما الاجتماعى ، بأن فى مصر قضاء كفيلاً بأن يحول بينها وبين تحقيق مأربها عن طريقه ، وفاتنى أن أفترض أن النيابة وإن التقت معنا فى أن أية جريمة معدومة الأركان بالنسبة إلينا إلا أنها مع ذلك تجهد نفسها لكى تتبع كل ما يخيل إليها أنه مبرر لهذه النتيجة التى انتهت معنا إليها فترد عليه بمقولة أن فى القضية قرائن ودلائل «كذا» تثبت توافر تلك الأركان . وإنى إذ أرى أن النيابة بهذا تقف بيننا وبين القضاء أبادر كما كان شأنى فى رفع الحصانة البرلمانية إلى أن أتقدم إلى سعادة النائب العام بأن هذا القول منه يتعين معه عليه أن يرفع الأمر فى شأننا إلى القضاء بل إنى ألح عليه فى ذلك فإن لم يفعل فإنى أتحدى المجنى عليهما فى نظر النيابة ، وهما رفعة النحاس باشا ومعالى إبراهيم فرج باشا ، بأن يستعملا حقهما فى رفع الجنحة المباشرة علينا ، فإن لم يفعلا فإن للنيابة أن تطلب اعتبار الوثيقتين ورقتين رسميتين لنسبتهما إلى رئيس الوزراء ووزيره ، فى شأن يتصل بسياسة الدولة وبذلك ينتقل اختصاص نظر القضية إلى محكمة الجنايات وهذه لها بحكم القانون أن تقيم من نفسها الدعوى علينا إذا أقرت ما جاء فى قرار النائب العام من «أن بالقضية قرائن ودلائل كثيرة تثبت علم التزوير» فإن لم يفعل النائب العام والمجنى عليهما شيئاً من ذلك كان لى كل الحق فى أن أعتبر ما جاء بالقرار مما لا يتفق مع نتيجته لغوا وانحرافاً فى نظرى عن المنطق السليم . فإن سعادة النائب العام الذى لم يقصد بداهة هذا الانحراف كان لا شك يتريث فى تضمين قراره ما تضمن لو قدر أنه بعمله سيحرم رئيس حزب سياسى معارض وزميلين له من أعضاء البرلمان من حقهم الطبيعى فى الدفاع عن أنفسهم وأن هذا الحرمان هو فى صالح رئيس الوزراء وأحد الوزراء .

وإذ كان سعادة النائب العام قد أشار فى قراره إلى وثيقة الإخوان المسلمين التى أنكرتها السفارة البريطانية فلعل سعادته يكون قد تتبع ما نقلته إليه فى التحقيق عن لسان الأميرالاى هجرس بك عن طريقة الحصول على تلك الوثيقة والشخص الذى اشتراها وهو شقيق أحد الوزراء والثمن الذى دفعه وتاريخ ورقم الشيك . فإن تزويرها واستعمالها جريمة فى نظر القانون مماثلة للجريمة التى أصدر قراره فيها(١) .

---

(١) الأهرام العدد الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٥١ .

خاتمة

وبعد ، فقد رأى القارئ فى ثنايا هذا الكتاب بعض ما كان الدكتور هيكل ينوى كتابته من فصول هذا الجزء الثالث من مذكراته فى السياسة المصرية ، كالفصل الخاص بإدارة السودان أو ما اصطلح على تسميته فى ذلك الوقت بسودنة الوظائف . واهتمام الدكتور هيكل بالسودان معروف من قديم ولعل القارئ يذكر كتابه الصغير « عشرة أيام فى السودان » الذى أصدره فى سنة ١٩٣٥ والذى يبرز إلى حد كبير اهتمامه ، كصحفى فى ذلك الوقت ، بالسودان وأموره .

كما أنه كان يقدر لهذا الجزء أن يشتمل على فصل خاص عن قيام جامعة الدول العربية ونشاطها فى السنين الأولى من حياتها وموقف مصر والمصريين منها وأثرها فى تسيير أعمالها .

كذلك كان يقدر له أن يتناول فى فصل خاص تطور الحياة النيابية فى مصر منذ بدأت فيها هذه الحياة النيابية بشيراً بديموقراطية حقيقية ، وقد كان دافع الدكتور هيكل إلى ذلك اقتناعه بأن الديموقراطية كنظام متحرر هى أفضل ما وصل إليه الفكر السياسى فى تصوير نظم الحكم .

ولعل هذا الجزء الثالث من المذكرات ، مع جزأيها السابقين ، يكمل أو يكاد ، أمام الشباب الذى أهداه الدكتور هيكل مذكراته ، الصورة التى أراد أن يرسمها لما اتصل هو به من حياة مصر السياسية ، لتكون لنا اليوم « موعظة وعبرة » فى سعينا نحو إقامة نظام ديموقراطى حر لا تعصف به الأهواء والرياح .

« الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » .

أحمد هيكل

المحامى

فهرس

الصفحة

الفصل الأول

فلسطين . . . . إسرائيل

الصفحة

الفصل الثانى

النزاع المصرى الإنجليزى فى مجلس الأمن

الفصل الثالث

مأساة ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠

رقم الإيداع	١٩٩٠ / ٩٠٩٥	
الترقيم الدولى	977 – 02 – 3157 – 6	ISBN

١ / ٩٠ / ٢٣٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)



مذكرات فى السياسة المصرية

إن أثر الدكتور محمد حسين هيكل فى الحياة السياسية المصرية له أبعاد أعمق بكثير من مجرد توليه مناصب سياسية رفيعة فيما قبل الثورة . فهو – أولا – مفكرٌ ليبرالى يصدر فى سلوكه الاجتماعى والسياسى عن إيمان راسخ بالحرية والديموقراطية ، ويحاول لذلك أن يرسخ هذه القيم فى المجالات المختلفة التى شارك فيها – وهى كثيرة – وأن يجعل منها العصب الذى يبث الحياة إلى كيان البلاد كله .

وهو فضلاً عن ذلك قد أرسى قواعد الأخلاق السياسية فى عهده ، والتزم بها فيما خاض من معارك ، وما عقد من صداقات ، فكان بشهادة الخصوم قبل الأصدقاء مثالاً للسياسى النزيه فى الداخل وفى الخارج .

وقد أودع الدكتور هيكل الأجزاء الثلاثة من مذكراته فى السياسة المصرية خلاصة تجربته السياسية على مدى أربعين عاماً (١٩١٢ – ١٩٥٢) شارك فى معظمها فى صنع السياسة المصرية ومعالجة قضاياها وفى مقدمتها قضيتا الاستقلال والدستور والمحافظة عليهما . وقد صدر فى ذلك كله عن نشأة مصرية خالصة فانضم منذ بواكير الشباب إلى أحمد لطفى السيد ، أول من نادى بأن مصر للمصريين ، وتتلمذ على يديه فى « الجريدة » ثم واصل مسيرته على هذا النهج فكتب فى « السفور » و « الأهرام » ثم أصدر « السياسة » و « السياسة الأسبوعية » وضم إليهما أعلام المفكرين والسياسيين المعاصرين فكان لهما أثر ضخم فى مصر امتد إلى العالم العربى كله .

وتجلو لنا هذه المذكرات الدور الكبير الذى خاضه الدكتور هيكل فى الصراعات الكبرى التى نشأت عن هذه القضايا ، والأسلوب الذى عالجها به فى مراحل حياته المختلفة : محاميا وصحفياً ووزيراً ورئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ورئيساً لمجلس الشيوخ . .

ومن هنا كانت أهمية هذه المذكرات . فهى مذكرات أحد كبار زعماء مصر ومفكريها السياسيين فيما قبل الثورة ، والذى تعد تجربته السياسية والفكرية جزءاً لا يتجزأ من تاريخ مصر وتراثها القومى الحديث .